File C:\Users\SHAMSHEER KHAN\Desktop\B-992.tif not found.

# الأصول والقواعد

## للفقه الإسلامي

فقہ اسلامی کے ۴۱۳/ اصول وقواعد، ان کا سلیس وشستہ اردو ترجمہ، مسائل جدیدہ سے
ان کی تطبیق اور ضروری تشریحات وتوضیحات کا قابل اعتماد واستناد مجموعہ


مصنف

مفتی محمد جعفر ملی رحمانی

صدر دار الافتاء

جامعہ اسلامیہ اشاعت العلوم اکل کوا

(تمام حقوق بحق ناشر محفوظ ہیں)


نام تصنیف : **الأصول والقواعد للفقه الإسلامي**

نام مصنف : مفتی محمد جعفر ملی رحمانی

کمپیوٹر کتابت وترتیب: مولوی کلیم اللہ اشاعتی/عبدالمتین اشاعتی کانڑگاؤں

تعداد صفحات : ۳۰۸

طبعِ سوم : ۱۴۳۵ھ مطابق ۲۰۱۴ء

تعداد : ۱۱۰۰

قیمت :

باہتمام : ابوحمزہ وستانوی

(ملنے کے پتے)

(۱) دارالافتاء، جامعہ اسلامیہ اشاعت العلوم اکل کوا

(۲) مکتبہ السلام، جامعہ اسلامیہ اشاعت العلوم اکل کوا

(۳) مفتی محمد جعفر صاحب ملی رحمانی

موبائل:09423944002

فون:02567-252002

# انتساب

میں اپنی اس ادنیٰ علمی کاوش کو علم و تحقیق کے تاج دار، اسرار شریعت کے
شناور مجاہد قوم وملت، استاذ محترم حضرت مولانا قاضی مجاہد الاسلام القاسمیؒ
سابق صدر آل انڈیا مسلم پرسنل لاء بورڈ، قاضی القضاۃ امارت شرعیہ
بہار اڑیسہ وجھارکھنڈ، اپنے تمام ہی اساتذۂ کرام اور والدین کے
نام منسوب کرتے ہوئے فخر محسوس کرتا ہوں،
جن کی محنتوں، شفقتوں اور توجہات وعنایات
سے بندۂ ناتواں کسی لائق بنا۔

محمد جعفر ملی رحمانی
۱۴۳۲/۳/۲۳ھ

**مصنف**

# فہرس



| | | |
|---|---|---|
| ☆ | **کلمات دعائیہ**: حضرت مولانا غلام محمد صاحب وستانوی | ۲۶ |
| ☆ | **کلمات حمیم**: حضرت مولانا عبدالرحیم صاحب فلاحی | ۲۸ |
| ☆ | **تقریظ**: حضرت مولانا قاضی عبدالاحد صاحب ازہری | ۳۱ |
| ☆ | **تقریظ**: حضرت مولانا ادریس عقیل صاحب ملی قاسمی | ۳۷ |
| ☆ | **تقریظ**: حضرت مولانا خالد سیف اللہ رحمانی | ۴۰ |
| ☆ | **تقدیم**: حضرت مولانا رضوان الدین صاحب معروفی | ۴۲ |
| ☆ | **تقریظ**: حضرت مولانا مفتی عبداللہ صاحب مظاہری | ۵۰ |
| ☆ | **کلماتِ تحسین**: حضرت مولانا حذیفہ بن غلام محمد صاحب وستانوی | ۵۳ |
| ☆ | **عرض مصنف** | ۵۵ |
| ☆ | **قواعد فقہ ایک تعارف** | ۵۹ |
| | **الأصول الفقهية** | |
| ۱ | ﴿الأَصْلُ إِذَا مَضىٰ بِالإِجْتِهَادِ لا يَفْسُخُ بِإِجْتِهَادِ مِثْلِه وَيَفْسُخُ بِالنَّصِ﴾ | ۷۷ |
| ۲ | ﴿اَلأَصْلُ أَنَّ الإِجَازَةَ تَصِحُّ ثُمَّ تَسْتَنِدُ إِلٰى وَقْتِ الْعَقْدِ﴾ | ۷۷ |
| ۳ | ﴿اَلأَصْلُ أَنَّ الإِجَازَةَ تَعْمَلُ فِي الْمَوْقُوْفِ لا فِي الْجَائِزِ﴾ | ۷۸ |
| ۴ | ﴿اَلأَصْلُ أَنَّ الإِجَـازَةَ فِى الْقَـائِـمِ دُوْنَ الْهَالِكِ﴾ | ۷۸ |
| ۵ | ﴿اَلأَصْلُ أَنَّ أُمُوْرَ الْمُسْلِمِيْنَ مَحْمُوْلَةٌ عَلَى السَّدَادِ وَالصَّلاحِ حَتّٰى يَظْهَرَ غَيْرُهُ﴾ | ۷۸ |
| ۶ | ﴿اَلأَصْلُ أَنَّ الْبَيَانَ يُعْتَبَرُ بِالإِبْتِدَاءِ إِنْ صَحَّ الإِبْتِدَاءُ وَإِلاَّ فَلا﴾ | ۷۹ |
| ۷ | ﴿اَلأَصْلُ أَنَّ تَعْلِيْقَ الْأَمْلاكِ بِالْأَخْطَارِ بَاطِلٌ وَتَعْلِيْقَ زَوَالِهَا بِالْأَخْطَارِ جَائِزٌ﴾ | ۷۹ |

| | | |
|---|---|---|
| ۸ | ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ التَّوْفِيقَيْنِ إذَا تَلاقَيَا وَ تَعَارَضَا وَفِي أحَدِهِمَا تَرْكُ اللَّفْظَيْنِ عَلٰى الْحَقِيْقَةِ فَهُوَ أوْلىٰ﴾ | ۸۰ |
| ۹ | ﴿الْأَصْلُ أَنَّ جَوَابَ السُّوَالِ يَجْرِیْ عَلٰى حَسْبِ مَاتَعَارَفَ كُلُّ قَوْمٍ فِيْ مَكَانِهِمْ﴾ | ۸۰ |
| ۱۰ | ﴿إنَّ الْحَادِثَةَ إذَا وَقَعَتْ وَلَمْ يَجِدِ الْمَسْئُوْلُ فِيْهَا جَوَاباً وَ نَظِيْراً فِي كُتُبِ أصْحَابِنَا فَإنَّهُ يَنْبَغِي أنْ يَسْتَنْبِطَ جَوَابَهَا مِنْ غَيْرِهَا إمَّا مِنَ الْكِتَابِ أوْ مِنَ السُّنَّةِ أوْ غَيْرِ ذَالِكَ مِمَّا هُوَ الْأَقْوىٰ فَالْأَقْوىٰ فَإنَّهُ لَا يَعْدُوْ حُكْمُ هٰذِهِ الْأُصُوْلَ﴾ | ۸۱ |
| ۱۱ | ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ الْحَدِيْثَ إذَا وَرَدَ عَنِ الصَّحَابِي مُخَالِفًا لِقَوْلِ أصْحَابِنَا فَإنْ كَانَ لَايَصِحُّ كَفَيْنَا مَؤُنَةُ جَوَابِهٖ وَإنْ كَانَ صَحِيْحًا فِي مَوْرَدِهٖ فَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ أقْسَامِهٖ إلٰی أنَّ أحْسَنَ الْوُجُوْهِ وَأبْعَدَهَا عَنِ الشُّبْهِ أنَّهُ إذَا وَرَدَ حَدِيْثُ الصَّحَابِي فِي غَيْرِ مَوْضَعِ الإجْمَاعِ أنْ يُحْمَلَ عَلٰى التَّأوِيْلِ أوِ الْمُعَارَضَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَحَابِيٍ مِثْلِهٖ﴾ | ۸۱ |
| ۱۲ | ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ السَائِلَ إذَا سَألَ سُوَالًا يَنْبَغِي لِلْمَسْئُولِ أنْ لَايُجِيْبَ عَلٰى الإطْلَاقِ وَ الإرْسَالِ لٰكِنْ يَنْظُرُ وَ يَتَفَكَّرُ أنَّهُ يَنْقَسِمُ إلٰى قِسْمٍ وَاحِدٍ أوْإلٰى قِسْمَيْنِ أوْ أقْسَامٍ ثُمَّ يُقَابِلُ فِي كُلِّ قِسْمٍ حَرْفًا فَحَرْفًا ثُمَّ يَعْدِلُ جَوَابَهُ عَلٰى مَايَخْرُجُ إلَيْهِ السُّوَالُ ، وَهٰذَا الأصْلُ تَكْثُرُ مَنْفَعَتُهُ لِأنَّه إذَا أطْلَقَ الْكَلَامَ فَرُبَّمَا كَانَ سَرِيْعَ الانْتِقَاضِ لِأنَّ اللَّفْظَ قَلَّمَا يَجْرِیْ عَلٰى عُمُوْمِهٖ﴾ | ۸۲ |
| ۱۳ | ﴿اَلْأَصْلُ أنَّ السّؤَالَ وَالْخِطَابَ يَمْضِیْ عَلٰى مَا عَمَّ وَ غَلَبَ لَا عَلٰى مَا شَذَّ وَ نَدَرَ﴾ | ۸۳ |
| ۱۴ | ﴿الأصْلُ أنَّ الشَّيْءَ يُعْتَبَرُ مَالَمْ يَعُدْ عَلٰى مَوْضُوْعِهٖ بِالنَّقْضِ وَالإبطَالِ﴾ | ۸۴ |
| ۱۵ | ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ الضَّمَانَاتِ فِي الذِّمَّةِ لَاتَجِبُ إلَّا بِأحَدِ الْأمْرَيْنِ إمَّا بِأخْذٍ أوْ بِشَرْطٍ فَإذَا عَدِمَالَمْ تَجِبْ﴾ | ۸۴ |
| ۱۶ | ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ الظَّاهِرَ يَدْفَعُ الإسْتِحْقَاقَ وَلا يُوْجِبُ الاسْتِحْقَاقَ﴾ | ۸۴ |
| ۱۷ | ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ الظَّاهِرَيْنِ إذَا كَانَ أحَدُهُمَا أظْهَرَ مِنَ الأخَرِفَالْأظْهَرُ أوْلىٰ بِفَضْلِ ظُهُوْرِهٖ﴾ | ۸۵ |

| | | |
|---|---|---|
| ۱۸ | ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّهُ قَدْ يَثْبُتُ الشَّيْئُ تَبعاً وَ حُكْمًا وَإِنْ كَانَ قَدْ يَبْطُلُ قَصْداً﴾ | ۸۶ |
| ۱۹ | ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّهُ قَدْ يَثْبُتُ مِنْ جِهَةِ الْفِعْلِ مَالَايَثْبُتُ مِنْ جِهَةِ الْقَوْلِ كَمَا فِي الصَّبِيِّ﴾ | ۸۶ |
| ۲۰ | ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْأَمِيْنِ مَعَ الْيَمِيْنِ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ﴾ | ۸۷ |
| ۲۱ | ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ اٰيَةٍ تُخَالِفُ قَوْلَ أَصْحَابِنَا فَإِنَّهَا تُحْمَلُ عَلٰى النَّسْخِ أَوْ عَلٰى التَّرْجِيْحِ وَّالْأَوْلٰى أَنْ تُحْمَلَ عَلٰى التَّأوِيْلِ مِنْ جِهَةِ التَّوْفِيْقِ﴾ | ۸۷ |
| ۲۲ | ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ خَبَرٍ يَجِيئُ بِخِلَافِ قَوْلِ أَصْحَابِنَا، فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلٰى النَّسْخِ أَوْ عَلٰى أَنَّهُ مُعَارِضٌ بِمِثْلِهٖ، ثُمَّ يُصَارُ إِلٰى دَلِيْلٍ اٰخَرَ أَوْ تَرْجِيْحٍ فِيْهِ بِمَايَحْتَجُّ بِهٖ أَصْحَابُنَا مِنْ وُجُوْهِ التَّرْجِيْحِ أَوْ يُحْمَلُ عَلٰى التَّوْفِيْقِ وَ إِنَّمَا يُفْعَلُ ذَالِكَ عَلٰى حَسْبِ قِيَامِ الدَّلِيْلِ فَإِنْ قَامَتْ دَلَالَةُ النَّسْخِ يُحْمَلُ عَلَيْهِ وَ إِنْ قَامَتِ الدَّلَالَةُ عَلٰى غَيْرِهٖ صِرْنَا إِلَيْهِ﴾ | ۸۸ |
| ۲۳ | ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ عَقْدٍ لَهُ مُجِيْزٌ حَالَ وُقُوْعِهٖ تَوَقَّفَ لِلإِجَازَةِ وَإِلَّافَلَا﴾ | ۹۰ |
| ۲۴ | ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ لِلْحَالَةِ مِنَ الدَّلَالَةِ كَمَا لِلْمَقَالَةِ﴾ | ۹۱ |
| ۲۵ | ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا تَعَدّىٰ مَعْنَيَيْنِ أَحَدُهُمَا أَجْلٰى مِنَ الْاٰخَرِ وَالْاٰخَرُأَخْفٰى فَإِنَّ الأَجلىٰ أَمْلَكُ مِنَ الأَخْفٰى﴾ | ۹۱ |
| ۲۶ | ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ مَاثَبَتَ بِالْيَقِيْنِ لَايَزُوْلُ بِالشَّكِّ﴾ | ۹۲ |
| ۲۷ | ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ الْمُتَعَاقِدَيْنِ إِذَاصَرَّحَا بِجِهَةِ الصِّحَّةِ صَحَّ الْعَقْدُ وَ إِذَا صَرَّحَا بِجِهَةِ الْفَسَادِ فَسَدَ وَإِذَا اَبْهَمَا صُرِفَ إِلٰى الصِّحَّةِ﴾ | ۹۲ |
| ۲۸ | ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ الْمَرْءَ يُعَامَلُ فِى حَقِّ نَفْسِهٖ كَمَا أَقَرَّ بِهٖ وَلَا يُصَدَّقُ عَلىٰ إِبْطَالِ حَقِّ الْغَيْرِ وَلَا بِإِلْزَامِ الْغَيْرِ حَقًّا﴾ | ۹۳ |
| ۲۹ | ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ مَنِ الْتَزَمَ شَيْئًا وَلَهُ شَرْطٌ لِنُفُوْذِهٖ فَإِنَّ الَّذِى هُوَ شَرْطٌ لِنُفُوْذِ الْاٰخَرِ يَكُوْنُ فِى الْحُكْمِ سَابِقًا وَالثَّانِى لَاحِقًا وَ السَّابِقُ يَلْزَمُ لِلصِّحَّةِ وَ الْجَوَازِ﴾ | ۹۳ |
| ۳۰ | ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ مَنْ سَاعَدَهُ الظَّاهِرُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَ الْبَيِّنَةُ عَلىٰ مَنْ يَدَّعِى خِلَافَ الظَّاهِرِ﴾ | ۹۴ |

| | | |
|---|---|---|
| ٣١ | ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ الْمَوْجُوْدَ فِی حَالَةِ التَّوَقُّفِ كَالْمَوْجُوْدِ فِی أَصْلِهِ﴾ | ٩٤ |
| ٣٢ | ﴿الأَصْلُ أَنَّ النَّصَ يَحْتَاجُ إِلٰى التَّعْلِيْلِ بِحُكْمِ غَيْرِهٖ لَا بِحُكْمِ نَفْسِهٖ﴾ | ٩٤ |
| ٣٣ | ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّهُ يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ أَوَّلُ الْآيَةِ عَلٰى الْعُمُوْمِ وَ آخِرُهَا عَلٰى الْخُصُوْصِ كَعَكْسِهٖ﴾ | ٩٥ |
| ٣٤ | ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِی الدَّعَاوِیْ مَقْصُوْدُ الْخَصْمَيْنِ فِی الْمُنَازَعَةِ دُوْنَ الظَّاهِرِ﴾ | ٩٦ |
| ٣٥ | ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَ عِلَّةِ الْحُكْمِ وَ حِكْمَتِهٖ فَإِنَّ عِلَّتَهُ مُوْجِبَةٌ وَ حِكْمَتَهُ غَيْرُ مُوْجِبَةٍ﴾ | ٩٦ |
| ٣٦ | ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَ الْعِلْمِ إِذَا ثَبَتَ ظَاهِرًا وَبَيْنَهُ إِذَا ثَبَتَ يَقِيْنًا﴾ | ٩٧ |
| ٣٧ | ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَ الْفَسَادِ إِذَا دَخَلَ فِی أَصْلِ الْعَقْدِ وَ بَيْنَهُ إِذَا دَخَلَ فِي عُلْقَةٍ مِنْ عَلَائِقِهٖ﴾ | ٩٨ |
| ٣٨ | ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّهُ يُفَرَّقُ فِي الإِخْبَارِ عَنِ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ﴾ | ٩٨ |


# القواعد الفقهية


| | | |
|---|---|---|
| ١ | ﴿الإِبْرَاءُ عَنِ الثَّمَنِ لَا يَحْتَمِلُ التَّعْلِيقَ﴾ | ١٠٠ |
| ٢ | ﴿الإِثْبَاتُ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّفْيِ إِنْ كَانَ بِالأَصْلِ﴾ | ١٠٠ |
| ٣ | ﴿الإِجَازَةُ إِنَّمَا تَصِحُّ ثُمَّ تَسْتَنِدُ إِلٰى وَقْتِ الْعَقْدِ﴾ | ١٠٢ |
| ٤ | ﴿الإِجَازَةُ إِنَّمَا تَلْحَقُ الْمَوْقُوْفَ لَا الْبَاطِلَ﴾ | ١٠٢ |
| ٥ | ﴿الإِجَازَةُ اللَّاحِقَةُ كَالْوَكَالَةِ السَّابِقَةِ﴾ | ١٠٣ |
| ٦ | ﴿الاجْتِهَادُ لَا يُنْقَضُ بِمِثْلِهٖ وَلَا يُعَارِضُ النَّصَ﴾ | ١٠٤ |
| ٧ | ﴿اَلأَجْرُ وَالضَّمَانُ لَا يَجْتَمِعَانِ﴾ | ١٠٤ |
| ٨ | ﴿اَلأَجَلُ لَا يَحُلُّ قَبْلَ وَقْتِهٖ﴾ | ١٠٥ |
| ٩ | ﴿إِذَا بَطَلَ الْأَصْلُ يُصَارُ إِلَى الْبَدَلِ﴾ | ١٠٥ |

| | | |
|---|---|---|
| ١٠ | ﴿إذَا بَطَلَ الشَّيْءُ بَطَلَ مَا فِيْ ضِمْنِهِ﴾ | ١٠٦ |
| ١١ | ﴿إذَا تَعَارَضَ الْمَانِعُ وَالْمُقْتَضِی يُقَدَّمُ الْمَانِعُ﴾ | ١٠٦ |
| ١٢ | ﴿إذَا تَعَارَضَ مَفْسَدَتَانِ رُوْعِیَ أعْظَمُهُمَا ضَرَرًا بِارْتِكَابِ أخَفِّهِمَا﴾ | ١٠٧ |
| ١٣ | ﴿إذَا تَعَذَّرَ إعْمَالُ الْكَلامِ يُهْمَلُ﴾ | ١٠٨ |
| ١٤ | ﴿إذَا تَعَذَّرَتِ الْحَقِيْقَةُ يُصَارُ إلَی الْمَجَازِ﴾ | ١٠٩ |
| ١٥ | ﴿إذَا اجْتَمَعَتِ الإشَارَةُ وَالْعِبَارَةُ تُعْتَبَرُ الإشَارَةُ﴾ | ١٠٩ |
| ١٦ | ﴿إذَا اجْتَمَعَ أمْرَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ وَلَمْ يَخْتَلِفْ مَقْصُوْدُهُمَا دَخَلَ أحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ غَالِبًا﴾ | ١١٠ |
| ١٧ | ﴿إذا اجْتَمَعَ الْحَقَّان قُدِّمَ الْعَبْدُ﴾ | ١١١ |
| ١٨ | ﴿إذَا اجْتَمَعَ الْحَلالُ وَالْحَرَامُ أوِ الْمُحَرِّمُ وَالْمُبِيْحُ غَلَبَ الْحَرَامُ وَالْمُحَرِّمُ﴾ | ١١١ |
| ١٩ | ﴿إذا اجْتَمَعَ الْمُبَاشِرُ وَالْمُتَسَبِّبُ يُضَافُ الْحُكْمُ إلَی الْمُبَاشِرِ﴾ | ١١٢ |
| ٢٠ | ﴿إذَا زَالَ الْمَانِعُ عَادَ الْمَمْنُوْعُ﴾ | ١١٢ |
| ٢١ | ﴿إذَا سَقَطَ الْأصْلُ سَقَطَ الْفَرْعُ﴾ | ١١٣ |
| ٢٢ | ﴿إذَا فَاتَ الشَّرْطُ فَاتَ الْمَشْرُوْطُ﴾ | ١١٤ |
| ٢٣ | ﴿إذَا قُضِیَ بِشَيْءٍ مُخَالِفٍ لِلإجْمَاعِ لَا يُنْفَذُ﴾ | ١١٤ |
| ٢٤ | ﴿اسْتِحْقَاقُ الْأُجْرَةِ بِعَمَلٍ لَا بِمُجَرَّدِ قَوْلٍ﴾ | ١١٤ |
| ٢٥ | ﴿اسْتِعْمَالُ النَّاسِ حُجَّةٌ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا﴾ | ١١٥ |
| ٢٦ | ﴿اَلإسْلَامُ يَعْلُوْ وَلَا يُعْلیٰ﴾ | ١١٥ |
| ٢٧ | ﴿اَلإشَارَاتُ الْمَعْهُوْدَةُ لِأخْرَسَ كَعِبَارَةِ النَّاطِقِ﴾ | ١١٦ |
| ٢٨ | ﴿اَلإشَارَةُ إنَّمَا تُعْتَبَرُ إذَا صَارَتْ مَعْهُوْدَةً مَعْلُوْمَةً﴾ | ١١٦ |

| | | |
|---|---|---|
| ۲۹ | ﴿اَلأَصْلُ فِي الأَبْضَاعِ التَّحْرِيْمُ﴾ | ۱۱۷ |
| ۳۰ | ﴿اَلأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ الإِبَاحَةُ﴾ | ۱۱۷ |
| ۳۱ | ﴿اَلأَصْلُ إِضَافَةُ الْحَادِثِ إِلٰى أَقْرَبِ أَوْقَاتِهِ﴾ | ۱۱۸ |
| ۳۲ | ﴿اَلأَصْلُ بَرَاءَ ةُ الذِّمَّةِ﴾ | ۱۱۸ |
| ۳۳ | ﴿اَلتَّمَسُّکُ بِالأَصْلِ يَصْلُحُ حُجَّةً لِإِبْقَاءِ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ﴾ | ۱۱۹ |
| ۳۴ | ﴿اَلأَصْلُ فِيْ الشَّکِّ عَدَمُ الْفِعْلِ﴾ | ۱۱۹ |
| ۳۵ | ﴿اَلأَصْلُ فِي الصِّفَاتِ الْعَارِضَةِ الْعَدَمُ﴾ | ۱۲۰ |
| ۳۶ | ﴿اَلأَصْلُ فِي الْعُقُوْدِ الْمَالِيَةِ بِنَاءُ هَا عَلَى التَّرَاضِي﴾ | ۱۲۰ |
| ۳۷ | ﴿اَلأَصْلُ فِيْ الْكَلَامِ الْحَقِيْقَةُ﴾ | ۱۲۱ |
| ۳۸ | ﴿اَلاضْطِرَارُ لَا يُبْطِلُ حَقَّ الْغَيْرِ﴾ | ۱۲۱ |
| ۳۹ | ﴿اَلإِعَانَةُ عَلَى الْمَحْظُوْرِ مَحْظُوْرٌ﴾ | ۱۲۱ |
| ۴۰ | ﴿اَلاعْتِبَارُ لِلْمَعْنٰى فِى الْعُقُوْدِ لَا لِلْأَلْفَاظِ فَقَطْ﴾ | ۱۲۲ |
| ۴۱ | ﴿أُعْذِرَ مَنْ أُنْذِرَ﴾ | ۱۲۲ |
| ۴۲ | ﴿إِعْمَالُ الْكَلَامِ أَوْلىٰ مِنْ إِهْمَالِهِ﴾ | ۱۲۲ |
| ۴۳ | ﴿اَلإِقْرَارُ إِخْبَارٌ لَا إِنْشَاءٌ فَلَا يَطِيْبُ لِلْمُقَرِّ لَهُ لَوْ كَانَ كَاذِباً﴾ | ۱۲۳ |
| ۴۴ | ﴿اَلإِقْرَارُ فِيْ حَقِّ الْمُقِرِّ يَلْزَمُ كَقَضَاءِ الْقَاضِي﴾ | ۱۲۳ |
| ۴۵ | ﴿اَلإِقْرَارُ بَعْدَ الإِنْكَارِ صَحِيْحٌ﴾ | ۱۲۴ |
| ۴۶ | ﴿إِقْرَارُ الْمُقِرِّ إِنَّمَا يَثْبُتُ فِيْ حَقِّهِ خَاصَّةً﴾ | ۱۲۴ |
| ۴۷ | ﴿إِقْرَارُ الْمُكْرَهِ بَاطِلٌ﴾ | ۱۲۴ |
| ۴۸ | ﴿أَكْبَرُ الرَّأْيِ بِمَنْزِلَةِ الْيَقِيْنِ فِيْمَا يَبْتَنِيْ عَلَى الاحْتِيَاطِ﴾ | ۱۲۵ |

| | | |
|---|---|---|
| ۴۹ | ﴿اَكْبَرُ الرَّأْيِ فِيمَا لا يُمْكِنُ الْوُقُوفُ عَلٰى حَقِيقَتِهِ بِمَنْزِلَةِ الْحَقِيقَةِ﴾ | ۱۲۵ |
| ۵۰ | ﴿أَكْثَرُ مَا يُخَافُ لَا يَكُونُ﴾ | ۱۲۶ |
| ۵۱ | ﴿اَلأَمَانَةُ تُضْمَنُ بِالتَّعَدِّي﴾ | ۱۲۶ |
| ۵۲ | ﴿اَلأَمْرُ إِذَا ضَاقَ اتَّسَعَ وَإِذَا اتَّسَعَ ضَاقَ﴾ | ۱۲۶ |
| ۵۳ | ﴿اَلأَمْرُ بِالتَّصَرُّفِ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بَاطِلٌ﴾ | ۱۲۸ |
| ۵۴ | ﴿اَلأُمُوْرُ بِمَقَاصِدِهَا﴾ | ۱۲۸ |
| ۵۵ | ﴿اَلأَمْرُ لِلْوُجُوبِ مَا لَمْ تَكُنْ قَرِينَةٌ خِلافَهُ﴾ | ۱۲۸ |
| ۵۶ | ﴿اَلإِنْسَانُ مِنْ جِنْسِ قَوْمِ أَبِيهِ لاَ مِنْ جِنْسِ قَوْمِ أُمِّهِ﴾ | ۱۲۹ |
| ۵۷ | ﴿إِنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يُقَدَّرُ حُكْمًا إِذَا كَانَ يُتَصَوَّرُ حَقِيقَةً﴾ | ۱۲۹ |
| ۵۸ | ﴿إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ﴾ | ۱۳۰ |
| ۵۹ | ﴿إِنَّمَا تُعْتَبَرُ الْعَادَةُ إِذَا اطَّرَدَتْ أَوْ غَلَبَتْ﴾ | ۱۳۱ |
| ۶۰ | ﴿إِنَّمَا يُبْنَى الْحُكْمُ عَلَى الْمَقْصُودِ لَا عَلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ﴾ | ۱۳۱ |
| ۶۱ | ﴿اَلْإِيْثَارُ فِي الْقُرَبِ مَكْرُوهٌ وَفِي غَيْرِهَا مَحْبُوبٌ﴾ | ۱۳۱ |
| ۶۲ | ﴿"أَيٌّ" كَلِمَةُ جَمْعٍ تَتَنَاوَلُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُخَاطَبِيْنَ عَلٰى سَبِيْلِ الْاِنْفِرَادِ﴾ | ۱۳۲ |
| ۶۳ | ﴿اَلأَيْمَانُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الأَلْفَاظِ﴾ | ۱۳۲ |
| ۶۴ | ﴿اَلْبَاطِلُ لا يُفِيدُ مِلْكَ التَّصَرُّفِ﴾ | ۱۳۲ |
| ۶۵ | ﴿بَرَاءَةُ الأَصِيلِ تُوجِبُ بَرَاءَةَ الْكَفِيلِ﴾ | ۱۳۳ |
| ۶۶ | ﴿حَالَةُ الْبَقَاءِ أَسْهَلُ مِنْ حَالَةِ الْإِبْتِدَاءِ﴾ | ۱۳۳ |
| ۶۷ | ﴿اَلْبِنَاءُ عَلَى الظَّاهِرِ وَاجِبٌ حَتَّى لَمْ يَتَبَيَّنْ خِلَافُهُ﴾ | ۱۳۴ |
| ۶۸ | ﴿اَلْبَيِّنَةُ حُجَّةٌ مُتَعَدِّيَةٌ وَالإِقْرَارُ حُجَّةٌ قَاصِرَةٌ﴾ | ۱۳۵ |

| | | |
|---|---|---|
| ۶۹ | ﴿اَلْبَيِّنَتَانِ حُجَجٌ فَعِنْدَ إمْكَانِ الْعَمَلِ بِالْبَيِّنَتَيْنِ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِمَا وَإِلَّا يُرَجَّحُ﴾ | ۱۳۵ |
| ۷۰ | ﴿اَلْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِيْ وَالْيَمِيْنُ عَلٰى مَنْ أَنْكَرَ﴾ | ۱۳۷ |
| ۷۱ | ﴿اَلْبَيِّنَةُ لِإِثْبَاتِ خِلَافِ الظَّاهِرِ وَالْيَمِيْنُ لِإِبْقَاءِ الْأَصْلِ﴾ | ۱۳۷ |
| ۷۲ | ﴿اَلْبَيِّنَةُ لِمَنْ يُثْبِتُ الزِّيَادَةَ﴾ | ۱۳۷ |
| ۷۳ | ﴿اَلتَّابِعُ تَابِعٌ لَا يُفْرَدُ بِالْحُكْمِ﴾ | ۱۳۸ |
| ۷۴ | ﴿اَلتَّابِعُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَتْبُوْعِ﴾ | ۱۳۸ |
| ۷۵ | ﴿اَلتَّابِعُ يَسْقُطُ بِسُقُوْطِ الْمَتْبُوْعِ﴾ | ۱۳۸ |
| ۷۶ | ﴿تَأْخِيْرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ لَا يَجُوْزُ﴾ | ۱۳۹ |
| ۷۷ | ﴿اَلتَّاسِيْسُ أَوْلٰى مِنَ التَّاكِيْدِ﴾ | ۱۳۹ |
| ۷۸ | ﴿اَلتَّاقِيْتُ إِلٰى مُدَّةٍ لَا يَعِيْشُ فِيْهَا الإِنْسَانُ غَالِبًا تَابِيْدٌ﴾ | ۱۳۹ |
| ۷۹ | ﴿تَبَدُّلُ سَبَبِ الْمِلْكِ قَائِمٌ مَقَامَ تَبَدُّلِ الذَّاتِ﴾ | ۱۴۰ |
| ۸۰ | ﴿اَلتَّبَرُّعُ فِى الْمَرَضِ وَصِيَّةٌ﴾ | ۱۴۰ |
| ۸۱ | ﴿تَجِبُ مُوَافَقَةُ الشَّهَادَتَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنًى وَ مُوَافَقَةُ الشَّهَادَاتِ الدَّعْوىٰ مَعْنًى﴾ | ۱۴۱ |
| ۸۲ | ﴿تَحَكُّمُ الْمَكَانِ أَصْلٌ فِي الشَّرْعِ﴾ | ۱۴۱ |
| ۸۳ | ﴿تَخْصِيْصُ الشَّيْءِ بِالذِّكْرِ يَدُلُّ عَلٰى نَفْيِ الْحُكْمِ عَمَّا عَدَاهُ فِي مُتَفَاهَمِ النَّاسِ وَعُرْفِهِمْ لَا فِيْ خِطَابَاتِ الشَّرْعِ﴾ | ۱۴۲ |
| ۸۴ | ﴿تَخْصِيْصُ الْعَامِ بِالنِّيَةِ فِى الأَيْمَانِ مَقْبُوْلٌ دِيَانَةً لَا قَضَاءً﴾ | ۱۴۲ |
| ۸۵ | ﴿اَلتَّخْلِيَةُ تَسْلِيْمٌ﴾ | ۱۴۳ |
| ۸۶ | ﴿اَلتَّرْجِيْحُ أَنَّهُ لَا يَكُوْنُ بِكَثْرَةِ الْعَدَدِ﴾ | ۱۴۴ |
| ۸۷ | ﴿تَرْكُ الإِحْسَانِ لَا يَكُوْنُ إِسَاءَةً﴾ | ۱۴۴ |

| | | |
|---|---|---|
| ٨٨ | ﴿تَرْکُ الْقِيَاسِ بِالتَّعَامُلِ جَائِزٌ فِي الْمُعَامَلاتِ﴾ | ١۴۵ |
| ٨٩ | ﴿اَلتَّصَرُّفُ عَلَى الرَّعِيَّةِ مَنُوْطٌ بِالْمَصْلَحَةِ﴾ | ١۴۵ |
| ٩٠ | ﴿اَلتَّصَرُّفُ عَلَى الْغَيْرِ لا يَجُوْزُ إلا بِوَكَالَةٍ أَوْ بِوَلايَةٍ﴾ | ١۴٦ |
| ٩١ | ﴿اَلتَّصْرِيْحُ بِمُوْجَبِ الْعَقْدِ كَالتَّصْرِيْحِ بِلَفْظِ الْعَقْدِ﴾ | ١۴٦ |
| ٩٢ | ﴿اَلتَّعَاقُدُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ لا يَجُوْزُ﴾ | ١۴٦ |
| ٩٣ | ﴿اَلتَّعَامُلُ بِخِلافِ النَّصِّ لا يُعْتَبَرُ﴾ | ١۴٧ |
| ٩۴ | ﴿اَلتَّعْرِيْفُ بِالإِسْمِ وَالنَّسَبِ كَالتَّعْرِيْفِ بِالإِشَارَةِ﴾ | ١۴٨ |
| ٩۵ | ﴿تَعْلِيْقُ الإِطْلَاقِ بِالشَّرْطِ صَحِيْحٌ كَالْعِتْقِ وَالطَّلاقِ﴾ | ١۴٨ |
| ٩٦ | ﴿اَلتَّعْيِيْنُ بِالْعُرْفِ كَالتَّعْيِيْنِ بِالنَّصِ﴾ | ١۴٩ |
| ٩٧ | ﴿اَلتَّعْيِيْنُ مَتٰى كَانَ مُفِيْدًا يَجِبُ اِعْتِبَارُهُ﴾ | ١۴٩ |
| ٩٨ | ﴿تَقَرُّرُ الْوُجُوْبِ بِاِعْتِبَارِ اٰخِرِ الْوَقْتِ﴾ | ١۵٠ |
| ٩٩ | ﴿تَقْيِيْدُ الْمُطْلَقِ لا يَجُوْزُ إِلَّا بِدَلِيْلٍ﴾ | ١۵٠ |
| ١٠٠ | ﴿اَلتَّنَاقُضُ غَيْرُ مَقْبُوْلٍ إِلَّا فِيْمَا كَانَ مَحَلَّ الْخِفَاءِ﴾ | ١۵٠ |
| ١٠١ | ﴿اَلتَّنَاقُضُ فِي الدَّعْوٰى لا يَمْنَعُ قُبُوْلَ الْبَيِّنَةِ﴾ | ١۵١ |
| ١٠٢ | ﴿اَلتَّنْصِيْصُ لا يُوْجِبُ التَّخْصِيْصَ﴾ | ١۵١ |
| ١٠٣ | ﴿اَلتَّوَصُّلُ إِلَى الْمَبَاحِ بِالْمَحْظُوْرِ لا يَجُوْزُ﴾ | ١۵١ |
| ١٠۴ | ﴿اَلثَّابِتُ بِالدَّلَالَةِ كَالثَّابِتِ بِالإِفْصَاحِ﴾ | ١۵٢ |
| ١٠۵ | ﴿اَلثَّابِتُ بِالْبُرْهَانِ كَالثَّابِتِ بِالْمُعَايَنَةِ﴾ | ١۵٢ |
| ١٠٦ | ﴿اَلثَّابِتُ بِالضَّرُوْرَةِ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا﴾ | ١۵٣ |
| ١٠٧ | ﴿اَلثَّابِتُ بِالْعُرْفِ كَالثَّابِتِ بِالنَّصِّ﴾ | ١۵٣ |

| | | |
|---|---|---|
| ۱۰۸ | ﴿اَلثَّابِتُ بِيَقِيْنٍ لا يَزُوْلُ بِالشَّکِّ﴾ | ۱۵۳ |
| ۱۰۹ | ﴿اَلثَّابِتُ بِالْبَيِّنَةِ كَالثَّابِتِ بِإِتِّفَاقِ الْخَصْمَيْنِ﴾ | ۱۵۴ |
| ۱۱۰ | ﴿اَلْجَمْعُ بَيْنَ الْمَوْجُوْدِ وَالْمَعْدُوْمِ فِي الْبَيْعِ يُفْسِدُهُ﴾ | ۱۵۴ |
| ۱۱۱ | ﴿جِنَايَةُ الْعَجْمَاءِ جُبَارٌ﴾ | ۱۵۴ |
| ۱۱۲ | ﴿اَلْجُنُوْنُ إِذَا وُجِدَ مَرَّةً فَهُوَ لَازِمٌ أَبَداً﴾ | ۱۵۵ |
| ۱۱۳ | ﴿اَلْجَوَازُ أَصْلٌ فِي الْبَيْعِ وَالْحُرْمَةُ تَثْبُتُ بِعَارِضٍ﴾ | ۱۵۵ |
| ۱۱۴ | ﴿اَلْجَوَازُ الشَّرْعِيُّ يُنَافِي الضَّمَانَ﴾ | ۱۵۶ |
| ۱۱۵ | ﴿جِهَالَةُ الْمَعْقُوْدِ عَلَيْهِ تُفْسِدُ الْعَقْدَ﴾ | ۱۵۶ |
| ۱۱۶ | ﴿اَلْجَيِّدُ وَالرَّدِيُّ فِي الرِّبَوِيَةِ سَوَاءٌ﴾ | ۱۵۷ |
| ۱۱۷ | ﴿اَلْحَاجَةُ تَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الضَّرُوْرَةِ عَامَّةً أَوْ خَاصَّةً﴾ | ۱۵۸ |
| ۱۱۸ | ﴿اَلْحَاجَةُ تُوْجِبُ الإِنْتِقَالَ إِلَى الْبَدَلِ عِنْدَ تَعَذُّرِ الأَصْلِ﴾ | ۱۵۸ |
| ۱۱۹ | ﴿اَلْحُدُوْدُ تَنْدَرِءُ بِالشُّبُهَاتِ﴾ | ۱۵۹ |
| ۱۲۰ | ﴿اَلْحَرْبُ خَدْعَةٌ﴾ | ۱۵۹ |
| ۱۲۱ | ﴿اَلْحُرُّ لا يَدْخُلُ تَحْتَ الْيَدِ فَلا يُضْمَنُ بِالْغَصَبِ وَلَوْ صَبِيًّا﴾ | ۱۶۱ |
| ۱۲۲ | ﴿حُرْمَةُ الْمِلْكِ بِاعْتِبَارِ حُرْمَةِ الْمَالِكِ﴾ | ۱۶۱ |
| ۱۲۳ | ﴿اَلْحَقُّ إِذَا كَانَ مِمَّا لا يَتَجَزّٰى فَإِنَّهُ يَثْبُتُ لِكُلٍّ عَلَى الْكَمَالِ﴾ | ۱۶۲ |
| ۱۲۴ | ﴿اَلْحُقُوْقُ لا تَسْقُطُ بِتَقَادُمِ الزَّمَانِ وَإِنْ طَالَتِ الْمُدَّةُ﴾ | ۱۶۲ |
| ۱۲۵ | ﴿اَلْحَقُّ مَتٰى ثَبَتَ لا يَبْطُلُ بِالتَّأخِيْرِ وَلَا بِالْكِتْمَانِ﴾ | ۱۶۳ |
| ۱۲۶ | ﴿اَلْحَقُّ الْوَاحِدُ يَجُوْزُ أَنْ يَثْبُتَ فِيْ مَحَلَّيْنِ﴾ | ۱۶۳ |
| ۱۲۷ | ﴿اَلْحُقُوْقُ الْمُجَرَّدَةُ لا يَجُوْزُ الاعْتِيَاضُ عَنْهَا﴾ | ۱۶۳ |

| | | |
|---|---|---|
| ١٢٨ | ﴿اَلْحَقِيْقَةُ تُتْرَكُ بِدَلَالَةِ الْحَالِ وَتُتْرَكُ بِدَلَالَةِ الِاسْتِعْمَالِ وَالْعَادَةِ﴾ | ١٦٤ |
| ١٢٩ | ﴿اَلْحَقِيْقَةُ تُتْرَكُ لِتَعَذُّرِهَا عَقْلاً أَوْ عَادَةً أَوْ لِتَعَسُّرِهَا﴾ | ١٦٥ |
| ١٣٠ | ﴿حُكْمُ التَّيَمُّمِ مَاخُوْذٌ مِنْ حُكْمِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ﴾ | ١٦٥ |
| ١٣١ | ﴿حُكْمُ الشَّيْءِ قَدْ يَدُوْرُ مَعَ خَصَائِصِهٖ﴾ | ١٦٥ |
| ١٣٢ | ﴿اَلْحُكْمُ عَلَى الْغَالِبِ دُوْنَ النَّادِرِ﴾ | ١٦٥ |
| ١٣٣ | ﴿اَلْحُكْمُ فِي الأَصْلِ إِذَا كَانَ عَلٰى خِلافِ الْقِيَاسِ لا يُقَاسُ عَلَيْهِ﴾ | ١٦٦ |
| ١٣٤ | ﴿اَلْحُكْمُ فِي الْمَنْصُوْصِ ثَابِتٌ بِالنَّصِّ لا بِالْعِلَّةِ﴾ | ١٦٦ |
| ١٣٥ | ﴿اَلْحُكْمُ يَدُوْرُ مَعَ عِلَّتِهٖ عَدَماً وَوُجُوْبًا﴾ | ١٦٧ |
| ١٣٦ | ﴿اَلْخَاصُّ مُبَيَّنٌ فَلا يَلْحَقُهُ الْبَيَانُ﴾ | ١٦٧ |
| ١٣٧ | ﴿خَبَرُ الْوَاحِدِ إِذَا وَرَدَ مُخَالِفًا لِنَفْسِ الأُصُوْلِ لَمْ يُقْبَلْ﴾ | ١٦٧ |
| ١٣٨ | ﴿خَبَرُ الْوَاحِدِ حُجَّةٌ لِلْعَمَلِ بِهٖ فِي بَابِ الدِّيْنِ﴾ | ١٦٨ |
| ١٣٩ | ﴿خَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يَنْفَكُّ عَنِ الشُّبْهَةِ﴾ | ١٦٩ |
| ١٤٠ | ﴿اَلْخِرَاجُ بِالضَّمَانِ﴾ | ١٦٩ |
| ١٤١ | ﴿اَلْخَصْمُ إِذَا سَكَتَ عَنِ الْجَوَابِ فِي مَجْلِسِ الْقَاضِيْ جَعَلَهُ مُنْكِرًا وَإِذَا سَكَتَ عَنِ الْيَمِيْنِ بَعْدَ مَا طُلِبَ مِنْهُ جَعَلَهُ نَاكِلاً﴾ | ١٧٠ |
| ١٤٢ | ﴿اَلْخَطَأُ فِيْمَا لا يَشْتَرِطُ التَّعْيِيْنُ لا يَضُرُّ﴾ | ١٧٠ |
| ١٤٣ | ﴿خَيْرُ الأُمُوْرِ أَوْسَطُهَا﴾ | ١٧١ |
| ١٤٤ | ﴿دَرْءُ الْمَفَاسِدِ أَوْلٰى مِنْ جَلْبِ الْمَنَافِعِ﴾ | ١٧١ |
| ١٤٥ | ﴿دَعْوَى السَّبَبِ كَدَعْوَى الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِالسَّبَبِ﴾ | ١٧٢ |
| ١٤٦ | ﴿اَلدَّلالَةُ فِي الْمَقَادِيْرِ الَّتِي لَا يَسُوْغُ الِاجْتِهَادُ فِي إِثْبَاتِ أَصْلِهَا مَتٰى اتَّفَقَتْ فِي الْأَقَلِّ وَاضْطَرَبَتْ فِي الزِّيَادَةِ يُؤْخَذُ بِالْأَقَلِّ فِيْمَا وَقَعَ الشَّكُّ فِيْ إِثْبَاتِهٖ وَالأَكْثَرِ فِيْمَا وَقَعَ الشَّكُّ فِيْ إِسْقَاطِهٖ﴾ | ١٧٢ |

| | | |
|---|---|---|
| ۱۴۷ | ﴿دَلِيْلُ الشَّيءِ فِي الْأُمُوْرِ الْبَاطِنَةِ يَقُوْمُ مَقَامَهُ﴾ | ۱۷۳ |
| ۱۴۸ | ﴿اَلذَّرَائِعُ إِلَى الْحَلالِ وَالْحَرَامِ تَشْبَهُ مَعَانِيَ الْحَلالِ وَالْحَرَامِ﴾ | ۱۷۳ |
| ۱۴۹ | ﴿ذِكْرُ بَعْضِ مَا لَا يَتَجَزّٰى كَذِكْرِ كُلِّهِ﴾ | ۱۷۴ |
| ۱۵۰ | ﴿اَلذِّمِّيُّ يَلْتَزِمُ أَحْكَامَ الْمُسْلِمِيْنَ فِيْمَا يَرْجِعُ إِلَى الْمُعَامَلاتِ﴾ | ۱۷۴ |
| ۱۵۱ | ﴿اَلْعَدَدُ إِذَا قُوْبِلَ بِذِيْ الْعَدَدِ يَنْقَسِمُ الآحَادُ عَلَى الآحَادِ﴾ | ۱۷۴ |
| ۱۵۲ | ﴿اَلرُّخَصُ لا تُنَاطُ بِالشَّکِّ﴾ | ۱۷۵ |
| ۱۵۳ | ﴿اَلرُّخَصُ لا تُنَاطُ بِالْمَعَاصِي﴾ | ۱۷۵ |
| ۱۵۴ | ﴿اَلرَّسُوْلُ مُعَبِّرٌ وَسَفِيْرٌ فَكَلامُهُ كَكَلامِ الْمُرْسِلِ﴾ | ۱۷۶ |
| ۱۵۵ | ﴿اَلزِّيَادَةُ الْحَاصِلَةُ فِي الْمَبِيْعِ بَعْدَ الْعَقْدِ وَقَبْلَ الْقَبْضِ كَالثَّمَرَةِ وَأَشْبَاهِهَا هِيَ لِلْمُشْتَرِيْ﴾ | ۱۷۶ |
| ۱۵۶ | ﴿اَلزِّيَادَةُ عَلَى الْكِتَابِ نَسْخٌ فَلا يَكُوْنُ إِلَّا بِآيَةٍ نَاصَّةٍ أَوْ حَدِيْثٍ مَشْهُوْرٍ نَاصٍّ﴾ | ۱۷۷ |
| ۱۵۷ | ﴿اَلزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِ فِي مَعْنَى النَّسْخِ﴾ | ۱۷۸ |
| ۱۵۸ | ﴿اَلسَّاقِطُ لا يَعُوْدُ﴾ | ۱۷۸ |
| ۱۵۹ | ﴿اَلسَّكْرَانُ مِنْ مُحَرَّمٍ كَالصَّاحِيْ﴾ | ۱۷۹ |
| ۱۶۰ | ﴿اَلسُّؤَالُ مُعَادٌ فِي الْجَوَابِ﴾ | ۱۸۰ |
| ۱۶۱ | ﴿اَلشَّرَائِعُ لا تَلْزَمُ إِلَّا بَعْدَ السِّمَاعِ﴾ | ۱۸۱ |
| ۱۶۲ | ﴿اَلشَّرْطُ إِذَا كَانَ مُفِيْدًا يَجِبُ مُرَاعَاتُهُ وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُفِيْدًا لا يَجِبُ مُرَاعَاتُهُ﴾ | ۱۸۱ |
| ۱۶۳ | ﴿شَرْطُ صِحَّةِ الصَّدَقَةِ اَلتَّمْلِيْکُ﴾ | ۱۸۲ |
| ۱۶۴ | ﴿شَرْطُ الْوَاقِفِ كَنَصِّ الشَّارِعِ فِي وُجُوْبِ الْعَمَلِ بِهِ وَ فِي الْمَفْهُوْمِ وَالدَّلَالَةِ﴾ | ۱۸۲ |
| ۱۶۵ | ﴿اَلشِّرْكَةُ الْخَاصَّةُ لا تَمْنَعُ الْمِلْکَ فِي الْمِلْکِ الْمُشْتَرَکِ بِخِلَافِ الشِّرْكَةِ الْعَامَّةِ﴾ | ۱۸۳ |
| ۱۶۶ | ﴿شَهَادَةُ أَهْلِ الذِّمَّةِ لا تَكُوْنُ حُجَّةً عَلَى الْمُسْلِمِيْنَ﴾ | ۱۸۳ |

| | | |
|---|---|---|
| ١٦٧ | ﴿اَلشَّهَادَةُ بِأَكْثَـرَ مِنَ الْمُدَّعٰى بَاطِلَةٌ بِخِلافِ الأَقَلِّ﴾ | ١٨٤ |
| ١٦٨ | ﴿اَلشَّهَـادَةُ عَلٰى حُـقُـوْقِ الْعِبَـادِ لا تُقْبَـلُ بِلا دَعْوىٰ بِخِلافِ حُقُوْقِ اللّٰهِ﴾ | ١٨٤ |
| ١٦٩ | ﴿اَلشَّهَادَةُ عَلَى النَّفْيِ لا تُقْبَلُ﴾ | ١٨٥ |
| ١٧٠ | ﴿اَلشَّيْءُ إِذَا ثَبَتَ ثَبَتَ بِجَمِيْعِ لَوَازِمِهٖ﴾ | ١٨٥ |
| ١٧١ | ﴿اَلشَّيْءُ إِذَا ثَبَتَ مُقَدَّراً فِي الشَّرْعِ لا يُعْتَبَرُ إِلٰى تَقْدِيْرٍ اٰخَرَ﴾ | ١٨٦ |
| ١٧٢ | ﴿إِسْمُ الشَّيْءِ يَعُمُّ كُلَّ مَوْجُوْدٍ﴾ | ١٨٦ |
| ١٧٣ | ﴿اَلصَّرِيْحُ إِذَا صَادَفَ مَحَلَّهٗ لَمْ تُؤَثِّرِ النِّيَّةُ مِنْهُ﴾ | ١٨٧ |
| ١٧٤ | ﴿اَلصَّرِيْحُ لا يَحْتَاجُ إِلَى النِّيَّةِ قَضَاءً لا دِيَانَةً بِخِلافِ الْكِنَايَةِ﴾ | ١٨٧ |
| ١٧٥ | ﴿اَلصَّغِيْرُ مُؤَاخَذٌ بِضَمَانِ الْفِعْلِ﴾ | ١٨٧ |
| ١٧٦ | ﴿اَلصِّفَةُ لا يَجُوْزُ إِفْرَادُهَا بِالْعَقْدِ﴾ | ١٨٨ |
| ١٧٧ | ﴿اَلصَّنَاعَةُ الْمُحَرَّمَةُ لا قِيْمَةَ لَهَا شَرْعاً﴾ | ١٨٨ |
| ١٧٨ | ﴿اَلصُّلْحُ عَنْ إِقْرَارٍ بَيْعٌ﴾ | ١٨٨ |
| ١٧٩ | ﴿صُوْرَةُ الْمُبِيْحِ إِذَا وُجِدَتْ مَنَعَتْ وُجُوْدَ مَا يَنْدَرِءُ بِالشُّبُهَاتِ﴾ | ١٨٩ |
| ١٨٠ | ﴿اَلضَّرَرُ الأَشَدُّ يُزَالُ بِالضَّرَرِ الأَخَفِّ﴾ | ١٨٩ |
| ١٨١ | ﴿اَلضَّرَرُ لا يُزَالُ بِالضَّرَرِ﴾ | ١٩٠ |
| ١٨٢ | ﴿اَلضَّرَرُ لا يَكُوْنُ قَدِيْمًا﴾ | ١٩٠ |
| ١٨٣ | ﴿اَلضَّرَرُ يُدْفَعُ بِقَدْرِ الإِمْكَانِ﴾ | ١٩٠ |
| ١٨٤ | ﴿اَلضَّرَرُ يُزَالُ﴾ | ١٩١ |
| ١٨٥ | ﴿اَلضَّرُوْرَاتُ تُبِيْحُ الْمَحْظُوْرَاتِ﴾ | ١٩١ |
| ١٨٦ | ﴿اَلضَّرُوْرَاتُ تَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا﴾ | ٢٠٠ |

| | | |
|---|---|---|
| ۱۸۷ | ﴿اَلضَّرُوْرَاتُ لا تُبِيْحُ إِتْلافَ مَالِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ ضَمَانٍ﴾ | ۲۰۰ |
| ۱۸۸ | ﴿ضَمَانُ الْفِعْلِ يَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الْفَاعِلِ وَضَمَانُ الْمَحَلِّ لا﴾ | ۲۰۰ |
| ۱۸۹ | ﴿اَلضَّمَانَاتُ تَجِبُ إِمَّا بِأَخْذٍ أَوْ بِشَرْطٍ وَإِلَّا لَمْ تَجِبْ﴾ | ۲۰۱ |
| ۱۹۰ | ﴿اَلْعَادَةُ مُحَكَّمَةٌ﴾ | ۲۰۱ |
| ۱۹۱ | ﴿اَلْعَارِضُ إِذَا ارْتَفَعَ مَعَ بَقَاءِ حُكْمِ الأَصْلِ جُعِلَ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ﴾ | ۲۰۱ |
| ۱۹۲ | ﴿اَلْعَامُّ قَطْعِيٌّ كَالْخَاصِّ يُوْجِبُ الْحُكْمَ فِيْمَا يَتَنَاوَلُهُ قَطْعًا﴾ | ۲۰۲ |
| ۱۹۳ | ﴿عِبَارَةُ الرَّسُوْلِ كَعِبَارَةِ الْمُرْسِلِ﴾ | ۲۰۲ |
| ۱۹۴ | ﴿اَلْعِبْرَةُ فِي الْعُقُوْدِ لِلْمَقَاصِدِ وَالْمَعَانِيْ لا لِلْأَلْفَاظِ وَالْمَبَانِيْ﴾ | ۲۰۳ |
| ۱۹۵ | ﴿اَلْعِبْرَةُ لِعُمُوْمِ اللَّفْظِ لا لِخُصُوْصِ السَّبَبِ﴾ | ۲۰۴ |
| ۱۹۶ | ﴿اَلْعِبْرَةُ لِلْغَالِبِ الشَّائِعِ لا لِلنَّادِرِ﴾ | ۲۰۴ |
| ۱۹۷ | ﴿اَلْعُرْفُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فِي الْمَنْصُوْصِ عَلَيْهِ﴾ | ۲۰۵ |
| ۱۹۸ | ﴿اَلْعُرْفُ يَسْقُطُ إِعْتِبَارُهُ عِنْدَ وُجُوْدِ التَّسْمِيَةِ بِخِلَافِهِ﴾ | ۲۰۵ |
| ۱۹۹ | ﴿اَلْعَفْوُ إِنَّمَا يُسْقِطُ مَا كَانَ مُسْتَحَقًّا لِلْعَافِي خَاصَّةً﴾ | ۲۰۶ |
| ۲۰۰ | ﴿اَلْعَقْدُ إِذَا دَخَلَهُ فَسَادٌ قَوِيٌّ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ أَوْجَبَ فَسَادَهُ، شَاعَ فِي الْكُلِّ﴾ | ۲۰۶ |
| ۲۰۱ | ﴿اَلْعَقْدُ الْفَاسِدُ لا يَصِحُّ وَإِنْ رَضِيَ الْمَالِكُ بِفَسَادِهِ﴾ | ۲۰۶ |
| ۲۰۲ | ﴿اَلْعَقْدُ الْفَاسِدُ يُفِيْدُ الْمِلْكَ عِنْدَ الْقَبْضِ﴾ | ۲۰۷ |
| ۲۰۳ | ﴿اَلْعُقُوْدُ كُلُّهَا تَفْسُدُ بِالإِكْرَاهِ﴾ | ۲۰۷ |
| ۲۰۴ | ﴿اَلْعَمَدُ وَالْخَطَأُ فِيْ ضَمَانِ الأَمْوَالِ سَوَاءٌ﴾ | ۲۰۸ |
| ۲۰۵ | ﴿اَلْعَمَلُ بِغَالِبِ الرَّأْيِ وَأَكْبَرِ الظَّنِّ فِي الأَحْكَامِ وَاجِبٌ﴾ | ۲۰۸ |
| ۲۰۶ | ﴿عِنْدَ اِجْتِمَاعِ الْحُقُوْقِ يُبْدَءُ بِالْأَهَمِّ﴾ | ۲۰۸ |

| | | |
|---|---|---|
| ۲۰۷ | ﴿رَدُّ الْقِيْمَةِ عِنْدَ تَعَذُّرِ رَدِّ الْعَيْنِ كَرَدِّ الْعَيْنِ﴾ | ۲۰۹ |
| ۲۰۸ | ﴿عِنْدَ التَّعْرِيْفِ بِالإِشَارَةِ يَسْقُطُ إِعْتِبَارُ النِّسْبَةِ﴾ | ۲۰۹ |
| ۲۹۰ | ﴿اَلْعِوَضُ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُعَوَّضِ﴾ | ۲۱۰ |
| ۲۱۰ | ﴿اَلْغَرَرُ لا يَضُرُّ فِيْ التَّبَرُّعَاتِ﴾ | ۲۱۰ |
| ۲۱۱ | ﴿اَلْغُرْمُ بِالْغُنْمِ﴾ | ۲۱۰ |
| ۲۱۲ | ﴿اَلْغَصَبُ لَيْسَ بِمُوْجِبٍ لِلْمِلْكِ بِنَفْسِهٖ﴾ | ۲۱۱ |
| ۲۱۳ | ﴿غَيْرُ الْجَائِزِ لا يَحْتَمِلُ الْجَوَازَ بِقَضَاءِ الْقَاضِي﴾ | ۲۱۱ |
| ۲۱۴ | ﴿اَلْغَلَبَةُ تَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الضَّرُوْرَةِ فِيْ إِفَادَةِ الإِبَاحَةِ﴾ | ۲۱۲ |
| ۲۱۵ | ﴿اَلْفَرَائِضُ أَفْضَلُ مِنَ النَّوَافِلِ﴾ | ۲۱۲ |
| ۲۱۶ | ﴿فَرْضُ الْعَيْنِ لا يُتْرَكُ بِالنَّافِلَةِ أَوْ بِمَا هُوَ مِنْ فُرُوْضِ الْكِفَايَةِ﴾ | ۲۱۳ |
| ۲۱۷ | ﴿فَسَادُ السَّبَبِ شَرْعًا لا يَمْنَعُ ثُبُوْتَ الْمِلْكِ بَعْدَ تَمَامِهٖ﴾ | ۲۱۳ |
| ۲۱۸ | ﴿فِعْلُ الْقَاضِيْ حُكْمٌ كَأَمْرِ الْقَاضِي﴾ | ۲۱۴ |
| ۲۱۹ | ﴿فِعْلُ الْوَكِيْلِ كَفِعْلِ الْمُوَكِّلِ﴾ | ۲۱۴ |
| ۲۲۰ | ﴿قَضَاءُ الْقَاضِيْ فِي الْمُجْتَهَدَاتِ يَكُوْنُ نَافِذاً﴾ | ۲۱۴ |
| ۲۲۱ | ﴿اَلْقَاضِي لا يَمْلِكُ أَنْ يَقْضِيَ لِنَفْسِهٖ﴾ | ۲۱۵ |
| ۲۲۲ | ﴿اَلْقُدْرَةُ عَلَى الأَصْلِ قَبْلَ حُصُوْلِ الْمَقْصُوْدِ بِالْخَلَفِ تُسْقِطُ إِعْتِبَارَ الْخَلَفِ﴾ | ۲۱۵ |
| ۲۲۳ | ﴿قَدْ يُتَحَمَّلُ الْيَسِيْرُ فِيْمَا لا يُتَحَمَّلُ فِيْهِ الْكَثِيْرُ﴾ | ۲۱۶ |
| ۲۲۴ | ﴿اَلْقَدِيْمُ يُتْرَكُ عَلٰى قِدَمِهٖ﴾ | ۲۱۶ |
| ۲۲۵ | ﴿قَدْ يَثْبُتُ الشَّيءُ تَبْعًا وَحُكْمًا وَإِنْ كَانَ يَبْطُلُ قَصْدًا﴾ | ۲۱۶ |
| ۲۲۶ | ﴿قَدْ يَثْبُتُ الْفَرْعُ مَعَ عَدَمِ ثُبُوْتِ الأَصْلِ﴾ | ۲۱۷ |

| | | |
|---|---|---|
| ۲۲۷ | ﴿اَلْقَلْبُ حَكَمٌ فِيْمَا لَيْسَ فِيْهِ دَلِيْلٌ ظَاهِرٌ يُوْجِبُ الْعَمَلَ بِالظَّاهِرِ﴾ | ۲۱۷ |
| ۲۲۸ | ﴿قَوْلُ الْمُتَّهَمِ لا يَكُوْنُ حُجَّةً﴾ | ۲۱۷ |
| ۲۲۹ | ﴿اَلْقِيَاسُ حُجَّةٌ لِتَعْدِيَةِ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِالنَّصِّ﴾ | ۲۱۸ |
| ۲۳۰ | ﴿اَلْقِيْمَةُ تَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ يَوْمَ التَّلْفِ﴾ | ۲۱۸ |
| ۲۳۱ | ﴿اَلْكِتَابُ كَالْخِطَابِ﴾ | ۲۱۹ |
| ۲۳۲ | ﴿كَسْرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكَسْرِ عَظْمِ الْحَيِّ﴾ | ۲۱۹ |
| ۲۳۳ | ﴿كُلُّ أَجَلٍ كَانَ مَعْرُوْفاً بَيْنَ التُّجَّارِ فَهُوَ جَائِزٌ﴾ | ۲۱۹ |
| ۲۳۴ | ﴿كَلامُ الْمُتَكَلِّمِ مَحْمُوْلٌ عَلٰى مُرَادِهٖ﴾ | ۲۲۰ |
| ۲۳۵ | ﴿كُلُّ تَصَرُّفٍ جَرَّ فَسَادًا أَوْ دَفَعَ صَلاحاً فَهُوَ مَنْهِيٌّ عَنْهُ﴾ | ۲۲۰ |
| ۲۳۶ | ﴿كُلُّ جِهَالَةٍ تُفْضِيُ إِلَى الْمُنَازَعَةِ فَهِيَ مُفْسِدَةٌ لِلْعَقْدِ، وَإِنْ عُرِفَ ذٰلِكَ فَهُوَ جَائِزٌ﴾ | ۲۲۰ |
| ۲۳۷ | ﴿كُلُّ جِهَالَةٍ تُفْضِيُ إِلَى الْمُنَازَعَةِ الْمَانِعَةِ عَنِ التَّسْلِيْمِ وَالتَّسَلُّمِ يَجِبُ إِزَالَتُهَا بِالإِعْلامِ﴾ | ۲۲۱ |
| ۲۳۸ | ﴿كُلُّ سَبَبٍ يُفْضِيُ إِلَى الْفَسَادِ نُهِيَ عَنْهُ﴾ | ۲۲۲ |
| ۲۳۹ | ﴿كُلُّ شَرْطٍ يُخَالِفُ مُوْجَبَ الْعَقْدِ مُفْسِدٌ لِلْعَقْدِ﴾ | ۲۲۲ |
| ۲۴۰ | ﴿كُلُّ شَفْعٍ مِّنَ النَّفْلِ صَلٰوةٌ﴾ | ۲۲۳ |
| ۲۴۱ | ﴿كُلُّ صَلٰوةٍ أُدِّيَتْ مَعَ كَرَاهَةِ التَّحْرِيْمِ تُعَادُ﴾ | ۲۲۳ |
| ۲۴۲ | ﴿كُلُّ صَلٰوتَيْنِ لَا يَجُوْزُ بِنَاءُ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرٰى فِي حَقِّ الْمُنْفَرِدِ لا يَجُوْزُ بِنَاءُ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرٰى فِي حَقِّ إِمَامِهٖ﴾ | ۲۲۵ |
| ۲۴۳ | ﴿كُلُّ عَقْدٍ لَهُ مُجِيْزٌ حَالَ وُقُوْعِهٖ تَوَقَّفَ عَلَى الإِجَازَةِ وَإِلَّا فَلا﴾ | ۲۲۵ |
| ۲۴۴ | ﴿كُلُّ عَيْبٍ حَدَثَ قَبْلَ الْقَبْضِ فَهُوَ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ﴾ | ۲۲۶ |
| ۲۴۵ | ﴿كُلُّ قُرْبَةٍ كَانَتْ عَلٰى سَبِيْلِ الإِبَاحَةِ اسْتَوٰى فِيْهِ الْغَنِيُّ وَالْفَقِيْرُ﴾ | ۲۲۶ |

| | | |
|---|---|---|
| ۲۴۶ | ﴿كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ نَفْعًا فَهُوَ رِبًا حَرَامٌ﴾ | ۲۲۶ |
| ۲۴۷ | ﴿كُلُّ لَعِبٍ فِيْهِ قِمَارٌ فَهُوَ حَرَامٌ﴾ | ۲۲۷ |
| ۲۴۸ | ﴿كُلُّ مَا أَوْجَبَ نُقْصَانَ الثَّمَنِ فِيْ عَادَةِ التُّجَّارِ فَهُوَ عَيْبٌ﴾ | ۲۲۸ |
| ۲۴۹ | ﴿كُلُّ مَا حَرُمَ بَيْعُهُ حَرُمَ الإِنْتِفَاعُ بِهِ﴾ | ۲۲۹ |
| ۲۵۰ | ﴿كُلُّ مَا حَرُمَ فِيْهِ التَّفَاضُلُ حَرُمَ فِيْهِ النَّسَأُ﴾ | ۲۲۹ |
| ۲۵۱ | ﴿كُلُّ مَا لا يَخْتَلِفُ بَالْمُسْتَعْمِلِ فَالتَّقْيِيْدُ بَاطِلٌ﴾ | ۲۳۰ |
| ۲۵۲ | ﴿كُلُّ مَا يَجُوْزُ فَعْلُهُ بِغَيْرِ إِقْرَاعٍ الْأَوْلٰى لِلإِمَامِ أَنْ يُقْرِعَ تَطْيِيْبًا وَنَفْيًا لِلتُّهْمَةِ﴾ | ۲۳۰ |
| ۲۵۳ | ﴿كَلِمَةُ كُلٍّ تُوْجِبُ الإِحَاطَةَ عَلٰى سَبِيْلِ الإِنْفِرَادِ﴾ | ۲۳۱ |
| ۲۵۴ | ﴿كُلُّ مَنْ فَعَلَ فِعْلاً وَتَمَكَّنَتِ التُّهْمَةُ فِيْ فِعْلِهِ : حُكِمَ بِفَسَادِ فِعْلِهِ﴾ | ۲۳۱ |
| ۲۵۵ | ﴿كُلُّ مَنْ قُبِلَ قَوْلُهُ فَعَلَيْهِ يَمِيْنٌ﴾ | ۲۳۱ |
| ۲۵۶ | ﴿كُلُّ مَنْ كَانَ مَحْبُوْسًا بِحَقٍّ مَقْصُوْدٍ لِغَيْرِهِ كَانَتْ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ﴾ | ۲۳۲ |
| ۲۵۷ | ﴿لا بَأسَ بِدَفْعِ الْمَالِ عَلٰى سَبِيْلِ الدَّفْعِ عَنِ الْبَعْضِ إذَا خَافَ ذِهَابَ الْكُلِّ﴾ | ۲۳۲ |
| ۲۵۸ | ﴿لا تَرْجِيْحَ بِكَثْرَةِ عَدَدِ الرُّوَاةِ إِنَّمَا هُوَ بِفِقْهِ الرَّاوِي﴾ | ۲۳۲ |
| ۲۵۹ | ﴿لا تَصِحُّ التَّسْمِيَةُ فِيْ شَيءٍ مِّنَ العُقُوْدِ مَعَ جِهَالَةٍ﴾ | ۲۳۳ |
| ۲۶۰ | ﴿لا حُجَّةَ مَعَ إِحْتِمَالِ النَاشِي عَنْ دَلِيْلٍ﴾ | ۲۳۳ |
| ۲۶۱ | ﴿لا حُجَّةَ مَعَ التَّنَاقُضِ لٰكِنْ لا يَخْتَلُّ مَعَهُ حُكْمُ الْحَاكِمِ﴾ | ۲۳۴ |
| ۲۶۲ | ﴿لا حَرَامَ مَعَ ضَرُوْرَةٍ وَلا وَاجِبَ مَعَ التَّعَذُّرِ وَالاسْتِحَالَةِ﴾ | ۲۳۴ |
| ۲۶۳ | ﴿لا رُجُوْعَ فِيْمَا تَبَرَّعَ عَنِ الْغَيْرِ﴾ | ۲۳۵ |
| ۲۶۴ | ﴿لا عِبْرَةَ بِالتَوَهُّمِ﴾ | ۲۳۵ |
| ۲۶۵ | ﴿لا عِبْرَةَ بِالدَّلالَةِ فِيْ مُقَابَلَةِ الصَّرِيْحِ﴾ | ۲۳۶ |

| | | |
|---|---|---|
| ۲۶۶ | ﴿لا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ الْبَيِّنِ خَطَأُهُ﴾ | ۲۳۶ |
| ۲۶۷ | ﴿لا عِبْرَةَ بِقَوْلِ الْمُنَجِّمِيْنَ﴾ | ۲۳۷ |
| ۲۶۸ | ﴿لا عُمُوْمَ لِدَلالَةِ النَّصِّ وَلا لإقْتِضَاءِ النَّصِّ﴾ | ۲۳۸ |
| ۲۶۹ | ﴿لا قِوَامَ لِلدَّلالَةِ مَعَ النَّصِّ﴾ | ۲۳۹ |
| ۲۷۰ | ﴿لا طَاعَةَ لِمَخْلُوْقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ﴾ | ۲۹ |
| ۲۷۱ | ﴿لا مَسَاغَ لِلإجْتِهَادِ فِي مَوْرِدِ النَّصِّ﴾ | ۲۴۰ |
| ۲۷۲ | ﴿لا يَبْقٰى لِلإنْسَانِ الْمِلْكُ عَلٰى نَفْسِهٖ﴾ | ۲۴۰ |
| ۲۷۳ | ﴿لا يَتِمُّ التَّبَرُّعُ إلَّا بِالْقَبْضِ﴾ | ۲۴۰ |
| ۲۷۴ | ﴿لا يَثْبُتُ شَيءٌ مِنَ الْحُكْمِ بِبَعْضِ الْعِلَّةِ﴾ | ۲۴۱ |
| ۲۷۵ | ﴿لا يَجْرِي الْعُمُوْمُ فِي مُقْتَضَى النَّصِّ﴾ | ۲۴۱ |
| ۲۷۶ | ﴿لا يَجُوْزُ الاحْتِجَاجُ بِالْمَفْهُوْمِ فِي كَلامِ النَّاسِ﴾ | ۲۴۱ |
| ۲۷۷ | ﴿لا يَجُوْزُ أنْ يَثْبُتَ فِي التَّابِعِ حُكْمٌ آخَرُ سِوٰى الثَّابِتِ فِيْمَنْ هُوَ الأصْلُ﴾ | ۲۴۲ |
| ۲۷۸ | ﴿لا يَجُوْزُ تَرْكُ الْوَاجِبِ لِلاسْتِحْبَابِ﴾ | ۲۴۲ |
| ۲۷۹ | ﴿لا يَجُوْزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَقِيْقَةِ وَالْمَجَازِ مَقْصُوْدَيْنِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ﴾ | ۲۴۳ |
| ۲۸۰ | ﴿لا يَجُوْزُ لأحَدٍ أنْ يَأخُذَ مَالَ أحَدٍ بِلا سَبَبٍ شَرْعِيٍّ﴾ | ۲۴۳ |
| ۲۸۱ | ﴿لا يَجُوْزُ لأحَدٍ أنْ يَتَصَرَّفَ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إذْنِهٖ﴾ | ۲۴۴ |
| ۲۸۲ | ﴿لا يَجُوْزُ مُخَالَفَةُ الإجْمَاعِ﴾ | ۲۴۵ |
| ۲۸۳ | ﴿لا يُحَلِّفُ الْقَاضِي عَلٰى حَقٍّ مَجْهُوْلٍ﴾ | ۲۴۵ |
| ۲۸۴ | ﴿لا يَزِيْدُ الْبَعْضُ عَلَى الْكُلِّ إلَّا فِي مَسْئَلَةِ الظِّهَارِ﴾ | ۲۴۵ |
| ۲۸۵ | ﴿لا يَصِحُّ تَوْكِيلُ مَجْهُوْلٍ﴾ | ۲۴۶ |

| | | |
|---|---|---|
| ۲۸۶ | ﴿لا يَصِحُّ رُجُوْعُ الْقَاضِي عَنْ قَضَائِهِ إِذَا كَانَ مَعَ شَرَائِطِ الصِّحَّةِ﴾ | ۲۴۷ |
| ۲۸۷ | ﴿لا يُعْتَمَدُ عَلَى الْخَطِّ وَلا يُعْمَلُ بِهِ لأَنَّ الْخَطَّ يَشْبَهُ الْخَطَّ﴾ | ۲۴۷ |
| ۲۸۸ | ﴿لا يُفْتٰى بِكُفْرِ مُسْلِمٍ مَهْمَا أَمْكَنَ﴾ | ۲۴۸ |
| ۲۸۹ | ﴿لا يُقَاسُ الْمَنْصُوْصُ عَلَى الْمَنْصُوْصِ﴾ | ۲۴۸ |
| ۲۹۰ | ﴿لا يُقَدَّمُ أَحَدٌ فِي التَّزَاحُمِ عَلَى الْحُقُوْقِ إِلَّا بِمُرَجِّحٍ﴾ | ۲۴۹ |
| ۲۹۱ | ﴿لا يُنْسَبُ إِلٰى سَاكِتٍ قَوْلٌ لٰكِنَّهُ فِي مَعْرَضِ الْحَاجَةِ بَيَانٌ﴾ | ۲۴۹ |
| ۲۹۲ | ﴿إِذَا قَضَى بِغَيْرِ حُجَّةٍ أَوْ قَضَى بِرَأْيِهِ مُخَالِفاً لِلنَّصِّ لا يُنْفَذُ قَضَاءُهُ﴾ | ۲۵۰ |
| ۲۹۳ | ﴿لا يُنْكَرُ تَغَيُّرُ الأَحْكَامِ بِتَغَيُّرِ الزَّمَانِ﴾ | ۲۵۰ |
| ۲۹۴ | ﴿لِصَاحِبِ الدَّيْنِ إِذَا ظَفَرَ بِجِنْسِ حَقِّهِ أَنْ يَأْخُذَهُ﴾ | ۲۵۱ |
| ۲۹۵ | ﴿لِلإِشَارَةِ عُمُوْمٌ كَمَا لِلْعِبَارَةِ﴾ | ۲۵۲ |
| ۲۹۶ | ﴿لَيْسَ مِنَ الصَّوَابِ أَنْ يَتْرُكَ فَرْضًا عَيْناً لِيَتَوَصَّلَ إِلٰى مَا هُوَ فَرْضُ كِفَايَةٍ﴾ | ۲۵۳ |
| ۲۹۷ | ﴿مَا أَدَّى إِلَى الضِّيقِ وَالْحَرَجِ وَتَنْفِيرِ النَّاسِ عَنْهُ كَانَ حُكْمُهُ سَاقِطاً﴾ | ۲۵۴ |
| ۲۹۸ | ﴿مَا أَفْضٰى إِلَى الْحَرَامِ كَانَ حَرَاماً﴾ | ۲۵۴ |
| ۲۹۹ | ﴿مَا تَعَذَّرَ الْوُقُوْفُ عَلٰى حَقِيْقَتِهِ يُعْتَبَرُ فِيْهِ الْعَلامَةُ﴾ | ۲۵۵ |
| ۳۰۰ | ﴿مَا اجْتَمَعَ مُحَرِّمٌ وَ مُبِيْحٌ إِلَّا غُلِّبَ الْمُحَرِّمُ﴾ | ۲۵۵ |
| ۳۰۱ | ﴿مَا انْتَفٰى دَلِيْلُ تَحْرِيْمِهِ لا يَحْرُمُ﴾ | ۲۵۶ |
| ۳۰۲ | ﴿مَا انْتَفٰى دَلِيْلُ وُجُوْبِهِ لا يَجِبُ﴾ | ۲۵۶ |
| ۳۰۳ | ﴿مَا ثَبَتَ بِزَمَانٍ يُحْكَمُ بِبَقَائِهِ مَا لَمْ يُوْجَدْ دَلِيْلٌ بِخِلافِهِ﴾ | ۲۵۷ |
| ۳۰۴ | ﴿اَلْيَقِيْنُ لا يَزُوْلُ إلا بِيَقِيْنٍ﴾ | ۲۵۸ |
| ۳۰۵ | ﴿مَا ثَبَتَ عَلٰى خِلافِ الْقِيَاسِ فَغَيْرُهُ لا يُقَاسُ عَلَيْهِ﴾ | ۲۵۸ |

| | | |
|---|---|---|
| ۳۰۶ | ﴿مَا ثَبَتَ يَكُوْنُ بَاقِيًا مَا لَمْ يُوْجَدِ الدَّلِيْلُ الْمُزِيْلُ﴾ | ۲۵۹ |
| ۳۰۷ | ﴿مَا جَازَ بِعُذْرٍ بَطَلَ بِزَوَالِهِ﴾ | ۲۵۹ |
| ۳۰۸ | ﴿مَا حَرُمَ أَخْذُهُ حَرُمَ إِعْطَاءُهُ﴾ | ۲۶۰ |
| ۳۰۹ | ﴿مَا حَرُمَ اِسْتِعْمَالُهُ حَرُمَ اِتِّخَاذُهُ﴾ | ۲۶۱ |
| ۳۱۰ | ﴿مَا حَرُمَ فَعْلُهُ حَرُمَ طَلَبُهُ﴾ | ۲۶۱ |
| ۳۱۱ | ﴿مَا حَصَلَ بِسَبَبٍ خَبِيْثٍ فَالسَّبِيْلُ رَدُّهُ﴾ | ۲۶۲ |
| ۳۱۲ | ﴿مَا رَآهُ الْمُسْلِمُوْنَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللّٰهِ حَسَنٌ﴾ | ۲۶۳ |
| ۳۱۳ | ﴿مَا قَارَبَ الشَّيْءَ أَعْطِيَ حُكْمُهُ﴾ | ۲۶۴ |
| ۳۱۴ | ﴿مَا كَانَ ثَابِتًا فَإِنَّهُ يَبْقٰى بِبَقَاءِ بَعْضِ آثَارِهِ وَلا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِاِعْتِرَاضِ مَعْنىً هُوَ مِثْلُهُ﴾ | ۲۶۴ |
| ۳۱۵ | ﴿مَا كَانَ عَلٰى وَجْهِ الإِبَاحَةِ يَسْتَوِىْ فِيْهِ الْغَنِيُّ وَالْفَقِيْرُ﴾ | ۲۶۴ |
| ۳۱۶ | ﴿مَا كَانَ وَسِيْلَةً إِلَى الْوَاجِبِ فَهُوَ وَاجِبٌ﴾ | ۲۶۵ |
| ۳۱۷ | ﴿مَا لا يُتِمُّ الْوَاجِبُ إلا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ﴾ | ۲۶۵ |
| ۳۱۸ | ﴿مَا لا يَصْلُحُ لِلصَّلٰوةِ فَمُبَاشَرَتُهُ مُفْسِدَةٌ لِلصَّلٰوةِ﴾ | ۲۶۵ |
| ۳۱۹ | ﴿مَالُ الْمُسْلِمِ لا يَصِيْرُ غَنِيْمَةً لِلْمُسْلِمِيْنَ بِحَالٍ﴾ | ۲۶۶ |
| ۳۲۰ | ﴿مَا يَبْتَنِيْ عَلَى السِّمَاعِ لا يَثْبُتُ حُكْمُهُ فِيْ حَقِّ الْمُخَاطَبِ مَا لَمْ يَسْمَعْ بِهِ أَصْلَهُ﴾ | ۲۶۶ |
| ۳۲۱ | ﴿مَا يَمْتَدُّ فَلِدَوَامِهِ حُكْمُ الإِبْتِدَاءِ وَإِلَّا فَلا﴾ | ۲۶۶ |
| ۳۲۲ | ﴿اَلْمُبَاشِرُ ضَامِنٌ وَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ﴾ | ۲۶۷ |
| ۳۲۳ | ﴿اَلْمَبْنِيُّ عَلَى الْفَاسِدِ فَاسِدٌ﴾ | ۲۶۷ |
| ۳۲۴ | ﴿مَتٰى أَمْكَنَ الْعَمَلُ بِالْحَقِيْقَةِ سَقَطَ الْمَجَازُ﴾ | ۲۶۷ |
| ۳۲۵ | ﴿اَلْمُتَسَبِّبُ لا يَضْمَنُ إِلَّا بِالتَّعَمُّدِ﴾ | ۲۶۸ |

| | | |
|---|---|---|
| ٣٢٦ | ﴿اَلْمَجازُ يَعُمُّ كَمَا تَعُمُّ الْحَقِيْقَةُ﴾ | ٢٦٨ |
| ٣٢۷ | ﴿اَلْمُحْتَمَلُ لا يُعَارِضُ الْمَنْصُوْصَ﴾ | ٢٦٨ |
| ٣٢٨ | ﴿اَلْمَرْأَةُ تَابِعَةٌ لِلزَّوْجِ فِي الْمَقَامِ، وَالزَّوْجُ لا يَكُوْنُ تَابِعًا لِإِمْرَأَتِهِ﴾ | ٢٦٩ |
| ٣٢٩ | ﴿اَلْمَرْأُ مُؤَاخَذٌ بِإِقْرَارِهِ﴾ | ٢٦٩ |
| ٣٣٠ | ﴿اَلْمُشْتَرَكُ لا عُمُوْمَ لَهُ﴾ | ٢۷٠ |
| ٣٣١ | ﴿اَلْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيْرَ﴾ | ٢۷٠ |
| ٣٣٢ | ﴿اَلْمَشَقَّةُ وَالْحَرَجُ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي مَوْضَعٍ لا نَصَّ فِيْهِ﴾ | ٢۷١ |
| ٣٣٣ | ﴿اَلْمَصِيْرُ إِلَى الْبَدَلِ عِنْدَ فَوَاتِ الْأَصْلِ لا مَعَ قِيَامِهِ﴾ | ٢۷١ |
| ٣٣۴ | ﴿اَلْمُطْلَقُ لا يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي حُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ﴾ | ٢۷٢ |
| ٣٣۵ | ﴿اَلْمُطْلَقُ يَجْرِيْ عَلٰى إِطْلاقِهِ إِذَا لَمْ يَقُمْ دَلِيْلُ التَّقْيِيْدِ نَصًّا أَوْ دَلالَةً﴾ | ٢۷٢ |
| ٣٣٦ | ﴿اَلْمَعْرُوْفُ عُرْفاً كَالْمَشْرُوْطِ شَرْطاً﴾ | ٢۷٣ |
| ٣٣۷ | ﴿اَلْمُعَلَّقُ بِالشَّرْطِ يَكُوْنُ مَعْدُوْماً قَبْلَ وُجُوْدِ الشَّرْطِ﴾ | ٢۷٣ |
| ٣٣٨ | ﴿اَلْمَغْرُوْرُ يَرْجِعُ مِنَ الْغَارِّ بِمَا غَرَّهُ﴾ | ٢۷۴ |
| ٣٣٩ | ﴿اَلْمُفْرَدُ الْمُضَافُ إِلٰى مَعْرِفَةٍ لِلْعُمُوْمِ﴾ | ٢۷۴ |
| ٣۴٠ | ﴿مَفْهُوْمُ الشَّرْطِ كَمَفْهُوْمِ الصِّفَةِ وَذٰلِكَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ﴾ | ٢۷۴ |
| ٣۴١ | ﴿اَلْمُقِرُّ مَتٰى صَارَ مُكَذَّباً فِيْ إِقْرَارِه يَبْطُلُ حُكْمُ إِقْرَارِهِ﴾ | ٢۷۵ |
| ٣۴٢ | ﴿اَلْمِلْكُ الثَّابِتُ لِلْوَارِثِ هُوَ الْمِلْكُ الَّذِيْ كَانَ لِلْمُوْرِثِ﴾ | ٢۷٦ |
| ٣۴٣ | ﴿اَلْمُمْتَنِعُ عَادَةً كَالْمُمْتَنِعِ حَقِيْقَةً﴾ | ٢۷٦ |
| ٣۴۴ | ﴿مَنِ ابْتُلِيَ بِبَلِيَّتَيْنِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَّخْتَارَ أَهْوَنَهُمَا﴾ | ٢۷٦ |
| ٣۴۵ | ﴿مَنِ اسْتَعْجَلَ شَيْئًا قَبْلَ أَوَانِهِ عُوْقِبَ بِحِرْمَانِهِ﴾ | ٢۷۷ |

| | | |
|---|---|---|
| ۳۴۶ | ﴿مَنْ زَادَ عَلَی الْوَاجِبِ بِمِثْلِهٖ يَقَعُ الْكُلُّ وَاجِبًا﴾ | ۲۷۷ |
| ۳۴۷ | ﴿مَنْ سَعٰی فِي نَقْضِ مَا تَمَّ مِنْ جِهَةٍ فَسَعْيُهٗ مَرْدُوْدٌ عَلَيْهِ﴾ | ۲۷۷ |
| ۳۴۸ | ﴿مَنْ شَكَّ هَلْ فَعَلَ شَيْئاً أَمْ لا فالْأَصْلُ أَنَّهٗ لَمْ يَفْعَلْ﴾ | ۲۷۸ |
| ۳۴۹ | ﴿مَنْ مَلَكَ التَّنْجِيْزَ مَلَكَ التَّعْلِيْقَ﴾ | ۲۷۸ |
| ۳۵۰ | ﴿مَنْ مَلَكَ شَيْئًا مَلَكَ مَا هُوَ مِنْ ضَرُوْرِيَّاتِهٖ﴾ | ۲۷۸ |
| ۳۵۱ | ﴿مَوَاضِعُ الضَّرُوْرَةِ مُسْتَثْنَاةٌ أَبَدًا﴾ | ۲۷۹ |
| ۳۵۲ | ﴿اَلْمَوَاعِيْدُ بِصُوَرِ التَّعَالِيْقِ تَكُوْنُ لازِمَةً﴾ | ۲۸۰ |
| ۳۵۳ | ﴿اَلْمَوَاعِيْدُ تَجُوْزُ قِيَاسًا وَاسْتِحْسَاناً﴾ | ۲۸۰ |
| ۳۵۴ | ﴿اَلْمَوْجُوْدُ فِيْ حَالَةِ التَّوَقُّفِ كَالْمَوْجُوْدِ فِي أَصْلِهٖ﴾ | ۲۸۱ |
| ۳۵۵ | ﴿اَلْمُؤَكِّلُ إِذَا قَيَّدَ عَلٰی وَكِيْلِهٖ فَإِنْ كَانَ مُفِيْدًا أُعْتُبِرَ مُطْلَقًا وَإِلَّا فَلا﴾ | ۲۸۲ |
| ۳۵۶ | ﴿اَلْمَيِّتُ لا يَمْلِكُ بَعْدَ الْمَوْتِ﴾ | ۲۸۲ |
| ۳۵۷ | ﴿اَلْمَيْسُوْرُ لا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُوْرِ﴾ | ۲۸۲ |
| ۳۵۸ | ﴿اَلنِّدَاءُ لِلإِعْلامِ﴾ | ۲۸۳ |
| ۳۵۹ | ﴿اَلنَّصَّانِ إِذَا تَعَارَضَا وَلَمْ يَتَرَجَّحْ أَحَدُهُمَا عَلَی الْآخَرِ تَسَاقَطَا، فَالرُّجُوْعُ إِلٰی دَلِيْلٍ آخَرَ﴾ | ۲۸۳ |
| ۳۶۰ | ﴿اَلنَّكِرَةُ إِذَا أُعِيْدَتْ مَعْرِفَةً كَانَتِ الثَّانِيَةُ عَيْنَ الْأُوْلٰی وإِذَا أُعِيْدَتْ نَكِرَةً كَانَتِ الثَّانِيَةُ غَيْرَ الْأُوْلٰی ، وَالْمَعْرِفَةُ إِذَا أُعِيْدَتْ مَعْرِفَةً كَانَتِ الثَّانِيَةُ عَيْنَ الْأُوْلٰی وَإِذَا أُعِيْدَتْ نَكِرَةً كَانَتِ الثَّانِيَةُ غَيْرَ الْأُوْلٰی﴾ | ۲۸۴ |
| ۳۶۱ | ﴿نِيَّةُ الإِقَامَةِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا هَدْرٌ﴾ | ۲۸۵ |
| ۳۶۲ | ﴿نِيَّةُ تَخْصِيْصِ الْعَامِّ يَصِحُّ دِيَانَةً لا قَضَاءً﴾ | ۲۸۵ |
| ۳۶۳ | ﴿اَلْوَاجِبُ لا يُتْرَكُ إلا بِالْوَاجِبِ﴾ | ۲۸۵ |

| | | |
|---|---|---|
| ۳۶۴ | ﴿وُجُوبُ الشَّيْءِ يَتَضَمَّنُ حُرْمَةَ ضِدِّهِ﴾ | ۲۸۶ |
| ۳۶۵ | ﴿وَسَائِلُ الْحَرَامِ حَرَامٌ﴾ | ۲۸۶ |
| ۳۶۶ | ﴿وَصْفُ الشَّرْطِ كَالشَّرْطِ﴾ | ۲۸۷ |
| ۳۶۷ | ﴿اَلْوَصْفُ فِيْ الْحَاضِرِ لَغْوٌ وَفِيْ الْغَائِبِ مُعْتَبَرٌ﴾ | ۲۸۸ |
| ۳۶۸ | ﴿اَلْوَكَالَةُ لا تَقْتَصِرُ عَلَى الْمَجْلِسِ بِخِلافِ التَّمْلِيْكِ﴾ | ۲۸۸ |
| ۳۶۹ | ﴿اَلْوَلايَةُ الْخَاصَّةُ أقْوٰى مِنَ الْوَلايَةِ الْعَامَّةِ﴾ | ۲۸۹ |
| ۳۷۰ | ﴿اَلْوَلَدُ يَتْبَعُ خَيْرَ الأبَوَيْنِ دِيْنًا وَيَتْبَعُ الْأُمَّ فِي الرِّقِّ وَالْحُرِيَّةِ﴾ | ۲۸۹ |
| ۳۷۱ | ﴿يُتَحَمَّلُ الضَّرَرُ الْخَاصُّ لِدَفْعِ الضَّرَرِ الْعَامِّ﴾ | ۲۹۰ |
| ۳۷۲ | ﴿يَتَكَرَّرُ الْجَزَاءُ بِتَكَرُّرِ الشَّرْطِ﴾ | ۲۹۰ |
| ۳۷۳ | ﴿يَسْقُطُ الدَّيْنُ بِأدَاءِ الْمُتَبَرِّعِ﴾ | ۲۹۱ |
| ۳۷۴ | ﴿يُضَافُ الْفِعْلُ إلَى الْفَاعِلِ لا إلَى الْآمِرِ مَا لَمْ يَكُنْ مُجْبَراً﴾ | ۲۹۱ |
| ۳۷۵ | ﴿يُقْبَلُ قَوْلُ الْمُتَرْجِمِ مُطْلَقًا﴾ | ۲۹۲ |
| ☆ | طبی اخلاقیات سے متعلق جدید مسائل | ۲۹۳ |
| ☆ | المصادر والمراجع | ۳۰۳ |

# کلماتِ دعائیہ

محسن ملت، بانیٔ مدارس ومساجد
حضرت مولانا غلام محمد وستانوی صاحب دامت برکاتہم
مہتمم دارالعلوم دیوبند ورئیس جامعہ اسلامیہ اشاعت العلوم اکل کوا

اللہ نے اپنے لطف وکرم اور فضل واحسان کے صدقے کتاب وسنت کی ایسی دودھاری تلوار ایک مومن کو عطا کی ہے کہ ایک مومن کامل اس کے بغیر اپنی زندگی کے کسی معرکہ کو سر نہیں کرسکتا؛ چناں چہ اس کتاب وسنت کی حیثیت ہدایت پر قائم رہنے اور ضلالت سے بچے رہنے کے لئے اساس اور بنیاد کی ہے۔

انسان اگر چہ بہت سے کمالات اور خوبیوں کا حامل ہے، تاہم ظلوم وجہول کی فطرت اس کی پہچان اور خاصہ ہے، اس لئے کتاب وسنت سے استفادہ کے لئے رجال اللہ کے واسطوں کی ضرورت ہر دور اور ہر زمانہ میں محسوس کی گئی۔

جن رجال اللہ، افراد امت اور اساطین علم وحکمت نے کتاب وسنت سے احکامات کا استنباط کر کے یہ بتلایا کہ ایک مسلمان کو عرصۂ حیات کے ایک ایک لمحہ میں کیا کرنا چاہئے اور کیا نہ کرنا چاہئے؟ ان نابغۂ روزگار ہستیوں کو امت ''فقہا'' کے نام سے یاد کرتی ہے اور ان کی اس کاوش کو ''فقہ'' سے موسوم کرتی ہے۔ ان فقہاء عظام نے استخراج مسائل، استنباط احکام پر نصوص سے استدلال کے لئے جن امور کو اساس اور بنیاد کی حیثیت دی؛ ان کو اصل فقہ، قاعدۂ فقہ اور ضابطۂ فقہ سے تعبیر کیا جاتا ہے۔

ان میں بالخصوص اصول فقہ کی حیثیت اگر دلائل کی ہے تو قواعد وضوابط کی حیثیت مؤیدات دلائل کی۔ الغرض ہر دور ہر زمانہ میں فقہاء امت اور اصولیین امت نے اس موضوع کو اولیت اور اہمیت دی ہے

اوراس پر عربی زبان میں اہم کتابیں تصنیف کی ہیں۔مگر جس دور سے ہم گذر رہے ہیں، یہ دورانحطاط کا دور ہے؛آج ہماری طبع سہولت پسند ہوگئی ہے۔

اوراس دور کے جدید تقاضے اور مطالبے کے بموجب ہر فن میں طلباء کی سطح اور معیار کے پیش نظر کتابیں مرتب کر کے طلباء کی استعداد بنانے کی سعی وکوشش ہونی چاہئے اور جوکوئی اس باب میں پیش رفت کرے،اس کی حوصلہ افزائی اور قدردانی ہمارااخلاقی فریضہ ہونا چاہئے۔

زیر نظر کتاب ہمارے جامعہ کے استاذ فقہ واصول فقہ عزیزم جناب مفتی جعفر صاحب ملی رحمانی کے تجربات مسلسل اور مساعی جمیلہ کا کرشمہ ہے۔مولانا موصوف قاضی مجاہدالاسلام صاحبؒ کے صحبت یافتہ اورذوق فقہ سے آشنا ہیں اور جامعہ میں تقریباً ۲۳؍سال کا تدریسی تجربہ رکھتے ہیں۔انہوں نے طلباء کی صلاحیت کومہمیز کرنے کے جذبہ صادق اورذوق فقہ کو پروان چڑھانے کے داعیہ سے زیر نظر کتاب ﴿**الأصول والقواعد للفقه الإسلامي**﴾ کی شکل میں سلیس اردو، جدید اسلوب اورامثلہ ونظائر سے بھرپور،تسہیل کی کامیاب کوشش فرمائی ہے،جوان شاءاللہ طلباء واساتذہ کے لئے مفید ومعاون ثابت ہوگی۔

مختلف مدارس وجامعات کے اساتذہ نے بالخصوص ان کے مشفق اساتذہ نے ان کی اس وقیع کاوش پر بھرپور اعتماد کیا ہے اوراسے مفید تر بتلایا ہے۔

میری دعا ہے کہ یہ کتاب قبول عام وخاص حاصل کرے۔علماء، اساتذہ اور طلباء خوب خوب مستفید ہوں اوراپنے آپ کواس کتاب کے ذریعہ ''**من یرد الله به خیرا یفقهه في الدین**'' کا مصداق بنائیں۔

این دعا از من واز جملہ جہاں آمین باد

غلام محمد وستانوی

۱۸؍ربیع الاول،۱۴۳۲ھ

# کلماتِ حمیم

صدیق محترم حضرت مولانا عبدالرحیم صاحب فلاحی
استاذ تفسیر وحدیث، جامعہ اسلامیہ اشاعت العلوم اکل کوا

حق جل مجدہ نے اس عالم کو ایک عظیم مقصد کے تحت وجود بخشا ہے، نیز اس کا لطف وکرم اور فضل واحسان ہے کہ اس نے اس صفحۂ ہستی اور عالم گیتی کی گونا گوں مخلوقات میں حضرت انسان کو مخدوم کائنات، محبوب کائنات اور مقصود کائنات ہونے کا شرف بخشا ہے جیسا کہ ﴿ولقد کرّمنا بني آدم﴾ (القرآن) ''الدنیا خلقت لکم وأنتم خلقتم للآخرة'' اس پر شاہد عادل ہیں اور اسی لئے عبادات، معاملات، عقوبات اور اخلاقیات سے متعلق مختلف احکامات کا مکلّف بھی حضرت انسان کو بنایا گیا۔ تا کہ وہ قرآن وسنت میں منصوص آیات وروایات کی روشنی میں مطلوب مخلی عن الرذائل ہوکر محلی بالفضائل بن کر رضاء رب کو اپنا مطلوب ومقصود بنائے، اور یہی ایک انسان کا مقصد زندگی ہے، کیوں کہ اگر آپ صفحات کتب مھمہ کی ورق گردانی کریں گے تو اس نتیجہ پر پہونچیں گے کہ براہ راست کتاب وسنت میں غور فکر کر کے انہیں معمول بہا بنانا ہر کس و ناکس کا کام نہیں جیسا کہ مقولہ مشہور ہے کہ: ''لکل مقام مقال ولکل فن رجال'' چنانچہ علماء مجتہدین نے بے پناہ محنت ومشقت کے بعد ایسے اصول وضوابط بنائے کہ جن کی رہنمائی میں انسان اپنے مولی کی رضا والی زندگی بسر کرے اور الٰہی الطاف وعنایات کا مستحق بنے۔ انہی اصول وضوابط سے مستخرج ومستنبط احکام ومسائل کو علم فقہ سے تعبیر کیا جاتا ہے۔ گو کہ زمانے قدیم میں لفظ فقہ اپنے اندر ایک وسیع مفہوم رکھتا تھا جیسا کہ صاحب مسلم الثبوت رقم طراز ہیں کہ زمانۂ قدیم میں فقہ علم حقیقت علم طریقت اور علم شریعت کے مجموعہ کو شامل تھا۔

''إن الفقه في الزمان القديم متناولًا لعلم الحقيقة وهي الالهيات من مباحث الذات والصفات ، وعلم الطريقة وهي المباحث المنجيات والمهلكات وعلم الشريعة الظاهر ة'' نیز سرخیل ائمہ امام اعظم ابوحنیفہ نے فقہ کی تعریف فرمائی کہ ''الفقه معرفة النفس مالها وما عليها'' یعنی ان چیزوں کی تعریف جن سے دارین میں نفس کو نفع یا نقصان پہونچے فقہ کی اس جامع تعریف کے ضمن میں عقائد واحکامات سب شامل ہوجاتے ہیں گویا جو اسلام مسلمان سے مطلوب ہے وہ ہر قول وعمل کا مطابق شریعت ہونا ہے اور یہی جمیع اولا دآدم کیلئے قانون حیات ہے۔

اس فقہ کی کچھ اساس اور بنیادیں ہیں جس کی روشنی میں علماء سابقین اور مجتہدین نے مسائل کو متفرع کیا ہے جو رفتار زمانہ وتغیرات احوال کے پیش نظر جدید اور کرنٹ مسائل میں بھی رہنماء اصول ہیں، ان اصول سازی وضابطہ بیانی کا ماخذ اول قرآن مقدس ہی ہے اس لئے اصولیین کا یہ طرز نہ صرف قابل تحسین بلکہ قابل تقلید ہے کہ انہوں نے جو کچھ بیان کیا یا کرتے ہیں وہ ماخذ اصلی قرآن وسنت کی روشنی میں ہی کرتے ہیں۔

اگر آیات قرآنی کا بغور مطالعہ کیا جائے تو اس نتیجہ پر پہونچنا آسان ہے کہ اس کا ایک ایک جز اپنے اندر اصل کی حیثیت رکھتا ہے تاہم ''مشتے نمونہ از خروارے'' کے طور پر اوامر ونواہی کے باب میں قرآن نے خبر دی کہ: ﴿ما جعل الله عليكم في الدين من حرج﴾ اور ﴿يريد الله بكم اليسر و لا يريد بكم العسر﴾ ان ہر دو آیت کے ذریعہ یہ اصول مستخرج ہوتا ہے کہ اللہ پاک نے مومنوں پر دین کے سلسلہ میں کوئی دشواری اور حرج نہیں رکھا، جس کا لازمی نتیجہ یہی نکلتا ہے کہ دین میں تکلیف مالا یطاق نہیں ہے۔

نیز مالا یطاق یعنی عدم تکلیف کا یہ اصول کتاب اللہ کی طرح سنت رسول سے بھی مستنبط ہے۔

چناں چہ ابوموسیٰ اشعری اور معاذ بن جبل کو مخاطب فرماتے ہوئے حضور صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشاد ہے: ''يسرا ولا تعسرا بشرا ولا تنفرا'' نیز ''لو لا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواک عند كل صلوة'' سے،اور ''إنما هلک من كا ن قبلكم بكثرة السؤال واختلافهم على أنبيائهم'' سے بھی عدم حرج کے اصول کا پتہ چلتا ہے۔......ان طویل مثالوں سے یہ باور کرانا مقصود ہے کہ جتنے قواعد بھی فقہ سے متعلق ہیں ان کا سرچشمہ اور منبع کتاب وسنت ہیں۔

البتہ کتاب وسنت سے محض استفادہ اور اس کی تسہیل وتیسیر کے لئے اصول سازی کی ضرورت ناگریز ہے۔ چناں چہ علماء مجتہدین نے یہ عظیم کارنامہ انجام دیا، مزید ان اصول پر مسائل کی تخریج فرما کر امت کے لئے بڑی آسانیاں پیدا کردیں۔ **فجزاهم الله خير الجزاء** ۔ زیرنظر کتاب ﴿**الأصول والقواعد للفقه الإسلامي**﴾ اسی سلسلہ کی ایک کڑی ہے جو کمزور صلاحیت والوں میں ذوق فقہ کے بڑھاوے کا سامان ہے اور باصلاحیت افراد کے ذوق سلیم کو جلا بخشنے کا ذریعہ، جہاں یہ کتاب تیسیر در تیسیر کا سامان ہے وہیں بہت سے مسائل نادرہ کو جاننے نیز بہت سی کتب فقہیہ کو سمجھنے کے لئے معاون اور مددگار ہے زیر نظر کتاب کے مؤلف مولانا مفتی محمد جعفر صاحب ملی رحمانی، ہمارے مخلص دوست، جامعہ کے باصلاحیت استاذ، صوبہ مہاراشٹرا کی قدیم دینی درسگاہ معہد ملت کے فاضل، فقیہ عصر قاضی مجاہد الاسلام صاحبؒ کے تربیت یافتہ، اپنے بڑوں کے منظور نظر، ہم عصروں کے سامان تسکین وفرحت، اور اپنے چھوٹوں کے محبوب اور مرنجا مرنج طبیعت کے مالک ہیں۔

یہ ایک حقیقت ہے کہ کسی کی قلمی کاوش کو سراہنے کا ظرف اور حوصلہ اسی کو ہوسکتا ہے جس نے کبھی چند سطریں اپنی فکری کاوش سے لکھی ہوں یا کسی سے لکھوائی ہوں آج پُر از انحطاط دور میں جذبۂ خلوص کے ساتھ اس طرح کی علمی کتاب کو ترتیب دینے پر مصنف کو خوب خوب مبارک باد، خوب خوب برادرانہ دعائیں۔

اللہ کرے آپ کی یہ کاوش فقہی دنیا میں ایک نئی ہل چل پیدا کردے، طلباء، اساتذہ کو ان اصول کی روشنی میں نئی راہ ملے اور مصنف کو خدا یہ بھی حوصلہ بخشے کہ درس نظامی میں داخل کتب فقہ کے ہر ہر باب کے مسائل کو کن اصول وضوابط سے مستخرج کیا گیا ہے اس کو بھی جمع فرمادیں۔

خدا کرے یہ کتاب محبت کے ہاتھوں لی جائے عقیدت کے ہاتھوں پڑھی جائے اور آنکھوں میں بسائی جائے۔ اور مصنف کے والدین، اعزاء اور اساتذۂ کرام کے لئے توشۂ آخرت ثابت ہو اور مصنف کے لئے ذریعہ نجات ثابت ہو۔

عبدالرحیم فلاحی

۱۸؍ربیع الاول، ۱۴۳۲ھ

# تقریظ

استاذ محترم، مشفق ومربی، نمونۂ اسلاف

حضرت قاضی عبدالاحد ازہری صاحب دامت برکاتہم

قاضیٔ شریعت دارالقضاء، مالیگاؤں

تاریخ اسلام میں فقہ اسلامی کا کام اور نام بہت ہی روشن، تاب ناک اور گراں قدر رہے؛ اگر یہ سوال کیا جائے کہ اسلام دین کامل، اس میں حیات انسانی کے ہر شعبہ اور گوشہ کے لئے مکمل ہدایت اور رہنمائی ہے تو یہ دعوی ہے؛ اس عظیم دعویٰ کی دلیل و حجت اور برہان کیا ہے؟ تو اس سوال کے جواب میں ہم اپنے فقہاء کرام کی پوری فقہی کاوش اور مساعی کو پیش کر سکتے ہیں۔ ہمارے فقہاء عظام نے انسانی زندگی کے تمام ظاہری وباطنی، مادی وروحانی، لفظی ومعنوی گوشوں کو ہر دم بدلتے ہوئے حالاتِ زمانہ کے تقاضوں کے مطابق قرآن وسنت کی تفسیر وتشریح کا فرض اتنے دوٹوک اور فیصلہ کن انداز میں انجام دیا ہے کہ آج اس پر پوری دنیا حیران وششدر اور انگشت بدنداں ہے۔

فقہ اسلامی کو انسان کی متنوع زندگی سے ہم آہنگ اور موافق کرنے کے لئے ہمارے فقہاء و محدثین نے وہ محنتیں اور ریاضتیں کی ہیں کہ جس کی مثال ہم کو مذاہب وادیانِ عالم کی تاریخ میں نہیں ملتی، یہاں ایک دو نہیں، بلکہ بلا مبالغہ لاکھوں کی تعداد میں خاک دانِ عالم سے ایسے رجالِ عزم وحوصلہ اور مردانِ کار اٹھے ہیں؛ جنہوں نے اس مقدس کام کے لئے اپنی عمریں کھپائیں اور زندگیاں قربان کی ہیں۔

ان ہی فقہاء عظام اور عالی ہمت علماء میں سرفہرست فقہ حنفی کے مرتب اور مدون حضرت امام محمد ابن حسن شیبانیؒ ہیں، جن کی زندگی میں راحت وآرام کا شائبہ تک نہ تھا؛ ہر وقت پڑھنے پڑھانے اور ہر

وقت مسائل فقہ کے مدون ومستنبط کرنے اور کتابوں کے لکھنے میں مصروف رہتے تھے، کبھی سوتے ہی نہ تھے؛ انہیں ہر دم یہ احساس بے چین کئے رہتا تھا کہ لوگ اپنے گھروں میں اس اطمینان کے ساتھ سوتے ہیں کہ اگر کوئی مسئلہ پیدا ہوگا تو امام محمدؒ اس کا حل فرمادیں گے، اب اگر میں بھی سو جاؤں تو مسائل کا حل کون کرے گا؟ اس لئے بیچارے کبھی سوتے ہی نہ تھے۔

فقہ حنفی کے مشہور مصنف اور مفتی حضرت علامہ محمد امین ابن عمر ابن عابدین شامی رحمۃ اللہ علیہ (۱۱۹۸ء تا ۱۲۵۲ء) نے کل چوپن سال کی عمر پائی، لیکن اس چوپن سال کی عمر میں انہوں نے فقہ کا وہ سرمایہ اور خزانہ جمع کر دیا ہے کہ اگر ہم اس کو آج پورا پڑھنا چاہیں تو اس کام کی تکمیل کے لئے ہماری کئی عمریں ختم ہو جائیں اور ہم ان تمام دفاتر کے مطالعہ سے عاجز وقاصر رہ جائیں۔

پس آپ دیکھئے فقہ کی تدوین، مسائل کا استنباط واستخراج، جزئیات وفتاویٰ کی ترتیب؛ اسلام کی ایسی عملی ضرورت تھی، جس کی تکمیل ہمارے فقہاء نے بالکل شروع میں ہی کردی؛ اسلام جزیرۃ العرب سے نکل کر شام، عراق، مصر وایران اور دوسرے وسیع اور زرخیز ملکوں میں پہنچ گیا؛ معاشرت، تجارت، انتظامِ ملکی؛ سب بہت وسیع اور پیچیدہ شکلیں اختیار کرتے چلے گئے؛ اس وقت ان نئے حالات ومسائل میں اسلام کے اصول کی تطبیق کے لئے بڑی اعلیٰ ذہانت، معاملہ فہمی، باریک بینی، زندگی اور سوسائٹی سے وسیع واقفیت، انسانی نفسیات اور اس کی کمزوریوں سے باخبری، قوم کے طبقات اور زندگی کے مختلف شعبوں کی اطلاع اور اس سے پیشتر اسلام کی تاریخ وروایات اور روح وشریعت سے گہری واقفیت، عہدِ رسالت اور زمانۂ صحابہ کے حالات سے پوری آگاہی اور اسلام کے پورے علمی ذخیرے (قرآن وحدیث اور لغت وقواعد) پر کامل عبور کی ضرورت تھی۔

یہ اللہ تعالیٰ کا بہت بڑا فضل وکرم تھا اور اس امت کی اقبال مندی کہ اس نے امام ابوحنیفہؒ (م۱۵۰ھ) جیسا یگانۂ روزگار فقیہ، محدث اور متکلم پیدا کیا؛ جو اپنی ذہانت، دیانت، اخلاص اور علم میں تاریخ کے ممتاز ترین افراد میں شامل ہیں؛ امام اعظمؒ نے اپنے موضوع پر تنِ تنہا اتنا زبردست کام کیا اور

مسائل وتحقیقات کا اتنا بڑا ذخیرہ تیار کردیا، جو بڑی بڑی منظّم جماعتیں اور علمی ادارے بھی آسانی سے نہیں کرسکتے؛ امام ابوحنیفہؒ نے (۸۳) تراسی ہزار مسائل اپنی زبان سے بیان کئے، جن میں (۳۸) اڑتیس ہزار عبادت سے تعلق رکھتے ہیں اور (۴۵) پینتالیس ہزار معالات سے۔

جس طرح امام ابوحنیفہؒ نے اتنے ہزار مسائل اپنی خداداد ذہانت سے قرآن وحدیث پرغور وخوض کر کے بیان فرمائے ہیں، ایسے ہی دوسرے ائمۂ عظام نے بھی اسی کثرت سے مسائل استنباط کرکے بیان فرمائے ہیں؛ ظاہر بات ہے کہ اتنے تمام مسائل کوایک دوسرے سے مربوط رکھنے اوران کومختلف ابواب اور خانوں میں تقسیم کرنے اوران کو یادرکھنے اورمرتب کرنے کے لئے کچھ بڑے بڑے اہم قاعدوں اورنکات کی ترتیب وتشکیل کی ضرورت پڑی؛ چناں چہ تدوینِ فقہ کی طرح یہ کام بھی بڑی ذہانت، بیدار مغزی، قوتِ حفظ، مشق ومزاولت اورعلمی مہارت اور تجربہ کا متقاضی تھا؛ چناں چہ اس کام کے لئے بھی اللہ تعالیٰ نے بڑے ذہن رسا اور ماہرینِ فقہ کو پیدا کیا، جنھوں نے فقہ کی تدوین کی طرح قواعدالفقہ الاسلامی کی تدوین کے کام کو بھی بحسن وخوبی پایۂ تکمیل تک پہنچایا اور گویا اس طرح صحیح معنوں میں سمندر کوکوزہ میں بھردیا۔

دوسری صدی ہجری کے اوائل میں (جب ائمۂ مجتہدین اصولِ فقہ کی تدوین میں مصروف تھے) تعبیر قانون کے اصول کومرتب کیا جارہا تھا اورقرآن مجید اورسنتِ رسول صلی اللہ علیہ وسلم میں بیان کردہ جزئی احکام کے پردے میں پوشیدہ کلیات کی دریافت کا کام زور وشور سے جاری تھا، یہی زمانہ تھا جب قواعد کلیہ کے علم کی بیناد بھی رکھی جاچکی تھی؛ امام ابو یوسف (م۱۸۲ھ) امام محمد ابن حسن شیبانیؒ (م۱۸۹ھ) اورامام محمد ابن ادریس شافعیؒ (م۲۰۴ھ) کی فقہی تالیفات میں ایسے قواعد بکھرے ہوئے ہیں، جن کو بعد میں آنے والے فقہاء نے مرتب کیا اوران کی بنیاد پرعلم قواعد کلیہ کو باقاعدہ شکل دی؛ جوں جوں یہ حضرات فقہی اصول وکلیات کومرتب کرتے گئے، قواعد کلیہ اور ضوابطِ فقہیہ نکھرنکھر کر سامنے آتے گئے۔ اگرچہ سرِدست یہ کہنا مشکل ہے کہ دوسری صدی ہجری کے جن مجتہدین کی تحریروں میں ایسے کلیات بکھرے ہوئے ملتے ہیں، انہوں نے ان کو بالارادہ قواعدِ کلیہ ہی کی حیثیت میں مرتب کیا تھا؛ تاہم یہ ضرور کہا جاسکتا ہے کہ ان حضرات کے زمانہ میں قانونِ اسلامی کے اصول وکلیات کی تنقیح کا اتنا کام ہوچکا تھا کہ تیسری صدی ہجری کے فقہاء کے لئے قواعدِ کلیہ کے نام سے ایک جداگانہ علم کی تدوین ممکن ہوسکی۔

بہر حال قواعدِ فقہیہ کا یہ جداگانہ علم بھی ہمارے فقہاء و مجتہدین کے افکار و خیالات اور ان کے زرخیز ذہن و دماغ کی ایک ایسی پیداوار ہے، جس نے تمام الجھی ہوئی فقہی گتھیوں کے سلجھانے اور ان کو زمانہ کی دستبرد سے محفوظ رکھنے کا عظیم الشان کارنامہ انجام دیا ہے۔

اس راز سے پردہ اٹھانا تو بہت ہی مشکل ہے کہ اول اول کس فقیہ و مجتہد نے ان قواعد کو رائج کیا اور مسائل کو یاد رکھنے اور ان کو مرتب کرنے میں ان سے مدد حاصل کی، البتہ ایک قصہ ابن نجیمؒ نے اپنی کتاب ''الاشباہ والنظائر'' میں لکھا ہے؛ جس کا ذکر یہاں دلچسپی سے خالی نہ ہوگا۔

ایک بار کسی طرح امام ابوطاہر الدباس کے شافعی معاصر امام ابوسعید الہروی کو معلوم ہوگیا کہ ابوطاہر الدباس نے ایسے سترہ قواعد مستنبط کئے ہیں، جن کی بنیاد پر امام اعظمؒ کے جملہ اجتہادات تک بسہولت رسائی ہوسکتی ہے؛ ابوسعید ہروی اس علمی راز کا پتہ چلانے کے ارادے سے نکل کھڑے ہوئے؛ تحقیق کی تو معلوم ہوا کہ ابوطاہر دباس نابینا ہیں، اس لئے وہ نہ قواعد کو قلم بند کرسکتے ہیں اور نہ ان کی تشریحات اور ان کے تحت آنے والے احکام لکھ سکتے ہیں؛ اس لئے بھول جانے کے خطرہ کے پیشِ نظر وہ روزانہ رات کو عشاء کی نماز کے بعد جب مسجد خالی ہوجاتی ہے تو وہ اندر سے دروازہ بند کرکے ان کو زبانی دہراتے ہیں؛ یہ معلومات حاصل کرنے کے بعد ابوسعید ہرویؒ چل کر ابوطاہر دباس کے وطن پہنچے، رات کو خاموشی سے مسجد میں گئے اور نمازِ عشاء کے بعد ایک چٹائی میں لپٹ کر بیٹھ گئے؛ ابوطاہرؒ نے حسبِ عادت اندر سے مسجد بند کرلی اور قواعد کو دہرانا شروع کیا، جیسے جیسے وہ اپنے قواعد دہراتے جاتے تھے، ابوسعید بھی خاموشی سے ان کو یاد کرتے جاتے تھے؛ ابھی سات ہی تک پہنچے تھے کہ غالباً چٹائی میں لپٹنے کی وجہ سے ان کو کھانسی آگئی، ابوطاہر کو پتہ چل گیا کہ آج کوئی ان کا علمی کارنامہ ان سے اچک لینے کی غرض سے آپہنچا ہے؛ چنانچہ انہوں نے اس علمی گھس پیٹھیے کی مرمت کی اور مسجد سے نکال باہر کیا اور آئندہ کے لئے یہ معمول ختم کردیا؛ ابوسعید ہروی نے ان سات قواعد پر اکتفاء کرنے میں خیریت سمجھی اور واپس آکر اپنے شاگردوں کو ان کی تعلیم دینے لگے۔

سطور بالا سے یہ حقیقت عالم آشکارہ ہوگئی کہ قواعدِ فقہ اور اصولِ فقہ کی ترتیب وتشکیل میں ہمارے فقہاء نے کس جان کاہی اور جان فشانی کا مظاہرہ کیا ہے، چونکہ قرآن وحدیث اور پیغمبرِ اسلام صلی اللہ علیہ وسلم کے ذریعہ برپا کیا ہوا دینِ اسلام رہتی دنیا تک تمام انسانوں کے لئے رشد وہدایت کا چشمہ اور خیرو فلاح کا ضامن ہے؛ اس لئے اللہ تبارک وتعالیٰ نے دین کی حفاظت کے جتنے بھی گوشے اور عناصر ہو سکتے ہیں، ہر ایک کی حفاظت کے لئے باصلاحیت اور صاحب استعداد، پختہ سیرت وکردار افراد پیدا فرمائے؛ جنہوں نے رضائے خداوندی کے حصول کے لئے اسلام کی راہ میں اپنی زندگیاں نچھاور کردیں؛ یہی لوگ درحقیقت وہ تھے، جن کو اللہ پاک نے عالمِ اسباب میں اسلام کی حفاظت وبقاء کے اسباب قرار دیا؛ **(فجزاهم الله خيراً عنا وعن جميع المسلمين)**۔

یہی اصول وقواعدِ فقہ اور ضوابطِ شریعت، جو اب تک بڑی بڑی امہات الکتب میں بکھرے اور پھیلے ہوئے تھے؛ ضرورت اس بات کی شدت سے متقاضی تھی اور ہے کہ ان کو اسلوب عصر اور جدید طرز میں ڈھال کر اردو کے جامہ میں پیش کیا جائے؛ چناں چہ قابل تبریک وتہنیت ہیں، ہمارے عزیز رفیق جناب مولانا مفتی محمد جعفر ملی صاحب کہ انہوں نے اپنے اکابر اور بزرگانِ دین کے طریقہ کے مطابق **﴿الأصول والقواعد للفقه الإسلامي﴾** کے نام سے ان فقہی قواعد وضوابط کو بزبانِ اردو پیش کرنے کی کامیاب کوشش کی ہے۔

موصوف معہد ملت مالیگاؤں کے فیض یافتہ ہیں، یہاں سے فارغ ہونے کے بعد عرصۂ دراز تک امارتِ شرعیہ بہار واڑیسہ وجھارکھنڈ کے مرکزی دارالقضاء پھلواری شریف پٹنہ میں مشہور فقیہ العصر قاضی القضاۃ حضرت مولانا قاضی مجاہد الاسلام القاسمی صاحب رحمۃ اللہ علیہ کے زیرنگرانی رہ کر قضاء اور افتاء کی تربیت حاصل کی اور قضاء وافتاء کے کام کو نہ صرف سیکھا، بلکہ اس کا مزاج بنایا؛ جو آج کے دور میں ایک بے مثال خصوصیت ہے اور ابھی کافی طویل زمانہ سے مہاراشٹرا کی مرکزی دینی درس گاہ جامعہ اسلامیہ اشاعت العلوم اکل کوا میں فقہ کی بڑی کتب کی تدریس کی خدمت انجام دے رہے ہیں۔

موصوف کو یہ حق تھا کہ وہ اس کو تصنیف کرتے، اس سے ان کے کاموں کا رخ اور ان کی خدمتوں کی جہت کا بھی پتہ چلتا ہے۔

یہ کتاب مدارسِ اسلامیہ کے اساتذہ وطلباء ہی کے لئے نفع بخش اور مفید نہیں ہے، بلکہ فتویٰ نویسی کی خدمت انجام دینے والے اور ہم جیسے قضاۃ کے لئے بھی بہت ہی مفید ہے؛ چند جملوں میں ہی نہیں، بلکہ چند الفاظ میں ایسے بے شمار مسائل سموئے ہیں کہ یہ قواعد ان کے یاد کرنے میں بھی مددگار ثابت ہو سکتے ہیں؛ یہ کل دوسونوے (۲۹۰) قاعدے ہیں۔ موصوف نے ہر قاعدہ کا نہ صرف ڈھلی ہوئی اردو میں ترجمہ کر دیا ہے بلکہ ہر قاعدے کو سمجھانے کے لئے مثالیں بھی تحریر کر دی ہیں۔ بہر حال یہ کتاب ''الاصول والقواعد للفقہ الاسلامی'' ہر جہت سے بہت ہی گراں قدر ہے۔ میں دعا کرتا ہوں کہ رب علیم وخبیر اس کتاب کو قبولِ عام اور بقاءدوام عطا فرمائے اور مصنف موصوف کے لئے صدقۂ جاریہ اور ذخیرۂ آخرت بنائے۔ آمین

دعا گو عبد الاحد ازہری

۴؍ جمادی الاولی، ۱۴۲۶ھ

# تقریظ

استاذ محترم، مشفق ومربی

حضرت مولانا محمد ادریس عقیل صاحب دامت برکاتہم

شیخ الحدیث معہد ملت، مالیگاؤں

قرآن مجید اور احادیث مبارکہ، قیامت تک پیش آنے والے مسائل کا حل اور تمام شعبہ ہائے زندگی کے لئے دستور العمل ہیں؛ لیکن یہ بھی حقیقت ہے کہ ان سے احکام کا استخراج واستنباط ہر کس وناکس کے بس میں نہیں۔ اللہ رب العزت نے اس اہم کام کے لئے ایسے ذی استعداد بندوں کو پیدا کیا، جو قرآن وحدیث کے جملہ علوم پر دسترس رکھتے تھے اور اس کی روشنی میں انہوں نے وہ اصول مرتب کئے، جن سے پیش آمدہ مسائل پر احکام منطبق کرنے میں سہولت ہو؛ ان اصولوں کو مدون کیا، جن سے آج تک فیض حاصل کیا جارہا ہے۔

فقہ واصول کے سلسلے میں متقدمین فقہاء نے بالخصوص اسلاف احناف نے قابل قدر ذخیرہ چھوڑا ہے، اس پر وہ پوری امت کی طرف سے شکریہ اور قدر دانی کے مستحق ہیں؛ اللہ تعالیٰ ان کی کوششوں کو قبول فرمائے اور ان کے لئے رفع درجات کا ذریعہ بنائے۔

لیکن بعد کے زمانوں میں استعداد اور کدوکاوش کی کمی کے نتیجے میں متقدمین کے ذخیروں سے استفادہ آسان نہ رہا۔ کتابوں کے یہ ذخیرے خصوصاً عربی زبان میں کچھ ایسے انداز میں مرتب ہوئے کہ آج کا سہل پسند طالب علم مقفّٰی عبارتوں کے خم وپیچ میں الجھ کر رہ جاتا ہے، مفہوم تک رسائی آسان نہیں ہوتی۔ متقدمین کی کتابیں خواہ تفسیر کی ہوں یا حدیث کی، فقہ واصول فقہ کی ہوں یا منطق وبلاغت کی، عقائد کی ہوں یا فلسفہ کی، حتیٰ کہ عربی ادب کی ہوں یا نحو وصرف کی؛ کچھ ایسے انداز سے ترتیب دی گئیں تھی کہ نہ

ان میں علامات ترقیم، نہ جملوں کے آغاز کے اشارے، نہ پیراگراف ہیں اور نہ مقولوں اور سوال وجواب کی تحدیداوراعراب وغیرہ بھی نہ دارد؛ ماضی میں طلبہ کے اندر یہ لگن تھی کہ تمام علوم کو اپنے اندر جذب کر لیں، اس کے لئے دشوار گذار سفر کرنا ان کے لئے آسان تھا؛ وسائل وسہولت سے محرومی کے باوجود اس علم کے لئے اپنا سب کچھ قربان کرنے کا ان کے اندر داعیہ تھا، علم کا شغف، محنت شاقہ اور کثرت مطالعہ نیز مصاحبتِ اساتذہ ان کا زادراہ تھا؛ اساتذہ بھی علم کے قیمتی سرمایہ کو اپنے طلبہ کے اندر منتقل کرنے کے درپے رہتے تھے۔ موجودہ دور میں ان تمام چیزوں میں انحطاط پیدا ہوگیا اور یہ انحطاط روبہ ترقی ہے، اسی لئے کلید (گائیڈ) شروحات اور تراجم کی ضرورت بڑھتی جارہی ہے اور عصری علوم کی درس گاہوں نے تو کلید کا ایسا رواج ڈال دیا ہے کہ دینی علوم کے طلبہ بھی اسی پر انحصار کررہے ہیں۔

اللہ تعالیٰ جزائے خیر دے ان حضرات کو جو متقدمین کی کتابوں کو نئے انداز سے منقح کر کے شائع کررہے ہیں، علامات ترقیم اور پیراگراف کی رعایت کر کے اسلاف کی کتابوں سے استفادہ کو آسان بنارہے ہیں؛ اب ہندوپاک میں اسی اہتمام کے ساتھ کتابوں کی اشاعت ہورہی ہے، عرب ممالک میں تو پہلے ہی سے اس کا لحاظ کیا جارہا ہے؛ چناں چہ قوانین شریعت کو دفعہ دار (کوڈیفائیڈ) مرتب کر کے شائع کرنا اسی اہتمام کی کڑی ہے۔

چنانچہ زیرنظر کتاب ''الأصول و القواعد للفقه الإسلامي'' اسی انداز کا شاہ کار ہے۔ فقہی اصول جو دفاتر میں موجود تھے، لیکن ترتیب اور نمبر کے اعتبار سے نمایاں نہ تھے؛ اصولوں کے ساتھ بطور توضیح مثالیں نہ تھیں اور اگر تھیں تو کافی شافی نہ تھیں؛ جس سے استفادہ میں دشواری محسوس ہوتی تھی۔ فاضل مولف عزیزم مولانا مفتی محمد جعفر ملی رحمانی صاحب نے اس کارعظیم کا بیڑا اٹھایا، اس بحر کی غواصی کی اور اصول فقہ، جدید انداز سے مرتب کیا؛ ترجمہ کر کے مثالوں سے واضح کیا۔ موصوف کا لائق ستائش یہ کام، ان کی طبعی مناسبت، ذاتی استعداد اور فن سے بے انتہاء شغف پر دلالت کرتا ہے۔

میں اپنی طرف سے نیز مادر علمی ''معہد ملت مالیگاؤں'' اور ارکان اصلاح المسلمین مالیگاؤں کی طرف سے موصوف کی خدمت میں پُر خلوص ہدیۂ تبریک پیش کرتا ہوں اور دعا گو ہوں کہ اللہ تعالیٰ اس علمی خدمت کو ان کے لئے ان کے والدین اور اساتذہ کے لئے دارین میں سرخ روئی کا باعث بنائے۔

اس اہم کتاب کی تالیف واشاعت کے موقعہ پر سرخیل علماء، میر کارواں حضرت مولانا غلام محمد وستانوی حفظہ اللہ (رئیس الجامعہ اشاعت العلوم اکل کوا) کی خدمت میں بھی پر خلوص ہدیۂ تبریک پیش کرتا ہوں؛ جن کی دقت نظر اور مخصوص حوصلہ افزائیوں کے نتیجے میں اس دینی علوم کے کارواں میں ایک سے بڑھ کر ایک جوہر قابل مجتمع ہورہے ہیں۔ اللہ تعالیٰ صحت وسلامتی کے ساتھ تادیر ان کا سایہ قائم رکھے۔

عزیزم مولانا مفتی محمد جعفر ملی رحمانی صاحب (استاذ جامعہ اشاعت العلوم اکل کوا) نے اس اہم کتاب پر تقریظ لکھنے کے لئے مجھ ہیچ مداں کو سعادت بخشی، اسے سعادت ہی سمجھ کر چند سطور تحریر کردیا؛ حالاں کہ یہ حق ان باکمال اصحاب فن کا تھا، جن کی زندگی اس فکر کی صحرانوردی اور بادیہ پیمائی میں گذر رہی ہے؛ تاہم میں ان کا شکر گذار ہوں کہ حوصلہ افزائی کے لئے تحریر کردہ یہ چند کلمات، عجب نہیں کہ راقم سطور کے لئے بھی باعث سرخ روئی بن جائیں۔ فقط

**''وما ذلک علی اللہ بعزیز''**

محمد ادریس عقیل

۲۷؍مئی ۲۰۰۵ء

# تقریظ

فقیہ وقت، محقق عالم دین حضرت مولانا خالد سیف اللہ صاحب رحمانی دامت برکاتہم
بانی المعہد العالی الاسلامی حیدر آباد، وجنرل سکریٹری اسلامک فقہ اکیڈمی انڈیا

اسلامی علوم میں فقہ کو خاص اہمیت حاصل ہے، یہ قرآن وحدیث کا نچوڑ ہے، اور عقیدہ واخلاق کو بھی جامع ہے، اس فن کی وسعت اور اس کی گہرائی وگیرائی کے باعث اس کی کئی ذیلی شاخیں بھی ہیں، ان میں ایک اہم فن ’’قواعد فقہ‘‘ کا ہے، قواعد فقہ کی اس اعتبار سے بڑی اہمیت ہے کہ یہ کتاب وسنت کے مزاج ومذاق اور شریعت کے طریقۂ فکر وحیات کے ترجمان ہیں اور ان کی جڑیں براہِ راست قرآن وحدیث میں پیوست ہیں؛ اس لئے قواعدِ فقہ کی تطبیق میں تو اختلافِ رائے پایا جاتا ہے؛ لیکن ان قواعد کے مشروع ومعتبر ہونے میں بہت کم اختلاف رائے ہے، بہت سے فتاوی واقوال میں بھی فقہی قواعد ملتے ہیں، پھر فقہاء متقدمین میں خاص کر امام ابو یوسف اور امام محمد کی تحریروں میں مختلف قواعد موجود ہیں؛ لیکن اسے فنی حیثیت میں مدون کرنے کا کام نسبتاً بعد میں ہوا ہے، اس فن کی تدوین وترتیب اور تہذیب وتنقیح کا سہرا حنفیہ کے سر ہے، جن میں امام ابوالحسن کرخی اور قاضی ابوزید دبوسی کے نام سرِ فہرست ہیں، بعد کو دوسرے فقہی مذاہب نے بھی اس کی طرف توجہ دی، یہ اللہ کا شکر ہے کہ اخیر دور میں اس سلسلہ میں ہندوستان کے علماء کی خدمات بڑی اہمیت کی حامل ہیں، خاص طور پر مولانا مفتی عمیم الاحسان مجددی (جو اصل میں بہار کے رہنے والے تھے، بعد کو ڈھاکہ میں مقیم ہوگئے تھے) اور مولانا احمد علی ندوی (جو گجرات کے متوطن ہیں اور اب سعودی عرب میں مقیم ہیں) کی خدمات نہایت اہمیت کی حامل ہیں۔

اردو زبان میں اس موضوع پر جو کچھ کام ہوا ہے وہ نہ ہونے کے برابر ہے، میرے علم کے مطابق ایک مختصر رسالہ مولانا مہربان علی مرحوم کا ہے، اور نسبتاً مفصل تحریر عزیز گرامی قدر مولانا خالد حسین صدیقی

(نیپالی) کی ''فقہی قواعد اور اس کی تاریخ'' ہے، ممکن ہے پڑوسی ملک پاکستان میں بھی اس طرح کی کوئی خدمت ہوئی ہو، حضرت مولانا قاضی مجاہد الاسلام قاسمیؒ کی بڑی خواہش تھی کہ اس موضوع پر کام ہو، وہ ابن نجیم مصریؒ کی " الأشباه والنظائر " سے فن اول (جو قواعد فقہیہ پر مشتمل ہے) کا اردو میں ترجمہ بھی کرانا چاہتے تھے، لیکن عمر نے وفا نہیں کیا، اور وہ اسے نہیں کرا سکے، مولانا مفتی محمد جعفر ملی رحمانی نے " الأصول والقواعد للفقه الإسلامي " لکھ کر دامن اردو کی اس کمی کو پورا کرنے کی کوشش کی ہے، مصنف نے اس کتاب میں ''۳۷۵'' قواعد کی تشریح مع مثال کی ہے، اور اس سے پہلے امام کرخی کے اصول کی بھی شرح کی ہے، امام کرخی کے یہ اصول بھی عام طور پر قواعد ہی ہیں، صرف دو چار قواعد ''اصول فقہ'' سے متعلق ہیں، متقدمین کا طریقہ یہ تھا کہ وہ قاعدہ کو بھی اصل ہی سے تعبیر کرتے تھے، اس طرح ''۴۱۳'' اصول وقواعد، ترجمہ، ان کے مآخذ، مختصر تشریح اور مثال کے ساتھ اس کتاب میں جمع ہو گئے ہیں، ان شاء اللہ دینی مدارس کے طلبہ کے لئے یہ بہت مفید کتاب ثابت ہوگی، اگر حضرت قاضی صاحبؒ نے اس کتاب کو دیکھا ہوتا تو یقیناً بہت مسرور ہوتے۔

مصنف کتاب مہاراشٹر کی معروف اور ممتاز دینی درسگاہ ''معہد ملت مالیگاؤں'' کے فضلاء میں ہیں، پھر حضرت مولانا قاضی مجاہد الاسلام قاسمیؒ کی تربیت میں رہ کر اپنی تشنہ کامی کو دور فرمایا ہے، اور عرصہ سے ہندوستان کی ممتاز اور بافیض دینی درسگاہ جامعہ اسلامیہ اشاعت العلوم اکل کوا میں تدریس کا فریضہ انجام دے رہے ہیں، فقہ وحدیث کی اونچی کتابیں پڑھاتے ہیں، اسلامک فقہ اکیڈمی انڈیا کے سیمیناروں کے جوابات بھی وہ تفصیل وتحقیق کے ساتھ لکھا کرتے ہیں اور شرکاء اسے عزت ووقعت کی نظر سے دیکھتے ہیں، اللہ تعالیٰ نے ان کو مطالعہ اور لکھنے پڑھنے کے ذوق سے سرفراز فرمایا ہے، دعاء ہے کہ اللہ تعالیٰ ان کی اس کتاب کو قبول عام وتام عطاء فرمائے، اور ان سے زیادہ سے زیادہ دین اور علم دین کی خدمت لے!!

**وبالله التوفيق وهو المستعان۔**

خالد سیف اللہ رحمانی

(خادم المعہد العالی الاسلامی حیدرآباد)

۹/ ذوالحجہ ۱۴۳۱ھ - ۱۶/ نومبر ۲۰۱۰ء

# تقدیم

حضرت مولانا رضوان الدین المعروفی دامت برکاتہم
شیخ الحدیث، جامعہ اسلامیہ اشاعت العلوم اکل کوا

**الحمد لله رب العٰلمين ، والعاقبة للمتقين ، والصلوة والسلام على سيد المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين . أما بعد!**

اللہ رب العزت کی ذات اپنے بندوں پر بہت ہی شفیق ومہربان ہے، اس نے یہ چاہا کہ اپنے بندوں کو صحیح اور غلط راہ کی تمیز کرادے؛ تا کہ یہ بندے اس کی ناراضگی کے شکار ہوکر مبتلائے عذاب نہ ہوں، بلکہ مقبول ومحمود زندگی گذار کر انعامات الٰہیہ کے مستحق بنیں؛ اس کے لئے دو چیزیں امت کو عنایت فرمائیں: (۱) فرامین الٰہی یعنی قرآن (۲) حیات نبوی یعنی سنت،

ان دونوں چیزوں میں مکمل ہدایات اور دستور حیات کی نشاندہی کردی گئی اور ﴿**وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون**﴾. کا اعلان سنا کر ہر فردِ بشر کو ان ہدایات کا پابند بنا دیا گیا۔ قرآن وسنت دو قسم کے مضامین پر مشتمل ہیں: (۱) احکام شرعیہ (۲) واقعات ماضیہ،

بلکہ اگر غور کیا جائے تو معلوم ہوگا کہ واقعات کے پیچھے بھی احکامات ہی کا بیان مقصود ہے، بایں معنی کہ اقوام حقہ کا ذکر کرکے ان کی اتباع کی طرف متوجہ کرنا مقصود ہے اور اقوام باطلہ کی بدانجامیوں کو بیان کرکے ان سے بچنے کی تاکید کی گئی ہے؛ محض قصہ گوئی ہرگز مقصود نہیں۔ پس شریعت مطہرہ سراسر احکام ہی کا نام ہوا، جزا وسزا اور منعمین ومعذّبین کا ذکر محض ان ہی احکام پر تحریض وترغیب اور انذار وترہیب کی غرض سے ہے۔ اور یہی احکام دراصل اسلام اور دین کہلاتے ہیں ﴿**إن الدين عند الله الإسلام ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه**﴾. (سورۂ آل عمران) یعنی اسلام سے ہٹ کر کوئی قول وعمل اور کوئی

زندگی معتبر نہیں، یہ اسلام تا قیام قیامت جمیع اولادآدم کے لئے آئین حیات ہے۔قرآن وسنت میں یہ آئین وقوانین دوقسم کے ہیں:

**اول:** وہ جوقوانین کلیہ کی شکل میں ہیں،مثلاً قرآن عزیز میں ہے:﴿لا تزر وازرة وزر أخرى﴾. اور حدیث میں ہے" لا ضرر ولا ضرار"،"الخراج بالضمان"۔

**دوم:** وہ جوقضایائے جزئیہ کی حیثیت رکھتے ہیں،مثلا ایک شخص کا کوئی قضیہ رونما ہوا،اس کے پیش نظر قرآن میں کوئی حکم آیا یا بارگاہ نبوی صلی اللہ علیہ وسلم کی طرف سے کوئی فیصلہ صادر ہوا؛قرآن وسنت کے یہ فیصلے جو جزئی ہیں،وہ بھی باستثناء بعض کلی ہیں؛ کیوں کہ وہ بھی کسی نہ کسی کل پرمبنی ہوتے ہیں۔پس یہ بھی گرچہ اپنے متعلق کے اعتبار سے جزئی ہیں،وہ بھی باستثناء بعض کلی ہیں؛ کیوں کہ وہ بھی کسی نہ کسی کلی پرمبنی ہوتے ہیں؛ پس یہ بھی گرچہ اپنے متعلق کے اعتبار سے جزئی اور شخصی نظر آتے ہیں،مگران کے پیچھے کلی کی روح مستور ہوتی ہے۔

یہی وہ پوشیدہ روح ہے،جس پر ہر شخص کی نگاہ نہیں پہنچ پاتی تو انہیں بہت سے مسائل جدیدہ کا حل قرآن وسنت میں نظر نہیں آتا،مگر اللہ کا نظام تکوینی ہے کہ تا قیامت اسلام کو باقی رکھنا ہے اور ہر دور کے مسائل کا حل اسی اسلام میں مضمر رکھا ہےتو ہر زمانہ میں اس روح اسلامی کے سمجھنے والے اہل بصیرت علماء وفقہاء وجود میں آتے رہیں گے، جوحوادث وقضایائے جدیدہ کوقوانین اسلامیہ اساسیہ کی روح کے آئینہ میں حل کرتے رہیں گے؛اسی وجہ سےقرآن عزیز نے اس نوع کی افرادسازی کی طرف متوجہ کرتے ہوئے حکم دیا:﴿فَلَولا نَفَرَ مِنۡ كُلِّ فِرۡقَةٍ مِنۡهُمۡ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوۡا فِي الدِّيۡنِ﴾۔(سورۂ توبہ)اورایک دوسری آیت میں اس کی اہمیت کو یوں اجاگر کیا گیا:﴿ومن يؤتى الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا﴾۔(سورۂ بقرہ)اورحدیث میں ارشادفرمایا گیا"من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين"۔(بخاری ومسلم) اور "فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد"۔(ترمذی)

چنانچہ قرن اول ہی سے قرآن وسنت کی بصیرت رکھنے والے علماء نے ان کلیات اساسیہ کو جمع کرنے کی فکر کی، تا آں کہ فقہ واصول فقہ وقواعد فقہ کے نام سے ایک اچھا خاصا ذخیرہ جمع ہوگیا؛ جو بعد میں مستقل ہوکرفن کی حیثیت اختیار کرگیا۔ یہاں پہنچ کراب ہمارے لئے اس موضوع (فقہ اوراس کے اصول وقواعد) کے تعارف کے لئے امورذیل کی واقفیت ضروری معلوم ہوتی ہے۔

فقہ، اصول فقہ، قاعدۂ فقہ، ضابطہ فقہ کا باہمی فرق اوران کا تاریخی ارتقاء۔

**فقہ:** فقہ کی تعریف مختلف الفاظ میں کی گئی ہے۔

امام ابوحنیفہؒ نے اس طرح تعریف کی ہے: ''**إن الفقه هو معرفة النفس ما لها وما عليها**''، یعنی اپنے نفع ونقصان اورحقوق وفرائض کو جاننے کا نام فقہ ہے۔ (البحرالرائق ۱/۶)

علامہ ابن خلدون نے فقہ کی تعریف میں لکھا ہے کہ افعال مکلفین کواس حیثیت سے جاننا کہ وہ واجب ہیں یاممنوع، مستحب اورمباح ہیں یامکروہ۔ (مقدمہ ابن خلدون: ص۴۴۵)

قاضی محبّ اللہ بہاریؒ نے فرمایا: ''**هو العلم بالأحكام الشرعية عن أدلتها التفصيلية**''۔ ادلۂ تفصیلیہ سے نکلے ہوئے احکام شرعیہ کی معرفت کا نام فقہ ہے۔

(مسلم الثبوت ۱/۱۰،۱۱)

ان سب تعریفات کا حاصل یہ ہے کہ آدمی یہ جانے کہ اس کوکیا کرنا ہےاورکیانہیں کرنا ہے، یہی فقہ ہے۔

**اصول فقہ:** ان بنیادوں کو جاننے کا نام ہے، جن پراحکام فقہیہ مبنی ہوتے ہیں۔

علامہ ابن ہمامؒ نے یوں تعریف کی ہے: ''**هو ادراک القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الفقه**''۔ (التحریر لإبن الهمام: ص۴۸)

قاضی ابویعلی بغدادی فرماتے ہیں: ''**هو عبارة عما يبتنى عليه مسائل الفقه و تعلم أحكامها**'' یعنی اصول فقہ وہ قوانین ہوتے ہیں، جن کی مدد سے فقہ کے مسائل مستنبط ہوتے ہیں۔

(العدة في أصول الفقه: ص۷۰)

**قاعدہ**: شیخ حمویؒ فرماتے ہیں:"القاعدة كلي ينطبق على جميع جزئياته لتصور أحكامها منه"۔

علامہ جرجانیؒ (کتاب التعریفات:ص/۱۷۱) میں لکھتے ہیں:" فهي(القاعدة) قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها"۔ (کتاب التعریفات:ص۱۷۱)

اورعلامہ تفتازانیؒ نے فرمایا:"حكم كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف أحكامها منه"۔

(التلويح على التوضيح : ۱/ ۲۰)

حاصل یہ کہ قاعدہ اس جامع وکلی فقہی تعبیر کا نام ہے، جو اپنی تمام جزئیات کو محیط ہو۔

**ضابطہ**: قاعدہ ہی کے قریب قریب ضابطہ بھی ہے، جو اپنی جزئیات کو جامع ہوتا ہے۔

**فرق**: مگر ان تینوں کے درمیان فرق بھی ہے، وہ یہ کہ اصول فقہ کی حیثیت دلائل کی ہے؛ جن سے احکام کی حیثیت متعین ہوتی ہے کہ کون سا حکم کس درجہ کا ہے اور قاعدہ وضابطہ، ہم مثل ومتقارب جزئیات کو جمع کرنے والی عبارت کو کہا جاتا ہے۔ پھران دونوں کے درمیان فرق یہ ہے کہ وہ عبارت جو مختلف الانواع جزئیات کو جامع ہو، وہ قاعدہ ہے اور جو کسی ایک نوع کی جزئیات کو جمع کرنے والی ہو تو وہ ضابطہ ہے۔

علامہ ابن نجیم نے لکھا: " الفرق بين الضابطة والقاعدة: ان القاعدة تجمع فروعا من أبواب شتىٰ والضابطة تجمعها من باب واحد"۔ (الأشباه و النظائر: ص ۱۰۲، الفن الثاني)

مثلاً:"اليقين لا يزول بالشك" قاعدہ ہے،اورحضرت نخعی کا یہ قول کہ:"كل شيء منع الجلد من الفساد فهو دباغ ضابطة"...... بعضوں نے یہ فرق بتلایا کہ اصول،کلی ہوتے ہیں اورقواعد وضوابط، اکثری ہوتے ہیں۔

## تاریخ و تدوینی پس منظر:

فقہ اوراصول فقہ وقواعد فقہ، یہ تینوں ہم عمر ہیں اوران کا چولی دامن کا ساتھ ہے؛ نبی اکرم صلی اللہ علیہ وسلم کے ارشادات میں یہ تینوں ہی چیزیں موجود تھیں۔ یہی وجہ تھی کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم کے تلامذۂ

بررہ یعنی صحابہ کرام رضی اللہ عنہم اجمعین میں ایک جماعت تو حفظ احادیث کی طرف متوجہ تھی، مگر دوسری جماعت وہ تھی، جس نے استخراج مسائل واستنباط احکام کو اپنا محور بنا رکھا تھا، چنانچہ یہی جماعت، فقہاء صحابہ کے نام سے موسوم ہوتی ہے؛ اس جماعت میں پھر تین گروہ ہوئے:

(۱) کثیر الفتاوی صحابہ، جیسے حضرت عمر بن الخطاب، حضرت علی بن ابی طالب، حضرت عبداللہ بن مسعود، حضرت عائشہ وغیرہم رضی اللہ عنہم۔

(۲) متوسط الفتاوی صحابہ، جیسے حضرت ابوبکر صدیق، حضرت انس بن مالک، حضرت ابوسعید خدری، حضرت ام سلمہ وغیرہم رضی اللہ عنہم۔

(۳) قلیل الفتاوی صحابہ، جیسے حضرت ابوالدرداء، حضرت ابوعبیدہ، حضرت ابی بن کعب، حضرت ابوذر وغیرہم رضی اللہ عنہم۔ (مقدمہ ابن خلدون: ص۴۴۶)

اگر بغور دیکھا جائے تو فقہ اسلامی کو اپنے نشو ونما کے اعتبار سے تین مختلف ادوار سے گذرنے کے بعد فن کی حیثیت حاصل ہوتی ہے۔

**دور اول:** بعثت نبوی سے وفات نبوی تک، اس دور میں خود نبی اکرم صلی اللہ علیہ وسلم کی ذات مقدسہ سے احکام معلوم کر لئے جاتے تھے۔

**دور ثانی:** بعد از وفات نبوی کا زمانہ، اس مرحلہ میں صحابہ کرام اجتہاد واستخراج کے ذریعہ مسائل جدیدہ کو حل کیا کرتے تھے؛ جس کے سبب صحابہ کرام میں خصوصاً اصحاب فقہ وفتاوی کی ایک خاصی تعداد پائی جاتی ہے۔ چناں چہ ابن خلدون کی تحقیق کے مطابق صحابہ کرام میں ایک سوتیس حضرات، فقہ وفتاوی کی رونق تھے، جن میں مرد بھی تھے اور عورتیں بھی تھیں؛ ان میں سات صحابہ اپنی فقہی خدمات اور کثرت فتاوی کی وجہ سے ''مکثرین'' کہلاتے ہیں اور تیرہ حضرات کا ''متوسطین'' میں شمار ہے اور ان کے علاوہ بقیہ صحابہ کو ''مقلین'' کہا جاتا ہے، ان کے اسماء گرامی کی طرف سطور بالا میں اشارہ ہو چکا۔

**دور ثالث:** تابعین وتبع تابعین کا زمانہ، اس مرحلہ میں بہت ساری شخصیات اس منصب فقہی پر جلوہ افروز ہیں، جن میں مدینہ منورہ کے اندر سات جلیل القدر تابعین فقہاءِ وقت نہایت مشہور ہوئے؛ جن کے اسماء کو کسی نے جمع کرتے ہوئے کیا ہی خوب کہا ہے:

**ألا کل من لا یقتدی بائمة فقسمتهٗ ضیزی عن الحق خارجة**

**فخذھم عبید اللہ ، عروة وقاسم سعید ، أبوبکر ، سلیمان ، وخارجة**

مدینہ کے علاوہ دوسری جگہوں پر بھی کبار فقہاء ائمۂ مجتہدین موجود تھے، جن میں ائمۂ اربعہ سیدنا امام ابوحنیفہ، سیدنا امام مالک، سیدنا امام شافعی، سیدنا امام احمد ابن حنبل رحمھم اللہ کی ذوات قدسیہ سربراہ اور سرخیل کی حیثیت کی حامل ہیں؛ جن کے دم سے فقہ حنفی، پھر مالکی، پھر شافعی، پھر حنبلی وجود میں آئی اور سب سے اول امام الائمہ سراج الامۃ کشف الغمہ حضرت امام ابوحنیفہ رضی اللہ عنہ نے فقہ اسلامی کو فن کی حیثیت سے مدون ومرتب کیا۔

**قدم بسوئے قواعد سازی:** پھر ان فقہی احکام وجزئیات پر دسترس حاصل کرنے کے لئے مستقل ایک کوشش شروع ہوئی، جس کے نتیجہ میں کچھ ایسے قواعد واصول تیار کئے گئے؛ جن سے مسائل متحد النوع ومسائل مختلف النوع کی گرفت آسان ہوگئی۔ ان قواعد میں بعض تو وہ ہیں، جن کا ثبوت قرون مشہود لہا بالخیر میں بعینہ ان ہی الفاظ کیساتھ ملتا ہے؛ مثلاً "**لا ضرر و لا ضرار**"، "**العجماء جرحھا جُبارٌ**"، "**الخراج بالضمان**" یہ تینوں جملے قواعد فقہیہ ہونے کے ساتھ ساتھ الفاظ حدیث بھی ہیں یا جیسے حضرت عمر رضی اللہ عنہ نے اپنے دور خلافت میں ایک قانون سنایا: "**من استعمل فاجراً وھو یعلم فھو مثله**"، یا جیسے انہوں نے فرمایا: "**ذروا الربا والریبة**"۔

اور بعض وہ قواعد ہیں، جو فقہاء کی تعبیرات ہیں؛ مثلاً: "**الضرر یزال**"، "**الیقین لا یزول بالشک**"۔...... یہاں یہ بات کبھی فراموش نہیں ہونی چاہئے کہ قواعد جتنے ہیں، سارے کے سارے قرآن وسنت سے ماخوذ ہیں، اگرچہ ان قواعد کی تعبیرات فقہاء کرام کی تجویز کردہ ہوئیں، مگر وہ نصوص قرآنیہ اور نصوص نبویہ کی روح اور ان ہی کا مختصر وجامع لباب ہیں، مثلاً دیکھئے: "**الضرورات تبیح**

**المحظورات**" ایک قاعدہ ہے اوراس کا ماخذ آیت کریمہ: ﴿**فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم**﴾ ہے اوراسی طرح ایک قاعدہ ہے: "**الأمور بمقاصدها**" اس کی اصل حدیثِ نبوی "**إنما الأعمال بالنيات**" ہے۔

معلوم ہوا کہ فقہاء کی یہ قواعد سازی صرف تسہیل وتقریب کے درجہ کی ایک کوشش ہے، چوں کہ ہر موضوع پر نصوص صریحہ کا ملنا مشکل ہے اور بعض نصوص غیر صریحہ ہونے کی بنا پر مشکل الانطباق ہوتی ہیں، اس لئے قواعد کی ضرورت سامنے آئی اور فقہاء نے اسے روبہ عمل لاکرامت کے لئے ایک سہولت پیدا کردی۔

غور کرنے سے معلوم ہوتا ہے کہ قواعد الفقہ کی بنیاد دورنبوی و دورصحابہ وتابعین ہی میں پڑ چکی تھی، جس کو ائمۂ مجتہدین اوران کے اصحاب ومتبعین نے مناسب شرح وبسط کے ساتھ مرتب انداز میں پیش فرمایا؛ سب سے اول شیخ ابوطاہر دباس نے ۱۷رقواعد بنائے، جن میں پانچ قاعدے اساس و بنیاد کی حیثیت رکھتے ہیں:

**(۱) الأمور بمقاصدها، (۲) الضرر يزال، (۳) اليقين لا يزول بالشک، (۴) المشقة تجلب التيسير، (۵) العادة محكمة.**

پھر شیخ ابوالحسن کرخی نے ۳۸راصول پر ایک رسالہ تحریر کیا، امام کرخی کے بعد شیخ ابوزید دبوسی نے "تاسیس النظر" نامی کتاب لکھی، جن میں ۷۷رقواعد کو جمع کیا؛ ان دونوں حضرات نے ان قواعد کو "الأصل" "**الأصل**" کے الفاظ میں ذکر فرمایا ہے، مثلاً امام کرخی نے فرمایا: "**الأصل أن الاحتياط في حقوق الله تعالىٰ جائز وحقوق العباد لا يجوز**" اورامام دبوسی نے فرمایا: "**الأصل عند أبي حنيفة أن المحرم إذا أخر النسک عن الوقت الموقوت له أو قدمه لزمهٗ دم**"...... اس کے بعد تو بہت ساری کتابیں اس موضوع پر لکھی گئی، جن میں علامہ ابن نجیم مصری کی "**الأشباه والنظائر**" کو جامعیت کی حیثیت حاصل ہوئی اورابھی ماضی قریب میں بلکہ حال ہی میں مفتی عمیم الاحسان صاحب مجددی برکتی نے ان اصولوں کو بعض دوسرے اضافات کے ساتھ بنام "**مجموعة قواعد الفقه**" شائع کیا ہے اور ماشاءاللہ بہت خوب کام کیا ہے، **فجزاهم الله عنا خيرا**۔

(القواعد الفقهية للشيخ أحمد على الندوى ومجلة صفا فقه نمبر حذفاً وزيادةً)

اسی سلسلہ کی ایک کڑی زیرنظر کتاب ''**الأصول و القواعد للفقه الإسلامي**''بھی ہے،جس کومحترم المقام جناب مولانا ومفتی محمد جعفر صاحب ملی رحمانی مدظلہ العالی نے بڑی سلیقہ مندی کے ساتھ ترتیب دیا ہے،جنھوں نے فقیہ العصر قاضی القضاۃ حضرت مولانا مجاہدالاسلام صاحب قاسمی نوراللہ مرقدہ کے زیرتربیت رہ کر خصوصی فقہی ذوق پایا ہے،اور جامعہ اسلامیہ اشاعت العلوم اکل کوا میں ایک مقبول وکامیاب استاذ ہونے کے ساتھ فتوی نویسی کے فرائض بھی بحسن وخوبی انجام دے رہے ہیں۔موصوف نے اس رسالہ میں شیخ ابوالحسن کرخی اورعلامہ ابن نجیم مصری وغیرہ کے اصول کوسلیس اردوزبان میں منتقل کرکے ایک ایک مثال کے ساتھ واضح کرنے کی کامیاب کوشش کی ہے،ان قواعد کی افادیت تو روز روشن کی طرح عیاں ہے،کتب فقہیہ خصوصاً شرح وقایہ وہدایہ کی تدریس کے دوران ہمیشہ اس بات کا احساس رہا کہ ان کتابوں کا صحیح لطف وہی اٹھا سکتا ہے،جوان قواعد پرنگاہ رکھتا ہو۔اگر ان قواعد کا اہتمام کیا جاوے تو یقیناً فقہ میں بصیرت پیدا ہوگی،اساتذہ تو ان قواعد سے مدد لیتے ہی رہے ہیں،مگر طلبہ کی طبیعتیں چوں کہ سہولت پسند ہوگئی ہیں اور مطالعہ وتتبع کا ذوق نہیں رہا کہ مراجع مذکورہ کی طرف مراجعت کریں،اس لئے ضروری تھا کہ اردو میں ایک مختصر کتاب ترتیب دی جائے اور طلباء کواس سے استفادہ کا مکلّف بنایا جائے۔ امید کہ یہ کتاب اس ضرورت کوحل کرنے میں کافی ثابت ہوگی۔

ہر فقہی بلکہ علمی وشرعی ذوق رکھنے والے حضرات سے گذارش کی جاتی ہے کہ وہ اس کتاب کی طرف متوجہ ہوں اور طلباء کوبھی ترغیب دیں۔اللہ تعالیٰ اس کاوش کو بے حد قبول فرمائیں،اس کا نفع عام وتام فرمائیں اورمصنف کے لئے ذخیرۂ آخرت بنائیں۔آمین۔والسلام

مخلص محمد رضوان الدین المعروفی

خادم الطلبہ جامعہ اسلامیہ اکل کوا

۲۷رصفر المظفر ۱۴۲۶ھ

# تقریظ

فقیہ عصر، محدث زماں، نمونۂ اسلاف،
حضرت مولانا مفتی عبداللہ صاحب دامت برکاتہم
رئیس جامعہ مظہر سعادت ہانسوٹ (گجرات)

ادلۂ شرعیہ کو سامنے رکھ کر نئی ترتیب وتہذیب کے ساتھ شریعت مطہرہ کے احکام کی تدوین وتنقیح کو ''فقہ'' سے موسوم کیا جاتا ہے، علم فقہ میں ابتداءً اجزئیات وفروع زیر بحث آئے، پھر بتدریج اس کے اصول وضوابط اور قواعد وکلیات طے پاتے گئے۔

اصول فقہ کا تعلق عموماً کلمات عربیہ سے پیدا شدہ احکام کے قواعد اور ان کلمات والفاظ کو پیش آنے والے نسخ وترجیح سے ہوتا ہے۔ قاعدۂ فقیہ حکم اکثری ہوتا ہے، جو اپنی اکثر جزئیات پر منطبق ہوکر اسکے احکام کی شناخت کا کام دیتا ہے۔ ضابطہ اور قاعدہ میں فرق یہ ہے کہ ضابطۂ فقہیہ کسی خاص باب سے متعلق ہوتا ہے، جبکہ قاعدۂ فقہیہ کا دائرہ وسیع ہوتا ہے۔ فقہ میں جس کلام کا آغاز لفظ کل سے ہو اس پر کلیہ کا اطلاق کر دیا جاتا ہے، خواہ وہ ضوابط کے قبیل سے ہو یا قواعد کے قبیل سے۔

ابتدائی کتب فقہ کا بنظر غائر مطالعہ کیا جائے تو انکی بہت سی عبارات کو اصطلاحی اعتبار سے ''قوائد فقہ'' سے تعبیر کیا جاسکتا ہے۔ اس اعتبار سے امام ابو یوسفؒ کی ''کتاب الخراج'' اور امام محمدؒ کی ''مبسوط''، کو خصوصی امتیاز حاصل ہے۔ لیکن ''القواعد الفقهية'' کا اولین ماخذ جو بعد کی تصنیفات کیلئے بنیاد بنا، وہ عبیداللہ بن الحسین المعروف بابی الحسن الکرخیؒ کا رسالہ ہے، جو '' أصول الكرخي '' سے موسوم ہے۔ فقہ حنفی میں اصول الکرخی کے علاوہ قاضی ابو زید الدبوسیؒ کی '' تاسيس النظر'' ابن نجیم مصریؒ کی ''الأشباه والنظائر'' ابوسعید خادمیؒ کی ''خاتمه'' . ''مجامع الحقائق'' قواعد فقہ کی اہم

بنیادی کتابیں خیال کی جاتی ہیں۔سلطنت عثمانیہ کے زیر اہتمام ترتیب دیئے گئے ''**قواعد مجلة الأحكام العدلية**'' کو اس باب میں اپنی ترتیب وتنسیق اور جامعیت ووضوح کے لحاظ سے خصوصی مقام حاصل ہے۔فقہ مالکی میں محمد بن حارث خشینیؒ کی ''**أصول الفتيا**''، قرافیؒ کی ''**الفروق**'' ونشریسیؒ کی ''**إيضاح المسالك**''، فقہ شافعی میں ابن عبدالسلامؒ کی ''**قواعد الأحكام**'' تاج الدین سبکیؒ، ابن الوکیلؒ، ابن الملقنؒ، اور سیوطیؒ کی ''**الاشباه والنظائر**'' زرکشیؒ کی ''**المنثور في القواعد**'' فقہ حنبلی میں ابن رجبؒ کی ''**القواعد**'' ابن عبدالہادیؒ کی ''**القواعدالكليه**'' اور احمد القاریؒ کی ''**قواعد مجلة الأحكام الشرعية**'' وغیرہ اس موضوع پر لکھی گئی اہم کتابیں خیال کی جاتی ہیں۔اس سے اندازہ ہوتا ہے کہ ہر مسلک کے علماء وفقہاء نے اس موضوع پر قابل قدر تصنیفات چھوڑی ہیں۔

اس وقت احقر کے سامنے اسی موضوع پر لکھی گئی کتاب ''**الأصول والقواعد للفقه الإسلامي**'' ہے، اس کے جامع مرتب، شارح ومؤلف نوجوان فاضل جناب مفتی محمد جعفر صاحب ملی رحمانی ہیں۔

اس کتاب میں عمدہ ترتیب وتہذیب کے ساتھ مختلف کتابوں میں منتشر قواعد فقہ کو یکجا کر دیا گیا ہے۔مصنف کے پیش نظر غالباً اصول وقواعد کا مفہوم عام ہے، جو ''**أصول الكرخي**''، میں بھی ملحوظ ہے۔

اس کتاب کی اہم خصوصیت یہ ہے کہ مثالوں کے ذریعہ ان قواعد کی وضاحت بھی پیش کی گئی ہے، اس وضاحت میں اگر عربی عبارت کا بھی سہارا لیا جاتا تو شاید بہت سے مواقع پر مثال کے ممثل لہ پر انطباق میں مزید سہولت ہو جاتی۔اب اس فن منیف سے اردو کا بھی دامن خالی نہیں رہ جائے گا۔

حضرت مولانا قاضی مجاہدالاسلام قاسمیؒ بانی اسلامک فقہ اکیڈمی کو اللہ پاک نے فقہ کے حوالے سے خاص ذوق عطا فرمایا تھا۔انہوں نے نئے پیش آمدہ مسائل کی تحقیق وتدقیق کے سلسلے میں نوجوان فضلا اور ارباب افتاء میں ایک روح پھونک دی تھی۔قاضی صاحبؒ نے **القواعد الفقهية** کی تشریح وتبیین اور معاصر حالات، اور جدید پیش آمدہ مسائل پر ان کا انطباق کیسے ہو؟ اس تعلق سے خصوصی منصوبہ

تیار کیا تھا اور اس مقصد کے لئے انہوں نے مختلف ارباب افتاء اور بالغ نظر علماء کی خدمات حاصل کی تھیں۔ازراہ خردنوازی اور حسن ظن کی بناء پر اور اسلامی اکیڈمی کی مجلسِ علمی کے رکن کی حیثیت سے احقر کو بھی دس قواعد فقہیہ کی تبیین وتشریح کا امر فرمایا تھا۔اس طرح حضرت قاضی صاحبؒ کی خصوصی دلچسپی کے باعث اس حوالے سے معتد بہ کام ہوگیا تھا۔ان کوششوں کو سامنے رکھ کر مصنف اگر ہر قاعدہ کے تحت جدید حالات کے تناظر میں ایک ایک مثال کا اضافہ کرلیں تو غالباً افادیت دوچند ہوجائیگی۔یہ کتاب جہاں مستقل ایک تصنیف ہے وہیں یہ مفتی عمیم الاحسان مجددیؒ کی مرتب کردہ **"قواعد الفقه"** (جو بہت سے مدارس میں داخل نصاب ہے) کے لئے شرح اور گائڈ کا بھی کام دیگی اور **"الأشباه والنظائر"** کے حل میں بھی معین ثابت ہوگی۔

میں اس علمی اور قابل قدر کاوش پر مؤلف محترم کو دل کی گہرائیوں سے مبارک باد پیش کرتا ہوں اور دست بدعا ہوں کہ اللہ پاک مؤلف موصوف کی اس خدمت کو قبولیت اور نافعیت عطا کریں اور مزید خدمات کی توفیق ارزانی کریں۔

مفتی عبداللہ رویدروی

۲۸رصفرالمظفر ۱۴۲۶ھ

# کلماتِ تحسین

مولانا حذیفہ وستانوی
ناظم تعلیمات جامعہ اسلامیہ اشاعت العلوم اکل کوا

اسلام ایک دائمی وابدی دین ہے، اور وہی دنیوی صلاح اور اخروی فلاح کا ضامن ہے، جیسا کہ ارشادِ خداوندی ہے: ﴿الیوم أکملت لکم دینکم وأتممت علیکم نعمتی ورضیت لکم الإسلام دینا﴾ .

نزولِ قرآن اور ورودِ حدیث کے مبارک زمانے سے لے کر قیامت تک تمام پیش آنے والے مسائل کا حل اسلامی تعلیمات میں موجود ہے، ضرورت صرف اس بات کی ہے کہ ہمیں قرآنی علوم میں مکمل مہارت وبصیرت حاصل ہو، ذخائرِ احادیث پر پوری درایت کے ساتھ ہماری نگاہ ہو، اور فقہائے کرام نے دین کے عمومی مزاج ومذاق کو سامنے رکھ کر جن اصول وقواعد اور کتب فقہیہ کو مرتب ومدون فرمایا، اس سے پوری واقفیت ہو۔

اگر کسی عالم، فقیہ، اور قاضی ومفتی میں یہ تینوں چیزیں جمع ہوں تو بلاشبہ وہ ہر حادثہ ونازلہ کا حل عین شرعِ اسلامی کے مطابق پیش کرسکتا ہے، یہ بات روز روشن کی طرح عیاں ہے کہ احکام اسلام کا اولین مصدر وسرچشمہ کتاب اللہ ہے، پھر ہمارے آقا محمد رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کے فرمودات، اجماع امت اور قیاس ہیں۔

اگر کسی مسئلہ کا حل ان تینوں مصادر میں موجود نہ ہو تو یقیناً اسے قواعد فقہیہ کی روشنی میں ہی حل کیا جائے گا، جس سے قواعد کی اہمیت، افادیت اور ضرورت ظاہر ہوتی ہے۔

قواعدِ فقہ کا علم، علوم شریعت میں اپنا ایک عظیم مقام رکھتا ہے، جس شخص کی بھی قواعد فقہیہ پر نگاہ ہوگی وہ تمام علم فقہ کا احاطہ کرلے گا، فروع فقہیہ متناثرہ کا حفظ وضبط اس کیلئے آسان ہوگا، فقہی ملکہ اور مقاصدِ شرعیہ، اس کے احکام واسرار کا ادراک بھی اسے حاصل ہوگا۔

عصر حاضر میں بلادِ عربیہ میں مقاصد شرعیہ اور قواعدِ فقہیہ پر انتہائی وقیع اور عظیم کتابیں منظر عام پر آرہی ہیں، خاص طور پر ''موسوعۃ القواعد الفقہیۃ'' کے نام سے، محمد صدقی بن احمد البورنو ابوالحارث الغزی کی مایۂ ناز تصنیف بارہ جلدوں میں منظر عام پر آچکی ہے، اور رابطۃ العالم الاسلامی کے زیر اہتمام ''معلمۃ قواعد الفقہ'' نامی کتاب پر، ڈاکٹر احمد علی ندوی کے اشراف میں کام جاری ہے، جو بیس جلدوں میں عنقریب طباعت کے مراحل سے گذرنے والی ہے، اس سے بھی قواعد الفقہ کی عصر حاضر میں شدید ضرورت کا اندازہ کیا جاسکتا ہے، جن سے سائنس وٹیکنالوجی کے اس تیز رفتار دور سے پیدا ہونے والے نت نئے مسائل کے حل میں انشاء اللہ بڑی مدد ملے گی، ضرورت تھی کہ اردو زبان میں بھی اس پر کچھ کام منظر عام پر آجائے، چنانچہ جامعہ کے دارالافتاء کے صدر، مفتی محمد جعفر صاحب ملی رحمانی مدظلہ العالی نے، زیر نظر کتاب ''الاصول والقواعد للفقہ الاسلامی'' بڑی عرق ریزی، جہد مسلسل وسعی پیہم، غرض صالح وجذبۂ صادق کے تئیں، فقہ و اصول فقہ کے اپنے طویل تدریسی تجربات کی روشنی میں تصنیف فرمائی، آپ نے اس میں چارسو تیرہ (۴۱۳) اصول وقواعد، ان کا صاف وشُستہ ترجمہ، اور بڑی حد تک جدید مسائل سے ان کی تطبیق اور ضروری توضیحات وتشریحات وغیرہ امور کو نہایت عمدگی، سلیقہ مندی اور تہذیب وترتیب کے ساتھ انجام دیا۔

اللہ پاک اس تصنیف کو قبول عام عطا فرما کر ذریعۂ نجات آخرت بنائے، اور علماء وطلباء کو اس سے خوب خوب استفادہ کی توفیق بخشیں۔

ربنا تقبل منا إنک أنت السميع العليم وتب علينا إنک أنت التواب الرحيم
وصلی الله عليه تعالی علی النبی الكريم وعلی آله الطيبين الطاهرين . آمين

حذیفہ وستانوی۔۲۴؍ربیع الاول،۱۴۳۲ھ

# عرض مصنف

**الحمد لمن أنزل: ﴿فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾ والصلوٰة والسلام على من قال: ”من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين“. وعلى اٰله وأصحابه الهادين المهتدين؛ أمابعد!**

یہ بات روز روشن کی طرح عیاں ہے کہ اسلامی علوم میں فقہ اسلامی کے اصول وقواعد کو بنیادی اور اساسی مقام حاصل ہے۔ کتاب اللہ، سنت رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم، اجماع امت اور قیاس جیسے عظیم مأخذ پر رواج پانے والا یہ فن؛ دین کی اصل اوراس کے ستون کا درجہ رکھتا ہے۔

دین اسلام ایک مکمل دستور زندگی اور ضابطۂ حیات ہے، اس میں ہر زمانے کے تقاضوں کے نت نئے مسائل اورحوادث کا حل موجود ہے؛ اسی لئے: ﴿إِنَّ الدِّيْنَ عِنْدَ اللّٰهِ الإِسْلام﴾ فرمانے والی ذات نے خود اسلام کے پیروکاروں میں ایسے عظیم اساطین علم وفضل پیدا کئے، جنہوں نے قرآن وحدیث، اجماع وقیاس اور آثار صحابہ وغیرہ کی روشنی میں وہ اصول وقواعد مستنبط فرمائے؛ جن پر ہزاروں نہیں لاکھوں مسائل متفرع ہو سکتے ہیں اور ہر زمانے میں پیدا ہونے والے مسائل ونوازل کا حل پیش کیا جا سکتا ہے۔

ہمارے مدارس عربیہ میں یہ فن پڑھایا تو جاتا ہے، لیکن بہت مختصر؛ یعنی صرف تین کتابیں (اصول الشاشی، نورالانوار اور حسامی)۔ دوسری جانب طلبۂ کرام میں اس فن کو حاصل کرنے کے لئے جو صلاحیت، محنت، لگن اور دلچسپی ہونی چاہئے؛ وہ دن بدن کم سے کم تر ہوتی جا رہی ہے۔ **وإلى الله المشتكى**

معہد ملت مالیگاؤں سے عالمیت اور امارت شرعیہ پھلواری شریف پٹنہ سے تکمیل افتاء کے بعد ہی سے ایک بات ذہن میں تھی کہ فقہ اسلامی کے اصول وقواعد پر کچھ کام کروں، جو طلبہ عزیز کے لئے فقہ اسلامی میں بصیرت ومہارت اور گہرائی وگیرائی کا موجب ہو۔

ادھر خدائی نظام یہ ہوا کہ فراغت کے فوراً بعد فقیہ عصر، مجاہد ملت، قاضی القضاۃ استاذی، مربی حضرت مولانا قاضی مجاہدالاسلام القاسمی رحمہ اللہ کے ایماء پر بندے کا تقرر ایک عظیم دینی وعصری دانش گاہ (جامعہ اسلامیہ اشاعت العلوم اکل کوا) میں ہوا، اور ایک دور اندیش، مردم شناس، خدا رسیدہ اور فیاض وقت، مہتمم ورئیس کی صحبتوں، شفقتوں اور عنایتوں میں عمر عزیز کے لیل ونہار گذرنے لگے؛ اس سے میری مراد رئیس الجامعہ حضرت مولانا غلام محمد صاحب وستانوی دامت برکاتہم کی ذات گرامی ہے۔ آپ ہی کی تحریک ومہمیز پر بندے نے عالمیت کے درجۂ سوم، چہارم، پنجم، ششم اور ہفتم کے ذہین اور ہوشیار طلبہ کو منتخب کر کے خارجی وقت میں ان پر محنت شروع کی؛ جس کا طریقۂ کار یہ تھا کہ ایک اصول یا قاعدہ تختۂ سیاہ پر لکھ دیا جاتا اور طلباء عزیز کو تاکید کی جاتی کہ آپ اسے زبانی یاد کرلیں اور کسی ایک مسئلۂ فقہیہ سے تطبیق دے کر اپنی کاپی میں لکھ لائیں۔

الحمد للہ اس کے بڑے اچھے اثرات مرتب ہو رہے تھے، لیکن بعض عوارض کی وجہ سے یہ سلسلہ زیادہ عرصہ تک نہ چل سکا، پھر تدریسی مصروفیتوں کے ساتھ ساتھ عائلی ذمہ داریوں کا بوجھ بھی کندھوں پر آ گیا، جس کی وجہ سے دوبارہ اس کام کو پورا کرنے کا موقع نہیں مل سکا۔

پھر دوبارہ جب اسی جذبہ نے انگڑائی لی تو سوچا کہ ممکن ہے یہی وقت خدا کی طرف سے اس کام کی تکمیل کے لئے متعیّن ہو، اس لئے اس میں دیر نہیں کرنی چاہئے، کام کا ایک خاکہ اپنے ذہن میں متعین کیا کہ ایک اصول، اس کا بہترین ترجمہ اور کسی مسئلۂ فقہیہ پر اس کی تطبیق ہو، اور اکتا دینے والی طوالت، فہم مطالب میں مخل ایجاز واختصار سے کلی اجتناب ہو۔

چنانچہ مشورتاً اپنے اس عملی، ذہنی خاکہ کو جامعہ کے شیخ الحدیث حضرت مولانا رضوان الدین صاحب مدظلہ العالی کے سامنے پیش کیا، آں محترم نے نہ صرف تصویب بلکہ حوصلہ افزائی فرمائی، اور جلد از جلد اس کام کی تکمیل کی ترغیب بھی دی، **فجزاه الله خير الجزاء .**

جب کام کا آغاز ہوا اور کافی حد تک اصول وقواعد جمع ہوئے، تو مربی ومشفقی حضرت مولانا غلام محمد صاحب وستانوی دامت برکاتہم سے اس کا تذکرہ کیا، تو حضرت نے نہ صرف ہمت افزائی کی بلکہ کتاب کا نام بھی" **الأصول والقواعد للفقه الإسلامي**" تجویز فرمایا۔ **أطال الله بقاءهٗ فينا** .

اس تالیف سے بندہ کی غرض یہ ہے کہ اگر علیا کے طلباءِ عزیز اس میں موجود اصول وقواعد کو زبانی یاد کرلیں، تو قوی امکان ہے کہ ان میں نئے مسائل کو حل کرنے کی قدرت وصلاحیت پیدا ہو۔(**وما ذلک علی الله بعزیز**)

اس کتاب کے پہلے ایڈیشن (۱۴۲۶ھ مطابق ۲۰۰۵ء) میں ۳۸/اصول کرخی اور "۲۹۰" قواعد فقہیہ مختلف کتب اصول وقواعد سے مع تطبیقِ مسائل جمع کئے گئے تھے، اور بقدر ضرورت فقہی اصطلاحات کو سلیس اردو زبان میں سمجھانے کی کوشش کی گئی تھی۔ اب اس دوسرے ایڈیشن میں الحمد للہ "۸۵" قواعد مع ترجمہ وامثلۂ جدیدہ کے اضافہ کے ساتھ ساتھ، تمام اصول وقواعد کو حروفِ ہجائی کی ترتیب وتہذیب اور اس فن میں مہیا کتابوں کی مراجعت سے محول کیا گیا ہے۔

## میں مشکور ہوں:

(۱) اپنے سرپرست، حضرت مولانا غلام محمد صاحب وستانوی دامت برکاتہم کا، جن کے سایۂ عاطفت میں یہ کام آسان ہوا۔

(۲) محترم ومکرم، قدردانِ علم وعلماء، خلف الرشید، ناظم تعلیمات جامعہ اکل کوا، مولانا حذیفہ وستانوی زید مجدہ وفضلہ کا، کہ آپ نے اس کام میں ہر ممکن رفعِ موانع، کتب ومواقع کی فراہمی اور کام کی بھرپور قدردانی کے ذریعے، اس ناکارہ کے ساتھ احسان وکرم کا معاملہ فرمایا۔ جزاہم اللہ خیر الجزاء فی الدارین

(۳) محترم حضرت مولانا رضوان الدین صاحب معروفی شیخ الحدیث جامعہ اکل کوا کا، کہ آپ نے اس کتاب سے متعلق ایک جامع اور وقیع تقریظ (تقدیم) عنایت فرمائی۔

(۴) محترم حضرت مولانا عبد الرحیم صاحب فلاحی استاذ تفسیر وحدیث جامعہ ہٰذا کا، کہ آپ نے ہمہ وقت حوصلہ افزائی کے ساتھ ساتھ، ہمہ جہتی مفید مشوروں سے نوازا، اور کتاب سے متعلق انتہائی بلند کلمات پر مبنی تحریر کے ذریعے کتاب کی اہمیت وافادیت اجاگر فرمائی۔

(۵) عزیزم مفتی عبد المتین، ومفتی شمشاد سلمہما اللہ کا، کہ میرے ان دونوں عزیزوں نے اس پوری کتاب میں موجود، اصول وقواعد کی اصل کتابوں سے مراجعت، ان کے حوالوں کی تلاش وجستجو، مثالوں سے تطبیق وتزئین، تمام اصول وقواعد کی حروفِ تہجی کے مطابق ترتیب، اور ضروری کمپوز وتصحیح جیسے دیگر اہم امور میں بڑی دلچسپی، تندہی وتیقظ کے ساتھ، میری معاونت فرمائی، دعا ہے کہ اللہ تعالیٰ انہیں علومِ نافعہ سے بہرہ ور فرمائے، اور اپنی شایانِ شان، بہتر سے بہتر بدلہ عطا فرمائے۔ آمین یارب العالمین

(۶) تمام رفقاء کار کا، جنہوں نے اس کتاب کے منصۂ شہود پر لانے میں کسی بھی قسم کا کوئی تعاون فرمایا ہو۔ اللہ تعالیٰ ان سب معاونین ومحسنین کو جزاء خیر عطا فرمائے۔

## گذارش:

قارئین سے گذارش ہے کہ اگر کسی مقام پر کوئی غلطی یا قابل اصلاح بات محسوس ہو، تو براہ راست مطلع فرمائیں، اس علمی تعاون پر بندہ آپ کا ممنون ہوگا۔ **اللهم فقّهنا في الدين وعلّمنا التأويل**

**﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو اخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا، ربنا ولا تحمّلنا ما لا طاقة لنا به، واعف عنا واغفر لنا وارحمنا، أنت مولٰنا فانصرنا على القوم الكافرين﴾**

**آمين يا رب العالمين بجاه سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم**

محمد جعفر ملی رحمانی

۲۳ / ربیع الاول، ۱۴۳۲ھ

# قواعدِ فقہ

## ایک تعارف

(از مصنف)

اسلام ایک دائمی وابدی دین ہے، نزول قرآن اور ورود حدیث کے مبارک زمانے سے لے کر قیامت تک تمام پیش آنے والے مسائل کا حل اس میں موجود ہے، ضرورت صرف اس بات کی ہے کہ قرآنی علوم میں مہارت وبصیرت ہو۔ ذخائر احادیث پر درایت کے ساتھ گہری نظر ہو۔ اور فقہائے کرام نے دین کے عمومی مزاج ومذاق کو سامنے رکھ کر جن اصول وقواعد اور کتب فقہ کو مرتب ومدون کیا۔ اس سے پوری واقفیت ہو، اگر کسی عالم، فقیہ، اور قاضی ومفتی میں یہ تین چیزیں جمع ہوں تو بلاشبہ یہ بات کہی جاسکتی ہے کہ وہ ہر نئے پیش آنے والے مسئلہ کا حل شریعت اسلامی کے عین مطابق پیش کرسکتا ہے، اس میں کوئی شک نہیں کہ احکام اسلام کا اولین مصدر کتاب اللہ ہے، بعدہ ہمارے آقا محمد رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کے فرمودات ہیں، پھر اجماع امت وقیاس ہے۔

اگر کسی مسئلہ کا حل ان تینوں مصادر میں موجود نہ ہو تو اسے قواعد فقہیہ کی روشنی میں ہی حل کیا جاتا ہے۔ جس سے ان کی اہمیت، افادیت وضرورت ظاہر وعیاں ہوتی ہے۔

قواعد فقہیہ کا علم، علوم شریعت میں اپنا ایک عظیم مقام رکھتا ہے، قواعد فقہیہ پر جس شخص کی بھی نگاہ ہوگی وہ تمام علم فقہ کا احاطہ کرلے گا، اور جسے علم فقہ عطا کیا گیا اسے خیر کثیر مل گیا۔ کیوں کہ جناب نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشاد ہے: ’’مَنْ يُّرِدِ اللّٰهُ بِهٖ خَيْراً يُّفَقِّهْهُ فِي الدِّيْنِ ‘‘۔ (اللہ رب العزت جس سے کوئی بھلائی چاہتے ہیں اسے دین کی سمجھ (علم فقہ) عطا فرماتے ہیں)۔ (رواہ احمد فی مسندہ: ۳/۹۴)

متقدمین ومتاخرین علماء نے علم قواعد فقہ کی جانب خاص توجہ دی، کیوں کہ مذاہب فقہاء کے متعدد ہونے، ان کے طریقہائے استنباط کے الگ الگ ہونے، اور مسائل فقہیہ کی کثرت وتنوّع اس بات کی متقاضی تھی کہ کچھ ایسے قواعد کلیہ اور اصول عامہ وضع کئے جائیں جو ان بے شمار مسائل متفرقہ ومختلفہ کو یکجا کرسکیں، تاکہ حکم شرعی کا طالب الگ الگ جزئیات اور مختلف مسائل کے احکام میں سرگرداں وحیران نہ ہو، چنانچہ کبار فقہاء کرام نے ائمہ مجتہدین کے تمام مسائل اجتہادیہ، اور ان کے اصول استنباط کو سامنے رکھ کر ان علل کا سراغ لگالیا جن کی بنیادوں پر ان حضرات نے استنباط فرمایا ہے، اولاً ان حضرات نے ان احکامِ متشابہ کی انواع کا استقصاء کیا جو مسائل مختلفہ کو حاوی اور جامع ہیں، پھر شبیہ کو اس کی شبیہ کے ساتھ اور نظیر کو اس کی نظیر کے ساتھ جمع فرما کر اسے کسی ایک ضابطہ کے تحت لے آئیں، یہی وہ ضابطہ اور قاعدہ ہے، جو تمام مسائل متحدہ کو ایک حکم کے تحت جمع کر کے انہیں ایک لڑی میں پروکر رکھ دیتا ہے۔

حضرات فقہاء کرام کا یہی عظیم الشان، جلیل القدر عمل، احکام فقہیہ کی علل کے استنباط واستخراج کے لیے اساس سلیم، اور قیاس صحیح کی حیثیت رکھتا ہے۔

علماء مالکیہ کے ایک بڑے عالم (جن کی فقہ اور اصول فقہ پر بہت سی کتابیں ہیں) شہاب الدین قَرَافی فرماتے ہیں:

شریعت محمدیہ کے مسائل، اصول اور فروع پر مشتمل ہیں، اور اس کے اصول کی دو قسمیں ہیں:

(۱) **اصول فقه**: وہ قواعدِ احکام جو بالخصوص عربی الفاظ کی پیداوار ہیں، مثلاً امر کا وجوب کے لیے ہونا، اور نہی کا تحریم کے لیے۔ عام، خاص، مشترک، اور موؤل وغیرہ۔

(۲) **قواعد کلیه فقهیه**: یہ وہ قواعد فقہیہ ہیں جو اسرار وحِکَمِ شرع پر مشتمل ہیں، اور ہر قاعدہ اپنے اندر بے شمار وبے حساب مسائل شریعت کو سموئے ہوئے ہے۔

# قواعد فقھیہ کا مقام

قواعد فقہ کو علم فقہ میں ایک بلند و بالا مقام حاصل ہے، جو شخص جس قدر قواعد کا احاطہ کرے گا اسی قدر اس کی عظمت اور شرافت میں اضافہ ہوگا، قواعد سے رونقِ فقہ نہ صرف بڑھے گی، بلکہ علم فقہ کی معرفت حاصل ہوگی، اور فتویٰ دینے واحکام بتلانے کی راہیں منکشف ہوں گی۔

اگر کسی شخص کے سامنے محض فقہ کی جزئیات ہوں اور قواعد نہ ہوں اور انہیں جزئیات پر مسائل کا استنباط وتخریج کرے تو مسائل وفروع باہم مختلف ایک دوسرے کی نقیض بن کر سامنے آئیں گے، نتیجۃً وہ تنگ دل و مایوس ہوگا اور بے شمار و بے انتہاء جزئیات کو یاد کرنے بیٹھ جائے گا، جب کہ جزئیات اتنی ہیں کہ اگر پوری عمر بھی اس کے یاد کرنے میں لگادی جائے تو عمر ختم ہوجائے گی، مگر تمام جزئیات یاد نہ ہوسکیں گی، اس کے برخلاف قواعد محدود ہیں، اگر کوئی شخص اس کے حفظ وضبط کا اہتمام کرلیں تو وہ اکثر جزئیات کے یاد کرنے سے بے نیاز ہوجائے گا، کیوں کہ جزئیات قواعد میں مندرج ہیں۔

## قواعد فقھیہ کے معنی اور اس کی تعریف:

قواعد، قاعدۃٌ کی جمع ہے، اور قاعدہ کے معنیٰ بنیاد کے ہے، ارشاد ربانی ہے: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ''۔

''اور جب کہ اٹھا رہے تھے ابراہیم علیہ السلام دیواریں خانہ کعبہ کی، اور اسماعیل بھی، اے ہمارے پروردگار، ہم سے قبول فرمایئے، بلاشبہ آپ خوب سننے والے اور جاننے والے ہیں''۔ (سورۃ البقرۃ:۱۲۷)

قواعد فقہ کو، قواعد اسی لیے کہتے ہیں کہ یہ بناء فقہ کی بنیاد ہیں۔

قاعدہ کے معنیٰ لغوی:

قاعدہ کے ایک معنیٰ ضابطہ ہے، اور ضابطہ اس امر کلی کو کہا جاتا ہے، جو جزئیات پر منطبق ہو، مثلاً یہ ضابطہ: '' كُلُّ أُذُوْنٍ وَلُوْدٌ وَكُلُّ صَمُوْخٍ بُيُوْضٌ''۔ کہ جس حیوان کا خارجی کان ہو، اس کی نسل بطریق ولادت بڑھتی ہے، اور جس کا خارجی کان نہ ہو بلکہ محض کان کا سوراخ ہو، اس کی نسل بطریق انڈا بڑھتی ہے جیسے پرندہ، اور مچھلی وغیرہ۔ (المعجم الوسیط: ۲/۵۵۵)

## قاعدہ کے معنیٔ اصطلاحی:

قاعدہ کے معنیٔ اصطلاحی میں فقہائے کرام کا اختلاف ہے، اور اس اختلاف کی وجہ مفہوم قاعدہ میں اختلاف ہے۔ کہ قاعدہ، قضیہ کلیہ ہے یا قضیہ اغلبیہ و اکثریہ ہے؟ جن لوگوں کے نزدیک قاعدہ قضیہ کلیہ ہے، انہوں نے اس کی تعریف ایسے الفاظ سے کی جو اس کے قضیہ کلیہ ہونے پر دال ہوں۔ مثلاً:

(۱) اَلْقَاعِدَةُ قَضِيَّةٌ كُلِّيَّةٌ مُنْطَبِقَةٌ عَلٰى جَمِيعِ جُزْئِيَاتِهَا ۔ قاعدہ وہ قضیہ کلیہ ہے جو اپنی تمام جزئیات پر منطبق ہو۔ (التعريفات للجرجاني: ص ۱۷۷)

(۲) قَضِيَّةٌ كُلِّيَّةٌ يُتَعَرَّفُ مِنْهَا أَحْكَامُ جُزْئِيَاتِهَا ۔ قاعدہ وہ قضیہ کلیہ ہے جس سے اس کی جزئیات کے احکام معلوم ہوں۔

(۳) حُكْمٌ كُلِّيٌ يَنْطَبِقُ عَلٰى جَمِيعِ جُزْئِيَاتِهٖ يُتَعَرَّفُ أَحْكَامُهَا مِنْهُ ۔ قاعدہ وہ حکم کلی ہے جو اپنی تمام جزئیات پر منطبق ہوتا کہ اس حکم کلی کے ذریعہ اس کی تمام جزئیات کے احکام معلوم ہوں۔

ان تینوں تعریفات کی عبارتیں گرچہ الگ الگ ہیں مگر معنیٰ و مطلب ایک ہی ہے، کہ قاعدہ ایسا حکم، یا امر کلی، یا قضیہ کلیہ ہے جس سے اُن جزئیات کے احکام معلوم ہوتے ہیں، جو اس کے موضوع کے تحت مندرج و داخل ہیں، اور یہ قاعدہ ان جزئیات پر منطبق ہوتا ہے۔

جن لوگوں نے قاعدہ کی مستثنیات کی جانب نظر کی انہوں نے قاعدہ کو قضیہ اغلبیہ و اکثریہ قرار دے کر اس کی ان الفاظ سے تعریف کی جو اس کے اغلبی و اکثری ہونے پر دال ہیں۔

" اَلْقَاعِدَةُ حُكْمٌ اَكْثَرِيٌّ لا كُلِّيٌّ، يَنْطَبِقُ عَلٰى أَكْثَرِ جُزْئِيَاتِهٖ لِتُعْرَفَ أَحْكَامُهَا مِنْهُ " ۔ قاعدہ ایسا حکم اکثری ہوتا ہے نہ کہ کلی جو اپنی اکثر جزئیات پر منطبق ہوتا ہے تاکہ اس کے ذریعہ ان جزئیات کے احکام معلوم ہوں۔

مگر اتنی بات تو صاف ہے کہ قاعدہ کی اصطلاحی تعریف میں فقہاء کے اس اختلاف کی وجہ سے ان کی کلیت ختم نہیں ہوتی۔ جیسا کہ امام شاطبی اپنی کتاب موافقات میں رقم طراز ہیں: "جب قواعد کا قواعدِ

کلیہ ہونا ثابت ہو گیا تو بعض جزئیات کا اس کے مقتضیٰ وحکم سے تخلف، انہیں ان کی کلیت سے خارج نہیں کرتا۔ نیز غالب اکثری بنگاہ شریعت اعتبار قطعی رکھتا ہے''۔

## قواعد فقهیه اور قواعد اصولیه کے مابین فرق:

علم فقہ اور علم اصول فقہ کے مابین چولی دامن کا ساتھ ہونے کی وجہ سے بسا اوقات آدمی ان دونوں کو ایک ہی یقین کر لیتا ہے، یہ بات معقول بھی ہے، کیوں کہ ان میں سے ایک اصل اور دوسرا اس کی فرع ہے، جیسے درخت اور اس کی شاخیں کہ ان دونوں میں وحدت ہے، چنانچہ جو شخص اصولی ہوگا وہ فقیہ بھی ہوگا، اور جو فقیہ ہوگا وہ اصولی بھی ہوگا، فقیہ ہو اور اصولی نہ ہو ایسا نہیں ہوسکتا۔ کیوں کہ فقیہ وہ ہے جو استنباط مسائل کی قدرت رکھے، اور استنباط مسائل کی قدرت اصولوں کو جانے بغیر ممکن نہیں ہے۔

علم فقہ اور علم اصول فقہ میں اس اتحاد کے باوجود یہ دونوں علم ایک دوسرے سے الگ الگ او رمستقل حیثیت کے مالک ہیں، کیوں کہ دونوں کا موضوع، دونوں سے استمداد، دونوں کا ثمرہ، اور دونوں کو پڑھنے کی غرض وغایت جدا جدا ہے، مثلاً علم اصول فقہ کا موضوع، اجمالی دلائل فقہ اور احکام ہیں۔ اور علم فقہ کا موضوع، افعال مکلفین، یعنی مکلّف سے سرزد ہونے والے ہر فعل کا حکم شرعی کیا ہے؟ پھر قواعد علم اصول فقہ، قواعد علم فقہ سے الگ ہیں۔

علم اصول فقہ اور علم فقہ دونوں کے قواعد میں فرق وتمیز سب سے پہلے امام شہاب الدین قَرَافی نے کیا۔ جیسا کہ آپ اپنی کتاب ''اَلفُرُوق'' کے مقدمہ میں فرماتے ہیں: ''شریعت محمد یہ اصول وفروع پر مشتمل ہے اور اس کے اصول کی دو قسمیں ہیں:

(۱) **اصول فقه:** جس میں درحقیقت عربی الفاظ سے پیدا ہونے والے قواعد ہیں.....الخ۔

(۲) **قواعد کلیه فقهیه:** جو اسرار وحکمِ شرع پر مشتمل ہیں.....الخ۔

ایک دوسری جگہ یہ فرماتے ہیں، کہ تمام قواعد، اصول فقہ میں مستوعب نہیں بلکہ ائمۂ فتویٰ وفقہاء کے نزدیک شریعت اسلامی کے اور بھی بہت سے قواعد ہیں، جو کتب اصول میں بالکل ہی نہیں پائے جاتے۔

## قواعد اصول و قواعد فقہ کے مابین وجوہ فرق:

(۱) قواعد اصول کا تعلق، غالب احوال میں الفاظ اور احکام پر ان کی دلالتوں سے ہوتا ہے، جب کہ قواعد فقہ کا تعلق براہ راست احکام سے ہوتا ہے۔

(۲) قواعد اصول اس لیے وضع کئے گئے تا کہ مجتہد طریقہائے استنباط و استدلال اور ادلہ اجمالیہ سے احکام کلیہ کے استخراج میں مناہج بحث ونظر کو یاد رکھ سکیں۔ جب کہ قواعد فقہ کو اس لیے وضع کیا گیا کہ ابواب مختلفہ کے مسائل کو حکم واحد کے تحت مربوط کیا جا سکے۔

(۳) قواعد اصول پر احکام اجمالیہ مبنی ہوتے ہیں، اور ان احکام اجمالیہ کے واسطے سے فقیہ دلائل تفصیلیہ کے ذریعہ مسائل جزئیہ کے احکام کا استنباط کرتا ہے، جب کہ حوادث متشابہ کے احکام، خود ان قواعد سے معلل ہوتے ہیں، اور انہیں پر موقوف ہوتے ہیں، اور یہی قواعد ان کی اصل و بنیاد قرار پاتے ہیں۔

(۴) قواعد اصول۔ ابواب اصول، مواضع اصول اور مسائل اصول میں محصور ہوتے ہیں، جب کہ قواعد فقہ محصور ومحدود نہیں بلکہ وہ بے شمار ہیں اور فقہ کی کتابوں میں بکھرے پڑے ہیں۔

## قواعد فقہ پڑھنے کا فائدہ:

(۱) قواعد فقہ پڑھنے کا سب سے بڑا فائدہ یہ ہوتا ہے کہ مسائل فقہیہ کو ان کے احکام کے ساتھ یاد رکھنا آسان ہو جاتا ہے، جیسا کہ امام قَرَافی علیہ الرحمہ فرماتے ہیں: ''**مَنْ ضَبَطَ الْفِقْهَ بِقَوَاعِدِهٖ اِسْتَغْنٰی عَنْ حِفْظِ اَكْثَرِ الْجُزْئِیَاتِ لِاِنْدِرَاجِهَا فِی الْكُلِّیَاتِ**''۔

جو شخص قواعد کے ساتھ فقہ کو یاد کر لے، وہ اکثر جزئیات کو یاد کرنے سے بے نیاز ہو جاتا ہے، کیوں کہ جزئیات کلیات میں مندرج ہوتی ہیں۔ درانحالانکہ جزئیات فقہ بے شمار ہونے کی وجہ سے انسان ان کے یاد رکھنے پر قادر نہیں، اور قواعد کا یاد کرنا اس کے بس میں ہے۔

(۲) قواعد فقہ کے پڑھنے سے ایک عالم میں ایسا ملکۂ فقہیہ پیدا ہوتا ہے، جس سے وہ با آسانی مسائل جدیدہ کے احکام شرعیہ متعین کرسکتا ہے، اس لیے بعض علماء نے قواعد فقہ کے پڑھنے کو قاضی اور مفتی کے لیے فرض عین اور دوسروں کے لیے فرض کفایہ قرار دیا۔

## قواعد فقهيه اور ان کے مراتب:

قواعد نہ تو ایک ہی نوع کے ہیں، اور نہ ہی درجہ ورتبہ میں یکساں ہیں، بلکہ قواعد کی کئی قسمیں اور مراتب ہیں، اوراس تنوع وتفاوت مراتب کے دو بنیادی سبب ہیں۔

(۱) کبھی قاعدہ، اپنے ماتحت تمام مسائل وفروع کو شامل ہوتا ہے۔

(۲) کبھی مضمون قاعدہ متفق علیہ ہوتا ہے یا مختلف فیہ۔

سبب اول کے لحاظ سے قواعد فقہیہ کے تین مراتب ہیں:

**مرتبۂ اولیٰ:** قواعد کلیہ کبریٰ (جن کو ہم قواعد اساسیہ بھی کہتے ہیں) یہ وہ قواعد ہیں کہ ان کے تحت، فقہ کے بڑے بڑے ابواب، اس کے مسائل، اور افعال مکلفین داخل ہیں (گرچہ تمام افعال نہ سہی)، یہ چھ قاعدے ہیں:

(۱) ''إِنَّـمَاالْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ'' یا ''اَلْأُمُوْرُ بِمَقَاصِدِهَا'' . احکام امور، مقاصد کے اعتبار سے ہوتے ہیں۔

(۲) ''اَلْيَقِيْنُ لا يَزُوْلُ بِالشَّکِّ'' یا ''اَلْيَقِيْنُ لا يَرْتَفِعُ بِالشَّکِّ''۔ یقین شک سے ختم نہیں ہوتا۔

(۳) ''اَلْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيْرَ''۔ مشقت آسانی پیدا کرتی ہے۔

(۴) ''لا ضَرَرَ وَلا ضِرَارَ'' یا ''اَلضَّرَرُ يُزَالُ''۔ ضرروتکلیف کو زائل کیا جاتا ہے۔

(۵) ''اَلْعَادَةُ مُحَكِّمَة''۔ عادت فیصلہ کرنے والی ہوتی ہے، یعنی اثبات حکم شرعی میں عادت کو حکم بنایا جاتا ہے۔

(۶) ''اِعْمَالُ الْكَلامِ اَوْلٰى مِنْ اِهْمَالِهٖ''۔ کلام کو کارآمد بنانا اسے بے کار کردینے سے بہتر ہے۔

**مرتبۂ ثانیه:** ایسے قواعد کہ ان کے تحت بھی مختلف ابوابِ فقہ کے بے شمار مسائل داخل ہیں، مگر ان میں وہ وسعت وشمولیت نہیں جو مرتبۂ اولیٰ میں ہے۔ اس طرح کے قواعد کی دو قسمیں ہیں:

قسم اول: وہ قواعد جو قواعد کبریٰ کے تحت داخل ہیں اور انہیں پر مرتب ہیں۔

قسم دوم: وہ قواعد جو قواعد کبریٰ میں سے کسی کے تحت داخل نہیں۔

مثال قسم اول: ''اَلضَّرُوْرَاتُ تُبِیْحُ الْمَحْظُوْرَاتِ''۔ضرورتیں ممنوعات شرعیہ کو مباح قرار دیتی ہیں۔...... یہ قاعدہ قواعد کلیہ کبریٰ میں سے قاعدہ ''اَلْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّیْسِیْرَ'' پر مبنی ہے۔اور قاعدہ ''لا یُنْکِرُ تَغَیُّرُ الْأَحْکَامِ الْاِجْتِهَادِیَّةِ بِتَغَیُّرِ الْأَزْمَانِ ''۔ یہ قاعدہ قواعد کلیہ کبریٰ میں سے ''اَلْعَادَةُ مُحَکِّمَةٌ'' کے تحت داخل ہے۔

مثال قسم دوم: قاعدہ: ''اَلْاِجْتِهَادُ لا یَنْقُضُ بِالْاِجْتِهَادِ أَوْ بِمِثْلِهِ''۔اجتہاد،اجتہاد سے نہیں ٹوٹتا۔اور قاعدہ: ''اَلتَّصَرُّفُ عَلَی الرَّعِیَّةِ مَنُوْطٌ بِالْمَصْلَحَةِ ''۔رعایہ کے حق میں تصرف ان کی مصلحت کے ساتھ وابستہ ہوتا ہے۔

**مرتبۂ ثالثہ** : وہ قواعد جو عام نہیں بلکہ وہ کسی باب یا جزءباب کے ساتھ مختص ہیں،انہیں ضوابط کہا جاتا ہے۔جیسا کہ امام عبدالوہاب ابن السبکیؒ فرماتے ہیں:'' فَالْقَاعِدَةُ الأَمْرُ الْکُلِّیُّ اَلَّذِيْ یَنْطَبِقُ عَلَیْهِ جُزْئِیَاتٌ کَثِیْرَةٌ تُفْهَمُ أَحْکَامُهَا مِنْهَا '' ۔قاعدہ وہ حکم کلی ہے جس پر بہت سی جزئیات منطبق ہوں،اور اس سے اُن کے احکام مفہوم ہوں۔اور جس قاعدہ سے کسی ایک باب کی جزئیات یا ایک ہی طرح کی بہت سی صورتوں کو منظّم کرنا مقصود ہوا سے ضابطہ کہا جاتا ہے۔''وَالْغَالِبُ فِیْمَا قُصِدَ بِبَابٍ وَقُصِدَ بِهِ نَظْمُ صُوَرٍ مُّتَشَابِهَةٍ أَنْ یُّسَمّیٰ ضَابِطاً ''۔ (الأشباه والنظائر: ١/١١)

مثال ضابطہ: ''اِنَّ الْمُحْرِمَ اِذَا اَخَّرَالنُّسُکَ عَنِ الْوَقْتِ الْمُوَقَّتِ لَهُ اَوْقَدَّمَهُ لَزِمَهُ دَمٌ''۔جب محرم کسی ایسے واجب کو مؤخر ومقدم کرے جس کے لیے شریعت نے وقت متعین کر دیا،تو اس پر دم لازم ہوگا۔

سبب ثانی (کبھی مضمون قاعدہ متفق علیہ ہوتا ہے،یا مختلف فیہ) کے لحاظ سے باعتبار مراتب قواعد کی دو قسمیں ہوں گی:

**مرتبۂ اولیٰ:** وہ قواعد جن کے مضمون پر جمیع فقہاء ومختلف مذاہب متفق ہوں، اس مرتبہ کے قواعد میں تمام قواعد کلیہ کبریٰ اور دیگر اکثر قواعد داخل ہیں۔

**مرتبۂ ثانیہ:** وہ قواعد مذہبیہ جو کسی خاص مذہب کے ساتھ مختص ہوں، یا ایسے قواعد کہ ان کے مضمون پر بعض فقہاء ہی عمل کرتے ہوں، جب کہ وہ بھی ابواب مختلفہ کے بہت سے مسائل کو شامل ہوتے ہیں۔ مثلاً قاعدہ: ''لا حُجَّةَ مَعَ الْإِحْتِمَالِ النَّاشِي عَنْ دَلِيْلٍ ''۔ اس قاعدہ پر احناف وحنابلہ تو عمل کرتے ہیں مگر شافعیہ عمل نہیں کرتے۔

یا یہ قاعدہ: ''الْأَصْلُ أَنَّ جَوَازَ الْبَيْعِ يَتْبَعُ الضَّمَانَ ''۔ جواز بیع ضمان کے تابع ہوتا ہے۔ اس پر احناف عمل کرتے ہیں، شوافع نہیں۔......شوافع فرماتے ہیں: ''جَوَازُ الْبَيْعِ يَتْبَعُ الطَّهَارَةَ ''۔ جواز بیع طہارت کے تابع ہوتا ہے۔

## قاعدہ اور ضابطہ کے مابین فرق:

اکثر فقہاء کرام لفظ قاعدہ بول کر ضابطہ کو اور ضابطہ بول کر قاعدہ کو مراد لیتے ہیں۔ مگر قاعدہ اور ضابطہ کے مابین دو بنیادی فرق ہیں:

(۱) قاعدہ، مختلف ابواب کی بہت سی جزئیات کو جامع ہوتا ہے اور اسی کے ماتحت بے شمار مسائل فقہیہ داخل ہوتے ہیں۔ جب کہ ضابطہ، ابواب فقہ میں سے کسی ایک باب کے ساتھ مختص ہوتا ہے، اور صرف اسی باب کے مسائل اس ضابطہ کے ساتھ معلّل ہوتے ہیں۔

(۲) عموماً قاعدہ کے مضمون پر جمیع مذاہب یا اکثر مذاہب متفق ہوتے ہیں، جب کہ ضابطہ مذہب معین کے ساتھ مختص ہوتا ہے۔

## قواعدِ فقهیه کے مصادر:

جتنے قواعد فقہیہ ہیں، ہر ایک کا کوئی نہ کوئی منشاء اور اساس ورود ہے، جسے ہم مصدر یا مأخذ قاعدہ کہتے ہیں۔ مصادرِ قواعد کی تین بنیادی قسمیں ہیں:

قسم اول: ایسے قواعد جن کا مصدر کتاب اللہ، اور سنت رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ہے۔

جن قواعد کا مصدر، قرآن کریم ہے، وہ قواعد، انواعِ قواعد میں سب سے اعلیٰ واولیٰ ہے، کیوں کہ کتاب اللہ ہی اصل شریعت ہے، اور بقیہ تمام دلائل کا مرجع بھی وہی ہے۔

قرآن کریم کی، بعض آیتیں جو بمنزلہ قواعد ہیں، اور بے شمار مسائل کو مستوعب وشامل ہیں، مثلاً: (۱) فرمان خداوندی: ﴿وَأَحَلَّ اللّٰهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبٰوا﴾ ''حالانکہ اللہ تعالیٰ نے بیع کو حلال فرمایا ہے اور سود کو حرام کر دیا ہے''۔ (سورۃ البقرۃ:۲۷۵)

اس آیت مبارکہ نے اپنے مختصر الفاظ کے باوجود بیوع کی تمام حلال وحرام قسموں کو جمع کرلیا، سوائے ان بیوع کے جو اس آیت سے مستثنیٰ ہیں۔

(۲) فرمانِ خداوندی: ﴿وَ لا تَأْكُلُوْا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾۔ ''اور آپس میں ایک دوسرے کے مال ناحق مت کھاؤ''۔ (سورۃ البقرۃ:۱۸۸)

یہ آیت کریمہ ہر اس غیر شرعی معاملہ اور تصرف کو حرام قرار دیتی ہے، جو غلط طریقے سے لوگوں کے مال کھانے اور انہیں ضائع کرنے کا سبب بنتا ہے، مثلاً: چوری، غصب، مبیع یا ثمن کی جہالت، ایک دوسرے کو تکلیف دینا، دھوکہ دینا، اور ہر ایسا عقد ومعاملہ جس میں غلط وباطل طریقہ سے لوگوں کا مال کھانا لازم آتا ہے۔

(۳) فرمانِ خداوندی: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِيْنَ﴾۔ ''اور سرسری برتاؤ کو قبول کرلیا کیجیے اور نیک کام کی تعلیم کر دیا کیجئے، اور جاہلوں سے ایک کنارہ ہو جایا کیجئے''۔

(سورۃ الاعراف:۱۹۹)

علامہ قرطبی وغیرہ فرماتے ہیں: یہ آیت مقدسہ تین کلموں یا تین جملوں سے مرکب ہے، مگر یہ شریعت کے تمام قواعدِ مامورات ومنہیات کو متضمن ہے۔

﴿خُذِ الْعَفْوَ﴾ اس جزء کے تحت قطع رحمی کرنے والوں کے ساتھ صلہ رحمی، گناہ گاروں کے ساتھ عفو ودرگزر، مومنوں کے ساتھ حسن سلوک اور دیگر حسن اخلاق کے احکام داخل ہیں۔

﴿وَأمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ اس جزء کے تحت رشتہ ناطہ کو جوڑنا، حلال وحرام، نگاہوں کو نیچے رکھنا، اور اخروی زندگی کی تیاری کے احکام داخل ہیں۔

﴿وأعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِيْنَ﴾ اس جزء کے تحت علم سے وابستگی پر تحریض، اہل ظلم سے اعراض، بے وقوفوں سے لڑنے بھڑنے سے اجتناب اور دیگر اخلاق حمیدہ اور افعال رشیدہ کے احکام داخل ہیں۔

یہ آیت تمام مکارم اخلاق کو جامع ہے، اسی لیے امام جعفر فرماتے ہیں: ''اللہ رب العزت نے اس آیت میں اپنے نبی صلی اللہ علیہ وسلم کو مکارم اخلاق کا حکم فرمایا، پورے قرآن کریم میں مکارم اخلاق سے متعلق اس سے جامع کوئی آیت نہیں ہے''۔

(۴) فرمان خداوندی: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوْا أوْفُوْا بِالْعُقُوْدِ﴾ ۔''اے ایمان والو! عہدوں کو پورا کرو''۔ (سورۃ المائدۃ:۱)

آیت میں اللہ رب العزت نے عقود و معاملات کو پورا کرنے کا حکم بصیغۂ امر فرمایا، جو ہر عقد مشروع کو پورا کرنے اور ہر ایسی چیز کے احترام کا تقاضا کررہا ہے، جس کا ایک انسان دوسرے انسان کے ساتھ التزام کیا کرتا ہے۔

(۵) فرمان خداوندی: ﴿فَمَنْ يَّعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَّرَهُ ، وَمَنْ يَّعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَّرَهُ﴾ ۔''سو جو شخص ذرہ برابر نیکی کرے گا وہ اس کو دیکھ لے گا، اور جو شخص ذرہ برابر بدی کرے گا، وہ اس کو دیکھ لے گا''۔ (سورۃ الزلزال:۷،۸)

اور ان جیسی دیگر آیتیں جو بطور قواعد کتاب اللہ میں مذکور ومحفوظ ہیں۔

جس طرح بعض قرآنی آیات بطور قواعد کے ہیں، اسی طرح آپ صلی اللہ علیہ وسلم کی احادیث پر نظر کرنے سے معلوم ہوتا ہے کہ آپ کے بعض فرامین بھی قواعد کی حیثیت رکھتے ہیں۔

(۱) جب آپ صلی اللہ علیہ وسلم سے مختلف شرابوں کا حکم دریافت کیا گیا، تو آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے ارشاد فرمایا: ''كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ''۔ ہر نشہ آور چیز حرام ہے۔

یہ حدیث اپنے مختصر الفاظ کے باوجود اپنے اندر اس قدر جامعیت رکھتی ہے کہ ہر نشہ آور چیز کی حرمت کو ثابت کرتی ہے، خواہ وہ انگور سے بنی ہو، یا غیر انگور سے، سیال ہو یا جامد (جیسے بھنگ، چرس، گانجا وغیرہ) زمین سے اگتی ہو یا کسی حیوان سے حاصل ہوتی ہو۔ یا پھر اس ترقی یافتہ دور میں مختلف کیمیکلس وغیرہ سے بنائی جاتی ہو۔

(۲) آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشاد: ''لا ضَرَرَ وَلا ضِرَارَ''۔

یہ قاعدہ کلیہ کبریٰ ہے، یہ حدیث کسی کو ضرر پہونچانے یا تکلیف دینے کی تمام انواع واقسام اور اس کی صورتوں کو حرام قرار دیتی ہے، کیوں کہ حدیث میں ''لا'' نافیہ، مفیدِ استغراقِ جنس ہے، گرچہ حدیث بطور خبر وارد ہے، مگر نہی کے معنی میں ہے۔تو حدیث کا معنی ومطلب یہ ہوگا کہ ہر ضرر وضرار کو چھوڑ دو۔

(۳) آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشاد: ''اَلْمُسْلِمُوْنَ عَلٰى شُرُوْطِهِمْ اهـ۔ ۔ مسلمانوں پر اپنی شرطوں کا پاس ولحاظ لازم ہے۔ (ابوداؤد:۵۰۶، ترمذی:۱/۲۵۱)

حدیث پاک کا یہ مطلب ہے کہ متعاقدین (معاملہ کرنے والے دو شخص یا اس سے زائد) باہم جن شرطوں پر راضی ہوں، ان پر ان شرطوں کا احترام واجب ہے۔سوائے ان شرطوں کے جو حرام کو حلال یا حلال کو حرام قرار دیں۔

قسم ثانی: وہ قواعد جن کا مصدر منصوص نہیں ہے۔ان کی کئی ایک قسمیں ہیں:

۱۔(قسم اول): وہ قواعدِ فقہیہ جنکا مصدر اجماع ہے۔ جو کتاب اللہ اور سنت رسول اللہ (صلی اللہ علیہ وسلم) کی طرف منسوب ہے۔مثلاً: (۱) ''لا اِجْتِهَادَ مَعَ النَّصِّ''۔نص کے ہوتے ہوئے کوئی اجتہاد اور قیاس قابل قبول نہیں۔

یہ قاعدہ اس بات کا فائدہ دیتا ہے کہ جس مسئلہ کے حکم میں کتاب اللہ، یا سنت رسول صلی اللہ علیہ وسلم یا اجماع امت کی کوئی صراحت موجود ہو تو اس کے حکم کو ثابت کرنے کے لئے اجتہاد کرنا حرام ہے، کیوں کہ اجتہاد کی ضرورت نص کی عدم موجودگی کی صورت میں ہوا کرتی ہے، جب نص موجود ہے تو قیاس کی کوئی ضرورت نہیں۔ہاں فہمِ نص اور دلالتِ نص میں اجتہاد کی ضرورت ہے۔

(۲)''الاجْتِهَادُ لا یَنْقُضُ بِمِثْلِہٖ'' یا''بالْاِجْتِهَادِ''۔اجتہاد، اجتہاد سے نہیں ٹوٹتا۔ یہ بات متفق علیہ ہے کہ جب دعاوی وخصومات میں احکامِ اجتہادیہ کے ذریعہ ایک دفعہ فیصلہ کر دیا گیا، اور وہ نافذ ہوگیا، تو اب اس فیصلہ کو اجتہادِ ثانی نہیں توڑ سکتا، کیونکہ اجتہادِ ثانی اجتہادِ اول سے اَولیٰ نہیں ہے۔ اور اگر اجتہادِ ثانی سے اجتہادِ اول ٹوٹ جائے، تو ثانی ثالث سے اور ثالث رابع سے ٹوٹتا جائے گا، اور احکام کو کوئی استقرار و دوام حاصل نہیں ہوگا۔

ہاں! جب اجتہاد، نصِ شرعی کے خلاف ہو، یا اجتہادِ صحیح کے طریق سے ہٹ کر ہو، یا اس میں خطأ فاحش ہو تو اس صورت میں اجتہادِ ثانی اول کے لئے ناقض ہوگا۔

۲۔(قسم دوم): اس دوسری قسم کی دو قسمیں ہیں:

قسمِ اول: وہ قواعدِ فقہیّہ جن کا استنباط فقہائے کرام نے عام احکامِ شرعیہ سے کیا ہے، اور ان کے استنباط میں ان حضرات نے ان نصوص سے استدلال فرمایا ہے جو کتاب اللہ، سنت، اجماع اور معقول نصوص کو مشتمل ہیں۔

مثال(۱): قاعدہ: ''الأُمُوْرُ بِمَقَاصِدِهَا''۔(کاموں کا حکم مقاصد کے اعتبار سے ہوتا ہے) کا استنباط آپ صلی اللہ علیہ وسلم کے ارشاد:''اِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ'' سے ہے۔

مثال(۲): قاعدہ:''اَلْيَقِيْنُ لا يَزُوْلُ بِالشَّكِّ'' کا استنباط آپ صلی اللہ علیہ وسلم کے ارشاد: ''إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِيْ صَلاتِهٖ فَلَمْ يَدْرِكُمْ صَلّٰى أَثَلاثاً أَمْ أَرْبَعاً؟ فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلٰى مَا اسْتَيْقَنَ''۔''جب تم میں سے کسی کو اپنی نماز میں شک واقع ہو اور یہ نہ جانتا ہو کہ کتنی رکعتیں پڑھی، تین یا چار، تو شک کو چھوڑ دے اور جتنی رکعتوں کے پڑھنے پر یقین ہو اسی پر بناء کرے''۔ (مسلم)

مثال(۳): قاعدہ:'' اَلْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيْرَ''۔ یہ قاعدہ رفعِ حرج رُخصِ شرعیہ کا قاعدہ مانا جاتا ہے، اس کی دلیلیں کتاب وسنت اور اجماع ومعقول میں بے شمار ہیں۔

مثال(۴): قاعدہ:"اَلْعَادَۃُ مُحَکِّمَۃٌ"۔ یہ قاعدہ اعتبار عرف اور جن مسائل میں کوئی نص نہیں، وہاں عرف کو حکم بنانے کا قاعدہ تصور کیا جاتا ہے۔ اس کی دلیلیں بھی کتاب وسنت اور اجماع میں بے شمار ہیں۔ جیسے فرمان خداوندی: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِيْنَ﴾۔ ''سرسری برتاؤ کو قبول کرلیا کیجئے اور نیک کام کی تعلیم کردیا کیجئے اور جاہلوں سے ایک کنارہ ہوجایا کیجئے''۔ (سورۃ الأعراف: ۱۹۹) اور ﴿وَعَاشِرُوْهُنَّ بِالْمَعْرُوْفِ﴾۔ ''اوران عورتوں کے ساتھ خوبی کے ساتھ گذران کیا کرو''۔ (سورۃ النساء: ۱۹)

اورآپ صلی اللہ علیہ وسلم کا یہ ارشاد:''خُذِيْ مَا يَكْفِيْكِ وَوَلَدَكِ بِالْمَعْرُوْفِ''۔ ''تو اپنے شوہر کے مال میں سے اس قدر لے لیا کر، جو تیرے اور تیری اولاد کے گذران کے لئے کافی ہو''۔

(صحيح البخاري: ۸/۸۰۸)

مثال(۵): قاعدہ:''اِعْمَالُ الْكَلَامِ اَوْلٰى مِنْ اِهْمَالِهٖ''۔ ''کلام کو کارآمد بنانا اسے بیکار کردینے سے بہتر ہے''۔ اس قاعدہ کی دلیل فرمان خداوندی: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيْبٌ عَتِيْدٌ﴾۔ ''وہ کوئی لفظ منہ سے نہیں نکالنے پاتا، مگر اس کے پاس ہی ایک تاک لگانے والا تیار ہے''۔

(سورۃ ق: ۱۸)

اورآپ صلی اللہ علیہ وسلم کا یہ ارشاد ہے:''اِنَّ اللّٰهَ تَعَالٰى عِنْدَ كُلِّ لِسَانِ قَائِلٍ فَلْيَتَّقِ اللّٰهَ عَبْدٌ وَلْيَنْظُرْ مَا يَقُوْلُ''۔ ''بیشک اللہ تعالی ہر کہنے والے کی زبان کے پاس موجود ہوتے ہیں، اس لئے بندہ کو چاہئے کہ وہ اللہ سے ڈرے، اور کیا کہہ رہا ہے ذرا اس کو سوچ لے''۔

(اتحاف السادة المتقين للزبيدي: ۵/۴۵۴، الحلية: ۸/۱۶۰، ۳۵۲، بحواله موسوعة القواعد الفقهية: ۱/۴۱)

قسم دوم: وہ قواعد فقہیہ جنہیں فقہائے کرام استدلال قیاس فقہی کے موقع پر لے آئیں، اور یہی قواعد احکام فقہیہ اجتہادیہ کی تعلیلات سمجھے جاتے ہیں، یہ قواعد بھی کسی نہ کسی دلیل شرعی کے تحت داخل ہیں، خواہ دلیل، دلیل متفق علیہ ہو، مثلاً کتاب اللہ، سنت رسول اور اجماعِ امت، یا دیگر دلائل کے تحت داخل ہوں گے، مثلاً قیاس، استصحاب، مصلحت یا استصلاح، عرف، اور استقراء وغیرہ، جن سے احکام شرعیہ کے لیے استدلال کیا جاتا ہے۔

یہ بات بعید از قیاس ہے کہ، کوئی فقیہ مجتہد کسی مسئلۂ فقہیہ کے حکم کی بنیاد محض اپنی رائے یا خواہشِ نفسانی پر رکھے، کیوں کہ یہ لوگ بڑے متقی اور خداترس تھے، انہیں ہمہ وقت آخرت اور اس کی جوابدہی کا استحضار رہا کرتا تھا۔

اس طرح کے قواعد کی مثال (۱): ''إِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِثُبُوْتِ السَّبَبِ''۔ ''ثبوت سبب سے ہی حکم ثابت ہوتا ہے''۔...... یہ ایک ایسا اصولی فقہی قاعدہ ہے جس کا استنباط فقہاء مجتہدین نے اجماع اور معقول نصوص سے کیا۔

اس قاعدہ پر آپ یہ تفریع فرما سکتے ہیں کہ نماز ظہر کا وجوب اور بندہ کے ذمہ اس کا متعلق ہونا زوال شمس سے ثابت ہوگا (کیوں کہ وہ سبب ہے)، معلوم ہوا کہ زوال شمس ثبوتِ وجوب ظہر کا سبب ہے، اگر زوال ثابت نہ ہوتو وجوب بھی ثابت نہ ہوگا۔

اس قاعدہ کے لیے فرمان خداوندی: ﴿اَقِمِ الصَّلٰوةَ لِدُلُوْكِ الشَّمْسِ إِلٰى غَسَقِ الَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ سے استدلال کیا جاتا ہے۔

مثال (۲): ''الأَيْمَانُ فِيْ جَمِيْعِ الْخُصُوْمَاتِ مَوْضُوْعَةٌ فِيْ جَانِبِ الْمُدَّعٰى عَلَيْهِ اِلَّا فِيْ الْقَسَامَةِ''. ''تمام مقدمات میں قسمیں جانب مدعیٰ علیہ میں موضوع ہیں، سوائے قسامت کے''۔

...... یہ قاعدہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم کی حدیث: ''اَلْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِيْ وَالْيَمِيْنُ عَلٰى الْمُدَّعٰى عَلَيْهِ''. (رواہ البخاری) سے مستنبط وماخوذ ہے۔

مثال (۳): ''إِذَا اجْتَمَعَتِ الْإِشَارَةُ وَالْعِبَارَةُ وَاخْتَلَفَ مُوْجِبُهُمَا غُلِّبَتِ الْإِشَارَةُ''۔ ''جب اشارہ اور زبانی کلام دونوں جمع ہوں اور دونوں کا حکم مختلف ہو تو اشارہ کو غلبہ دیا جائے گا''۔(الأشباہ والنظائر للسیوطي: ص ۳۱۴)...... یہ قاعدہ معقول اور عرف سے مستنبط ہے۔

مثال (۴): ''إِذَا وَجَبَتْ مُخَالَفَةُ أَصْلٍ أَوْ قَاعِدَةٍ وَجَبَ تَقْلِيْلُ الْمُخَالَفَةِ مَا أَمْكَنَ''۔ ''جب کسی اصل یا قاعدہ کی مخالفت لازم آئے تو حتی الامکان مخالفت کو کم کرنا واجب ہے''۔...... یہ قاعدہ

معقول نصوص سے مستنبط ہے، جوحرج ومشقت کے لیے رافع ہے، جیسے فرمان خداوندی ہے: ﴿لا يُكَلِّفُ اللّٰهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾۔ ''اللہ کسی کو ذمہ دار نہیں بناتا مگر اس کی بساط کے مطابق''۔(سورۃ البقرۃ: ۲۸۶)

اور آپ کا ارشاد: ''اِذَاأَمَرْتُكُمْ بِشَيْئٍ فَخُذُ وْامِنْهُ مَااسْتَطَعْتُمْ''۔''جب میں تمہیں کسی بات کا حکم دوں تو جہاں تک ممکن ہو اسے کر گزرو''۔(ابن ماجہ:ص۲)......اور اس طرح کی دیگر مثالیں۔

## کیا قواعد فقهیه سے اثباتِ احکام درست هے؟

جب کسی حادثہ یا نئے پیش آمدہ مسئلہ کے حکم سے متعلق کوئی نص یا اجماع، یا قیاس موجود نہ ہو تو کیا اس صورت میں قواعد فقہیہ کو دلائل احکام شرعیہ میں سے ایک دلیل قرار دے کر ان سے احکام کا اثبات صحیح ہوگا؟ یا بالفاظ دیگر، کیا قاعدۂ فقہیہ کو دلیل شرعی قرار دے کر اس سے احکام شرعیہ کا استنباط جائز ہوگا؟

مجلّہ احکام عدلیہ صفحہ ۱۰ر میں یہ بات لکھی ہے کہ اسلامی عدالتوں کے جج جب تک کسی نقل صریح سے واقف نہ ہوں، محض کسی قاعدہ کو بنیاد بنا کر فیصلہ نہ کریں۔

عالم جلیل، فقیہ عظیم علامہ مصطفیٰ زرقاء فرماتے ہیں: ایسا بہت کم ہوتا ہے کہ کسی قاعدہ میں مستثنیات نہ ہوں، ہر قاعدہ میں ضرور کچھ نہ کچھ مستثنیات ہوتی ہیں، اور وہ بالخصوص احکامِ استحسانی کی متقاضی ہوتی ہیں، اس لیے ججوں کے لیے جائز نہیں کہ وہ اپنے فیصلوں کی بنیاد نصِ آخر کو چھوڑ کر محض کسی قاعدہ پر رکھیں، اس لیے کہ گرچہ ان قواعد کی قدر و قیمت وعظمت بہت کچھ ہے، مگر وہ کثیر المستثنیات ہیں، وہ قانون داں بننے کے لیے دستور کی حیثیت تو ضرور رکھتے ہیں، لیکن فیصلہ وقضاء کے لیے نصوص کی نہیں۔

علامہ ابن نجیم اور علامہ مصطفیٰ زرقاء کی ان تحریروں سے معلوم ہوتا ہے کہ استنباطِ احکام کے لیے قواعد فقہیہ کا اعتبار بطور دلائل دو وجہوں سے نہیں ہوسکتا۔

**وجہِ اول:** قواعد فروع مختلفہ کا ثمرہ اور ان کے لیے جامع ورابط ہیں۔......اور یہ بات معقول نہیں ہوگی کہ ثمرۂ فروع وجامع فروع ہی کو احکامِ فروع کے استنباط کے لیے دلیل قرار دیا جائے۔

**وجہ ثانی:** ان قواعد کا بڑا حصہ مستثنیات سے خالی نہیں، تو کبھی یہ بھی ہوسکتا ہے، کہ جس فرع ومسئلہ کا حکم زیرِ بحث ہے وہ ان ہی مستثنیات میں داخل ہو، اس لیے ان قواعد کی اساس پر بناءِ حکم جائز نہیں، اور نہ ہی ان پر احکام فروع کی تخریج جائز ہے، لیکن جب مسائلِ فقہیہ مدونہ پر، مسائلِ جدیدہ و حادثہ کو قیاس کر کے ان کے احکام کی تخریج ہوگی تو ان قواعد کی حیثیت دلائلِ شرعیہ کے لیے ایسے شواہد کی ہوگی، جن سے تخریجِ احکام میں ایک گونہ انسیت حاصل ہوسکتی ہے۔

مگر مطلقاً یہ کہنا کہ قواعد پر بناء حکم جائز نہیں، صحیح معلوم نہیں ہوتا، اور وہ اس لیے کہ تمام قواعد، اصول ومصدر کے لحاظ سے یکساں نہیں بلکہ مختلف ہیں، لہٰذا جن قواعد کا مصدر کتاب اللہ یا سنت رسول اللہ (صلی اللہ علیہ وسلم) ہو، یا جو قواعد کتاب اللہ، یا سنت رسول اللہ کی دلائلِ واضحہ پر مبنی ہوں، یا کسی ایسی دلیلِ شرعی پر مبنی ہوں جو علماء شریعت کے نزدیک معتبر ہے، تو ان کے ذریعہ استنباطِ احکام، اصدارِ فتاویٰ اور ان کے مطابق الزامِ قضاء جائز ہوگا۔

علامہ ابن نجیم اور علامہ زرقاء کی جو تحریر اوپر گذری کہ قواعد پر بناء حکم جائز نہیں، یا مقتضائے قواعد کے مطابق فتویٰ دینا صحیح نہیں، ان کی یہ بات عام قواعد کے متعلق ہے، جن قواعد کا مصدر کتاب اللہ یا سنت رسول اللہ (صلی اللہ علیہ وسلم) یا کوئی معتبر دلیل شرعی ہو وہ اس عام سے خارج ہیں اور ان پر بناء حکم جائز ہے۔

واللہ اعلم بالصواب وعلمہ اتم واحکم

۲۳؍ربیع الاول، ۱۴۳۲ھ

# الأصول الفقهية

(۱) ﴿الأَصْلُ إِذَا مَضىٰ بِالإِجْتِهَادِ لَا يُفْسَخ بِإِجْتِهَادِ مِثْلِهِ وَيُفْسَخُ بِالنَّصِ﴾

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ جب کسی عمل کو اجتہاد سے کیا تو وہ عمل اسی کی مانند اجتہاد سے فسخ نہیں ہوگا، بلکہ نص سے فسخ ہوگا۔

**وجہ:** جس عمل کو اجتہاد سے کرلیا گیا وہ مؤکد بالعمل ہو چکا، اور دوسرا اجتہاد ابھی مؤکد بالعمل نہیں ہوا، لہذا پہلا دوسرے کی بنسبت قوی ہے اور دوسرا ضعیف، اور ضعیف قوی کو منسوخ نہیں کرسکتا، ہاں! اگر دوسری دلیل، نص ہو تو اجتہاد منسوخ ہوگا " **لأن العمل يجب بالقوي دون الضعيف**". (رحمانی)

**مثال:** پاک اور ناپاک کپڑے باہم ایسے مل گئے کہ تمیز ناممکن ہو، اور ان کپڑوں کے علاوہ کوئی دوسرا کپڑا موجود نہ ہو جسے پہن کر نماز ادا کرکے فرمانِ رسول صلی اللہ علیہ وسلم:" **دع ما يريبك إلى ما لا يـــــريبک**"، (شیِٔ مشکوک کو چھوڑ کر غیرِ مشکوک کو اختیا کرو) پرعمل کیا جاسکے، تو ایسی صورت میں ایک مسلمان کے لیے حکم یہی ہے کہ ان اثوابِ مختلطہ میں تحری کرلے، اور جس کپڑے کے پاک ہونے پر تحری واقع ہو، اسے پہن کر نماز پڑھ لے۔

جس کپڑے کو پہن کر نمازِ ظہر ادا کی تھی، عصر میں تحری اس کے خلاف واقع ہو، تو اس مجرد تحری سے پہلی تحری مؤکد بالعمل فسخ نہیں ہوگی، اور حکم یہی ہوگا کہ ظہر والا کپڑا پہن کر ہی دوسری نمازیں ادا کرتا رہے، یہاں تک کہ وہ نجس نہ ہو یا اس کے علاوہ غیر مشکوک کپڑا دستیاب نہ ہو۔

(۲) ﴿اَلأَصْلُ أَنَّ الإِجَازَةَ تَصِحُّ ثُمَّ تَسْتَنِدُ إِلٰى وَقْتِ الْعَقْدِ﴾

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ اجازت صحیح ہوتی ہے، پھر وقتِ عقد کی طرف منسوب ہوتی ہے۔

**مثال:** صحتِ بیع کے لئے شرط یہ ہے کہ محل بیع یعنی مبیع فی الحال عقد بیع کو قبول کرنے والی ہو، تاکہ بحالت اجازت اس میں حکم بیع، یعنی مبیع کا بائع کی ملک سے نکل کر مشتری کی ملک میں داخل ہونا ثابت ہو اور یہ حکمِ بیع وجود عقد کی طرف منسوب ہو، چنانچہ اگر محل بیع، بوقت بیع موجود نہ ہو تو عقد بیع اجازت دینے سے نافذ نہ ہوگا، اسی طرح اگر بوقت اجازت مریض مرض الموت میں ہو اور عقد بحالت

صحت ہوا ہوتو یہ تصرف، تصرفِ مرض الموت شمار ہوگا، نہ کہ تصرفِ صحت۔

**فائدہ:** مرض الموت ایسے مرض کو کہا جاتا ہے، جو مریض کے لیے جان لیوا ثابت ہو۔

**(۳) ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ الإجَازَةَ تَعْمَلُ فِي الْمَوْقُوْفِ لا فِي الْجَائِزِ﴾**

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ اجازت موقوف میں کارگر ہوتی ہے، نہ کہ جائز میں۔

**مثال:** کسی آدمی کو آپ نے عبدمعین (جس کی قیمت صرف پانچ سو درہم ہوں) کے خریدنے کا حکم دیا، اس نے بازار جاکر چھ سو درہم کا غلام خریدا، تو یہ خریدنا اپنے لئے ہوگا، نہ کے آمر کے لئے۔ اب آمر کو خبر دی کی میں نے چھ سو میں ایک غلام خریدا، اور آمر نے اسے اس کی اجازت دی، تو یہ غلام آمر کا نہیں ہوگا، کیوں کہ شراء (خریدنا) بوقت شراء مشتری کے لئے ہی واقع ہوا، لہٰذا اس میں آمر کی اجازت کارآمد نہیں ہوگی اور نہ یہ غلام آمر کا ہوگا۔

**فائدہ:** اگر آمر کو یہی غلام لینا ہوتو مامور کے ساتھ بیع جدید کرلے، اس طرح غلام بھی حاصل ہوگا اور آمر غالباً محظور سے بچ بھی جائے گا۔

**(٤) ﴿الأَصْلُ أَنَّ الإِجَازَةَ فِي الْقَائِم دُوْنَ الْهَالِكِ﴾**

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ اجازت موجود میں معتبر ہوتی ہے، نہ کہ معدوم میں۔

**مثال:** مبیعِ مُتَوَقَّف فیہ البیع ضائع ہوگئی، بعدہٗ اصل مالک اجازت دیدے تو یہ بیع نافذ نہیں ہوگی۔

**(۵) ﴿اَلأَصْلُ أَنَّ أُمُوْرَ الْمُسْلِمِيْنَ مَحْمُوْلَةٌ عَلَى السَّدَادِ وَالصَّلاحِ حَتّٰى يَظْهَرَ غَيْرُهٗ﴾**

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ مسلمانوں کے معاملات درستگی پر محمول کئے جاتے ہیں، جب تک کہ اس کے خلاف ظاہر نہ ہو۔

**مثال:** ایک شخص نے ایک درہم اور ایک دینار کو دو درہموں اور دو دیناروں کے عوض فروخت کیا تو یہ بیع جائز ہوگی، اور جنس کو خلافِ جنس کی طرف منصرف کیا جائے گا، یعنی ایک درہم کو دو دیناروں کی طرف اور ایک دینار کو دو درہموں کی طرف، حالِ مسلم کو صلاح وسداد پر محمول کرتے ہوئے۔

ہاں! اگر بائع اس بات کی صراحت کر دے کہ میں نے ایک درہم کو دو درہموں کے بدلے اور ایک دینار کو دو دیناروں کے بدلے ہی فروخت کیا ہے تو یہ بیع فاسد ہوگی، علتِ ربا (قدر وجنس) کے پائے جانے اور اس کے بیان سے ظاہر کے بدل جانے کی بناء پر۔

(٦) ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ الْبَيَانَ يُعْتَبَرُ بِالإِبْتِدَاءِ إِنْ صَحَّ الإِبْتِدَاءُ وَإِلَّا فَلا﴾

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ بیان کو ابتدا پر قیاس کیا جاتا ہے بشرطیکہ ابتدا صحیح ہو، ورنہ نہیں۔

**مثال:** جب کوئی شخص اپنی دو مدخول بہا عورتوں سے کہے کہ تم دونوں طلاق والی ہیں، پھر ان ہی دو عورتوں سے ان کے زمانۂ عدت میں یوں کہے: "إحداكما طالق ثلاثاً" (تم میں سے ایک تین طلاق والی ہے)، تو اس کو ان دونوں میں سے کسی ایک کو متعین کرنے کا حق حاصل ہوگا، جیسا کہ اگر اس کا یہ کلام ابتدا میں یوں ہوتا: "إحداكما طالق ثلاثاً" (تم میں سے ایک تین طلاق والی ہے)، تو اسے تعیین کا حق حاصل ہوتا، دیکھئے یہاں "إحداكما طالق ثلاثاً في حالة العدة" کو قیاس کیا گیا "إحداكما طالق ثلاثاً في حالة الابتداء" پر۔

(٧) ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ تَعْلِيقَ الْأَمْلاكِ بِالْأَخْطَارِ بَاطِلٌ وَتَعْلِيقَ زَوَالِهَا بِالْأَخْطَارِ جَائِزٌ﴾

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ املاک کو شرطوں پر معلق کرنا باطل ہے، اور زوالِ املاک کو معلق کرنا جائز ہے۔

**مثال تعلیق املاک بالشرط:** اگر کوئی خاتون کسی مرد سے نکاح کا ایجاب کرے اور مرد اس کے جواب میں یوں کہے: "میں نے قبول کیا اگر میرا باپ چاہے" تو نکاح منعقد نہیں ہوگا۔

**مثال تعلیق زوالِ املاک بالشرط:** اگر کوئی شخص اپنی بیوی سے یہ کہے: ''اگر تو گھر میں داخل ہوگی تو تجھے طلاق ہے''۔

**(۸) ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ التَّوْفِيْقَيْنِ إِذَا تَلَاقَيَا وَتَعَارَضَا وَفِي أَحَدِهِمَا تَرْكُ اللَّفْظَيْنِ عَلَى الْحَقِيْقَةِ فَهُوَ أَوْلىٰ﴾**

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ جب دو تطبیقیں باہم مل جائیں اور ایک دوسرے کے معارض ہوں، اور ان میں سے ایک تطبیق کے مطابق دونوں لفظ کے معنیٔ حقیقی متروک ہوں، تو وہی اولیٰ اور بہتر ہے۔

**مثال:** آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا ایک فرمان ہے:'' المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلوٰة''. ''مستحاضہ ہر نماز کے وقت کے لئے وضو کرے گی''۔ اور دوسرا فرمان ہے: '' المستحاضة تتوضأ لكل صلوٰة ''. '' مستحاضہ ہر نماز کے لئے وضو کرے گی''۔ اور یہ دونوں فرمان ایک دوسرے کے معارض ہیں، احناف نے ان دونوں پر عمل کیا، اور یہ فرمایا کہ مستحاضہ کا وضو اس وقت تک باقی رہے گا، جب تک نماز کا وقت باقی رہے، کیوں کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم کے پہلے فرمان میں وقت صراحتاً مذکور ہے، اور دوسرے فرمان '' تتوضأ لكل صلوٰة '' میں وقت مراد لئے جانے کا احتمال ہے، کیوں کہ نماز کو ذکر کر کے وقت کو مراد لیا جاتا ہے۔ (يُرَادُ المسبب بذكر السبب إذا كان المسبب مختصاً بالسبب كما في سورة يٰس : ﴿فسبحٰن الذي بيده﴾ أي بقدرتهٖ ﴿ملكوت كل شيء﴾، اور جیسے آپ صلی اللہ علیہ وسلم کے اس فرمان میں کہ جہاں کہیں مجھے نماز نے پالیا، یعنی نماز کے وقت نے پالیا، میں نے تیمّم کیا۔

**(۹) ﴿الأَصْلُ أَنَّ جَوَابَ السُّؤَالِ يَجْرِيْ عَلىٰ حَسْبِ مَا تَعَارَفَ كُلُّ قَوْمٍ فِيْ مَكَانِهِمْ﴾**

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ جوابِ سوال اسی چیز کے مطابق جاری ہوتا ہے، جو ہر قوم میں اس کے اپنے علاقہ میں متعارف ہو۔

**مثال**: کسی شخص نے قسم کھائی کہ وہ انڈا نہیں کھائے گا، تو اس کی یہ قسم پرندے کے انڈے پر محمول ہوگی نہ کہ مچھلی کے۔

**نوٹ**: یہ اس وقت ہے جب کہ حالف کے علاقہ میں انڈا نہ کھانے کی قسم میں پرندے کا انڈا ہی متعارف ہو، لیکن جب کسی علاقہ میں انڈے سے مرغی کا انڈا متعارف ہو، تو اس کی قسم محض اسی پر محمول ہوگی، اور دیگر پرندوں کے انڈوں کو کھانے سے حانث ہو کر کفارۂ یمین واجب نہ ہوگا۔

**(۱۰)** ﴿إِنَّ الْحَادِثَةَ إِذَا وَقَعَتْ وَلَمْ يَجِدِ الْمَسْئُوْلُ فِيْهَا جَوَاباً وَنَظِيْراً فِي كُتُبِ أَصْحَابِنَا فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَنْبِطَ جَوَابَهَا مِنْ غَيْرِهَا إِمَّا مِنَ الْكِتَابِ أَوْ مِنَ السُّنَّةِ أَوْ غَيْرِ ذٰلِكَ مِمَّا هُوَ الْأَقْوىٰ فَالْأَقْوىٰ فَإِنَّهُ لا يَعْدُوْ حُكْمُ هٰذِهِ الْأُصُوْلَ﴾

**ترجمہ**: اصل یہ ہے کہ جب کوئی نیا مسئلہ درپیش ہو اور مسئول اس سلسلہ میں ہمارے اصحاب کی کتابوں میں کوئی جواب نہ پائے، اور نہ اس مسئلہ کی کوئی نظیر ہماری کتابوں میں موجود ہو تو اسے چاہئے کہ اس مسئلہ کا جواب ہماری کتابوں کے ماسوا سے مستنبط کرے، یا تو کتاب اللہ، سنت رسول، یا اجماعِ امت سے ''الأقوىٰ فالأقوىٰ''، (ترتیب کا خیال رکھیں)، کیوں کہ کوئی حکم ان اصول سے متجاوز نہیں ہوتا۔

**مثال**: جتنے مسائلِ فقہیہ کتبِ فقہ میں موجود ہیں، وہ سب کے سب ان ہی اصول سے مستخرج ہیں اور نئے مسائل بھی ان ہی اصول سے مستخرج ہوں گے، فتامل!

**(۱۱)** ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ الْحَدِيْثَ إِذَا وَرَدَ عَنِ الصَّحَابِي مُخَالِفًا لِقَوْلِ أَصْحَابِنَا فَإِنْ كَانَ لَا يَصِحُّ كَفَانَا مُؤْنَةُ جَوَابِهٖ وَإِنْ كَانَ صَحِيْحًا فِي مَوْرِدِهٖ فَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ أَقْسَامِهٖ إِلٰى أَنَّ أَحْسَنَ الْوُجُوْهِ وَأَبْعَدَهَا عَنِ الشُّبْهِ أَنَّهُ إِذَا وَرَدَ حَدِيْثُ الصَّحَابِي فِي غَيْرِ مَوْضَعِ الإِجْمَاعِ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى التَّأْوِيْلِ أَوِ الْمُعَارَضَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَحَابِيٍ مِثْلِهٖ﴾

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ جب کوئی حدیث کسی صحابیِ رسول صلی اللہ علیہ وسلم سے ہمارے اصحاب کے قول کے مخالف وارد ہو، اگر وہ صحیح نہ ہوتو اس کی عدمِ صحت ہی اس کے جواب میں ہمارے لئے کافی ہوگی، اور اگر وہ اپنے محل ورود میں صحیح ہوتو اس کی اقسام کا ذکر پہلے گذر چکا، مگر سب سے اچھا اور ابعد عن الشبہ طریقہ یہی ہے کہ جب حدیثِ صحابی مقامِ غیر اجماع میں وارد ہوتو اسے تاویل پر یا ان صحابی اور ان جیسے دوسرے صحابی کے مابین معارضہ پر محمول کیا جاوے۔

**مثال:** اختلافِ صحابی اس باب میں کہ زوجِ ثانی سے نکاح، زوجِ اول کی ایک یا دو طلاق کو ختم کرتا ہے یا نہیں؟ نیز اختلاف صحابی در مسئلۂ تکبیراتِ ایام تشریق (تاویل فقہ کی کتابوں میں موجود ہے)۔

**(۱۲)** ﴿الأَصْلُ أَنَّ السَّائِلَ إِذَا سَأَلَ سُؤَالًا يَنْبَغِي لِلْمَسْئُولِ أَنْ لا يُجِيبَ عَلَى الإِطْلَاقِ وَالإِرْسَالِ لٰكِنْ يَنْظُرُ وَ يَتَفَكَّرُ أَنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلٰى قِسْمٍ وَاحِدٍ أَوْ إِلٰى قِسْمَيْنِ أَوْ أَقْسَامٍ ثُمَّ يُقَابِلُ فِي كُلِّ قِسْمٍ حَرْفًا فَحَرْفًا ثُمَّ يَعْدِلُ جَوَابَهُ عَلٰى مَا يَخْرُجُ إِلَيْهِ السُّؤَالُ ، وَهٰذَا الأَصْلُ تَكْثُرُ مَنْفَعَتُهُ لِأَنَّه إِذَا أَطْلَقَ الْكَلَامَ فَرُبَّمَا كَانَ سَرِيْعَ الإِنْتِقَاضِ لِأَنَّ اللَّفْظَ قَلَّمَا يَجْرِيْ عَلٰى عُمُوْمِهٖ﴾

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ جب سائل کوئی سوال کرے تو مسئول کو چاہئے کہ مطلقاً جواب نہ دے، بلکہ اس میں غور وفکر کرے کہ وہ کتنے اقسام پر منقسم ہوتا ہے، آیا ایک پر یا دو پر یا تین پر، پھر ہر قسم کا تقابل کرے حرف بحرف، پھر اپنے جواب کو سوال کے مطابق برابر کرے۔ یہ اصول بڑا نافع ہے، کیوں کہ جب مجیب اپنے کلام کو مطلق رکھتا ہے تو بہت جلد نقض سے دوچار ہوجاتا ہے، اس لیے کہ لفظ بہت کم اپنے عموم پر جاری ہوتا ہے۔

**مثال ۱:** اگر کوئی شخص کسی عالم سے یہ سوال کرے کہ ایک آدمی نے ظہر کی نماز میں دو رکعتوں پر ہی سلام پھیر دیا تو کیا نماز فاسد ہوگی؟ تو اسے چاہیے کہ وہ سائل سے یہ معلوم کرلیں کہ سلام سہواً پھیر دیا یا

عمداً؟ اگر وہ کہے کہ سہواً؛ تو وہ جواب دے کہ نماز فاسد نہیں ہوئی، بناء کرسکتا ہے، اخیر میں سجدۂ سہو کرلے، اور اگر وہ یہ کہتا ہے کہ عمداً پھیر دیا تھا تو وہ یہ جواب دے کہ نماز فاسد ہوگئی۔

**مثال ۲** : اگر کوئی شخص یہ سوال کرے کہ اس نے بحالتِ صوم کھانا کھالیا، کیا اس سے روزہ فاسد ہوتا ہے؟ تو اس سے یہ پوچھا جائے کہ عمداً کھایا یا سہواً؟ اگر وہ یہ کہتا ہے کہ عمداً، تو اسے یہ جواب دیا جائے کہ روزہ فاسد ہوگیا، اگر رمضان کا ادا روزہ تھا تو قضا مع الکفارہ واجب ہے، اور اگر وہ یوں کہتا ہے کہ سہواً، تو اسے یہ جواب دیا جائے کہ روزہ فاسد نہیں ہوا، اس لیے کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا فرمان ہے: ''أطعمک الله وسقاک''۔ ''اللہ نے تجھے کھلایا پلایا''۔

**مثال۳**: کسی نے پوچھا کہ ایک آدمی نے زنا کیا، اس کی سزا کیا ہوگی؟ تو اس سے یہ دریافت کیا جائے کہ زانی شادی شدہ ہے یا غیر شادی شدہ؟ اگر وہ کہے کہ شادی شدہ ہے، تو اسے یہ جواب دیا جائے کہ زانی کو رجم یعنی سنگسار کرنا واجب ہے، اور اگر وہ یہ کہے کہ وہ غیر شادی شدہ ہے، تو اسے یہ جواب دیا جائے کہ زانی کو سو کوڑے لگانا واجب ہیں، اس طرح کی اور بہت سی نظیریں ہوسکتی ہیں۔

## (۱۳) ﴿اَلأَصْلُ أَنَّ السُّؤَالَ وَالْخِطَابَ يَمْضِيْ عَلٰى مَا عَمَّ وَغَلَبَ لا عَلٰى مَا شَذَّ وَنَدَرَ﴾

**ترجمہ**: اصل یہ ہے کہ سوال وخطاب، شئ عام وغالب پر جاری ہوتا ہے، نہ کہ شاذ ونادر پر۔

**مثال**: کسی شخص نے قسم کھائی کہ میں غذا نہیں کھاؤں گا، اور وہ بلادِ عرب کا رہنے والا ہے، تو صرف دودھ کے استعمال سے ہی وہ حانث ہوگا، اس لیے کہ غذا کا اطلاق بلادِ عرب میں صرف اور صرف دودھ پر ہی ہوتا ہے، نہ کہ کسی اور شئ پر، البتہ عجم یعنی بلادِ غیر عرب میں ایسا نہیں ہے، اس لیے اگر حالف غیر عرب ہو تو وہ اس چیز کے استعمال سے حانث ہوگا جو اس کے اپنے علاقہ میں بطور غذا استعمال کیجاتی ہے۔

**فائدہ**: ہر قوم کی غذا وہی کہلائے گی، جو متعارف ہو۔

(**۱٤**) ﴿اَلأَصْلُ أَنَّ الشَّيءَ يُعْتَبَرُ مَا لَمْ يَعُدْ عَلٰى مَوْضُوعِهٖ بِالنَّقْضِ وَالإِبْطَالِ﴾

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ شیٔ اس وقت تک معتبر ہوتی ہے، جب تک کہ وہ اپنے موضوع پر نقض وابطال کے ساتھ نہ لوٹے۔

**مثال:** عبدِ مجور ایک معینہ مدت تک اپنے آپ کو اجرت پر دیدے، اس کا یہ عقدِ اجارہ حق مولیٰ سے ضرر کو دور کرنے کے لئے درست نہیں ہوگا، مگر مضیِّ مدت اور تکمیل عمل کے بعد بھی اگر ہم فسادِ عقد کا حکم لگاتے ہیں تو اس سے مولیٰ کا نقصان لازم آئے گا کہ غلام کے منافع بلا کسی بدل کے دوسرے نے حاصل کئے۔ تو یہاں دفع ضررِ مولیٰ کی بناء پر ضروری ہوا کہ عقدِ اجارہ کو صحیح قرار دیا جائے، تاکہ مولیٰ بدل منافع کا حقدار ہو، اور اگر ہم عقدِ اجارہ کو فاسد قرار دیتے ہیں تو بجائے دفع ضرر کے تحقق ضرر لازم آئیگا، اور عقد کو فاسد کرنا بجائے نظر وشفقت کے ضرر ونقصان کا باعث ہوگا۔

(**۱۵**) ﴿اَلأَصْلُ أَنَّ الضَّمَانَاتِ فِي الذِّمَّةِ لا تَجِبُ إِلَّا بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ إِمَّا بِأَخْذٍ أَوْ بِشَرْطٍ فَإِذَا عَدِمَا لَمْ تَجِبْ﴾

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ ضمان وتاوان انسان کے ذمہ دو باتوں میں سے کسی ایک کے پائے جانے پر واجب ہوتا ہے، یا تو اخذ (لینے) کے سبب یا شرط کے سبب؛ چنانچہ جب دونوں معدوم ہوں تو ضمان واجب نہیں ہوگا۔

**مثال:** کسی کے مال کو غصب کرنا، رہن پر قبضہ جمالینا؛ کسی کو گواہ بنائے بغیر راستہ پر گری پڑی چیز کو اٹھالینا؛ (یہ سب اخذ کی مثالیں ہیں) اور عقد کو قبول کرنا، جیسے خرید وفروخت، عقد کفالہ وغیرہ؛ (یہ شرط کی مثالیں ہیں)۔

(**۱٦**) ﴿الأَصْلُ أَنَّ الظَّاهِرَ يَدْفَعُ الاِسْتِحْقَاقَ وَلا يُوجِبُ الاسْتِحْقَاقَ﴾

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ ظاہر دافع استحقاق ہوتا ہے، نہ کہ موجبِ استحقاق۔

**مثال:** اگر کوئی شخص کسی مکان پر قابض ہے، اور ایک شخص آ کر یہ کہتا ہے کہ یہ مکان میرا ہے، تو قبضۂ ظاہری استحقاق مدعی کے لئے دافع ہوگا، اور مدعی کے حق میں اس وقت تک فیصلہ نہیں کیا جائے گا، جب تک کہ وہ بیّنہ پیش نہ کرے۔

اب اسی مکان مقبوضہ کے پڑوس والا مکان بیچا جا رہا ہو، اور قابض شخص حقِ شفعہ کے سبب اسے خریدنا چاہتا ہو، مگر مدعی علیہ اس کے لیے حق شفعہ کا منکر ہے، تو ایسی صورت میں وہ حق شفعہ کا مستحق نہیں ہوگا، جب تک کہ بینہ سے یہ ثابت نہ ہو جائے کہ وہ مکان جس پر وہ قابض ہے اسی کا ہے۔ مثالِ ہذا میں قبضۂ ظاہری دافعِ استحقاق تو ہوا، موجبِ استحقاق نہیں۔

**فائدہ:** جو شخص خلاف ظاہر کا دعوی کرے وہ مدعی ہوتا ہے، اور جو موافق ظاہر کا دعوی کرے وہ مدعی علیہ۔ خوب سمجھ لو!

ہمارے طلباء عموماً تعیینِ مدعی و مدعیٰ علیہ میں غلطی کر بیٹھتے ہیں اور یوں سمجھتے ہیں کہ جو پہلے دعویٰ کرے وہ مدعی، اور جس کے خلاف دعویٰ کیا گیا وہ مدعیٰ علیہ، حالانکہ ایسا نہیں ہے۔

اگر مدعی اور مدعیٰ علیہ کی تعیین میں غلطی واقع ہو تو دونوں کے وظیفوں کی تعیین میں بھی غلطی ہوگی، کیوں کہ مدعی کا وظیفہ بینہ پیش کرنا اور مدعیٰ علیہ کا وظیفہ قسم کھانا ہے۔

"البينة على المدعِي واليمين على من أنكر"۔ (الحديث)

**(۱۷) ﴿الَأَصْلُ أَنَّ الظَّاهِرَيْنِ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا أَظْهَرَ مِنَ الْاٰخَرِ فَالْأَظْهَرُ أَوْلىٰ بِفَضْلِ ظُهُوْرِهٖ﴾**

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ جب دو ظاہر جمع ہوں اور ان میں سے ایک، دوسرے کی بنسبت اظہر ہو تو اظہر، ظاہر سے اولیٰ ہوگا بسبب زیادتیٔ ظہور۔

**مثال:** اگر کوئی شخص جنین یعنی حمل کے لئے دَین کا اقرار کرے تو حضرت امام محمدؒ کے نزدیک اس کا یہ اقرار صحیح ہے، گرچہ حمل میں احتمال ہے، حضرت امام ابو یوسفؒ کے نزدیک شخص مذکور کا اقرار صحیح

نہیں ہے، کیوں کہ اگر شخص مذکور اس دَین کے بارے میں یہ صراحت کردے کہ جنین کا یہ دَین مجھ پر اس لئے لازم ہوا کہ میں نے اس سے ایک معاملہ کیا تھا تو اس پر یہ اقرار لازم نہیں ہوگا، کیوں کہ جنین کے ساتھ معاملہ درست ہی نہیں، اور اگر اس دَین کے بارے میں یہ صراحت کردے کہ میں نے جنین کے مال کو ضائع کردیا تھا، اس لئے مجھ پر اس کا ضمان لازم ہے تو اس کا یہ اقرار بالدَین صحیح ہے، اور جب اقرار بالدین للجنین مجمل ہے، یعنی وجوب دَین کا سبب معلوم ہی نہیں تو وجوب میں شک واقع ہوگا اور دین واجب نہیں ہوگا۔

## ظاہر پر اظہر اولیٰ کس طرح؟

امام محمد رحمۃ اللہ علیہ فرماتے ہیں کہ عاقل، بالغ مسلمان کا ظاہرِ حال یہی ہے کہ وہ اپنے کلام سے صحت ہی کا قصد وارادہ کرتا ہے، اس لئے اس کے کلام کو اس پر محمول کیا جائے گا کہ اس نے جنین کے مال کو ضائع کیا ہوگا، اسی لئے دَین کا اقرار کررہا ہے، لہٰذا اقرار بالدَین درست ہے۔ اور امام ابو یوسفؒ فرماتے ہیں کہ جنین کے لئے اقرار بالدَین کرنے سے مـقِـر یعنی اقرار کرنے والے پر کوئی شیٔ واجب نہیں ہوگی، کیوں کہ یہ ظاہرِ حال، اظہر کا مقابل ہے، اور وہ یہ ہے کہ کوئی عاقل، بالغ مسلمان کسی کا مال ضائع نہیں کرتا، کیوں کہ یہ معصیت ہے۔

(**۱۸**) ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّهُ قَدْ يَثْبُتُ الشَّيءُ تَبعاً وَحُكْمًا وَإِنْ كَانَ قَدْ يَبْطُلُ قَصْداً﴾

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ کبھی کوئی شیٔ قصداً باطل ہوتی ہے، مگر کبھی حکماً ثابت ہوجاتی ہے۔

**مثال:** بیع عبد میں اس کے اعضاء، بیعِ دار میں اس کا صحن، اور بیعِ ارض میں اس کا شِرب یعنی سیرابی کی باری تبعاً داخل ہے، جب کہ محض اعضاء، صحن اور شرب کی بیع قصداً واستقلالاً درست نہیں ہے۔

(**۱۹**) ﴿الأَصْلُ أَنَّهُ قَدْ يَثْبُتُ مِنْ جِهَةِ الْفِعْلِ مَا لا يَثْبُتُ مِنْ جِهَةِ الْقَوْلِ كَمَا فِي الصَّبِيِّ﴾

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ کبھی فعلاً ایسی چیز ثابت ہوتی ہے، جو قولاً ثابت نہیں ہوتی، جیسے بچہ کے حق میں۔

**مثال:** کسی شخص کو کسی شخص نے کسی عقد میں اپنا وکیل بنایا، پھر اس نے اسے اس کی عدمِ موجودگی میں قولاً معزول کر دیا تو وکیل معزول نہیں ہوگا، جب تک کہ اسے اپنی معزولی کا علم نہ ہو۔

مثالِ مذکور میں قولاً معزول کرنے سے معزول ہونا متحقق نہیں ہوگا، بلکہ علماً اس فعل کو وکیل کے جاننے سے معزولی ثابت ہوگی۔

قاعدہ میں ''كما في الصبي'' مذکور ہے، جس کا مطلب یہ ہے کہ بچہ اپنے فعل سے تو ضامن ہوگا، مگر اپنے قول سے ضامن نہیں ہوگا، جیسے اگر کوئی بچہ عقدِ کفالہ کرے، یا کسی چیز کا اقرار کرے تو وہ چیز اس پر لازم نہ ہوگی۔

**(۲۰) ﴿الْأَصْلُ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْأَمِيْنِ مَعَ الْيَمِيْنِ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ﴾**

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ قولِ امین ہی یمین کے ساتھ، بلا کسی بینہ معتبر ہوتا ہے۔

**مثال:** امین کہے کہ میں نے امانت لوٹا دی اور مالک کہے کہ آپ نے نہیں لوٹائی، تو امین ہی کا قول، قسم کے ساتھ معتبر ہوگا۔

**(۲۱) ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ آيَةٍ تُخَالِفُ قَوْلَ أَصْحَابِنَا فَإِنَّهَا تُحْمَلُ عَلَى النَّسْخِ أَوْ عَلَى التَّرْجِيْحِ وَالْأَوْلٰى أَنْ تُحْمَلَ عَلَى التَّأْوِيْلِ مِنْ جِهَةِ التَّوْفِيْقِ﴾**

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ ہر وہ آیت جو ہمارے اصحاب (ائمہ احناف) کے مخالف ہو، اسے یا تو نسخ، یا ترجیح پر محمول کیا جائے گا، اور بہتر یہی ہے کہ بصورت تطبیق اسے تاویل پر محمول کیا جائے۔

جو آیت یا روایت بظاہر اقوالِ احناف کے مخالف دکھائی دے، وہ مؤول ہوگی۔ ''بظاہر'' اس لئے کہا جا رہا ہے کہ کسی بھی آیت یا روایت کا قولِ احناف کے مخالف ہونا ممکن ہی نہیں ہے، کیوں کہ ان حضرات ؒ نے مسائل کا استنباط کتاب اللہ عزوجل، سنت رسول صلی اللہ علیہ وسلم، اجماعِ امت اور قیاسِ صحیح سے ہی کیا ہے، جو ان تینوں دلائلِ فقہیہ سے ماخوذ ہے۔ اسے خوب یاد رکھیں اور کہیں دھوکہ نہ کھائیں۔

**مثال:** ایک شخص نے اشتباہ قبلہ کی صورت میں تحری کی اور سمت قبلہ میں پشت کر کے نماز ادا کی تو عندالاحناف نماز جائز ہوگی، جب کہ آیت ﴿فولوا وجوھکم شطرہ﴾ کے ظاہر کا تقاضہ یہ ہے کہ نماز درست نہ ہو۔ اب قولِ احناف اس ظاہرِ آیت کے مخالف ہوا، تو ہم نے آیت کی تاویل یہ بیان کی کہ سمت قبلہ میں رخ کرنا اس وقت واجب ہے جب کہ وہ معلوم ہو، اور جب معلوم نہ ہو تو اس سمت میں رخ کر کے نماز پڑھنا واجب ہے، جس سمت تحرّی واقع ہو۔

علاوہ ازیں جب شخص مذکور نے سمتِ قبلہ بذریعہ تحری متعین کر کے نماز پڑھی، تو اس کی نماز سمتِ قبلہ ہی میں ہوئی، اور ﴿فولوا وجوھکم﴾ پر عمل ہوگیا، گرچہ واقعتاً وہ سمت قبلہ نہیں تھی۔

**تحرّی:** صحیح سمت معلوم کرنے کے لئے غور وفکر کی تمام صلاحیتوں کو صرف کرنا ''تحری'' کہلاتا ہے۔

**(۲۲)** ﴿اَلأَصْلُ أَنَّ کُلَّ خَبَرٍ یَجِیئُ بِخِلَافِ قَوْلِ أَصْحَابِنَا، فَإِنَّهُ یُحْمَلُ عَلٰی النَّسْخِ أَوْ عَلَی أَنَّهُ مُعَارِضٌ بِمِثْلِهٖ، ثُمَّ یُصَارُ إِلٰی دَلِیْلٍ آخَرَ أَوْ تَرْجِیْحٍ فِیْهِ بِمَا یَحْتَجُّ بِهٖ أَصْحَابُنَا مِنْ وُجُوْهِ التَّرْجِیْح أَوْ یُحْمَلُ عَلَی التَّوْفِیْقِ وَ إِنَّمَا یُفْعَلُ ذٰلِکَ عَلٰی حَسْبِ قِیَامِ الدَّلِیْلِ فَإِنْ قَامَتْ دَلَالَةُ النَّسْخِ یُحْمَلُ عَلَیْهِ وَإِنْ قَامَتِ الدَّلَالَةُ عَلٰی غَیْرِهٖ صِرْنَا إِلَیْهِ﴾

**ترجمه:** اصل یہ ہے کہ ہر وہ حدیث جو ہمارے اصحاب کے قول کے مخالف ہو، اسے نسخ، یا اس پر محمول کیا جائے گا کہ وہ اپنے مثل کی معارض ہے، پھر دوسری دلیل کی طرف رجوع کیا جائے گا، یا اس دلیل کو وجوہِ ترجیح میں سے کسی ایسی وجہ سے ترجیح دی جائے گی، جس سے ہمارے اصحاب نے استدلال کیا ہے، یا پھر تطبیق پر محمول کیا جائے گا، اور یہ تمام باتیں قیام دلیل کے مطابق ہوں گی، اگر دلالت نسخ موجود ہے تو نسخ پر، اور اگر کسی اور شئ پر دلالت موجود ہو، تو اسی پر محمول ہوگی۔

**مثال محمول علی النسخ :** حضرت امام نسفیؒ فرماتے ہیں کہ امام شافعیؒ کے نزدیک فجر کے بعد طلوعِ شمس سے پہلے اس کی سنت کو ادا کرنا جائز ہے، اور ان کی دلیل یہ ہے کہ صحابیٔ رسول حضرت قیسؓ فرماتے ہیں کہ: ''مجھے آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے فجر کے بعد اس کی سنتوں کو ادا کرتے ہوئے دیکھا تو دریافت کیا کہ ''یہ دو رکعتیں کیسی؟'' میں نے عرض کیا: فجر سے پہلے کی سنت ادا نہیں کی تھی، اس لیے اب اسے ادا کیا، تو آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے خاموشی اختیار کی اور کوئی نکیر نہیں فرمائی''۔

اسی روایت سے حضرت امام شافعیؒ نے استدلال فرمایا کہ آپ کا سکوت فجر کے بعد اداء سنت کے جواز کو ثابت کرتا ہے۔

حضرت امام نسفیؒ فرماتے ہیں کہ میں کہتا ہوں کہ یہ حدیث منسوخ ہے، اور ناسخ وہ روایت ہے جو آپ صلی اللہ علیہ وسلم سے منقول ہے کہ آپ نے ارشاد فرمایا: '' **لا صلاۃ بعد الفجر حتی تطلعَ الشمسُ ولا بعد العصرِ حتی تغربَ الشمس**''. ''فجر کے بعد کوئی نماز صحیح نہیں، یہاں تک کہ سورج نکل آئے، اسی طرح عصر کے بعد کوئی نماز صحیح نہیں، یہاں تک کہ سورج ڈوب جائے''۔

**مثال معارضہ:** حضرت انسؓ سے مروی ہے کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم زندگی بھر فجر میں قنوت پڑھتے رہے، اور حضرت انسؓ ہی سے دوسری روایت یہ بھی ملتی ہے کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے ایک مہینہ قنوت پڑھی، پھر اس کو ترک فرمایا۔

اب ان دونوں حدیثوں میں تعارض ہے، اور ضابطہ ہے کہ: '' **إذا تعارضا تساقطا** ''. ''جب دو دلیلیں باہم متعارض ہوں تو دونوں ساقط الاعتبار ہوتی ہیں''۔

اور احناف کے نزدیک حضرت عبداللہ ابن مسعودؓ کی روایت بطورِ دلیل موجود ہے کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے صرف دو مہینے تک قنوت پڑھی، جس میں آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے بعض عرب قبائل کے حق میں بددعا فرمائی، پھر اسے ترک فرمایا۔

احناف کے نزدیک فجر کے طلوعِ شمس سے پہلے اداءِ سنت کے عدم جواز پر دلیل موجود ہے، اور شوافع کے نزدیک نہیں، اور جو دلیل تھی وہ تعارض کا شکار ہو کر ساقط الاعتبار ہو گئی، اس لیے احناف کا قول راجح ہے۔

**مثال تاویل:** آپ صلی اللہ علیہ وسلم سے منقول ہے کہ جب آپ رکوع سے سر مبارک اٹھاتے ،تو " **سمع الله لمن حمده ، ربنا لک الحمد**" کہا کرتے۔یہ حدیث امام وغیر امام دونوں کے لئے جمع بین الذِکرین پر دال ہے، پھر آپ کا یہ ارشاد کہ جب امام" **سمع الله لمن حمده**" کہے،تو تم لوگ" **ربنا لک الحمد** "کہا کرو۔ یہ حدیث تقسیم عمل پر دال ہے کہ امام کا عمل " **سمع الله لمن حمده**" کہنا،اور مقتدی کا عمل "**ربنا لک الحمد** "کہنا ہے،اور چوں کہ تقسیم،شرکت کو ختم کرتی ہے،اس لئے دونوں حدیثوں میں اس طرح تطبیق دی جائے گی کہ پہلی کا مصداق منفرد ہے کہ وہ دونوں کہے،اور دوسری کا مصداق امام اور مقتدی دونوں ہیں کہ امام " **سمع الله لمن حمده**" کہے،اور مقتدی " **ربنا لک الحمد** "۔

امام صاحبؒ سے منقول ہے کہ جمع بین الذِکرین نفل پڑھنے والے کے لئے ہے،اور دونوں میں سے ایک فرض پڑھنے والے کے لئے۔

**نوٹ:** مکتوبات امام ربانی مجدد الف ثانیؒ میں مکتوب ہے کہ اصحابِ حنفیہ،قربِ عہد رسول اور حصولِ ورع وتقویٰ کے سبب،احادیثِ رسول کو ہم دور افتادگان کی بنسبت بہتر طور پر سمجھتے ہیں،اور حدیث کی صحت اور اس کے سقم ،اس کے نسخ اور عدمِ نسخ کو یہ حضرات ہم سے زیادہ جانتے ہیں،اگر کسی مقام پر حدیثِ رسول کا ترک نظر آئے تو جان لو کہ ضرور ان کے نزدیک کوئی وجہ ترجیح موجود ہوگی۔

**(۲۳) ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ عَقْدٍ لَهُ مُجِيْزٌ حَالَ وُقُوْعِهِ تَوَقَّفَ لِلإجازَةِ وَإِلَّا فَلا﴾**

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ ہر وہ عقد جس کا بوقت وقوعِ عقد کوئی مجیز موجود ہوتو وہ اجازت پر موقوف ہوگا،ورنہ نہیں۔

**مثال:** اگر کوئی شخص،صغیر نابالغ کا مال ثمنِ مثل کے عوض فروخت کردے تو یہ بیع ولی کی اجازت پر موقوف ہوگی،کیوں کہ ولی کو صغیر کے مال پر ولایت حاصل ہوتی ہے،اس صورت میں عقد کے لئے مجیز موجود ہے،اور اگر کوئی شخص صغیر کی بیوی کو طلاق دیدے، یا اس کے غلام کو آزاد کردے، یا اس

کا مال صدقہ کردے تو یہ تصرفات ولی کی اجازت پر موقوف نہیں ہوں گے، کیوں کہ ولی کو صغیر کے حق میں ان امور کی ولایت حاصل نہیں ہے، اس صورت میں مجیز موجود نہیں ہے، لہذا یہ امور باطل ہیں، اجازت پر موقوف نہیں ہوں گے۔

**(۲٤)** ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ لِلْحَالَةِ مِنَ الدَّلَالَةِ كَمَا لِلْمَقَالَةِ﴾

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ دلالتِ حال، دلالتِ مقال کی طرح ہوتی ہے۔

**مثال:** کسی شخص نے اپنا مال کسی کے پاس امانتاً رکھ دیا، امین نے وہ مالِ امانت اپنے اہلِ خانہ میں سے کسی کو دیدیا اور وہ اس کے پاس سے ضائع ہوگیا، تو امین ضامن نہیں ہوگا، گرچہ صاحبِ امانت نے صراحتاً کسی اور کو دینے کی اجازت نہیں دی تھی۔

عدمِ وجوبِ ضمان کی وجہ یہ ہے کہ جب اس نے امین کو اپنا مال دیا باوجود اس کے کہ وہ اس بات سے بخوبی واقف تھا کہ امین اس کی حفاظت نہیں کر سکے گا، تو یہ دلالتِ حال اس بات کی اجازت کے مترادف ہے کہ امین اس کے مال کی حفاظت ویسی ہی کرے، جس طرح وہ اپنے مال کی کیا کرتا ہے، اور امین کا حال یہ ہے کہ وہ اپنے مال کی حفاظت کبھی خود کرتا ہے اور کبھی اپنے گھر والوں میں سے کسی کے ذریعہ کرواتا ہے، تو صاحبِ مال کا اپنا مال امین کو دینا گویا صراحتاً اجازت کی مانند ہے، کہ میرے مال کی بھی حفاظت ایسی ہی مطلوب ہے، جیسے آپ اپنے مال کی کرتے ہیں، اب امین نے بغرضِ حفاظت ہی مال اپنے گھر والوں میں سے کسی کو دیا اور وہ ضائع ہوگیا تو امین کی جانب سے تعدی اور حفاظت میں کوتاہی نہ پائے جانے کی وجہ سے ضمان واجب نہیں ہوگا۔

**(۲۵)** ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا تَعَدّىٰ مَعْنَيَيْنِ أَحَدُهُمَا أَجْلٰى مِنَ الْاٰخَرِ وَالْاٰخَرُ أَخْفٰى فَإِنَّ الْأَجْلٰى أَمْلَكُ مِنَ الْأَخْفٰى﴾

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ جب لفظ دو معنی کی طرف متعدی ہو اور ایک معنی دوسرے سے زیادہ واضح ہو، اور دوسرا زیادہ خفی، تو مراد ہونے میں معنیٔ اجلیٰ معنیٔ اخفیٰ سے اولیٰ ہے۔

**مثال:** فرمانِ باری تعالیٰ: ﴿ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين﴾ میں لفظ "عقد" کو احناف نے عقد پر محمول کیا جو معنیٰ اجلیٰ ہے کہ وہ مستقبل میں ہوتا ہے، اور حضرت امام شافعیؒ نے عقد کو عزمِ قلب پر محمول کیا، جب کہ عزم قلب ماضی پر بھی واقع ہوتا ہے، اس لیے یہاں معنیٔ عقد جو اجلیٰ ہے، معنیٔ عزم قلب جو اخفیٰ ہے، کی بنسبت اولیٰ ہوگا۔

(۲۶) ﴿أَلْأَصْلُ أَنَّ مَا ثَبَتَ بِالْيَقِيْنِ لا يَزُوْلُ بِالشَّكِّ﴾

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ شیٔ ثابت بالیقین، شک سے زائل نہیں ہوتی ہے۔

**مثال:** جس شخص کو وضو کا یقین اور حدث میں شک ہو تو ایسا شخص باوضو ہوگا، جب تک کہ اسے حدث کا یقین نہ ہو، اور جس شخص کو حدث کا یقین ہو اور وضو میں شک ہو تو وہ بے وضو ہوگا جب تک کہ وضو کا یقین نہ ہو۔

(۲۷) ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ الْمُتَعَاقِدَيْنِ إِذَا صَرَّحَا بِجِهَةِ الصِّحَّةِ صَحَّ الْعَقْدُ وَإِذَا صَرَّحَا بِجِهَةِ الْفَسَادِ فَسَدَ وَإِذَا أَبْهَمَا صُرِفَ إِلَى الصِّحَّةِ﴾

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ جب متعاقدین کسی عقد میں جہتِ صحت کی صراحت کر دیں، تو عقد صحیح ہوگا، اور جب جہت فساد کی صراحت کر دیں، تو عقد فاسد ہوگا، اور جب اس میں ابہام رکھیں، تو عقد کو صحت کی طرف پھیرا جائے گا۔

**مثال:** کسی آدمی نے چاندی کا کنگن (جس کا وزن دس درہم کے بقدر ہو) اور ایک کپڑا (جس کی قیمت دس درہم ہو) دونوں کو بیس درہم میں فروخت کیا، اس شرط پر کہ دس درہم ایک مہینہ تک کے لئے ادھار ہوں گے۔ اب اگر متعاقدین (بائع ومشتری) اس بات کی صراحت کر دیں کہ دس درہم جو ادھار ہیں، وہ کپڑے کا ثمن (قیمت) ہیں، اور دوسرے نقد دس درہم کنگن کا ثمن ہیں، تو بیع درست ہوگی، کیوں کہ کنگن کی بیع نقد دس درہم کے عوض ہوئی، پس ربوا کا تحقق نہیں ہوگا۔

اور اگر متعاقدین نے اس بات کی صراحت کردی کہ ادھار دس درہم کنگن کی قیمت ہیں، تو بیع فاسد ہوگی، کیوں کہ یہاں ربوا کا تحقق ہوگا۔

اور اگر متعاقدین نے ثمن کو مبہم رکھا، کوئی صراحت نہیں کی کہ کون سے دس کس کی قیمت ہیں؟ تو نقد کو کنگن کی اور ادھار کو کپڑے کی قیمت قرار دے کر بیع کو جہتِ صحت پر محمول کر کے صحیح مانا جائے گا۔

**(۲۸)** ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ الْمَرْءَ يُعَامَلُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ كَمَا أَقَرَّ بِهِ وَلا يُصَدَّقُ عَلٰى إِبْطَالِ حَقِّ الْغَيْرِ وَلا بِإِلْزَامِ الْغَيْرِ حَقًّا﴾

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ آدمی کے اپنے ذاتی حق میں وہی معاملہ کیا جائے گا، جس کا اس نے اقرار کیا، اور ابطالِ حقِ غیر والزام حق علی الغیر میں اس کی تصدیق نہیں کی جائے گی۔

**مثال (جزء اول):** مجہولۃ النسب باندی (جس کا نسب معروف نہ ہو) اقرار کرے کہ وہ فلاں کی باندی ہے، اور فلاں اس کی تصدیق بھی کرے، تو وہ اس کی باندی ہوجائے گی۔

**جزء ثانی:** وہ باندی کسی کے نکاح میں ہو، تو اس کا نکاح باطل نہیں ہوگا۔

**جزء ثالث:** اگر شوہر ایک مرتبہ باندی کا مہر ادا کر چکا، تو وہ مقرلہٗ کے لئے ضامن نہیں ہوگا۔

**(۲۹)** ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّ مَنِ الْتَزَمَ شَيْئًا وَلَهُ شَرْطٌ لِنُفُوْذِهِ فَإِنَّ الَّذِي هُوَ شَرْطٌ لِنُفُوْذِ الْأٰخَرِ يَكُوْنُ فِي الْحُكْمِ سَابِقًا وَالثَّانِي لاحِقًا وَالسَّابِقُ يَلْزَمُ لِلصِّحَّةِ وَالْجَوَازِ﴾

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ جو شخص اپنے اوپر کسی ایسی چیز کا التزام کرے، جس کے نافذ ہونے کے لئے کوئی شرط ہو، تو وہ شئ جو دوسری شئ کے نافذ ہونے کے لئے شرط ہے؛ حکم میں سابق (مقدم) ہوگی، اور شئ ثانی لاحق (مؤخر) ہوگی اور شئ سابق صحت حکم اور جواز کے لئے لازم ہوگی۔

**مثال:** اگر کوئی شخص نماز کا التزام کرے، تو اُس کے لیے طہارت لازم ہوگی، کیوں کہ طہارت نماز کی شرط ہے، اور شرط مشروط پر سابق ہوتی ہے، اور مشروط لاحق۔

(۳۰) ﴿اَلْأَصلُ أَنَّ مَنْ سَاعَدَهُ الظَّاهِرُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَالْبَيِّنَةُ عَلٰى مَنْ يَدَّعِي خِلَافَ الظَّاهِرِ﴾

**ترجمه:** اصل یہ ہے کہ ظاہر جس کا مساعد (مددگار) ہو، اس کا قول معتبر ہوتا ہے اور مدعیٔ خلافِ ظاہر پر بینہ لازم ہوتا ہے۔

**مثال:** زید عمرو پر دَین (قرض) اور ضمان کا دعوی کرے اور عمرو منکر ہو، تو عمرو ہی کا قول معتبر ہوگا اور زید پر بینہ (دو گواہوں کا پیش کرنا) لازم ہوگا۔ اگر زید بینہ پیش کر دے، تو پھر اس صورت میں اسی کا قول معتبر ہوگا۔

(۳۱) ﴿اَلْأَصلُ أَنَّ الْمَوْجُوْدَ فِي حَالَةِ التَّوَقُّفِ كَالْمَوْجُوْدِ فِي أَصْلِهِ﴾

**ترجمه:** اصل یہ ہے کہ موجود بحالتِ توقف، ایسا ہی ہے جیسے موجود فی الاصل۔

**مثال:** کسی شخص نے بیع موقوف کی، پھر بیع کے بعد مبیع سے کچھ زوائد حاصل ہوئے، مثلاً مبیع بھینس تھی تو دودھ اور بچہ حاصل ہوا، اب اصل مالک نے اس بیع موقوف کی اجازت دی، تو بیع میں بھینس کے ساتھ اس کے زوائد یعنی دودھ و بچہ دونوں داخل ہوں گے، گرچہ بوقتِ بیع یہ دونوں چیزیں موجود نہیں تھیں۔

(۳۲) ﴿ألأَصلُ أنَّ النَّصَ يَحْتَاجُ إلَى التَّعْلِيْلِ بِحُكْمِ غَيْرِهِ لا بِحُكْمِ نَفْسِهِ﴾

**ترجمه:** اصل یہ ہے کہ نص اپنے ماسوا میں اثباتِ حکم کے لئے محتاجِ تعلیل ہوتی ہے، نہ کہ اس میں موجود حکم کے اثبات کے لئے۔

**مثال:** اشیاء ستہ یعنی گیہوں، جو، نمک، کھجور، سونا اور چاندی میں تحققِ ربا کا حکم، آپ صلی اللہ علیہ وسلم کے فرمان: "الحنطة بالحنطة، والشعير بالشعير، والملح بالملح، والتمر بالتمر، والذهب بالذهب، والفضة بالفضة، مثلا بمثل، يدا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد ربا" سے ثابت ہے۔

البتہ دیگر اشیاء میں ربوا کا تحقق ہوگا یا نہیں، اس کے لئے نص محتاجِ تعلیل ہے، چنانچہ تحقق ربوا کے لئے احناف نے قدر وجنس کو علت قرار دیکر تمام مکیلات وموزونات میں ربوا کو ثابت کیا کہ جب وزنی یا کیلی شئ اپنے ہم جنس کے عوض فروخت ہوا اور اس میں برابر سرابر کا لحاظ نہ رکھا گیا ہو، بلکہ کمی بیشی سے کام لیا گیا ہو تو ربوا کا تحقق ہوگا، اور اس طرح کی بیع شرعاً حرام ہوگی۔

**(۳۳) ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّهُ يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ أَوَّلُ الآيَةِ عَلَى الْعُمُوْمِ وَآخِرُهَا عَلَى الْخُصُوْصِ كَعَكْسِهِ﴾**

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ جائز ہے کہ اولِ آیت عموم پر، اور آخر آیت خصوص پر محمول ہو، جیسا کہ اس کے برعکس بھی جائز ہے، یعنی آخر آیت عموم اور اول آیت خصوص پر محمول ہو۔

**مثال:** فرمانِ باری تعالیٰ: ﴿وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنًا إلاَّ خطأً ومن قتل مؤمناً خطأً فتحرير رقبةٍ مؤمنةٍ ودِيةٌ مُسَلَّمَةٌ إلى أهْلِهِ﴾ "اور کسی مومن کی شان نہیں کہ وہ کسی مومن کو قتل کرے لیکن غلطی سے اور جو شخص کسی مومن کو غلطی سے قتل کردے تو اس پر ایک مسلمان غلام کا یا لونڈی کا آزاد کرنا ہے اور خون بہا ہے جسے اس کے خاندان والوں کے حوالہ کردیا جائے"۔ (سورۂ نساء: ۹۲)

پھر آخر آیت میں اس شخص کے بارے میں جو دار الحرب میں مسلمان ہوا، اور اس نے دار الاسلام کی طرف ہجرت نہیں کیہ فرمایا گیا: ﴿فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة﴾ " اور اگر وہ ایسی قوم سے ہو جو تمہاری مخالف ہے اور وہ شخص خود مومن ہے تو ایک مسلمان غلام یا لونڈی کا آزاد کرنا"۔ (سورۂ نساء: ۹۲)

یہاں ﴿ودِية مسلمة إلى أهله﴾ کا ذکر نہیں ہے، لہٰذا اولِ آیت عموم اور آخرِ آیت خصوص پر دال ہوگی، یعنی عموماً ہر مسلمان کو غلطی سے قتل کرنے کی صورت میں کفارۂ قتل، یعنی مسلمان غلام یا باندی کا آزاد کرنا، اور دیت یعنی سو اونٹ یا ایک ہزار دینار یا دس ہزار درہم دونوں واجب ہوں گے، اور جو شخص دار الحرب میں مسلمان ہوا اور اس نے دار الاسلام کی طرف ہجرت نہیں کی، اگر وہ خطأً قتل کیا جائے تو صرف کفارۂ قتل ہی واجب ہوگا، دیت واجب نہیں ہوگی۔

اسی طرح فرمانِ باری تعالیٰ: ﴿فلا جناح علیهما أن یصلحا بینهما صلحاً والصلح خیر﴾ ’’سو دونوں کو اس امر میں کوئی گناہ نہیں کہ دونوں باہم ایک خاص طور پر صلح کر لیں اور صلح بہتر ہے‘‘۔

(سورۂ نساء:۱۲۸)

آیت کا مفہوم یہ ہے کہ اگر کسی عورت کو قرائن کے ذریعے اپنے شوہر سے بد دماغی، کج ادائی یا بے پرواہی اور بے رخی کا غالب احتمال ہو، تو ایسی حالت میں دونوں کو اس امر میں کوئی گناہ نہیں کہ دونوں باہم ایک خاص طور پر صلح کر لیں، یعنی اگر عورت ایسے شوہر کے پاس رہنا چاہے جو اس کے پورے حقوق نہیں ادا کرنا چاہتا، تاکہ اس سے چھٹکارا حاصل کرے، تو عورت کے لیے جائز ہے کہ اپنے کچھ حقوق، مثلاً نان ونفقہ معاف کر دے، تاکہ شوہر اسے نہ چھوڑے، اور شوہر کے لئے بھی جائز ہے کہ وہ اس معافی کو قبول کرے۔

فرمانِ باری تعالیٰ: ﴿الصلح خیر﴾ ’’صلح بہتر ہے‘‘۔ یہاں صلح سے مراد عام صلح ہے۔ یہاں اولِ آیت خصوص، اور آخرِ آیت عموم پر محمول ہے۔

**(۳۴) ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي الدَّعَاوِيْ مَقْصُوْدُ الْخَصْمَيْنِ فِي الْمُنَازَعَةِ دُوْنَ الظَّاهِرِ﴾**

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ بصورتِ منازعہ (جھگڑا) دعاوی میں فریقین کا مقصود معتبر ہوتا ہے، نہ کہ ظاہر۔

**مثال:** جب امین سے صاحبِ امانت اپنی امانت کا مطالبہ کرے اور امین جواباً کہے: ’’رَدَدْتُ‘‘ (میں نے امانت واپس کر دی)، اب صاحبِ امانت کہے: آپ نے واپس نہیں کی، تو امین ہی کا قول معتبر ہوگا، باوجودیکہ وہ مدعیٰ ظاہر ہے (جو اس کے قول ’’رَدَدْتُ‘‘ سے ثابت ہو رہا ہے)۔ امین کا قول اس لئے معتبر ہے کہ مقصود من المنازعہ امین پر وجوب ضمان ہے، جب کہ وہ ضمان کا منکر ہے، لہٰذا اسی کا قول معتبر ہوگا۔

**(۳۵) ﴿أَلْأَصْلُ أَنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَ عِلَّةِ الْحُكْمِ وَحِكْمَتِهِ فَإِنَّ عِلَّتَهُ مُوْجِبَةٌ وَحِكْمَتَهُ غَيْرُ مُوْجِبَةٍ﴾**

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ علتِ حکم اور اس کی حکمت کے مابین فرق کیا جائے گا، کیوں کہ علتِ حکم، مثبتِ حکم ہوتی ہے اور حکمتِ حکم، مثبتِ حکم نہیں ہوتی۔

**مثال:** سفر علتِ قصر ہے، کہ چار رکعتوں والی نماز دو رکعتوں میں تبدیل ہو جاتی ہے، اور مشقت وتکلیف کو دور کر کے راحت رسانی، حکمِ قصر کی حکمت ہے، حکم قصر نفسِ سفر سے ثابت ہوگا، خواہ مسافر کو مشقت لاحق ہو یا نہ ہو، نیز انعدام حکمت، انعدام حکم کو مستلزم نہیں ہوتا، جبکہ انعدام علت، انعدام حکم کو مستلزم ہوتا ہے۔

**نوٹ:** علامہ اشرف علی تھانویؒ نے اس قاعدہ کو بڑے جامع انداز میں بیان فرمایا ہے کہ مدار حکم علت ہے، نہ کہ حکمت، ہمیں حکم پر عمل پیرا ہونے کا حکم ہے، نہ کہ طلب حکمت کا، یہی بندگی وعبادت ہے اور یہی اطاعت وفرماں برداری ہے۔

**(۳٦)﴿اَلْأَصْلُ أَنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَ الْعِلْمِ إِذَا ثَبَتَ ظَاهِرًا وَبَيْنَهُ إِذَا ثَبَتَ يَقِيْنًا﴾**

**ترجمه:** اصل یہ ہے کہ علمِ ثابت بالظاہر اور علمِ ثابت بالیقین دونوں کے درمیان فرق کیا جائے گا۔

**مثال اول:** جس شی کا علم یقینی ہو، اس کے مطابق عمل واعتقاد دونوں واجب ہوتے ہیں؛ اور جو شی ظاہراً ثابت ہو، اس کے مطابق عمل تو واجب ہوتا ہے، مگر اعتقاد واجب نہیں ہوتا؛ جیسے صلواتِ خمسہ کا ثبوت دلیل یقینی سے ہے، لہٰذا عمل واعتقاد دونوں واجب ہیں، اور وتر کا ثبوت دلیل ظاہر سے ہے، اس لئے عمل تو واجب ہے، لیکن اعتقاد واجب نہیں۔

**فائده:** یہاں ''واجب'' بمعنی فرض ہے۔

**مثال ثانی:** کانوں کا رأس میں سے ہونا ظاہراً معلوم ہے، ان دونوں کے مسح کو فرض مسح کے قائم مقام قرار دینا درست نہیں؛ کیوں کہ مسحِ رأس علم یقینی سے ثابت ہے۔ ﴿**وامسحوا برء وسکم**﴾. (المائدۃ:٦)

**مثال ثالث:** حطیم کعبہ کا بیت اللہ میں داخل ہونا ظاہراً معلوم ہے، لہٰذا نماز میں بیت اللہ کی طرف پشت کر کے، اس کی طرف رخ کرنا جائز نہ ہوگا، کیوں کہ توجہ الی البیت کی فرضیت یقیناً ثابت ہے: ﴿**وحیث ما کنتم فولّوا وجوهکم شطرهٗ**﴾. (البقرۃ:١٥٠)

**(۳۷)** ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَ الْفَسَادِ إِذَا دَخَلَ فِي أَصْلِ الْعَقْدِ وَبَيْنَهُ إِذَا دَخَلَ فِي عُلْقَةٍ مِنْ عَلَاقِهِ﴾

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ جب وجہ فساد اصلِ عقد میں داخل ہو، اور جب وجہ فساد متعلقاتِ عقد میں سے کسی متعلق میں داخل ہو، تو دونوں کے درمیان فرق کیا جائے گا۔

**مثال:** جب بائع کسی عقد کو ایک ہزار درہم اور ایک رطل شراب کے عوض فروخت کر دے، تو ظاہر ہے کہ بیع فاسد ہوگی، اصلِ ثمن میں غیر ثمن یعنی ایک رطل خمر کے داخل ہونے کی وجہ سے، اگر متعاقدین اصلِ ثمن سے رطل خمر کو خارج کر دیں تب بھی جوازِ بیع ثابت نہ ہوگا، کیوں کہ یہاں فساد، اصلِ عقد یعنی ثمن میں داخل ہے، اور اگر بائع کسی غلام کو ادھار ہزار درہم کے عوض بیچ دے، کہ ثمن فصل کٹنے پر ادا کی جائے گی، تو مدتِ اداءِ ثمن میں جہالت کی وجہ سے یہ بیع فاسد ہوگی، ہاں! اگر متعاقدین فصل کی کٹائی کا وقت آنے سے پہلے اس مدتِ اداءِ ثمن کی جہالت کو دور کر دیں، تو بیع کا جواز ثابت ہوگا۔ کیوں کہ یہاں فساد متعلقِ عقد میں تھا۔

**(۳۸)** ﴿اَلْأَصْلُ أَنَّهُ يُفَرَّقُ فِي الإِخْبَارِ عَنِ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ﴾

**ترجمہ:** اصل یہ ہے کہ اخبار فی الاصل اور اخبار فی الفرع دونوں کے درمیان فرق کیا جائے گا۔

**مثال:** ایک خاتون خبر دے کہ زوجین کے مابین رشتۂ رضاعت ثابت ہے، تو محض اس کی خبر سے زوجین کے درمیان تفریق نہیں کی جائے گی (یہ اخبار فی الاصل ہے)، بخلاف اس صورت کے کہ کوئی خاتون اس بات کی خبر دے کہ فلاں کو اس کے شوہر نے طلاق دی، یا اس سے خلع کر لیا، تو اس صورت میں عورت کی خبر معتبر ہو کر زوجین کے مابین تفریق ہوگی (یہ اخبار فی الفرع ہے)۔

O000O000O

found.

# القواعد الفقهية

**قاعدہ(۱)**: ﴿الإبْرَاءُ عَنِ الثَّمَنِ لا يَحْتَمِلُ التَّعْلِيقَ﴾

**ترجمہ**: قیمت سے بری کرنا،تعلیق (امر متردد) کا محتمل نہیں ہوتا ہے۔

(قواعد الفقه :ص ۵۲، رقم القاعدة: ۲، شرح السير الكبير: ۳/۱۲۴، باب قسمة الغنائم التي يقع فيها الخطأ)

**مثال۱**: کسی کشتی میں بائع (سامان بیچنے والا) موجود ہوا اور لوگوں نے اس سے سامان خریدا، بعدہٗ کشتی میں بوجھ کے زیادہ ہونے کی وجہ سے وزن کم کرنے کی ضرورت لاحق ہوئی، جس کی وجہ سے بائع نے لوگوں میں یہ اعلان کیا کہ جو شخص میرے پاس سے خریدے ہوئے سامان کو دریا میں پھینک دے گا، میں اسے ثمن (قیمت) سے بری کر دوں گا (یہاں ابراءِ ثمن کو سامان کے پھینکنے پر معلق کیا گیا) جب کہ ابراءِ ثمن تعلیق کا احتمال نہیں رکھتا ہے؛ لہٰذا سامان خریدنے والے سامان کو پھینکیں یا نہ پھینکیں، قیمت سے بری ہوں گے۔

**مثال۲**: دائن نے مدیون سے یوں کہا کہ میں تمہیں نصف دین سے بری کرتا ہوں اس شرط پر کہ دوسرا نصف دین آئندہ کل ادا کر دینا، تو اب ایسی صورت میں نصف دین سے برأت فی الحال واقع ہو جائے گی، خواہ وہ آئندہ کل نصف آخر ادا کرے یا نہ کرے، کیوں کہ قاعدۂ فقہیہ ہے کہ ثمن سے بری کر دینا تعلیق کا احتمال نہیں رکھتا، اور مثال مذکور میں دائن نے نصفِ دین کی برأت کو، نصفِ آخر کی آئندہ کل ادائیگی پر معلق کیا، جب کہ برأت تعلیق کا احتمال نہیں رکھتی۔ (درر الحکام: ۴/۷۰)

**قاعدہ(۲)**: ﴿الإثْبَاتُ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّفْيِ إنْ كَانَ بِالأصْلِ﴾

**ترجمہ**: اثبات، نفی پر مقدم ہوتا ہے، اگر نفی اصل سے متعلق ہو۔

(قواعدا لفقه :ص ۵۳، رقم القاعدة: ۳، جمهرة القواعد الفقهية: ۲/ ۶۰۲، رقم القاعدة: ۲۹)

**مثال۱**: شہادت میں شہادتِ اثبات، مقدم ہے شہادتِ نفی پر۔

**مثال۲**: نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشاد ہے:" **لا ينكح المحرم ولا يُنكح**"۔ کہ محرم شخص نہ نکاح کرے اور اور نہ نکاح کرائے، اس روایت سے نکاح فی حالۃ الاحرام کی نفی معلوم ہو رہی ہے،

جب کہ خود آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے حالتِ احرام میں حضرت میمونہؓ سے نکاح فرمایا تھا، آپ کے اس فعل سے نکاح فی حالۃ الاحرام کا اثبات ہورہا ہے، لہٰذا اثبات کو نفی پر مقدم کیا جائے گا، یعنی حالتِ احرام میں نکاح کرنا درست ہوگا، کیوں کہ قاعدہ ہے: " **الإثبات مقدم على النفي الخ**". (هدايه: ۲/ ۳۱۰)

**فائده:** عند الاحناف محرم ومحرمہ کے لیے بحالتِ احرام نکاح جائز ہے، برخلاف امام شافعی کے، کہ ان کے نزدیک جائز نہیں ہے، احناف کی دلیل حضرت ابن عباسؓ کی یہ روایت:" **تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم**"۔ ہے، جب کہ حضرت امام شافعیؒ کی دلیل حضرت عثمان ابن عفانؓ کی یہ روایت:"**لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب**". ہے۔

اب ان دو روایتوں میں تعارض ہوا، ایک روایت بحالتِ احرام جواز نکاح کو ثابت کررہی ہے، اور دوسری روایت عدمِ جواز کو، اور یہاں احرام اصل ہے اور نفی کا تعلق اصل سے ہے، لہٰذا اثبات نفی پر مقدم ہوگا، کیوں کہ قاعدہ ہے: **الإثبات مقدم على النفي الخ**. (هدايه: ۲/ ۳۱۰)

**مثال ۳:** مرد عورت سے یوں کہے کہ: جب تمہیں نکاح کی خبر پہنچی تو تم خاموش رہی، اور عورت کہے: نہیں بلکہ میں نے رد کیا، تو یہاں اصل سکوت ہے، اور عورت اصل کی نفی کررہی ہے، لہٰذا مرد کا قول معتبر ہوگا۔ (هدايه: ۲/ ۲۹۵)

**مثال ٤:** وضو کے بعد اعضاء وضو کو تولیہ سے صاف کرنے میں کوئی مضائقہ نہیں ہے، اور ایک قول کے مطابق مکروہ ہے، قائلین کراہت کے نزدیک کسی نقلِ صحیح کے نہ ہونے کی وجہ سے عدمِ کراہت ہی مقدم ہوگی۔

**جواز التنشيف بالمنديل عندنا لا بأس ، وقيل يكره ، وفي بعض ما قاله نظر ، لأن المثبت مقدم على النافي ، وماء الوضوء يوزن سواء نشف أو لم ينشف ............ ولا معنى للكراهة إذا ثبت فعله صلى الله عليه وسلم ولو مرة ، وعدم تسبيح ماء الوضوء إذا نشف يحتاج إلى نقل صحيح .**

(الكلام الجليل فيما يتعلق بالمنديل : ص ٦ ، رساله نمبر : ٦ ، مجموعة رسائل اللكنوى: ٥، إدارة القرآن كراتشي)

**قاعدہ(۳):** ﴿الإجَــازَةُ إنَّمَـا تَصِـحُّ ثُمَّ تَـسْـتَـنِـدُ إلٰى وَقْتِ الْعَقْدِ﴾

**ترجمہ:** اجازت صحیح ہوتی ہے، پھر وقتِ عقد کی طرف منسوب ہوتی ہے۔

(قواعد الفقه: ص۵۳، رقم القاعدة: ۴)

**مثال۱:** محل عقد کا فی الحال قابلِ عقد ہونا شرط ہے، تا کہ بحالتِ اجازت اس میں حکمِ عقد ثابت ہو سکے اور وہ وقتِ وجودِ عقد کی طرف منسوب ہو؛ پس اگر محلِ عقد ناپید ہوتو عقد نافذ ہی نہیں ہوگا، کیوں کہ اجازت، وجود میں معتبر ہوتی ہے؛ معدوم میں نہیں۔

**مثال۲:** اگر صغیر عاقل، وکیل اور ماذون ہوتو اس کا تصرف صحیح ہے، اور اگر غیر ماذون ہے تو اس کا تصرف صحیح نہ ہوگا، اور اس کی وکالت وتصرف اذنِ ولی پر موقوف ہوگا۔

اسی طرح اگر صغیر عاقل غیر ماذون، بنفسِ نفیس بیع یا اجارہ کا معاملہ کرے، تو یہ ولی کی اجازت پر موقوف ہوگا، اور ولی اجازت دے تو یہ عقد، انعقادِ عقد کے وقت سے درست ہوگا، کیوں کہ قاعدہ ہے: **الإجازة إنما تصح الخ.** (الدر المختار مع الشامي: ۲۴۲/۸)

**مثال۳:** ایک شخص نے کسی کا موبائل غصب کیا پھر اس مغصوب موبائل کو دوسرے کے ہاتھ فروخت کردیا، اور مشتری نے وہ موبائل اپنے کسی دوست کو ہبہ کردیا، اگر اصل مالک بیع کی اجازت دے، تو یہ ہبہ شیخین کے نزدیک استحساناً درست ہوگا، کیوں کہ اصل مالک کی اجازت وقتِ عقد کی طرف منسوب ہوگی، اور بوقتِ ہبہ یہ موبائل واہب کی ملک ہونے کی وجہ سے ہبہ درست ہوگا۔ (هداية: ۷۳/۳)

**قاعدہ(٤):** ﴿الإجَازَةُ إنَّمَا تَلْحَقُ الْمَوْقُوْفَ لا الْبَاطِلَ﴾

**ترجمہ:** اجازت، موقوف ہی کو لاحق ہوتی ہے، نہ کہ باطل کو۔

(شرح السير الكبير: ۱۰۹/۵، باب ما يختلف فيه أهل الحرب وأهل الذمة من الشهادات والوصايا، قواعد الفقه: ص۵۳، رقم القاعدة: ۵)

**مثال جزء اول:** کسی حربی کے لئے مسلم نے وصیت کی، پھر موصی کی موت سے پہلے یا موصی کی موت کے بعد موصیٰ لہ (جس کے لئے وصیت کی گئی) نے اسلام قبول کیا تو وصیت باطل ہوگی،

کیوں کہ یومِ وصیت میں موصیٰ لہ کی حالت کا اعتبار ہوگا اوراس کی حالت، عدم استحقاقِ وصیت میں حکماً مردہ کی حالت ہے، کیوں کہ کافر کے لئے مسلم کی وصیت درست نہیں، لہٰذا وصیت باطل ہوگی اور حربی کے اسلام قبول کرنے سے وصیتِ باطلہ صحت میں تبدیل نہیں ہوگی؛ اگر موصی کے ورثاء انفاذِ وصیت کی اجازت دیں، تب بھی وصیت صحیح نہیں ہوگی؛ کیوں کہ اجازت موقوف کولاحق ہوتی ہے باطل کونہیں۔

**مثال جزء ثانی**: کسی شخص نے کسی کو حکم دیا کہ میرے لئے پانچ سوروپۓ کا موبائل خریدو! مامور نے چھ سوروپۓ کا خریدا تو مامور کا یہ خریدنا اپنے لئے ہی ہوگا، آمر کے لیے نہیں۔

اگر آمر بعد میں اس کی اجازت دے، تب بھی یہ موبائل آمر کا نہیں ہوگا؛ کیوں کہ اجازت موقوف کولاحق ہوتی ہے، جائز کونہیں؛ اور مامور کا موبائل کو چھ سوروپۓ میں خریدنا جائز تو ہے، مگر آمر کی اجازت اس کولاحق نہیں ہوسکتی۔

**مثال جزء اول**: فضولی نے کسی کی مملوکہ شئ کواس کی اذن وتوکیل کے بغیر فروخت کردیا، تو یہ بیع، بیعِ موقوف ہوگی، اور مالک کواختیار ہوگا کہ وہ اس بیع کو نافذ یا فسخ کردے۔ اجازت دینے کی صورت میں بیع نافذ ہوجائے گی۔ (ھدایہ:۳/۷۲)

**مثال جزء ثانی**: لیکن اگراصل مالک کی اجازت سے پہلے مبیع ہلاک یا ضائع ہوجائے اوراس کے بعد اجازت کا تحقق ہو، تو یہ بیع صحیح نہ ہوگی، کیوں کہ بوقتِ اذن مبیع کے موجود نہ ہونے کی صورت میں یہ اذن معدوم کی اذن ہوگی، جو باطل ہے۔ (ھدایہ:۳/۷۵)

## قاعدہ(۵): ﴿الإجَازَةُ اللَّاحِقَةُ كَالْوَكَالَةِ السَّابِقَةِ﴾

**ترجمہ**: اجازتِ لاحقہ، وکالتِ سابقہ کی مانند ہے۔

(قواعد الفقہ :ص۵۳، رقم القاعدۃ: ۶، جمھرۃ القواعد الفقھیۃ: ۲/۶۰۳، رقم المادۃ: ۳۳)

**مثال۱**: فضولی نے کسی دوسرے کے مال کو بیچ دیا، پھر صاحبِ مال کواس کی اطلاع دی اور صاحبِ مال نے اس کی اجازت دے دی تو یہ بیع جائز ہوگی، کیوں کہ اجازتِ لاحقہ، وکالتِ سابقہ کی مانند ہوتی ہے۔

**مثال۲:** ایک شخص نے دوسرے کی بکری اس کی اجازت کے بغیر ہزار روپئے میں فروخت کردی، بعدۂ اصل مالک نے اس بیع کی اجازت دیدی، تو یہ بیع درست ہوگی، اس لیے کہ اجازتِ لاحقہ وکالتِ سابقہ کی طرح ہوتی ہے۔ (فتاوی قاضیخان: ۲/۳۵۷)

**قاعدہ(٦): ﴿الاجْتِهَادُ لا يُنْقَضُ بِمِثْلِهِ وَلا يُعَارِضُ النَّصَ﴾**

**ترجمہ:** اجتہاد، اجتہاد سے نہیں ٹوٹتا اور نہ نص کے معارض ہوتا ہے۔

(الأشباه والنظائر لإبن نجيم: ص۳٦۲، الأشباه والنظائر للسيوطي: ۱/۲۲۵، جمهرة القواعد الفقهية: ۲/۲۰۵، رقم القاعدة: ۴۳، درر الحكام شرح مجلة الأحكام: ۱/۳۴، المادة: ۱٦، شرح السير الكبير: ۱/۱۷۷، باب ما يجب من طاعة الوالي وما لا يجب، ترتيب اللآلي في سلك الأمالي: ص۲۴۷، القواعد الفقهية: ص۲۴۷، قواعد الفقه: ص۵۴، رقم القاعدة: ۷، شرح القواعد: ص۱۵۵، القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص۳٦٦)

**مثال جزء اول:** قاضی نے فاسق کو مردود الشہادۃ قرار دیا، فاسق نے توبہ کرلی اور دوبارہ شہادت دی؛ تب بھی اس کی شہادت قبول نہیں ہوگی؛ کیوں کہ اس کی شہادت کو قبول کرنا **"نقضِ اجتہاد بالاجتہاد"** کو متضمن ہے۔

**مثال جزء ثانی:** امیرِ وقت نے لوگوں کو کسی چیز کا حکم دیا، اب لوگوں میں اختلاف ہوا؛ بعض کہتے ہیں کہ جس شئ کا حکم دیا گیا، وہ معصیت ہے اور بعض اس کو معروف (بھلی بات) گردانتے ہیں تو لوگوں پر امیر کی اطاعت لازم ہے، کیوں کہ اطاعتِ امیر، منصوص (جس پر نص وارد ہو) اور اختلاف، ناشی من الاجتہاد (اجتہاد سے پیدا ہونے والا) ہے؛ لہٰذا اجتہاد، نص کا معارض نہیں بن سکتا۔

**قاعدہ(۷): ﴿اَلأَجْرُ وَالضَّمَانُ لا يَجْتَمِعَانِ﴾**

**ترجمہ:** مزدوری اور تاوان دونوں ایک ساتھ جمع نہیں ہوسکتے۔

(رد المحتار مع الدر المختار: ٦/۳۷، الفتاوى البزازية على هامش الهندية: ۵/۵۰، ترتيب اللآلي في سلك الأمالي: ص۲۵۲، القواعد الفقهية: ص۸۹.۳۱۳، قواعد الفقه: ص۵۴، رقم القاعدة: ۸، شرح القواعد: ص۱۵۵، جمهرة القواعد الفقهية: رقم القاعدة: ۴۵، درر الحكام شرح مجلة الأحكام: ۱/۸۹، رقم المادة: ۸٦، النتف في الفتاوى للسغدي: ص۳۴۸، كتاب الإجارة)

**مثال۱:** اگر مزدور نے کوئی ایسا کام کیا، جو اس پر لازم نہیں تھا تو وہ اجرت کا حق دار ہوگا۔لیکن اگر اس فعلِ زائد سے اصل عمارت ہی منہدم ہوجائے تو اس پر تاوان لازم ہوگا، اور اجرت نہیں ملے گی؛ کیوں کہ تاوان اور اجرت دونوں ایک ساتھ جمع نہیں ہوا کرتے۔

**مثال۲:** اگر کسی دیہاتی شخص نے کوئی گاڑی کرایہ پر لی، تا کہ اس پر گیہوں لادکر شہر لے جائے، پھر گیہوں لادکر شہر لے گیا اور واپسی میں اس گاڑی پر چاول وغیرہ لادکر لایا، اور راستے میں گاڑی کو کوئی نقصان پہنچا یا وہ ضائع ہوگئی، تو شخصِ مستاجر پر اس کا ضمان لازم ہوگا، نہ کہ اجرت۔ (مجمع الضمانات:۱/۱۰۰)

## قاعدہ(۸): ﴿الأجَلُ لا يَحُلُّ قَبْلَ وَقْتِهٖ﴾

**ترجمہ:** شئ مؤجل (جس کی ادائیگی کے لیے کوئی وقت مقرر ہو) اس وقتِ مقرر سے پہلے اس کا مطالبہ درست نہیں۔ (الأشباہ لإبن نجیم :ص۳۰۸، قواعد الفقہ :ص۵۴، رقم القاعدۃ: ۹)

**مثال:** آپ نے کسی کو کوئی قرض دیا اور وصولی کے لئے ایک وقت مقرر کر دیا تو اب وقتِ مقرر سے پہلے آپ کے لیے مطالبہ کا حق حاصل نہیں ہوگا۔ہاں! اگر مدیون کا انتقال ہوجائے تو وقتِ مقررہ سے پہلے یعنی اس کی موت کے بعد اس کے ورثاء سے اپنا قرض طلب کرسکتا ہے۔

## قاعدہ(۹): ﴿إذَا بَطَلَ الْأَصْلُ يُصَارُ إلَى الْبَدَلِ﴾

**ترجمہ:** جب اصل باطل ہو تو بدل کی طرف رجوع کیا جاتا ہے۔

(درر الحکام شرح مجلة الأحکام: ۱/۵۴، رقم المادة: ۵۲، ترتیب اللآلي في سلك الأمالي:ص۲۷۵، قواعد الفقہ:ص۵۶، رقم القاعدۃ:۱۶، شرح القواعد:ص۲۸۷، جمهرة القواعد الفقهية : رقم القاعدة:۱۰۵، القواعد الكلية والضوابط الفقهية:ص۲۱۸)

**مثال:** جب غاصب کے لئے مغصوب کا واپس کرنا متعذر ہو، بایں طور کے وہ ہلاک ہوگیا یا غاصب کے مال میں اس طرح مل گیا کہ اس کی تمیز ناممکن ہوگئی یا مغصوب کا نفع اعظم ہی فوت ہوگیا تو اب مغصوب کا بدل واپس کیا جائے گا۔

**قاعدہ(۱۰):** ﴿إِذَا بَطَلَ الشَّيْءُ بَطَلَ مَا فِيْ ضِمْنِهِ﴾

**ترجمہ:** جب شئ باطل ہوگی تو وہ چیز بھی باطل ہوگی، جواس کے ضمن میں ثابت ہے۔

(درر الحكام شرح مجلة الأحكام: ۱/۵۴، رقم المادة؛ ۵۲، ترتيب اللآلي: ص۲۶۷، قواعد الفقه: ص۵۶، رقم القاعدة:۱۷، شرح القواعد: ص۲۷۳، جمهرة القواعد الفقهية: رقم القاعدة:۱۳۷، الأشباه لإبن نجيم: ص۳۳۸، رد المحتار مع الدر المختار: ۶/۲۱۰)

**مثال۱:** اگر کسی کے لئے عقدِ فاسد کے ضمن میں کوئی اقرار کیا تو یہ اقرار بھی فاسد ہوگا، کیوں کہ جب عقد فاسد ہے تو اقرارِ ضمنی بھی فاسد ہوگا۔

**مثال۲:** ایک شخص نے اپنا عمل (روزینہ) وقف میں بیچا تو یہ بیع وظیفہ صحیح نہیں ہے، اور نہ ہی اس بیع وظیفہ سے اس کا حق فی الوظیفہ ساقط ہوگا، کیوں کہ بیع روزینہ باطل ہے اور قاعدہ ہے: **إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه** . (الأشباه: ص۲۱۳، قديمي)

**مثال۳:** کسی شخص نے جامع مسجد کو اس کے جمیع اوقاف کے ساتھ خرید کر کسی اور جہتِ وقف پر وقف کیا، اور اپنے اس وقف میں کچھ شرطیں بھی لگادی، تو اس کا یہ وقف کرنا اور شرط لگانا دونوں درست نہیں ہے، کیوں کہ جب اس موقوفہ جامع مسجد اور اس کے اوقاف کا خریدنا ہی صحیح نہیں، تو وقف اور اشتراط جو ضمنی چیزیں ہیں وہ بھی باطل ہوں گی۔ (الأشباه: ص۲۱۳)

**مثال٤:** اگر کوئی شخص دوسرے سے کہے کہ میں نے اپنی ذات تمہیں ایک ہزار کے عوض فروخت کی، تو یہ بیع باطل ہے، پھر اس دوسرے شخص نے اس کو قتل کردیا، تو اس قاتل پر قصاص لازم ہوگا، اور ورثاء اس ایک ہزار کے مالک نہیں ہوں گے۔ (ترتيب اللآلي في سلك الأمالي: ۱/۲۶۸)

**قاعدہ(۱۱):** ﴿إِذَا تَعَارَضَ الْمَانِعُ وَالْمُقْتَضِى يُقَدَّمُ الْمَانِعُ﴾

**ترجمہ:** جب مانع اور مقتضِی میں تعارض ہو تو مانع مقدم ہوگا۔

(الأشباه والنظائر لإبن نجيم: ص۳۹۵، ترتيب اللآلي: ص۲۷۷، قواعد الفقه: ص۵۶، رقم القاعدة:۱۸، شرح القواعد: ص۲۴۳، جمهرة القواعد الفقهية: رقم القاعدة:۱۴۹، درر الحكام شرح مجلة الأحكام؛ ۱/۵۲، رقم المادة: ۴۶، القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص۱۸۳)

**مثال:** جب تک شیٔ مرہون، مرتہن کے قبضہ میں ہے، راہن اسے فروخت نہیں کرسکتا۔

**راھن:** گروی رکھنے والا۔

**مرتھن:** جس کے پاس شیٔ گروی رکھی گئی۔

**مرھون:** جس شیٔ کو گروی رکھا گیا۔

**فائدہ:** شیٔ مرہون پر راہن ہی کی ملکیت ہوتی ہے، جو اس بات کا تقاضہ کرتی ہے کہ وہ اسے بیچ سکتا ہے؛ کیوں کہ مالک کو حقِ تصرف حاصل ہوتا ہے؛ مگر چوں کہ شیٔ مرہون پر مرتہن کا قبضہ ہے، جو بیع کے لئے مانع ہے؛ لہٰذا مانع، مقتضی پر مقدم ہوگا اور راہن کے لئے اپنی شیٔ مرہون کو بیچنا جائز نہیں ہوگا۔

## قاعدہ(۱۲): ﴿إذَا تَعَارَضَ مَفْسَدَتَانِ رُوْعِيَ أعْظَمُهُمَا ضَرَرًا بِارْتِكَابِ أخَفِّهِمَا﴾

**ترجمہ:** جب دو خرابیوں میں تعارض ہو تو اخفِ ضرر کا ارتکاب کرکے اعظم ضرر کی رعایت کی جائے گی۔

(الأشباہ والنظائر لإبن نجیم: ص ۳۰۹، ترتیب اللآلي: ص ۲۸۷، القواعد الفقهية: ۳۵۰، قواعد الفقه: ص ۵۶، شرح القواعد الفقهية: ص ۲۰۱، جمهرة القواعد، رقم المادة: ۱۵۶، درر الحكام: ۱/ ۴۱، رقم المادة: ۲۸)

**مثال۱:** کسی آدمی کو ایسا زخم ہو کہ اگر سجدہ کرے گا تو زخم رسے گا اور اگر سجدہ نہیں کرے گا تو نہیں رسے گا، ایسا شخص بیٹھ کر اشارہ سے رکوع اور سجدہ کے ساتھ نماز پڑھے؛ کیوں کہ بے وضو نماز پڑھنے کی بنسبت ترکِ سجدہ، اخفِ ضرر ہے۔

(ترتيب اللآلي في سلك الأمالي: ۱/ ۲۸۸، تبيين الحقائق: ۱/ ۲۵۹، غمز عيون البصائر: ۱/ ۲۸۷)

**مثال۲:** اگر کوئی بوڑھا شخص کھڑے ہوکر قرأت پر قادر نہیں ہے، اور بیٹھ کر قرأت پر قادر ہے، تو وہ بیٹھ کر نماز پڑھے گا، کیوں کہ نفل میں بحالتِ اختیار بیٹھ کر نماز پڑھنا جائز ہے، جب کہ ترکِ قرأت کسی بھی حال میں جائز نہیں ہے۔ (تبيين الحقائق: ۱/ ۲۵۹، باب شروط الصلاة، بيروت)

**مثال۳:** اگر کسی شخص کے پاس ستر چھپانے کے لیے کپڑا نہ ہو، تو وہ بیٹھ کر اشارے سے رکوع وسجود کے ساتھ نماز پڑھے گا، اور یہ کھڑے ہو کر رکوع اور سجدے سے افضل ہے، اس لیے کہ ستر قیام سے آکد ہے، کیا آپ نہیں دیکھتے کہ نفل میں بحالتِ اختیار قیام تو ساقط ہوجاتا ہے، ستر نہیں۔

(تبیین الحقائق: ۱/۲۶۰)

**فائدہ:** کیفیتِ قعود یہ ہوگی کہ قبلہ کی طرف پیر پھیلا کر بیٹھے، تاکہ زیادہ ستر پوشی ہوسکے۔

(تبیین)

**مثال٤:** بچہ بطنِ مادر میں زندہ ہے، بغیر اسقاط کے حیاتِ ام بچانا ناممکن ہے، تو اب اسقاط کی اجازت ہوگی، کیوں کہ ماں کی موت ضررِ اعظم ہے اور بچہ کی موت ضررِ اخف ہے، نیز وجودِ ام مشاہد ومعاین ہے اور وجودِ ولد مظنون وموہوم ہے، لہذا ضررِ اخف واہون کا ارتکاب کر کے اسقاطِ حمل کردیا جائے گا۔ (بدائع الصنائع: ۶/۵۱۸، رد المحتار: ۱/۲۶۱، أحسن الفتاوی: ۸/۳۳۹، حلال وحرام: ص ۳۰۸)

**نوٹ:** یہ مثال قاعدہ نمبر: ۳۴۴ پر بھی صادق آتی ہے۔ (رحمانی)

**مثال٥:** اگر کوئی عورت کھڑے ہو کر نماز پڑھتی ہے تو اس کے ستر کا اتنا حصہ کھل جاتا ہے، جو جوازِ صلوۃ کے لیے مانع ہے، اور اگر بیٹھ کر پڑھتی ہے تو ستر کا کوئی حصہ نہیں کھلتا، تو یہ عورت بیٹھ کر نماز پڑھے گی، کیوں کہ ترکِ قیام ضررِ اہون واخف ہے اور بحالتِ قیام کشفِ عورت ضررِ اعظم ہے، لہذا اہون کا ارتکاب کیا جائے گا۔ (الأشباہ: ۱/۳۲۰، تبیین الحقائق: ۱/۲۵۹، ۲۶۰)

**مثال٦:** کسی جگہ کافروں اور مسلمانوں کے درمیان لڑائی جاری ہو، اور کافر مسلمانوں کو بطور ڈھال کے آگے کردیں، تو ان مسلمانوں کا قتل جائز ہوگا، کیوں کہ مملکتِ اسلامیہ کا اہلِ اسلام کے ہاتھ سے نکل جانا چند مسلمانوں کی موت کی بنسبت ضررِ اکبر واعظم ہے۔ (حلال وحرام: ص ۳۰۸)

## قاعدہ(۱۳): ﴿إِذَا تَعَذَّرَ إِعْمَالُ الْكَلَامِ يُهْمَلُ﴾

**ترجمہ:** جب کلام کو کارآمد بنانا متعذر ہو تو وہ مہمل ہوتا ہے۔

(القواعد الکلیة: ۲۸۷، قواعد الفقہ: ۱۵۹، القواعد الفقہیة: ۳۵۵، درر الحکام شرح مجلة الأحکام: ۱/۶۰، المادة: ۶۲، شرح المجلة لسلیم رستم باز: ۴۴)

**مثال:** کوئی شخص اپنے سے بڑی عمر یا معروف النسب شخص کے متعلق اپنا بیٹا ہونے کا دعویٰ کرے، تو اس کے دعوے کو مہمل قرار دیا جائے گا، کیوں کہ کلام کو مفید وکار آمد بنانا متعذر رہے۔

**مثال:** اسی طرح کوئی شخص ایک لڑکا اور ایک لڑکی چھوڑ کر مر جائے، اور لڑکا اپنی بہن کے لیے نصف میراث کا دعویٰ کرے، تو شرعاً کلام کا مفید ہونا متعذر رہونے کی بنا پر، اس کا دعویٰ قابلِ اعتبار نہیں ہوگا۔ (درر الحکام: ۱/۶۱)

## قاعدہ (۱٤): ﴿إِذَا تَعَذَّرَتِ الْحَقِيْقَةُ يُصَارُ إِلَى الْمَجَازِ﴾

**ترجمہ:** جب حقیقت متعذر رہو تو مجاز کی طرف رجوع کیا جاتا ہے۔

(الأشباہ والنظائر لإبن نجیم: ص۴۳۷، القواعد الفقهیة: ص۴۲۳، قواعد الفقہ: ص۵۶، شرح القواعد: ص۳۱۷، جمهرة القواعد: رقم القاعدة: ۱٦٤، درر الحكام: ۱/۲۰، رقم المادة: ۲۱، القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص۲۸۵)

**مثال:** اگر کسی آدمی نے فلاں کے بیٹوں کے لئے کسی چیز کی وصیت کی اور اس فلاں کے بیٹے نہ ہوں، بلکہ پوتے ہوں تو اس موصی کا کلام مجازاً پوتوں پر محمول ہوگا اور وہ (پوتے) وصیت کردہ شئی کے حق دار ہوں گے۔

## قاعدہ (۱۵): ﴿إِذَا اجْتَمَعَتِ الإِشَارَةُ وَالْعِبَارَةُ تُعْتَبَرُ الإِشَارَةُ﴾

**ترجمہ:** جب قول اور اشارہ دونوں جمع ہوں تو اشارہ معتبر ہوگا۔

(هدايه: ۲/۳۳۱، قواعد الفقه: ص۵۵، رقم القاعدة: ۱۲، جمهرة القواعد: رقم القاعدة: ۲۵۵)

**مثال۱:** کسی آدمی نے کسی عورت سے کہا، میں نے تجھ سے سرکہ کے اس مٹکے کے عوض نکاح کیا، جب اس مٹکے کو دیکھا گیا تو وہ شراب کا مٹکا تھا تو شوہر پر مہرِ مثل واجب ہوگا، کیوں کہ یہاں اشارہ معتبر ہے اور شراب کا مٹکا مشار الیہ ہے، جو مہر نہیں بن سکتا، لہٰذا مہرِ مثل واجب ہوگا۔

**مثال۲:** ایک شخص نے کسی عورت سے غلام کے عوض نکاح کیا، اور بوقتِ عقد اس غلام کی طرف اشارہ کیا کہ اس غلام کے عوض تجھ سے نکاح کرتا ہوں، لیکن وہ آزاد نکلا، تو اب ایسی صورت میں مہرِ مثل

لازم آئے گا، کیوں کہ آزاد مال نہیں ہے، لہذا اس کے عوض نکاح بھی درست نہیں، گویا یہ ایسا ہوا کہ اس نے مہر مقرر ہی نہیں کیا، اور عدمِ تسمیہ بالمہر کی صورت میں مہر مثل لازم ہوتا ہے۔

**وإن تزوجها على هذا العبد فإذا هو حر يجب مهر المثل عند أبي حنيفة ومحد رحمهما الله، وقال أبويوسف: تجب القيمة.** (ھدایہ: ۲/۳۳۱)

**فائدہ:** مہر مثل سے مراد، باپ کی قوم کی عورتوں میں سے بوقتِ عقد جو عورت اوصاف (عمر، جمال، مال، بلدیت، عصریت، عقلیت، دیانت، بکارت، ثیوبت، عفت، علم وادب، کمالِ خلق اور عدمِ ولد) میں اس عورت کے برابر ہو، اس کا مہر، مہرِ مثل کہلائے گا۔

(غاية الأوطار: ۲/۵۹، كتاب النكاح، باب المهر)

**نوٹ:** مہر مثل وہاں واجب ہوتا ہے جہاں نکاح صحیح ہو اور مہر کا تسمیہ نہ ہو، یا تسمیہ مجہول ہو، یا اس چیز کا تسمیہ ہو جو شرعاً حلال نہیں ہے، اور نکاحِ فاسد میں بعد وطی کے مہر مثل ہے، اور وطی بالشبہ میں جو مہر لازم آتا ہے تو اس سے مرادِ مہرِ مثل مذکور نہیں بلکہ وہاں مہر مثل سے مراد "عُقر" ہے، عُقر اس کو کہتے ہیں کہ اگر زنا حلال ہوتا تو اس عورت کی کیا اجرت ہوتی، اسی قدر وطی بالشبہ میں دینا لازم ہوگا۔

(غاية الأوطار: ۲/۵۹، كتاب النكاح، باب المهر)

## قاعدہ (۱۶): ﴿إِذَا اجْتَمَعَ أَمْرَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ وَلَمْ يَخْتَلِفْ مَقْصُوْدُهُمَا دَخَلَ أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ غَالِبًا﴾

**ترجمہ:** جب ایک ہی جنس کے دو امر جمع ہوں اور دونوں کا مقصود بھی مختلف نہ ہو تو ایک، دوسرے میں غالبًا داخل ہوگا۔

(الأشباه والنظائر لإبن نجيم: ص ۴۳۰، الأشباه والنظائر للسيوطي: ۱/۲۸۱، القواعد الفقهية: ص ۱۵۲، قواعد الفقه: ص ۵۴، رقم القاعدة: ۱۱، جمهرة القواعد: رقم القاعدة: ۱۰۶)

**مثال:** جب حدث (بے وضو ہونا)، جنابت اور حیض بیک وقت جمع ہوں تو ایک ہی غسل سب کے لئے کافی ہوگا۔

**قاعدہ(۱۷):** ﴿إذا اجْتَمَعَ الْحَقَّانِ قُدِّمَ الْعَبْدُ﴾

**ترجمہ:** جب دو حق جمع ہوں (حق اللہ اور حق العبد) تو حق العبد مقدم ہوگا۔

(الأشباه والنظائر لإبن نجيم: ص۴۳۰، قواعد الفقه: ص۵۵، رقم القاعدة: ۱۳)

**مثال:** باندی کا شوہر مر گیا تو اس پر حِداد یعنی سوگ کرنا واجب ہے؛ مگر اس کے لئے گھر سے باہر نکلنا ممنوع نہیں ہوگا؛ کیوں کہ گھر سے نہ نکلنا، اللہ کا حق ہے اور مولیٰ کے کام کاج کے لیے گھر سے نکلنا، مولیٰ کا حق ہے، اگر وہ نہ نکلے تو مولیٰ کی خدمت نہیں کر سکے گی۔ اس لیے یہاں بندے کے حق کو مقدم کرتے ہوئے، اس کے لیے نکلنا جائز قرار دیا گیا، کیوں کہ بندہ محتاج ہے اور اللہ بے نیاز۔

**قاعدہ(۱۸):** ﴿إذَا اجْتَمَعَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ أوِ الْمُحَرِّمُ وَالْمُبِيْحُ غَلَبَ الْحَرَامُ وَالْمُحَرِّمُ﴾

**ترجمہ:** جب حلال وحرام یا محرِّم ومبیح کا اجتماع ہو تو حرام اور محرِّم غالب ہوگا۔

(الأشباه والنظائر لإبن نجيم: ص۳۷۳، الأشباه للسيوطي: ۱/۲۳۷، ترتيب اللآلي: ص۲۹۰، القواعد الفقهية: ص۱۳۸، ۱۴۱، ۲۱۰، قواعد الفقه: ص۵۵، رقم القاعدة: ۱۴، جمهرة القواعد الفقهية: رقم القاعدة: ۱۰۳، ۱۲۷۲، شرح السير الكبير: ۲/۳، باب من الأمان الذي يشك فيه)

**مثال۱:** حضرت عثمان غنی رضی اللہ عنہ سے پوچھا گیا کہ دو بہنوں کو بطور مِلکِ یمین (باندی بنا کر) جمع کرنا کیسا ہے؟ آپ نے فرمایا: جمع بین الاختین (دو بہنوں کو ایک ساتھ جمع کرنا) بملک الیمین کو قرآن کریم کی ایک آیت نے حلال قرار دیا ہے(۱) اور دوسری نے حرام (۲)، تو ہمارے لئے تحریم ہی پسندیدہ ہے۔

(۱) قوله تعالى: ﴿والمحصنٰت من النساء إلا ما ملكت أيمانكم﴾. (سورة النساء: ۲۴)

(۲) قوله تعالى: ﴿وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف﴾. (سورة النساء: ۲۳)

**مثال۲:** حدیث پاک: ”لک من الحائض ما فوق الإزار“ سے حرمتِ استمتاع ما بین السرۃ والرکبۃ کا ثبوت ہو رہا ہے، اور حدیث پاک: ”اصنعوا كل شيء إلا النكاح“ سے وطی کے

سواء ہر حصۂ بدن سے استمتاع کی حلت معلوم ہورہی ہے، اور قاعدۂ فقہیہ ہے کہ جب حرام وحلال کا اجتماع ہوتو حرام کو غلبہ دیا جاتا ہے، لہٰذا احتیاطاً محرّم کو غلبہ دیا جائے گا۔ (غمز عیون البصائر: ۱/۳۳۷)

**قاعدہ(۱۹):** ﴿إذا اجْتَمَعَ الْمُبَاشِرُ وَالْمُتَسَبِّبُ يُضَافُ الْحُكْمُ إلَى الْمُبَاشِرِ﴾

**ترجمہ:** جب مباشر اور متسبب کا اجتماع ہوتو حکم مباشر کی طرف منسوب ہوگا۔

(الأشباہ النظائر: ص ۵۰۲، ترتیب اللآلي: ص ۲۸۲، القواعد الفقھیة: ص ۱۴۴، ۳۴۸، قواعد الفقه: ص ۱۵، رقم القاعدة: ۱۵، شرح القواعد: ص۴۴۷، جمهرة القواعد: ۲/۲۰۴، رقم القاعدة: ۱۵۴، درر الحکام: ۱/۹۱، رقم المادة: ۹۰، القواعد الکلیة والضوابط الفقھیة: ص۳۱۷)

**فائدہ:** براہِ راست فعل کے کرنے والے کو مباشر اور سبب بننے والے کو متسبِّب کہا جاتا ہے۔

**مثال۱:** زید نے چور کو کسی کے مال کا پتہ بتا دیا کہ وہ فلاں مقام پر ہے اور چور نے اسے وہاں سے چرا لیا، تو چور ضامن ہوگا؛ کیوں کہ وہ مباشر ہے، زید ضامن نہیں ہوگا، اس لئے کہ وہ متسبِّب ہے۔

**مثال۲:** دو شخص راستے سے جارہے ہوں، اور ایک دوسرے کو ڈھکیل دے، جس کی وجہ سے وہ گر پڑا، یا ایک نے دوسرے کو راستے پر پکڑ کر رکھا اور کوئی گاڑی آگئی، جس نے شخص مذکور کو کچل دیا اور وہ مرگیا، تو اب ڈرائیور پر بقدرِ نقصان ضمان لازم ہوگا، اور ڈھکیلنے یا راستے پر پکڑ کر رکھنے والے شخص کو تعزیر کی جائے گی، یا پھر قید میں ڈالا جائے گا حتی کہ وہ بھی مرجائے، کیوں کہ ڈرائیور مباشر ہے اور ڈھکیلنے یا روکنے والا شخص متسبِّب ہے۔ (فقه النوازل: ۴۶۸/۳، وثیقة رقم ۳۳۲)

**قاعدہ(۲۰):** ﴿إذَا زَالَ الْمَانِعُ عَادَ الْمَمْنُوعُ﴾

**ترجمہ:** جب مانع زائل ہوتو ممنوع لوٹ آتا ہے۔

(درر الحکام: ۱/۳۹، رقم المادة: ۲۴، ترتیب اللآلي: ص ۲۸۰، القواعد الفقھیة: ۳۵۲، قواعد الفقه: ص۷۵، رقم المادة: ۲۲، شرح القواعد: ص ۱۹۱، القواعد الکلیة والضوابط الفقھیة: ص۲۲۳)

**مثال۱:** اگر کسی کا نابالغ ہونا اس کے قبولِ اداءِ شہادت کے لئے مانع تھا، تو بالغ ہونے کے بعد اس کی شہادت قبول ہوگی۔

**مثال۲:** ایک شخص رمضان شریف میں اس قدر بیمار ہوا کہ اس کی جان کو خطرہ لاحق ہوگیا، تو جب تک وہ اس مرض سے شفایاب نہیں ہوجاتا اس کے لیے افطار کی اجازت ہوگی، لیکن جیسے ہی وہ صحت یاب ہوجائے تو اس کو رمضان کے روزے رکھنے ہوں گے، کیوں کہ مرض اداءِ صوم کے لیے مانع تھا، جب وہ زائل ہوگیا تو ممنوع یعنی اداءِ صوم عود کر آئے گا۔ (القواعد الکلیۃ والضوابط الفقهية: ص۲۲۳)

**مثال۳:** اگر کسی شخص نے کوئی چیز خریدی اور اس میں کوئی عیبِ حادث حاصل ہوا، اس کے بعد وہ عیبِ قدیم (جو بائع کے پاس پیدا ہوا تھا) پر بھی مطلع ہوا، تو اس کے لیے مبیع کو واپس کرنا درست نہیں ہے، بلکہ وہ بائع سے صرف نقصانِ قیمت واپس لے گا، البتہ جب یہ عیب حادث ختم ہوجائے اور مشتری بائع کو نقصانِ ثمن لوٹا دے، تو اسے عیبِ قدیم کے سبب ردِ مبیع کا حق حاصل ہوگا۔

**إذا اشتری شخص شیئًا وبعد حصول عیب حادث في ذلک الشيء اطلع علی عیب قدیم فیه فحینئذ لا یجوز للمشتری رد المبیع بل له الرجوع علی البائع بنقصان الثمن أي فرق الثمن فقط، فإذا زال ذلک العیب الحادث المانع من رد المبیع فللمشتري بعد أن یعید للبائع نقصان الثمن رد المبیع بالعیب القدیم.**

(درر الحکام: ۱/۳۹، المادة: ۲۴)

**فائده:** عدمِ بلوغ مانع ہے اور قبولِ اداءِ شہادت ممنوع ہے۔

## قاعده(۲۱): ﴿إِذَا سَقَطَ الْأَصْلُ سَقَطَ الْفَرْعُ﴾

**ترجمه:** جب اصل ساقط ہو تو فرع بھی ساقط ہوگی۔

(درر الحکام: ۱/۵۳، رقم المادة: ۵۰، ترتیب اللآلي في سلک الأمالي: ص۱۱۷۶، جمهرة القواعد الفقهية: ۲/۶۱۸، رقم القاعدة: ۱۳۳، القواعد الکلیة والضوابط الفقهية: ص۳۰۷)

**مثال:** اصیل بری ہو تو کفیل بھی بری ہوتا ہے، لیکن اس کے برعکس نہیں ہوسکتا کہ کفیل بری ہو تو اصیل بھی بری ہوجائے۔ ہاں یہ بات ہے کہ کبھی کبھی فرع ثابت ہوتی ہے، اصل کے ثابت ہوئے بغیر بھی؛ مثلاً کوئی شخص یوں کہے کہ زید کے عمرو کے اوپر ہزار درہم ہیں اور میں عمرو کا ضامن ہوں، عمرو نے

اپنے اوپر زید کے ہزار درہم ہونے کا انکار کیا تو کفیل پر ہزار درہم لازم ہوں گے؛ نہ کہ اصیل پر۔ (مثال مذکور میں عمرو، اصیل ہے اور قائل، کفیل وفرع ہے)

**لو أبرأ الدائن المدين من الدين فكما أنه يبرأ المدين يبرأ منه الكفيل أيضا لأن المدين في الدين أصل والكفيل فرع، فبسقوطه عن الأصل يسقط عن الفرع طبعاً .**

(درر الحكام: ۱/۵۳، ۵۴، المادة: ۵۰)

**مثال۲:** ایک شخص نے کسی کو اپنا وکیل بنایا، پھر مؤکل کا انتقال ہوگیا، یا وہ پاگل ہوگیا، تو یہ وکیل اپنی وکالت سے معزول ہوجائے گا، اس لیے کہ وکیل کے تمام تصرفات مؤکل کی طرف لوٹتے ہیں، اور تصرف وکیل، تصرف مؤکل کی فرع ہے، جب مؤکل کا تصرف ساقط ہوگیا تو وکیل کا تصرف بھی ساقط ہوجائے گا۔ (القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص۳۰۷)

## قاعدہ(۲۲): ﴿إِذَا فَاتَ الشَّرْطُ فَاتَ الْمَشْرُوْطُ﴾

**ترجمہ:** شرط کے فوت ہونے پر مشروط فوت ہوجاتا ہے۔ (جمهرة: ۲/۲۲۳، رقم: ۱۷۸)

**مثال:** اگر کوئی شخص بلا وضو نماز پڑھ لے، یا کوئی شخص بدون گواہ کے نکاح کرلے، تو نماز اور نکاح دونوں صحیح نہیں ہوں گے۔ (شامی: ۲/۶۶، باب شروط الصلاة، ۴/۷۳، کتاب النكاح)

## قاعدہ(۲۳): ﴿إِذَا قُضِيَ بِشَيءٍ مُخَالِفٍ لِلإِجْمَاعِ لا يُنْفَذُ﴾

**ترجمہ:** جب کسی ایسے قول کے مطابق فیصلہ کیا جائے، جو اجماع کے مخالف ہو تو وہ فیصلہ نافذ نہیں کیا جائے گا۔ (قواعد الفقه: ص۵۷، رقم القاعدة: ۲۴)

**مثال:** ہر وہ فیصلہ جو ائمۂ اربعہ مجتہدین کے مذہب کے مخالف ہو وہ مخالفِ اجماع ہوگا اور اسے نافذ نہیں کیا جائے گا۔

## قاعدہ(۲۴): ﴿اِسْتِحْقَاقُ الأُجْرَةِ بِعَمَلٍ لا بِمُجَرَّدِ قَوْلٍ﴾

**ترجمہ:** استحقاقِ اجرت عمل سے ثابت ہوگا، نہ کہ قولِ محض سے۔

(قواعد الفقه: ص۵۷، رقم القاعدة: ۲۵)

**مثال:** اگر کوئی شخص راستہ بھول جائے اور کسی سے یوں کہے: اگر آپ مجھے میری منزل کا راستہ بتادو گے تو میں آپ کو ایک ہزار روپیہ دوں گا، اب وہ شخص محض راستہ کے اوصاف بتلا کر اس کی رہنمائی کردے تو ہزار روپے کا مستحق نہیں ہوگا، جب تک کہ خود ساتھ جا کر رہنمائی نہ کردے، کیوں کہ استحقاقِ اجرت عمل سے ثابت ہوتا ہے؛ نہ کہ محض قول سے۔

## قاعدہ (۲۵): ﴿اِسْتِعْمَالُ النَّاسِ حُجَّةٌ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا﴾

**ترجمہ:** لوگوں کا استعمال دلیل ہے، اس پر عمل کرنا واجب ہے۔

(درر الحکام: ۱/۴۶، رقم المادة: ۳۷، قواعد الفقه: ص۵۷، رقم القاعدة: ۲۶، القواعد الفقهية: ص۵۶، شرح القواعد: ص۲۲۳)

**مثال:** دلالتِ استعمال سے حقیقت متروک ہوتی ہے، مثلاً کسی آدمی نے قسم کھائی کہ وہ سر نہیں کھائے گا تو اس کی یہ قسم تمام سروں پر محمول نہیں ہوگی، بلکہ سر سے وہی سر مراد ہوگا جو لوگوں کے مابین متعارف ہے، یعنی گائے، بکری، دنبہ وغیرہ کا سر؛ چنانچہ اس قسم کے بعد گائے، بکری، دنبہ وغیرہ کا سر کھائے گا تو حانث ہوگا؛ دیگر سروں کو کھانے سے حانث نہیں ہوگا۔

دلالتِ استعمال کی طرح دلالتِ عرف سے بھی حقیقت متروک ہوتی ہے، بعض علماء کے نزدیک دلالتِ استعمال اور دلالتِ عرف دونوں مترادف ہیں اور بعض نے دونوں کے درمیان فرق کیا ہے کہ دلالتِ استعمال سے مراد، لفظ کا شرعاً اپنے معنی موضوع لہ سے معنی مجازی کی طرف منتقل ہونا اور اسی میں غالب الاستعمال ہونا ہے، اور دلالتِ عرف سے مراد، لفظ کا عرفاً اپنے معنی موضوع لہ سے معنی مجازی کی طرف منتقل ہونا ہے۔

## قاعدہ (۲۶): ﴿اَلإِسْلَامُ يَعْلُوْ وَلا يُعْلٰى﴾

**ترجمہ:** اسلام غالب ہوتا ہے، مغلوب نہیں۔

(شرح السير الكبير: ۱/۹۳، باب دواء الجراحة، قواعد الفقه: ص۵۸، رقم القاعدة: ۲۷)

**مثال:** میاں بیوی دونوں کافر تھے، کسی ایک نے اسلام قبول کیا تو ان کا بچہ مسلمان کے تابع ہو کر مسلمان شمار ہوگا؛ کافر کے تابع ہو کر کافر شمار نہیں ہوگا۔

اسی طرح کافر کی شہادت مسلمان کے خلاف نا قابلِ قبول ہوگی، کیوں کہ شہادت میں بھی ایک قسم کا غلبہ (تنفیذ القول علی الغیر) پایا جاتا ہے۔

## قاعدہ (۲۷): ﴿اَلإشَارَاتُ الْمَعْهُوْدَةُ لِأخْرَسَ كَعِبَارَةِ النَّاطِقِ﴾

**ترجمہ:** گونگے کے معروف ومشہور اشارے بولنے والے کے قول کے مانند ہیں۔

(درر الحكام: ۱/ ۷۰، المادة: ۷۰، قواعد الفقه: ص ۵۸، رقم القاعدة: ۲۸، شرح القواعد: ص ۳۵۱، القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۲۵۶، الهداية: ۲/ ۳۵۹)

**مثال۱:** ہر بالغ، عاقل شوہر کی طلاق واقع ہوگی، خواہ وہ غلام ہو یا مُکرَہ (مجبور کردہ) ہازل (مذاق کرنے والا) ہو یا سکران (نشہ میں مست)، اسی طرح گونگے کی طلاق اشارۂ معہودہ سے واقع ہوگی، کیوں کہ گونگے کا اشارۂ معہودہ استحساناً ناطق کی عبارت کی مانند ہے۔

(الدر المختار مع الشامي: ۳/ ۲۱، الهداية: ۲/ ۳۵۹)

## قاعدہ (۲۸): ﴿اَلإشَارَةُ إنَّمَا تُعْتَبَرُ إذَا صَارَتْ مَعْهُوْدَةً مَعْلُوْمَةً﴾

**ترجمہ:** اشارہ اسی وقت معتبر ہوتا ہے جب کہ معلوم ومتعین ہو۔

(جمهرة: ۲/ ۶۳۶، رقم: ۲۵۳، بيع التعاطي، درر الحكام: ۱/ ۷۰، المادة: ۷۰، الهداية: ۲/ ۵۴۷، مسائل شتى)

**مثال۱:** گونگے کا اشارے کے ساتھ بیع وشراء کرنا، اسی طرح اس کا نکاح کرنا، طلاق دینا اور دیگر تمام تصرفات صحیح ہیں، بشرطیکہ ان تمام امور میں اس کا اشارہ معہود ومعلوم ہو۔

(موسوعة القواعد الفقهية: ۱/ ۴۰۰)

**مثال۲:** اگر گونگے کے سامنے وصیت پڑھی جائے اور اس سے کہا جائے: کیا تو اس پر گواہ ہے؟ اور وہ سر سے اشارہ کردے یا لکھ دے، تو اس کا اشارہ اور کتابت قابلِ تسلیم ہوگی۔

(الهداية: ۴/ ۵۴۷، مسائل شتى)

**فائدہ:** گونگے کا اپنے سر سے لمبائی میں اشارہ کرنا یہ اقرار کا اشارہ ہوتا ہے۔

(درر الحکام: ۱/۶۷)

**قاعدہ(۲۹): ﴿اَلأَصْلُ فِي الأَبْضَاعِ التَّحْرِيْمُ﴾**

**ترجمہ:** اَبضاع میں اصل تحریم (حرام ہونا) ہے۔ (الأشباہ والنظائر لإبن نجیم: ص۲۵۵، الأشباہ للسیوطي: ۱/۱۳۳، القواعد الفقھیة: ص۱۱۴، قواعد الفقہ: ص۵۹، رقم القاعدۃ: ۳۲)

**مثال:** جب کسی عورت میں حلت وحرمت کا تقابل ہو تو حرمت غالب ہوتی ہے، یہی وجہ ہے کہ فروج (شرمگاہوں) میں تحری جائز نہیں ہے۔ (الأشباہ: ص۸۸)

**فائدہ:** أبضاع، بُضع کی جمع ہے، اور بضع عورت کی شرم گاہ کو کہا جاتا ہے۔

**قاعدہ(۳۰): ﴿اَلأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ الإِبَاحَةُ﴾**

**ترجمہ:** چیزوں میں اصل اباحت (مباح ہونا) ہے۔

(الأشباہ والنظائر لإبن نجیم: ص۲۵۲، الأشباہ والنظائر للسیوطي: ۱/۱۲۱، القواعد الفقھیة: ص۱۰۷، قواعد الفقہ: ص۵۹، القاعدۃ: ۳۳)(رد المحتار: ۱/۱۰۵، مطلب المختار أن الأصل في الأشیاء الإباحة)

**مثال۱:** جن چیزوں کی اباحت اور حرمت پر شریعت کا وارد ہونا ممکن ہو، ورودِ شرع سے پہلے وہ مباح ہی ہوں گی؛ کیوں کہ اصل یہی ہے؛ اسی بناء پر جمہور حنفیہ اور شافعیہ اس بات کے قائل ہیں، کہ جس شخص کو شرع نہ پہونچی ہو، اس کے لئے جائز ہے کہ جو چاہے کھائے؛ البتہ ورودِ شرع کے بعد بیانِ شریعت کے مطابق، شئی حرام یا مباح ہوگی۔

**مثال۲:** اگر کوئی مسلم شخص ماء متغیر پائے، اور یہ احتمال ہو کہ پانی نجاست کے گر جانے کی وجہ سے متغیر ہوا، یا زیادہ ٹھہرنے کی وجہ سے، تو اس پانی سے وضو اور غسل دونوں جائز ہیں، اس لیے کہ اشیاء میں اصل اباحت ہے۔

**لو وجد المسلم ماء متغیرا، واحتمل أن یکون تغیرہ بنجاسة أو بطول مکث، فله التطھر به، لأن الأصل في المیاہ الطھارة لقوله تعالی: ﴿وأنزلنا من السماء ماءً طھوراً﴾، ولا یزول الیقین بالشک.** (الشک أحکامه وتطبیقاته في الفقه الإسلامي: ص ۸۸)

**قاعدہ (۳۱)**: ﴿اَلأَصْلُ إِضَافَةُ الْحَادِثِ إِلٰى أَقْرَبِ أَوْقَاتِهِ﴾

**ترجمہ**: قاعدہ یہ ہے کہ حادث (نئی پیش آنے والی شیٔ) اپنے قریب ترین وقت کی طرف منسوب ہوتا ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۴/۱۲۱، باب الوکالة فی الفداء المأسور، ترتیب اللآلي: ص ۳۳۰، قواعد الفقه: ص ۵۸، القاعدة: ۲۹، شرح القواعد: ۱۲۵، درر الحکام؛ ۱/۲۸، المادة: ۱۱، القواعد الکلیة والضوابط الفقهیة: ص ۱۵۵)

**مثال۱**: کسی آدمی نے اپنے کپڑے پر نجاست لگی دیکھی، درانحالانکہ وہ اسی کپڑے کو پہن کر نماز پڑھ چکا ہے اور یہ معلوم نہیں کہ نجاست کب لگی، تو وہ آخری حدث (بے وضو ہونا) کے وقت سے نمازوں کا اعادہ کرے۔

**مثال۲**: اگر کسی آدمی نے ظہر کی نماز کے بعد اپنے کپڑوں پر منی لگی دیکھی، تو اسے اقربِ نوم کی طرف پھیرا جائے گا، اگر وہ ظہر سے پہلے سویا تھا تو سمجھا یہ جائے گا کہ وہ اسی وقت سے جنبی ہے، اور اس پر بعد از غسل نماز ظہر کا اعادہ واجب ہوگا۔ اور اگر ظہر سے پہلے نہیں سویا تھا تو اسے فجر سے پہلے کی نیند کی طرف منصرف کیا جائے گا، اور بعد از غسل اس پر فجر وظہر دونوں نمازوں کا اعادہ واجب ہوگا۔

**مثال۳**: متوفی عنہا زوجہا نے اس بات کا دعوی کیا کہ اس کو اس کے شوہر نے حالتِ مرض الموت میں طلاق دی، اور وہ اس کی وارث ہے، اور ورثاء یہ دعوی کریں کہ شوہر نے حالتِ صحت میں طلاق دی تھی، لہذا وہ وارث نہیں ہے، تو اس صورت میں زوجہ کا قول معتبر ہوگا، اور طلاق مرض الموت کی طرف منسوب ہوکر عورت مستحقِ ارث ہوگی۔ (القواعد الکلیة والضوابط الفقهیة: ص ۱۵۵)

**فائدہ**: غالب الہلاک حالت میں شوہر کا اپنی بیوی کو طلاقِ بائن یا تین طلاقیں دینا ''طلاقِ فار'' ہے۔

**قاعدہ (۳۲)**: ﴿اَلأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ﴾

**ترجمہ**: اصل آدمی کا بریٔ الذمہ ہونا ہے۔

(الأشباہ والنظائر لإبن نجیم: ص ۲۳۱، الأشباہ والنظائر للسیوطي: ۱/۱۲۰، درر الحکام: ۱/۲۵، المادة: ۸، القواعد الکلیة والضوابط الفقهیة: ص ۱۴۶، ترتیب اللآلي: ص ۳۱۸، القواعد الفقهیة: ص ۲۱، ۳۱۸، قواعد الفقه: ص ۵۸، القاعدة: ۳۰، شرح القواعد؛ ص ۱۰۵)

**مثال۱:** زید، عمرو کے ذمہ اپنے ہزار درہم قرض ہونے کا دعوی کرے اور عمرو اس کا منکر ہو اور زید کے پاس اپنے دعوی کو ثابت کرنے کے لئے دو گواہ موجود نہ ہوں، تو عمرو ہی کا قول معتبر ہوگا؛ کیوں کہ اصل آدمی کے ذمہ کا بری ہونا ہے، اور ذمہ کا مشغول ہونا خلافِ اصل ہے، جب کہ خلافِ اصل کو ثابت کرنے کے لئے بینہ ضروری ہے اور وہ زید کے پاس نہیں، اس لیے عمرو ہی کا قول معتبر ہوگا۔

**مثال۲:** کسی شخص نے کسی پر زنا، قتل، یا چوری کی تہمت لگائی، تو شخصِ مُتَّہم اس تہمت سے بری سمجھا جائے گا، تا آنکہ مُتَّہم اپنی اس تہمت پر بینہ پیش کردے، کیوں کہ اصل آدمی کا بری الذمہ ہونا ہے۔

(القواعد الکلیة والضوابط الفقهیة: ص۱۴۷)

## قاعدہ(۳۳): ﴿اَلتَّمَسُّکُ بِالْأَصْلِ یَصْلُحُ حُجَّةً لِإِبْقَاءِ مَا کَانَ عَلَی مَا کَانَ﴾

**ترجمہ:** اصل سے استدلال کرنا شیٔ کو اس کی حالتِ سابقہ پر باقی رکھنے کے لیے حجت ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۵/۳۴، باب الشروط في الموادعة وغیرها، الأشباه والنظائر لإبن نجیم: ص۲۲۵، درر الحکام: ۱/۲۳، المادة: ۵، ترتیب اللآلي: ص۳۱۵، القواعد الفقهیة: ص۲۹۵، ۳۱۸، قواعد الفقه: ص۵۹، القاعدة: ۳۱، شرح القواعد: ص۸۷، القواعد الکلیة والضوابط الفقهیة: ص۱۴۵)

**مثال۱:** چیزوں میں اصل بقا (باقی رہنا) ہے اور عدم (نیست و نابود ہونا) طاری ہے، اگر کسی آدمی نے آخر شب میں سحر کھائی اور طلوعِ صبح صادق میں اسے شک ہوا، تو اس کا روزہ درست ہے، کیوں کہ بقاءِ شب اصل ہے۔

**مثال۲:** مستاجر (مالک) موجر (مزدور) کو اجرت ادا کرنے کا دعوی کرے، اور اس موجر اس کا منکر ہو، تو موجر کا قول یمین کے ساتھ معتبر ہوگا، کیوں کہ اجرت کا مستاجر کے ذمہ باقی رہنا اصل ہے، الا یہ کہ مستاجر دفعِ اجرت پر کوئی ثبوت پیش کردے۔ (القواعد الکلیة والضوابط الفقهیة: ص۱۴۵)

## قاعدہ(۳۴): ﴿اَلأَصْلُ فِيْ الشَّکِّ عَدَمُ الْفِعْلِ﴾

**ترجمہ:** شک میں اصل فعل کا نہ ہونا ہے۔

(الأشباه والنظائر للسیوطی: ۱/۱۲۳، الأشباه والنظائر: ۱/۲۳۲)

**مثال:** کسی شخص کو نماز یا وضو کے رکن کے متعلق یہ شک ہو، کہ اس نے اسے کیا یا نہیں؟ تو اس پر اس رکن کا اعادہ واجب ہوگا، کیوں کہ شک میں اصل فعل کا نہ ہونا ہے۔

(الأشباه والنظائر للسیوطی: ۱/۱۲۳)

## قاعدہ(۳۵): ﴿اَلأَصْلُ فِي الصِّفَاتِ الْعَارِضَةِ الْعَدَمُ﴾

**ترجمہ:** صفاتِ عارضہ میں اصل عدم ہے۔

(درر الحکام: ۱/۲۶، المادۃ: ۹، ترتیب اللآلي: ص ۳۲۲، قواعد الفقہ: ص ۵۹، القاعدۃ: ۳۴، شرح القواعد: ص ۱۱۷، القواعد الکلیة والضوابط الفقھیة: ص ۱۴۸)

**مثال۱:** دو آدمیوں نے عقد مضاربت کیا، پھر نفع کے حاصل ہونے یا نہ ہونے میں اختلاف پیدا ہوا، رب المال (جس کا سرمایہ ہے) کہتا ہے نفع ہوا ہے اور مضارب (جس کی محنت ہے) کہتا ہے کوئی نفع نہیں ہوا، اس صورت میں مضارب کا قول معتبر ہوگا، کیوں کہ ربح (نفع) صفتِ عارض ہے اور اس میں اصل عدم (نہ ہونا) ہے تو مضارب مدعیٰ اصل ہے اور جو مدعیٰ اصل ہوتا ہے وہ مدعیٰ علیہ ہوا کرتا ہے اور مدعیٰ علیہ کا قول ہی معتبر ہوتا ہے جب کہ مدعی کے پاس بینہ نہ ہو، ہاں اگر رب المال کے پاس (جو خلافِ اصل کا دعوی کرنے کی وجہ سے مدعی ہے) بینہ یعنی دو گواہ موجود ہوں تو اس کا قول معتبر ہوگا۔

(الأشباہ: ص ۸۳)

**مثال۲:** بائع نے مشتری کو کوئی گاڑی فروخت کرکے اس کے حوالہ کردی، پھر مشتری اس گاڑی میں کسی عیب کے پائے جانے کا دعوی کرے، جب کہ بائع سلامتیٔ عیب کا مدعی ہو، تو بائع کا قول یمین کے ساتھ معتبر ہوگا، اس لیے کہ اس کا دعوی اصل (صفاتِ عارضہ کا معدوم ہونا) کے موافق ہے، اور جو شخص موافقِ اصل وظاہر کا دعوی کرے، اسی کا قول معتبر ہوتا ہے۔ لیکن اگر مشتری اپنے دعوے پر بینہ پیش کردے تو اب اس کا قول معتبر ہوگا۔ (القواعد الکلیة والضوابط الفقھیة: ص ۱۴۹)

## قاعدہ(۳۶): ﴿اَلأَصْلُ فِي الْعُقُوْدِ الْمَالِيَةِ بِنَاءُ هَا عَلَى التَّرَاضِي﴾

**ترجمہ:** عقودِ مالیہ میں اصل یہ ہے کہ وہ باہمی رضامندی پر مبنی ہوتے ہیں۔

(جمھرۃ: ۲/۶۴۴، رقم: ۲۰۳)

**مثال:** تمام عقود مالیہ، مثلاً بیع وشراء اور اجارہ وغیرہ میں متعاقدین کی رضامندی شرط ہے، اگر کسی ایک فریق کی رضامندی نہ پائی جائے، تو عقد جائز نہیں ہوگا۔ (جمهرة: ۱/۱۹۴)

**قاعدہ(۳۷):** ﴿اَلأَصْلُ فِي الْكَلَامِ الْحَقِيْقَةُ﴾

**ترجمہ:** کلام میں اصل حقیقت ہی ہوتی ہے۔

(الأشباه والنظائر لإبن نجيم: ص ۱۲۱، الأشباه والنظائر للسيوطي: ۱۳۵، درر الحكام: ۱/۳۰، المادة: ۱۲، القواعد الكلية: ص ۲۸۴، قواعد الفقه: ص ۵۹، القاعدة: ۳۵، شرح القواعد: ص ۱۳۳)

**مثال:** ﴿لا تنكحوا ما نكح اٰباؤكم من النساء﴾. تم ان عورتوں سے نکاح نہ کرو، جن سے تمہارے آباء نے نکاح کیا۔ [سورة النساء: ۲۲]

لفظِ نکاح کے معنی حقیقی، وطی ہے اور عقدِ نکاح، اس کے معنی مجازی ہے۔

آیت میں نکاح کو معنی حقیقی (وطی) پر محمول کر کے "حليلة الأب" (باپ کی بیوی) اور "مزنية الأب" (جس سے باپ نے زنا کیا) دونوں کی حرمت ثابت ہوگی، کیوں کہ موطوئۃ الاب ہونے میں دونوں برابر کی شریک ہیں۔

**قاعدہ(۳۸):** ﴿اَلاضْطِرَارُ لا يُبْطِلُ حَقَّ الْغَيْرِ﴾

**ترجمہ:** اضطراری حالت، حقِ غیر کو باطل نہیں کرتی ہے۔

(درر الحكام: ۱/۴۲، المادة: ۳۳، القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۲۲۷، ترتيب اللآلي: ۳۴۵، قواعد الفقه: ص ۶۰، القاعدة: ۳۶، شرح القواعد: ص ۲۱۳)

**مثال:** بھوک کی وجہ سے کسی انسان کی جان جانے کا اندیشہ ہے، ایسی حالت میں شریعت نے اسے دوسرے کا کھانا کھانے کی اجازت تو دی ہے، مگر اس اضطراری حالت کے سبب ضمانِ طعام باطل نہیں ہوگا، کیوں کہ وہ حقِ غیر ہے۔

**قاعدہ(۳۹):** ﴿اَلإِعَانَةُ عَلَى الْمَحْظُوْرِ مَحْظُوْرٌ﴾

**ترجمہ:** فعلِ ممنوع پر اعانت بھی ممنوع ہے۔ (جمهرة: ۲/۶۴۴، رقم: ۳۰۳)

**مثال:** کسی شخص کو اپنے اثر ورسوخ اور کریڈٹ پر بینکوں یا اشخاص سے سودی قرض دلانا، یہ سودی معاملہ کی اعانت ہے، جو ممنوع ہے۔ (فتاوی محمودیہ: ۲۴/۴۲۹، مکتبہ محمودیہ)

اسی طرح بیمہ اور انشورنس کمپنی میں بطور ایجنٹ ودلالی ملازمت اختیار کرنا اور لوگوں کو اس میں شمولیت کی دعوت دینا شرعاً ممنوع کام کی اعانت ہے، اور ممنوع کام کی اعانت بھی ممنوع ہے۔ (رحمانی)

**قاعدہ(٤٠):** ﴿اَلاعْتِبَارُ لِلْمَعْنٰی فِي الْعُقُوْدِ لا لِلْألْفَاظِ فَقَطْ﴾

**ترجمہ:** معاملات میں معانی معتبر ہوتے ہیں، نہ کہ صرف الفاظ۔

(الأشباہ والنظائر لإبن الملقن: ۲/۱۸، قواعد الفقہ: ص ۶۰، ۳۷)

**مثال:** اگر کوئی آدمی یوں کہے کہ میں نے تجھے یہ چیز بیچ دی، اگر میں چاہوں یا میرا باپ چاہے، اب اگر اس نے تین دن یا اس سے کم کی مدت ذکر کی تو یہ باعتبارِ معنی بیع بالخیار ہوگی اور اگر تین دن یا اس سے کم کی مدت ذکر نہیں کی تو بیع باطل ہوگی، کیوں کہ اس کا قول " بعتک إن شئتُ " یا " إن شاء أبي " تعلیق ہے اور بیع تعلیق کا احتمال نہیں رکھتی۔ (الأشباہ: ص ۲۹۱)

**قاعدہ(٤١):** ﴿أُعْذِرَ مَنْ أُنْذِرَ﴾

**ترجمہ:** جس شخص کو ڈرایا گیا، اس کا عذر قابلِ قبول ہوگا۔

(شرح السیر الکبیر: ۱/۱۱۹، ۱/۲۰۸، قواعد الفقہ: ص ۶۰، القاعدۃ: ۳۹)

**مثال:** کسی آدمی نے ایسی چیز کا ارتکاب کیا، جس سے اس کو منع کیا گیا تھا اور اب وہ اس چیز کے ارتکاب پر اپنا کوئی عذر ظاہر کرے، مثلاً یوں کہے کہ مجھے معلوم نہیں تھا کہ یہ ممنوع ہے تو امیر المسلمین کو چاہئے کہ اولِ بار اس کو سزا نہ دے، بلکہ اسے دوبارہ ارتکاب کرنے سے ڈرائے، اگر اس نے دوبارہ مخالفت کی تب اسے سزا دے۔ (سیر کبیر: ۱/۱۱۹)

**قاعدہ(٤٢):** ﴿إعْمَالُ الْکَلَامِ أوْلیٰ مِنْ إهْمَالِهِ﴾

**ترجمہ:** کلام کو کارآمد بنانا اسے بے کار قرار دینے سے بہتر ہے۔

(الأشباہ والنظائر لإبن نجیم: ص۴۳۷، الأشباہ والنظائر للسیوطي: ۱/۲۸۶، ترتیب اللآلي: ص۳۴۸، القواعد الفقهیة: ص ۱۱۰، ۲۵۵، قواعد الفقہ: ص ۶۰، القاعدۃ: ۳۸، شرح القواعد: ص ۳۱۵، جمهرة القواعد، القاعدۃ: ۳۲۰، درر الحکام: ۱/۵۹، المادۃ: ۶۰، القواعد الکلیة: ص ۲۶۹)

**توضیحِ قاعدہ:** جب تک کلام کوکسی بھی معنی پر خواہ حقیقت ہو یا مجاز، محمول کرنا ممکن ہو، اسے مہمل نہیں قرار دیا جائے گا، اگر حقیقت پر محمول کرنا ناممکن ہو تو مجاز پر محمول کیا جائے گا اور اگر مجاز پر محمول کرنا بھی ناممکن ہو تو اب عدمِ امکانِ اعمال (کارآمد بنانا ناممکن ہونا) کی وجہ سے وہ مہمل ہوگا۔

**مثال:** کوئی آدمی اپنی اس بیوی کو جس کا نسب کسی دوسرے انسان سے معروف ومشہور ہے یہ کہے: ''هــذه ابـنتـي'' یہ میری بیٹی ہے، اب یہاں کلام کو حقیقت پر محمول کرنا ناممکن ہے، کیوں کہ اس کا نسب دوسرے سے معروف ومشہور ہے، نیز اس کے کلام کو مجاز پر محمول کرنا بھی ممکن نہیں، کیوں کہ مجاز اس وقت مراد ہوسکتا ہے، جب کہ حقیقت ومجاز کے درمیان کوئی مناسبت ہو اور یہاں ایسا نہیں ہے، کیوں کہ بیٹی ہونا نکاح کے منافی ہے اور جب نکاح کے منافی ہے تو طلاق کے بھی منافی ہوگا، اس لیے کہ نکاح اصل ہے اور طلاق اس کی فرع، جب معنی حقیقی ومجازی کے درمیان کوئی مناسبت نہیں تو مجاز مراد نہیں ہوسکتا، اس لیے کلام مہمل ہوگا۔

**قاعدہ(۴۳):** ﴿اَلإِقْرَارُ إِخْبَارٌ لا إِنْشَاءٌ فَلا يَطِيْبُ لِلْمُقَرِّ لَهُ لَوْ كَانَ كَاذِباً﴾

**ترجمہ:** اقرار اخبار ہے، انشاء نہیں، لہٰذا مقرلہٗ (جس کے لئے اقرار کیا گیا) کے لئے اقرار کردہ شئ حلال نہیں ہوگی، جب کہ مقر جھوٹا ہو۔ (قواعد الفقه:ص ۶۰، القاعدة: ۴۰)

**مثال:** اگر مقر جھوٹا ہو تو اس کے اقرار سے، اقرار کردہ شئ میں مقَر لہ کی ملکیت ثابت نہ ہوگی، مثلاً کوئی آدمی جھوٹ موٹ یوں ہی کہے: فلاں کا کھجور کا درخت تھا اور میں نے اس کی کھجور کو ضائع کردیا، تو اس جھوٹے اقرار سے مقرلہ کے لئے ملکیت ثابت ہوکر، مقِر پر مقَر لہ کے لیے کوئی ضمان لازم نہیں ہوگا۔

**قاعدہ(۴۴):** ﴿اَلإِقْرَارُ فِيْ حَقِّ الْمُقِرِّ يَلْزَمُ كَقَضَاءِ الْقَاضِي﴾

**ترجمہ:** اقرار مقر کے حق میں ایسا ہی لازم ہوتا ہے؛ جیسے قضاءِ قاضی لازم ہوتا ہے۔

(شرح السير الكبير: ۵/۶، باب الموادعة، ۵/۶۵، باب الموادعة، قواعد الفقه: ص ۶۱، القاعدة: ۴۱)

**مثال:** کسی آدمی نے دوسرے کے لئے کسی عین شئ کا اقرار کیا، پھر وہ اس شئ کا مالک ہوا تو اسے اس شئ کو مقرلہ کے حوالہ کرنے کا حکم دیا جائے گا۔

**فائدہ:** تصدیق بھی اقرار ہی کی مانند ہے، سوائے تصدیق فی الحدود کے۔

**قاعدہ(٤٥)**: ﴿اَلإقْرَارُ بَعْدَ الإنْکَارِ صَحِيحٌ﴾

**ترجمہ**: اقرار بعد از انکار معتبر ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۴/۵، باب الموادعۃ، قواعد الفقہ: ص ۶۱، القاعدۃ: ۴۲)

**مثال**: کسی آدمی نے دعوی کیا کہ فلاں شخص میرا غلام ہے، اولاً اس فلاں شخص نے اس کے غلام ہونے کا انکار کیا، بعدہٗ اس کی تصدیق کی کہ ہاں میں اس کا غلام ہوں تو وہ مدعی کا غلام ہوگا، بشرطیکہ مجہول الحال ہو، یعنی معروف بالحریۃ نہ ہو۔

**قاعدہ(٤٦)**: ﴿إقْرَارُ الْمُقِرِّ إنَّمَا يَثْبُتُ فِيْ حَقِّهٖ خَاصَّةً﴾

**ترجمہ**: مقر کا اقرار خصوصاً اپنے حق میں تو ثابت ہو ہی جاتا ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۴/۵، باب الموادعۃ، قواعد الفقہ: ص ۶۱، القاعدۃ: ۴۳)

**مثال۱**: جب مسلمانوں نے مشرکین سے اس بات پر صلح کی کہ وہ ہر سال سو نفر (افراد) مسلمانوں کو ادا کریں گے، پھر مشرکین سو نفر مسلمانوں کے پاس لے آئے اور کہا کہ یہ آزاد ہیں، ہم ان پر غالب آئے، پھر کہا: نہیں ہم نے جھوٹ کہا تھا، یہ غلام ہی ہیں اور ان سو لوگوں نے مشرکین کی اس بات کی تصدیق کی تو مسلمانوں کے لئے جائز ہوگا کہ وہ ان سو لوگوں کو لے لیں، کیوں کہ انہوں نے اپنی رقیت (غلام ہونا) کا اقرار کیا اور آدمی کا اپنا اقرار اپنے حق میں خصوصاً ثابت ہو ہی جاتا ہے۔

**مثال۲**: کسی مجہول النسب شخص نے اپنے غلام کو آزاد کیا، پھر وہ اپنے بارے میں کسی اور کے غلام ہونے کا اقرار کرے، اور مقر لہ اس کی تصدیق بھی کردے، تو اس کا یہ اقرار اپنے حق میں تو صحیح ہے، مگر ابطالِ عتق میں نہیں۔ (الدر المختار علی التنویر مع الشامي: ۲/۲۱۲، ۲۱۳)

**قاعدہ(٤٧)**: ﴿إقْرَارُ الْمُکْرَهِ بَاطِلٌ﴾

**ترجمہ**: مجبور کردہ انسان کا اقرار باطل ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۵/۱۰۸، باب العین یصیبہ المسلمون، قواعد الفقہ: ص ۶۱، القاعدۃ: ۴۴)

**مثال:** آپ نے کسی انسان کو ضربِ شدید یا حبسِ مدید کی دھمکی دے کر اس سے اپنے مقروض ہونے کا اقرار کروایا، تو اس کا یہ اقرار باطل ہے اور اس پر آپ کا قرض ثابت نہ ہوگا۔

**قاعدہ(۴۸):** ﴿أَكْبَرُ الرَّأيِ بِمَنْزِلَةِ الْيَقِيْنِ فِيْمَا يَبْتَنِيْ عَلَى الاحْتِيَاطِ﴾

**ترجمہ:** جو چیزیں مبنی بر احتیاط ہیں، ان میں غالب رائے یقین کا درجہ رکھتی ہے۔

(شرح السير الكبير: ۲/۴۵، باب الحربي يستأمن إلينا ثم نجده في أيديهم، قواعد الفقه: ص ۶۱، القاعدة: ۴۵)

**مثال:** اگر کسی شخص کو غالبِ گمان یہ ہو کہ اسے نواقضِ وضو میں سے کوئی چیز پیش آ چکی اور اس کا وضو ٹوٹ گیا تو اس پر لازم ہے کہ وہ وضو کرلیں، کیوں کہ اکبر رائے اور غالبِ ظن (ان احکام میں جو احتیاط پر مبنی ہیں) متحقق کے درجہ میں ہوتا ہے۔"**لان الغالب كالمتحقق**" (الاشباہ والنظائر۔ص/۲۷۲)

**نوٹ:** **اکبر رائے** اور **ظنِ غالب** سے مراد، ایسا گمان ہے، جو مرتبۂ یقین سے قریب ہو۔

**شک:** سے مراد، تساوی الطرفین، یعنی دونوں جانب کا برابر ہونا ہے۔

**ظن:** سے مراد، دونوں جانبوں میں سے کسی ایک جانب کا راجح ہونا ہے اور وہ جانبِ صواب ہے۔

**وھم:** جہت خطا کے جہت صواب پر راجح ہونے کو کہتے ہیں۔ (الأشباه والنظائر: ص ۲۷۱)

**قاعدہ(۴۹):** ﴿أَكْبَرُ الرَّأْيِ فِيْمَا لا يُمْكِنُ الْوُقُوْفُ عَلٰى حَقِيْقَتِهٖ بِمَنْزِلَةِ الْحَقِيْقَةِ﴾

**ترجمہ:** جس شئ کی حقیقت پر واقفیت ناممکن ہو، اس میں غالبِ رائے حقیقت کے درجہ میں ہوتی ہے۔ (شرح السير الكبير: ۱/۱۱۷، ۱/۱۷، باب ما يجب من طاعة الوالي وما لا يجب، قواعد الفقه: ص ۶۲، القاعدة: ۴۶، جمهرة القواعد: القاعدة: ۳۶۰)

**مثال:** اگر کوئی آدمی کسی کو رات کے وقت اپنے گھر میں داخل ہوتے دیکھ لے اور یہ معلوم نہ ہو کہ یہ چور ہے یا چوروں کے ڈر سے بھاگ کر پناہ لینے والا ہے، ایسی صورت میں اس کے ظاہرِ حال کے مطابق فیصلہ کیا جائے گا، اگر اس کے اوپر چوروں کی کوئی علامت ہو یا اس کے ساتھ کوئی دوسرا آدمی بھی ہے،

جو گھر کے سامان کو جمع کر رہا ہے تو ان دونوں آدمیوں کے قریب آنے سے پہلے ان کو قتل کرنے میں کوئی مضائقہ نہیں ہے اور اگر اس داخل ہونے والے کے اوپر کوئی علامتِ اہلِ خیر ہو یا وہ بظاہر نیک دکھائی دے رہا ہو تو اسے بلا اذن گھر میں داخل ہونے کے جرم کی سزا تو دی جاسکتی ہے، مگر اس کو قتل کرنا جائز نہیں ہے۔

**قاعدہ(۵۰)**: ﴿أَكْثَرُ مَا يُخَافُ لا يَكُوْنُ﴾

**ترجمہ**: اکثر جس چیز کا اندیشہ کیا جاتا ہے، وہ واقع نہیں ہوتی ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۱/۱۲۱، باب ما یجب من طاعة الوالي وما لا یجب ، قواعد الفقه: ص ۶۲، القاعدة: ۴۷)

**مثال**: اگر کسی فوج کا سربراہ اپنے ماتحت سپاہیوں کو یہ حکم دے کہ وہ ان کے لیے متعین کردہ مقامات سے نہ ہٹیں اور نہ اپنی جگہ کسی اور کو متعین کریں، تو سپاہیوں پر اپنے سربراہ کے اس حکم کی تعمیل لازم ہوگی، خواہ وہ اپنی سمت سے مامون ہوں اور دوسروں کی سمت سے دشمنوں کی طرف سے حملہ کا اندیشہ ہو۔

**قاعدہ(۵۱)**: ﴿اَلأَمَانَةُ تُضْمَنُ بِالتَّعَدِّي﴾

**ترجمہ**: تعدی وزیادتی کے سبب امانت مضمون ہوتی ہے۔ (جمهرة: ۲/۶۵۴، رقم: ۳۷۲)

**مثال**: اگر کوئی شخص کسی کو کوئی سواری یا کپڑا بطور امانت دے، اور امین اس گاڑی پر سواری کرے، یا وہ کپڑا پہن لے، تو ہلاک ونقصان کی صورت میں امین پر ضمان واجب ہوگا، کیوں کہ سواری کرنا اور کپڑے کو استعمال کرنا تعدی ہے۔ (مختصر القدوري: ص ۱۴۴)

**مثال**: جو سامان کرایہ لیا جائے کرایہ دار کے پاس امانت ہوتا ہے، اگر وہ تعدی کے سبب تلف یا ضائع ہوجائے، تو بالاتفاق کرایہ دار اس چیز کا ضامن ہوگا۔ (الموسوعة الفقهية: ۱۳/۲۷۷)

**قاعدہ(۵۲)**: ﴿اَلأَمْرُ إِذَا ضَاقَ اتَّسَعَ وَإِذَا اتَّسَعَ ضَاقَ﴾

**ترجمہ**: جب کوئی امر تنگ ہوتا ہے تو کشادہ ہوجاتا ہے اور جب کشادہ ہوتا ہے تو تنگ ہوجاتا ہے۔

(الأشباه والنظائر لإبن نجيم: ص ۳۰۴، الأشباه والنظائر للسيوطي: ۱/۱۶۵، قواعد الفقه: ص ۶۲، القاعدة: ۴۸، درر الحكام شرح مجلة الأحكام: ۱/۳۶، المادة: ۱۸، شرح القواعد الفقهية: ص ۱۶۳، رد المحتار: ۱/۱۸۹)

**مثال۱:** مشقت، باعثِ سہولت ہوتی ہے، مثلاً کسی مصلّی کے لئے قیام، باعثِ مشقت ہوتو شرعاً اسے بیٹھ کر نماز پڑھنے کی اجازت ہوگی۔

**مثال۲:** عارضی منعِ حمل کی تدابیر اور ادویہ کا استعمال عام حالت میں جائز نہیں ہے، مگر جب عورت بہت کمزور ہو، ماہر اطباء کی رائے میں وہ حمل کی متحمل نہیں ہوسکتی، اور حمل ہونے سے اسے شدید ضرر لاحق ہونے کا قوی اندیشہ ہو، نیز ماہر اطباء کی رائے میں عورت کو ولادت کی صورت میں نا قابلِ برداشت تکلیفوں اور ضرر میں مبتلا ہونے کا خطرہ ہو، تو ان صورتوں میں عارضی منعِ حمل کی تدابیر اور ادویہ کے استعمال کی گنجائش ہوگی۔

(نئے مسائل اور فقہ اکیڈمی کے فیصلے: ص۱۵۸، ایفا پبلیکیشنز، القواعد الکلیة والضوابط الفقهية: ص ۱۹۹)

**مثال۳:** اگر محرم کو کسی بیماری کے سبب سر یا بدن کے کسی دوسرے حصہ کے بال منڈانے کی مجبوری ہو، یا سر میں جُوویں پیدا ہوکر تکلیف دے رہی ہوں، تو ایسی صورت میں بال منڈانا بقدر ضرورت جائز ہے، مگر اس کا فدیہ اور بدلہ یہ ہے کہ روزے رکھے، یا صدقہ دے یا قربانی کرے۔

**فائدہ:** قربانی کے لیے تو حدودِ حرم کی جگہ متعین ہے، روزے اور صدقہ کے لیے کوئی جگہ متعین نہیں، ہر جگہ ادا کرسکتا ہے، قرآن کے الفاظ میں صیام کا کوئی عدد اور صدقہ کی کوئی مقدار مذکور نہیں ہے، مگر حدیث میں رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے حضرت کعب بن عجرہؓ صحابی کی ایسی ہی حالت میں یہ فرمایا کہ تین روزے رکھیں، یا چھ مسکینوں کو آدھا صاع گندم کا بطور صدقہ دیدیں۔ (صحیح بخاری)

(معارف القرآن: ۱/۴۸۱، ۴۸۲، سورۂ بقرہ، ۱۹۶)

**مثال٤:** اگر کسی عورت کو جسم کے اندرونی حصہ میں کوئی ایسی بیماری لاحق ہو کہ طبیب یا ڈاکٹر کو بتائے بغیر چارۂ کار ہی نہیں ہے، تو اب اس صورت میں اس ڈاکٹر یا طبیب کے لیے بقدرِ ضرورت مریضہ کے ستر کو دیکھنا جائز ہوگا۔ (القواعد الکلیة والضوابط الفقهية: ص ۲۱۳)

**قاعدہ(۵۳)**: ﴿اَلأمْرُ بِالتَّصَرُّفِ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بَاطِلٌ﴾

**ترجمہ**: دوسرے کی ملک میں حکمِ تصرف باطل ہے۔

(درر الحكام شرح مجلة الأحكام: ۱/ ۹۵، المادة: ۹۵، ترتيب اللآلي: ص۷ ۳۹، قواعد الفقه: ص ۶۲، القاعدة: ۵۰، شرح القواعد: ص ۴۵۹، جمهرة القواعد: القاعدة: ۳۸۱، القواعد الكلية: ص ۳۳۵)

**مثال**: بکر نے زید کو حکم دیا کہ عمرو کا مال ضائع کردے، زید نے عمرو کے مال کو ضائع کر دیا تو وہ ضامن ہوگا، کیوں کہ آمر یعنی بکر کا، عمرو کے مال میں حکمِ تصرف باطل ہے، اور اس کی تعمیل، موجِبِ ضمان ہوگی۔

**قاعدہ(۵۴)**: ﴿اَلأمُوْرُ بِمَقَاصِدِهَا﴾

**ترجمہ**: کاموں کا حکم ان کے مقاصد کے مطابق ہوتا ہے۔

(الأشباه والنظائر لإبن نجيم: ۱/۱۳ ۱، الأشباه والنظائر للسيوطي: ۱/۳۵، القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۹۱، ترتيب اللآلي: ص ۱ ۱۴، القواعد الفقهية: ص ۱۰۰، ۱۳۸، ۱۴۴ قواعد الفقه: ص ۶۲، القاعدة: ۵۱، شرح القواعد: ص۴۷، جمهرة القواعد: ۲/ ۶۵۲، القاعدة: ۷ ۳۹)

**مثال**: کوئی بھی کام ہو، اس پر مرتب ہونے والا حکم، اس کام کے مقصد کے مطابق ہوتا ہے، مثلاً بقصدِ علامت دراہم پر اللہ کا نام لکھنا مکروہ نہیں ہے اور بقصدِ تہاون (حقیر و ہیچ سمجھنا) مکروہ ہے۔

**نوٹ**: قاعدہ ''کسی بھی امر کا حکم اس کے مقصد کے مطابق ہوتا ہے'' کا اطلاق امورِ مباحہ پر ہوتا ہے، نہ کہ امورِ محرّمہ پر۔ کیوں کہ حرام اور ناجائز کام حسنِ مقصد سے جائز نہیں ہوتا۔

**قاعدہ(۵۵)**: ﴿الأمْرُ لِلْوُجُوْبِ مَا لَمْ تَكُنْ قَرِيْنَةٌ خِلافَهُ﴾

**ترجمہ**: امر، وجوب کے لئے ہوتا ہے، جب تک کہ خلافِ وجوب کوئی قرینہ موجود نہ ہو۔

(رد المحتار: ۱/ ۳۹۹، قواعد الفقه: ص ۶۲، القاعدة: ۴۹)

**مثال**: ''نورالانوار'' میں امر کی بحث میں یہ بات مذکور ہے کہ امر، اطلاق کی صورت میں وجوب پر ہی محمول ہوتا ہے اور قیامِ قرائن کی صورت میں مجازاً غیر وجوب پر بھی محمول ہوتا ہے، جیسے فرمانِ

باری تعالیٰ :﴿إذَا قُرِئ القران فاستمعوا لهٗ و أنصتوا لعلکم ترحمون﴾ . جب قرآن کریم پڑھا جائے تو کان لگا کر سنو اور خاموش رہو! تاکہ تم پر رحم کیا جائے۔

**فائدہ:** آیت میں امر وجوب کے لیے ہے۔

## قاعدہ(٥٦): ﴿اَلإنْسَانُ مِنْ جِنْسِ قَوْمِ أبِيْهِ لا مِنْ جِنْسِ قَوْمِ أُمِّهِ﴾

**ترجمہ:** انسان اپنے باپ کے قوم کی جنس میں شمار ہوتا ہے، نہ کہ اپنی ماں کی۔

(شرح السیر الکبیر: ۱/۲۲۰، باب ما یصدق المستأمن فیه من أهل الحرب وما لا یصدق ، قواعد الفقه: ص ۶۳، القاعدة:۵۳)

**مثال۱:** اکثر عباسی خلفاء کی مائیں باندیاں تھیں، اس کے باوجود وہ عباسی شمار ہوتے ہیں، اس کی وجہ یہی ہے کہ انسان اپنے باپ کی قوم میں شمار ہوتا ہے۔ (شرح السیر: ص ۲۱۰)

**مثال۲:** ایک شخص یہ کہے کہ:" آمنوني علی جنسي" کہ تم مجھ کو امان دو میری جنس پر، تو باپ کی نسل مراد ہوگی، یہ ایسے ہی ہے جیسے ابراہیم بن رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم قریش میں شمار کیے جاتے ہیں، حالانکہ ان کی والدہ (ماریہ قبطیہؓ) قبطیہ تھیں، ایسے ہی حضرت اسماعیل علیہ الصلاۃ والسلام اپنے والد حضرت ابراہیم علیہ السلام کی طرف منسوب کیے جاتے ہیں نہ کہ والدہ حضرت ہاجرہ کی طرف۔

(شرح کتاب السیر الکبیر: ۱/۲۲۰، فتاوی معاصرة للقرضاوي:۳/۳۵۴)

## قاعدہ(٥٧): ﴿إنَّ الشَّيْءَ إنَّمَا يُقَدَّرُ حُكْمًا إذَا كَانَ يُتَصَوَّرُ حَقِيْقَةً﴾

**ترجمہ:** شئ اسی وقت حکماً مقدر ہوتی ہے، جب وہ حقیقتاً متصور ہو۔

(شرح السیر الکبیر: ۵/۵۶، باب بیان الوقت الذي یتمکن المستأمن فیه من الرجوع إلی أهله والوقت الذي لا یتمکن فیه من الرجوع ، قواعد الفقه: ص ۶۳، القاعدة : ۵۴)

**مثال۱:** کفار اگر صرف "لا إلہ إلا اللہ" پڑھ لیں تو یہ ان کے مسلمان ہونے کے لیے کافی ہے، لیکن اگر یہود ونصاریٰ صرف "لا إلہ إلا اللہ" پڑھیں تو یہ کلمہ ان کے مسلمان ہونے کے لیے کافی نہیں

ہوگا، اس لیے کہ ان کے حق میں اسلام کی دلیل اقرارِ رسالتِ محمد صلی اللہ علیہ وسلم ہے، معلوم ہوا کہ کافر کو حکماً مسلمان مان لیا گیا، کیوں کہ حقیقت یعنی اقرارِ رسالتِ محمد صلی اللہ علیہ وسلم موجود ہے۔

(شرح كتاب السير الكبير: ١/١٠٦)

**مثال۲:** دار الحرب میں امان طلب کرنے والے شخص نے اسلام قبول کیا اور اس کی اولادِ صغار دار الحرب میں ہوں، تو وہ باپ کے تابع ہوکر مسلمان نہیں ہوں گی، اگر اس مستامن مسلم کا انتقال ہوا اور ان بچوں کا چچا انہیں دار الحرب سے دار الاسلام اپنے باپ کی قبر کی زیارت کے لئے لے آیا تو چچا کو اس بات کا حق ہے کہ وہ انہیں دار الحرب واپس کردے، کیوں کہ جس وقت چچا انہیں زیارت کے لئے لے آیا، ان کے لئے بطریق تبعیت اسلام کا حکم ثابت نہیں ہوگا؛ کیوں کہ جب باپ کی حیات میں ان بچوں کے لئے بطریق تبعیت حکم اسلام ثابت نہیں ہوا تو مرنے کے بعد بھی ثابت نہ ہوگا۔ " **لأن الشيء إنما يقدر حكماً إذا كان يتصور حقيقة** "۔ (شرح السير: ٥/٥٦)

## قاعدہ(۵۸): ﴿إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ﴾

**ترجمہ:** تمام اعمال کا حکم نیتوں پر موقوف ہے۔

(صحيح البخاری: ١/٢، باب بدء الوحي، شرح السير الكبير: ٤/١٥٠،باب ما يكره في دار الحرب وما لا يكره ، الأشباه للسيوطي: ١/٣٥ ، قواعد الفقه: ص ٥٢، القاعدة: ١)

**مثال:** کسی شخص کو راستہ میں ایک درہم ملا، اس نے اس کو اس نیت سے اٹھالیا کہ اصل مالک کے ملنے پر اسے واپس کردوں گا، گھر جاکر اسے محفوظ مقام پر رکھا اور وہ درہم بلا تعدی (زیادتی) ضائع ہوگیا تو شخصِ مذکور ضامن نہیں ہوگا، کیوں کہ اس نے بہ نیتِ امانت اس درہم کو لیا تھا اور ضیاعِ امانت کا حکم یہ ہے کہ اگر وہ بلا تعدی ضائع ہو تو امین ضامن نہیں ہوتا۔

البتہ اسی درہم کو اگر وہ شخص اس نیت سے اٹھائے کہ اصل مالک کو واپس نہیں کروں گا تو ضیاع کی صورت میں ضامن ہوگا، کیوں کہ اس نے بہ نیتِ غصب اٹھایا ہے اور غاصب شئ مغصوب کے ضائع ہونے پر ضامن ہوا کرتا ہے۔

**قاعدہ(۵۹)**: ﴿إِنَّمَا تُعْتَبَرُ الْعَادَةُ إِذَا اطَّرَدَتْ أَوْ غَلَبَتْ﴾

**ترجمہ**: جب عادت عام ہو یا غالب ہو تو معتبر ہوتی ہے۔

(الأشباه والنظائر لإبن نجيم: ص۳۳۳، قواعد الفقه: ص۶۳، القاعدة: ۵۵، القواعد الكلية: ص ۲۶۶، القواعد الفقهية: ص ۱۵۶، درر الحكام: ۱/ ۵۰، المادة: ۴۱)

**مثال**: اگر کسی آدمی نے دراہم یا دنانیر کے عوض ایسے شہر میں بیع کی جہاں بہت سے ایسے دراہم و دنانیر رواج پذیر ہوں، جن کی مالیت مختلف ہو تو بیع، اس درہم یا دینار کی طرف منصرف ہوگی جو رواجاً غالب ہوگا اور ثمن میں وہی درہم یا دینار لازم ہوگا۔

**قاعدہ(۶۰)**: ﴿إِنَّمَا يُبْنَى الْحُكْمُ عَلَى الْمَقْصُوْدِ لا عَلٰى ظَاهِرِ اللَّفْظِ﴾

**ترجمہ**: حکم مبنی بر مقصود ہوتا ہے، نہ کہ مبنی بر ظاہرِ لفظ۔

(قواعد الفقه: ص۶۳، القاعدة: ۵۶، شرح القواعد الفقهية: ص۲۳۳)

**مثال**: اگر مصلی کے بچہ کا نام یحیٰ ہو اور وہ نماز میں مشغول اپنے باپ سے پوچھے " يا أبت أ أخُذُ الْكِتَابَ " (ابو جان! کیا میں کتاب لوں؟) باپ نے بقصدِ جواب قرآنِ کریم کی یہ آیت پڑھی: ﴿يٰيَحيى خذ الكتاب بقوة﴾ (اے یحیٰ! کتاب کو مضبوطی کے ساتھ) چوں کہ یہ قرأت بقصدِ جواب ہے، لہٰذا نماز جائز ہونے کی بجائے باطل ہوگی، کیوں کہ حکم مبنی بر مقصود ہوتا ہے، نہ کہ مبنی بر ظاہرِ لفظ۔

(الأشباه: ص۱۱۵)

**قاعدہ(۶۱)**: ﴿اَلْإِيْثَارُ فِيْ الْقُرَبِ مَكْرُوْهٌ وَفِيْ غَيْرِهَا مَحْبُوْبٌ﴾

**ترجمہ**: عبادتوں میں ایثار مکروہ ہے اور ان کے علاوہ میں محبوب۔

(الأشباه للسيوطي: ۱/ ۲۶۱، قواعد الفقه: ص۶۴، القاعدة: ۵۸)

**مثال**: وضو کے پانی میں ایثار، سترِ عورت کے لئے کپڑے میں ایثار اور صفِ اول میں نماز کے لئے ایثار مکروہ ہے، لیکن اگر اپنے سے بڑی عمر والے یا کسی اہلِ علم کی تعظیم کے لیے اس طرح کا ایثار ہو تو بلا کراہت جائز ہے۔ (شامي: ۲/ ۳۱۰)

**قاعدہ(٦٢)** ﴿"أَيٌّ" كَلِمَةُ جَمْعٍ تَتَنَاوَلُ كَلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُخَاطِبِيْنَ عَلٰى سَبِيْلِ الْاِنْفِرَادِ﴾

**ترجمہ:** "أي" ایسا کلمہ ہے، جو مخاطبین میں سے ہر ایک کو بطور انفراد شامل ہوتا ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۸/۳، باب من النفل یفضل فیہ بعضھم علی بعض بالتقدم، قواعد الفقہ: ص ٦۴، القاعدۃ: ۵۹)

**مثال۱:** امیر المومنین نے اپنی افواج کو مخاطب کر کے یوں کہا کہ: "تم میں سے جو شخص اس قلعہ میں پہلے داخل ہوگا، اسے ایک ہزار درہم ملیں گے"۔ تو اس اعلان کے بعد جتنے لوگ داخل ہوں گے، ان میں سے ہر ایک کو ایک ایک ہزار درہم ملیں گے، کیوں کہ کلمہ "آیؔ" مخاطبین میں سے ہر کو بطور انفراد شامل ہوتا ہے اور ہر داخل ہونے والا دوسرے سے قطع نظر کر کے پہلا ہے بمنزلۂ "مَنْ"۔

**مثال۲:** کسی استاذ نے اپنے طلباء سے یہ کہا کہ: "مسابقہ میں جس طالب علم کا پہلا نمبر آئے گا میں اسے ہزار روپئے دوں گا"، اب دو طلباء نے پہلے نمبر پر کامیابی حاصل کی تو دونوں ایک ایک ہزار روپئے کے مستحق ہونگے۔

**قاعدہ(٦٣):** ﴿اَلأَيْمَانُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الأَلْفَاظِ﴾

**ترجمہ:** ایمان (قسمیں) الفاظ پر مبنی ہوتی ہیں۔ (الأشباہ والنظائر: ص ۷۲، ترتیب اللآلي في سلک الأمالي: ص ۴۱۳، قواعد الفقہ: ص ٦۵، القاعدۃ: ٦۰، رد المحتار: ۴۲۲/۵)

**مثال:** اگر کسی آدمی نے یہ قسم کھائی کہ میں اپنے لئے ایک پیسہ کی چیز نہیں خریدوں گا، اب اس قسم کے بعد وہ اپنے لئے سو روپے کی کوئی چیز خرید لے تو حانث نہیں ہوگا، کیوں کہ قسمیں الفاظ پر مبنی ہوتی ہیں۔ (الأشباہ)

**قاعدہ(٦٤):** ﴿اَلْبَاطِلُ لا يُفِيْدُ مِلْكَ التَّصَرُّفِ﴾

**ترجمہ:** عقدِ باطل مفیدِ ملکِ تصرف نہیں ہوتا۔

(جمھرۃ: ۲٦۸/۲، رقم: ۴٦۰، الجوھرۃ النیرۃ: ۲٦٦/۱، ھدایہ: / ، باب بیع الفاسد)

**مثال۱:** مجنون وصبی غیر ممیّز کا بیع وشراء کرنا، یا مردار اور خون پر عقدِ بیع کرنا، بیعِ باطل ہے، جو مفیدِ ملکِ تصرف نہیں ہوگی۔ (الموسوعة الفقهية: ۲۳۶/۳)

**مثال۲:** اگر مشتری بیعِ باطل میں بائع کی اجازت کے بغیر، مبیع پر قبضہ کر لے، تو وہ غاصب کہلائے گا۔ (درر الحكام: ۱۰۸/۱)

**فائدہ:** اگر مشتری بیع باطل میں بائع کی اجازت سے مبیع پر قبضہ کر بھی لے، تو وہ اس مبیع کا مالک نہیں ہوگا، بلکہ وہ مبیع اس کے پاس امانت ہوگی۔

(درر الحكام شرح مجلة الأحكام: ۱۰۸/۱، المادة: ۱۱۰، الجوهرة النيرة: ۲۶۲/۱)

## قاعدہ(٦٥): ﴿بَرَاءَةُ الأَصِيْلِ تُوْجِبُ بَرَاءَةَ الْكَفِيْلِ﴾

**ترجمہ:** اصل کی برأت کفیل کی برأت کو مستلزم ہے۔

(جمهرة: ۶۷۰/۲، الهداية: ۱۱۸/۲، كتاب الكفالة، حاشية القدوري: ص۱۳۰، رقم الحاشية: ۱)

**مثال:** اگر مدیون دائن کے قرض کو ادا کر دے، یا دائن اسے اپنے دین سے بری کر دے، تو کفیل بریٔ الذمہ ہوگا، کیوں کہ کفیل اسی دین کا ضامن تھا جو مدیون (اصیل) کے ذمہ میں تھا، جب مدیون نے اپنے مافی الذمہ کو ادا کر دیا، یا وہ اس سے بری کر دیا گیا، تو اس کے ذمہ میں کوئی شیٔ باقی ہی نہ رہی، جو کفیل کی طرف لوٹے۔

## قاعدہ(٦٦): ﴿حَالَةُ الْبَقَاءِ أَسْهَلُ مِنْ حَالَةِ الْإِبْتِدَاءِ﴾

**ترجمہ:** حالتِ بقا، حالتِ ابتدا سے آسان ہے۔

(شرح السير الكبير: ۵۹/۳، باب دخول المسلمين دار الحرب بالخيل ومن يسهم له منهم في الغصب والإجارة والعارية والحبس، درر الحكام: ۵۶/۱، المادة: ۵۶، قواعد الفقه: ص۶۵، القاعدة: ۶۱، ترتيب اللآلي: ص۴۲۹، شرح القواعد: ص۲۸۷، جمهرة القواعد: القاعدة: ۴۸۴، الأشباه لإبن نجيم: ص۳۲۳)

**مثال:** فاسق انسان کو قاضی بنانا درست نہیں ہے، لیکن اگر کسی کو اس کے صلاح وتقوی کے پیشِ نظر قاضی بنایا گیا اور بعد میں وہ فاسق ہو گیا تو معزول نہیں ہوگا، کیوں کہ بقا، ابتدا سے آسان ہے۔

(الأشباه: ص۳۲۳)

لیکن ''تنویرالابصار'' میں مذکور ہے: لوکان عدلاً ففسق بأ خذہا استحق العزل'' یعنی اگر کوئی قاضی بوقتِ تقلیدِ قضا عادل تھا پھر اخذِ رشوت کے سبب فاسق ہوا، تو وہ وجوباً مستحقِ عزل ہوگا اور یہی قول مفتٰی بہ ہے۔ (تنویر مع الدر والرد:۸/۳۶)

**قاعدہ(٦٧): ﴿اَلْبِنَاءُ عَلَی الظَّاهِرِ وَاجِبٌ حَتَّی لَمْ يَتَبَيَّنْ خِلَافُهٗ﴾**

**ترجمہ:** ظاہر پر بنا، واجب ہے، جب تک اس کے خلاف ظاہر نہ ہو۔

(شرح السیر الکبیر: ۱/۲۱۱، باب الأمان، ۴/۱۴۴، باب من یکرہ قتلہ من أھل الحرب ومن لا یکرہ، قواعد الفقہ: ص ۶۵، القاعدۃ: ۶۲)

**مثال۱:** کوئی کافر حربی اس حال میں آیا کہ اس کے ساتھ ہتھیار ہو، مگر اس کی ظاہری حالت ایسی نہ ہو کہ وہ لڑائی کا ارادہ رکھتا ہے اور وہ امان کے لئے آواز دے تو وہ آمن ہوگا اور اگر یہی کافر حربی اپنی تلوار کو میان سے کھینچ کر مسلمانوں کی طرف بڑھے اور امان کے لئے آواز دے تو وہ آمن نہیں ہوگا، بلکہ وہ مسلمانوں کا غلام ہوگا، کیوں کہ اس کی ظاہری حالت یہ ہے کہ وہ مقابل بن کر آیا ہے۔

**مثال۲:** کسی شخص نے کسی کو عمداً زخمی کردیا، اور وہ زخمی شخص برابر بستر مرگ پر پڑا رہا حتی کہ اسی حالت میں اس کا انتقال ہوگیا، تو جارح پر قصاص لازم ہوگا، کیوں کہ ظاہر یہی ہے کہ یہی زخم اس کے فوت ہونے کا سبب بنا، ہاں اگر وہ زخمی صحت یاب ہوگیا پھر اس کا انتقال ہوا تو اب جارح پر قصاص لازم نہیں ہوگا۔ (ھدایہ: ۲/۵۵۰، باب ما یوجب القصاص وما لا یوجبہ)

**مثال۳:** حضرت اسامہ بن زیدؓ نے میدانِ جنگ میں ایک کافر پر حملہ کردیا، اس نے فوراً ''لا الٰہ الا اللہ'' پڑھ دیا، مگر حضرت اسامہؓ نے اسے قتل کردیا، جب آنحضرت صلی اللہ علیہ وسلم کو خبر ہوئی تو حضرت اسامہ نے کہا کہ جان بچانے کی خاطر اس نے کلمہ پڑھا تھا نہ کہ صدقِ دل سے، آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا: کیا تم نے اس کے دل کو چیر کر دیکھ لیا تھا، کہ صدقِ دل سے پڑھا ہے یا خوف سے؟ معلوم ہوا کہ: **البناء علی الظاھر واجب الخ .**

(بخاری شریف: ۲/۶۱۲، باب بعث النبي صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد إلى الحرقات من جهينة، مسلم شریف: ۱/۶۷،۶۸، باب تحریم قتل الکافر بعد قولہ: لا إلہ إلا اللہ، فتاوی رحیمیہ: ۲/۱۹)

**مثال ٤:** رئیس المنافقین عبداللہ بن ابی جس کا نفاق بدیہی اور ایذاء رسانی علانیہ تھی، مگر جب اس کی وفات ہوئی تو آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے اس کے بیٹے کو اس کے کفن کے لیے اپنا مبارک کرتا عطا فرمایا، اور اس کے منہ میں اپنا لعابِ دہن بھی ڈال دیا، کیوں کہ وہ ظاہراً کلمہ پڑھتا تھا، گرچہ اس کے دل میں کفر بھرا تھا۔ ولأن البناء على الظاهر واجب الخ . (فتاوی رحیمیہ: ۲/ ۲۱)

**قاعدہ(٦٨):** ﴿اَلْبَیِّنَةُ حُجَّةٌ مُتَعَدِّیَةٌ وَالإِقْرَارُ حُجَّةٌ قَاصِرَةٌ﴾

**ترجمہ:** بینہ، دلیلِ متعدی ہے اور اقرار، دلیلِ قاصر۔

(درر الحكام: ۱/ ۷۷، المادة: ۷۸، القواعد الكلية: ص ۳۵۰، شرح القواعد: ۳۹۵، القواعد الفقهية: ص ۳٦١، قواعد الفقه: ص ٦٦، القاعدة: ٦۴، شرح السير الكبير: ۴/ ۲۳۴، باب المفاداة بالأسراء وغيرهم من الأموال)

**مثال:** اگر کسی وارث نے اپنے مورث پر قرض کا اقرار کیا اور دیگر ورثاء اس کے منکر ہیں، تو ایک وارث کا اقرار دیگر وارثین کے حصصِ میراث کی طرف متعدی نہیں ہوگا اور انہیں ان کا حصۂ میراث پورا پورا ملے گا، لیکن جب مورث پر قرض کا ہونا بینہ سے ثابت ہو تو یہ قرض تمام ورثاء کے حصص کی طرف متعدی ہوگا، کیوں کہ اقرار، دلیلِ قاصر اور بینہ، دلیلِ متعدی۔

**بینہ:** کسی چیز کے ثبوت یا عدمِ ثبوت پر دو گواہوں کے ہونے کو کہتے ہیں۔

**قاعدہ(٦٩)** ﴿اَلْبَیِّـنَتَانِ حُجَجٌ فَعِنْدَ إِمْکَانِ الْعَمَلِ بِالْبَیِّنَتَیْنِ یَجِبُ الْعَمَلُ بِهِمَا وَإِلَّا یُرَجَّحُ﴾

**ترجمہ:** دو بیّنے دلیل ہیں، اگر دونوں پر عمل ممکن ہو تو دونوں پر عمل کیا جائے گا، ورنہ ایک کو دوسرے پر ترجیح دی جائے گی۔

(شرح السير الكبير: ۴/ ۱۰۹، باب فداء العبد الغصب والعارية وغير ذلک، قواعد الفقه: ص ٦٦، القاعدة: ٦٨)

**مثال:** ایک عورت یہ دعوی کرے کہ فلاں شخص نے میری عزت وناموس زبردستی لوٹ لی اور ملزم یہ کہے کہ نہیں، اس نے اپنی رضامندی سے مجھے اپنے اوپر قابو دیا اور دونوں کے پاس بینہ موجود ہو تو عورت کا بینۂ اولیٰ ہوگا، کیوں کہ یہ بینۂ اکراہ ہے اور بینۂ اکراہ، بینۂ طوع (رضامندی) سے اَولیٰ ہوتا ہے۔

''شرح السیر''۳/۱۴۹ر پر ترجیح بینات کی تقریباً انیس صورتیں بیان کی گئی ہیں، مناسب معلوم ہوتا ہے کہ وہ یہاں ذکر کر دی جائیں:

(۱) بینۂ اکراہ، بینۂ طوع سے اولیٰ ہے۔

(۲) بینۂ برأۃ، بینۂ اقرار سے اولیٰ ہے۔

(۳) بینۂ وفا، بینۂ برأت سے اولیٰ ہے۔

(۴) بینۂ بیع، بینۂ رہن سے اولیٰ ہے۔

(۵) بینۂ قرض، بینۂ مضاربت سے اولیٰ ہے۔

(۶) بینۂ امانت، بینۂ شراء سے اولیٰ ہے۔

(۷) بینۂ جنون، وعتہ (خفتِ عقل) بینۂ عقل سے اولیٰ ہے۔

(۸) بینۂ عنّین، بینۂ عکس سے اولیٰ ہے۔

(۹) بینۂ ہبہ، بینۂ عاریت سے اولیٰ ہے۔

(۱۰) بینۂ صحت، بینۂ مرض الموت سے اولیٰ ہے۔

(۱۱) بینۂ مالک، بینۂ غاصب سے اولیٰ ہے۔

(۱۲) بینۂ رب الدین (قرض خواہ) بینۂ ورثہ سے اولیٰ ہے۔

(۱۳) بینۂ صحت، بینۂ فساد سے اولیٰ ہے۔

(۱۴) بینۂ قرض، بینۂ ہبہ سے اولیٰ ہے۔

(۱۵) بینۂ دعوئ شراء، بینۂ ہبہ سے اولیٰ ہے۔

(۱۶) بینۂ ہبہ بالعوض، بینۂ رہن سے اولیٰ ہے۔

(۱۷) بینۂ یسار (کشادہ دستی) بینۂ اِعسار (تنگ دستی) سے اولیٰ ہے۔

(۱۸) وہ بینہ جو زیادتی کو ثابت کرے، وہی مقدم ہے۔

(۱۹) بینۂ اثبات، بینۂ نفی پر مقدم ہے۔

**قاعدہ(۷۰)**: ﴿اَلْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِيْنُ عَلٰى مَنْ أَنْكَرَ﴾

**ترجمہ**: بینہ، مدعی پر اور قسم، منکر پر لازم ہے۔

(درر الحکام: ۱/۷۴، المادۃ: ۷۶، القواعد الفقهية: ص ۲۴۰، قواعد الفقه: ص ۶۶، القاعدۃ: ۶۶، شرح القواعد: ص ۳۳۹، جمهرة القواعد: ۲/۸۱۰، القاعدۃ: ۱۳۹۰، القواعد الكلية: ص ۳۳۹)

**توضیح**: اصل، انسان کے ذمہ کا بری ہونا ہے اور چوں کہ منکر اصل سے استدلال کرتا ہے، اس لئے اس کا قول، یمین کے ساتھ معتبر ہوگا۔

**مثال**: زید کہے کہ عمرو کے ذمہ میرے ہزار روپے ہیں اور عمرو اس کا منکر ہے، تو چوں کہ عمرو اصل یعنی ظاہر سے استدلال کر رہا ہے، لہٰذا یمین (قسم) کے ساتھ اسی کا قول معتبر ہوگا۔

**قاعدہ(۷۱)**: ﴿اَلْبَيِّنَةُ لِإِثْبَاتِ خِلَافِ الظَّاهِرِ وَالْيَمِيْنُ لِإِبْقَاءِ الْأَصْلِ﴾

**ترجمہ**: خلافِ ظاہر کو ثابت کرنے کے لئے بینہ ہوتا ہے اور یمین اصل کو باقی رکھنے کے لئے۔

(درر الحکام: ۱/۷۶، المادۃ: ۷۷، قواعد الفقه: ص ۶۶، القاعدۃ: ۶۵)

**مثال**: کسی شخص کے پاس کوئی مال ہو تو ظاہر یہی ہے کہ وہ اس کا مالک ہے اور اس کا اس مال کا مالک نہ ہونا خلافِ ظاہر ہے، اب اگر کوئی شخص یہ دعویٰ کرے کہ یہ مال اس کا نہیں بلکہ میرا ہے، تو اسے اپنے اس دعویٰ کو ثابت کرنے کے لئے بینہ پیش کرنا لازم ہے (کیوں کہ یہ خلافِ ظاہر کا دعویٰ کرنے کی وجہ سے مدعی ہے اور مدعی پر بینہ لازم ہے) اب اگر مدعی کے پاس اپنے اس دعویٰ کو ثابت کرنے کے لئے بینہ نہیں ہے تو اس کو طلبِ یمین کا حق ہوگا، یعنی مال پر قابض شخص سے قسم کا مطالبہ کرے گا، کیوں کہ اصل (ظاہر) کو باقی رکھنے کے لئے قسم کھانا ضروری ہے۔

**قاعدہ(۷۲)**: ﴿اَلْبَيِّنَةُ لِمَنْ يُثْبِتُ الزِّيَادَةَ﴾

**ترجمہ**: اس شخص کا بینہ معتبر ہوتا ہے، جو زیادتی کو ثابت کرے۔

(قواعد الفقه: ص ۶۶، القاعدۃ: ۶۷، شامی: ۷/۱۸۲)

**مثال:** اگر موجر (کرایہ دینے والا) اور مستاجر (کرایہ لینے والا) میں اشتراط (شرط کے لازم کرنے) میں اختلاف ہوجائے تو موجر کا قول معتبر ہوگا، جیسے ہر اس شخص کا قول معتبر ہوتا ہے، جو اصلِ عقد ہی کا انکار کرے اور اگر موجر و مستاجر دونوں اپنے اپنے دعوی پر بینہ پیش کریں تو مستاجر کا بینہ معتبر ہوگا، کیوں کہ یہ بینہ زیادتی کو ثابت کر رہا ہے۔ (درمختار مع شامی:۱۸/۵)

**قاعدہ(۷۳):** ﴿اَلتَّابِعُ تَابِعٌ لا یُفْرَدُ بِالْحُکْمِ﴾

**ترجمہ:** تابع تابع ہی ہوتا ہے، حکم میں علیٰحدہ نہیں ہوتا۔

(الأشباہ والنظائر لإبن نجیم:ص ۴۰۰، درر الحکام شرح مجلة الأحکام: ۵۲/۱، المادۃ:۴۸، ترتیب اللآلي:ص ۴۵۹، القواعد الفقهیة:ص۱۴۵، قواعد الفقه:ص۶۷، القاعدۃ: ۶۹، شرح القواعد:ص۲۵۷، جمهرۃ القواعد: القاعدۃ:۵۴۵، القواعد الکلیة والضوابط الفقهیة:ص۳۰۴)

**مثال:** اگر آدمی حاملہ اونٹنی کو بیچ دے تو جنین (پیٹ کے اندر کا بچہ) تبعاً بیع میں داخل ہوگا اور اسے اس کی ماں سے جدا کر کے نہیں بیچا جائے گا، اسی طرح اگر کسی نے زمین بیچ دی تو اس میں لگے ہوئے درخت بیع میں داخل ہوں گے، کیوں کہ زمین اصل ہے اور درخت اس کے تابع ہیں، لہٰذا وہ تابع ہونے کے اعتبار سے بیع میں داخل ہوں گے، بائع کا الگ سے ان کی قیمت طلب کرنا درست نہیں۔

**قاعدہ(۷۴):** ﴿اَلتَّابِعُ لا یَتَقَدَّمُ عَلَی الْمَتْبُوْعِ﴾

**ترجمہ:** تابع متبوع پر مقدم نہیں ہوگا۔

(الأشباہ والنظائر لإبن نجیم:۴۹۵، قواعد الفقه:ص۶۷، القاعدۃ: ۷۰، ترتیب اللآلي:ص۴۶۷، القواعد الکلیة:ص۳۰۷)

**مثال:** مقتدی کا اپنے امام سے پہلے تکبیرِ تحریمہ کہنا، اسی طرح دیگر ارکان میں اس سے سبقت کرنا شرعاً درست نہیں، کیوں کہ وہ تابع ہے اور تابع، متبوع پر مقدم نہیں ہوتا۔

**قاعدہ(۷۵):** ﴿اَلتَّابِعُ یَسْقُطُ بِسُقُوْطِ الْمَتْبُوْعِ﴾

**ترجمہ:** تابع متبوع کے ساقط ہونے سے ساقط ہوجاتا ہے۔

(الأشباہ والنظائر لإبن نجیم:ص۴۰۳، الأشباہ والنظائر للسیوطي: ۲۶۳/۱، ترتیب اللآلي:ص۴۶۳، قواعد الفقه:ص۶۷، القاعدۃ: ۷۱، القواعد الفقهیة:ص۱۹۷، جمهرۃ القواعد: ۶۸/۲، القاعدۃ:۵۶۴، القواعد الکلیة:ص ۳۰۶)

**مثال:** جب ایامِ جنون میں پاگل کی نمازیں فوت ہوگئیں اور اسے عدمِ قضا کا حکم دیا گیا تو سننِ مؤکدہ کی قضا بھی ساقط ہو جائے گی، کیوں کہ وہ تابع ہیں اور متبوع یعنی اصل فرائض کی قضا ساقط ہونے سے ان کی قضا بھی ساقط ہوگئی۔

## قاعدہ(۷٦): ﴿تَأخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ لا يَجُوزُ﴾

**ترجمہ:** تاخیرِ بیان بوقتِ ضرورت، جائز نہیں ہے۔

(شرح السير الكبير: ۴/۴۲، باب ما جاء في الغلول ، قواعد الفقه: ص٦٧، القاعدة: ۴٧)

**مثال:** آقا نے اپنے غلام کو دوسرے کا مال خرید وفروخت کرتے ہوئے دیکھا اور اس وقت کچھ نہیں کہا، بلکہ خاموش رہا تو غلام ماذون فی التجارۃ ہوگا۔

## قاعدہ(۷۷): ﴿اَلتَّاسِيسُ أَوْلٰى مِنَ التَّاكِيدِ﴾

**ترجمہ:** تاسیسِ کلام اس کی تاکید سے اولیٰ ہے۔

(القواعد الكلية: ۲۸۸، ترتيب اللآلي: ۱/۴٦۸)

**فائدہ:** یعنی کسی کلام کو ابتداءً واستقلالاً تسلیم کرنا، اسے کلامِ اول کی تاکید قرار دینے سے بہتر ہے۔

**مثال:** کسی آدمی نے اپنی بیوی سے کہا: "أنت طالق ، طالق، طالق"۔ تو طالق ثانی وثالث کو مستقل طلاق پر محمول کرتے ہوئے، تین طلاق واقع ہوں گی، نہ یہ کہ اسے طالق اول کی تاکید قرار دے کر صرف ایک طلاق واقع ہوگی۔ البتہ اگر تاکید کی نیت کی گئی تو دیانۃً تصدیق کی جائے گی، اور صرف ایک ہی طلاق واقع ہوگی۔ (القواعد الكلية: ۲۸۹، شامي: ۴/۳۹۰، كتاب الطلاق)

## قاعدہ(۷۸): ﴿اَلتَّاقِيتُ إلٰى مُدَّةٍ لا يَعِيشُ فِيهَا الإنْسَانُ غَالِبًا تَابِيدٌ﴾

**ترجمہ:** کسی عقد کو ایسی مدت کے ساتھ مقرر کرنا، جس میں غالباً انسان زندہ نہیں رہتا ہے، تابیدِ عقد (ہمیشہ کے لئے عقد کرنا) ہے۔

(الأشباه والنظائر لإبن نجيم: ص ۲۴۰ ، قواعد الفقه: ص ٦۸، القاعدة: ۷۳)

**مثال:** اگر کوئی آدمی دوسو سال کی مدت تک کرایہ کا معاملہ کرلے تو یہ عقدِ اجارہ فاسد ہوگا۔

(الأشباه والنظائر لإبن نجيم: ص ۲۴۰)

## قاعدہ(۷۹): ﴿تَبَدُّلُ سَبَبِ الْمِلْكِ قَائِمٌ مَقَامَ تَبَدُّلِ الذَّاتِ﴾

**ترجمہ:** سببِ ملک کا بدل جانا، ذات کے بدل جانے کے قائم مقام ہے۔

(درر الحكام شرح مجلة الأحكام: ۱/۹۸، المادة: ۹۸، قواعد الفقه: ص ۶۸، القاعدة: ۴۷، ترتيب اللآلي: ص ۶۷۴، جمهرة القواعد، المادة: ۵۵۳، شرح القواعد: ص ۴۶۷)

**مثال:** کسی آدمی نے اپنی زمین کسی اجنبی کو ہبہ کردی، پھر اس سے اس ہبہ کو لوٹا لیا، پھر وہی زمین اسی اجنبی کے ہاتھ بیچ دی، اب شفیع کو حقِ شفعہ کی وجہ سے اس زمین کو خریدنے کا حق ہوگا۔ اگر ہبہ بیع میں تبدیل نہ ہوتا تو شفیع کو یہ حقِ شفعہ حاصل نہ ہوتا، چوں کہ یہ زمین سببِ ملک کے بدل جانے کی وجہ سے دوسری زمین بن گئی اور اب اسے فروخت کیا جارہا ہے تو شفیع اس کو خریدنے کا زیادہ حق دار ہے۔

اس قاعدہ کی مثال حضرت بریرہؓ کی وہ حدیث بھی ہوسکتی ہے، جس میں آپ صلی اللہ علیہ وسلم کے یہ الفاظ موجود ہیں: "لك صدقة ولنا هدية" کہ وہ گوشت تمہارے لئے صدقہ ہے اور ہمارے لئے ہدیہ ہے کہ تم اس گوشت کی مالک بن گئی علی سبیل التصدق اور ہم اس کے مالک بنیں گے علی سبیل الہدیہ اور سبب ملک کے بدل جانے سے ذات بدل جاتی ہے۔

## قاعدہ(۸۰): ﴿اَلتَّبَرُّعُ فِي الْمَرَضِ وَصِيَّةٌ﴾

**ترجمہ:** مرض الموت میں صدقہ کرنا وصیت ہے۔

(شرح السير الكبير: ۵/۱۲۰، باب الوصية في سبيل الله والمال يعطى، قواعد الفقه: ص ۶۸، القاعدة: ۴۵)

**مثال:** اگر مریض مرض الموت میں اپنے مال میں سے کسی اجنبی کو کوئی چیز صدقہ کردے تو وہ ثلثِ مال میں سے جاری ہوگا اور اگر وارث کے لئے کوئی چیز صدقہ کرے تو یہ جائز نہیں ہوگا، کیوں کہ مرض الموت میں صدقہ کرنا وصیت ہے اور وارث کے حق میں وصیت کرنا جائز نہیں ہے۔

**قاعدہ(۸۱)**: ﴿تَجِبُ مُوَافَقَةُ الشَّهَادَتَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنًى وَمُوَافَقَةُ الشَّهَادَاتِ الدَّعْوىٰ مَعْنًى﴾

**ترجمہ**: دوشہادتوں کا لفظاً ومعنیً اور شہاداتِ دعوی کا معنیً موافق ہونا ضروری ہے۔

(الدر مختار مع الشامي:۸/۲۱۷، كتاب الشهادات، باب الاختلاف في الشهادة ، بيروت ،قواعد الفقه: ص۶۸، القاعدة:۷۷ ، شرح السير الكبير :۵/۱۶۹ ، باب ما يصدق فيه المسلم على إسلام الكافر)

**مثال جزء اول**: دوشاہد جو بھی شہادت دیں، ان دونوں کی شہادتیں باعتبارِ لفظ ومعنی باہم موافق ہونا ضروری ہے، ورنہ یہ شہادت قابلِ قبول نہ ہوگی، ہاں! دونوں شہادتیں لفظاً تو مختلف ہوں، مگر باعتبارِ معنی باہم موافق ہوں تو قبولیتِ شہادت پراس کا کوئی اثر مرتب نہیں ہوگا، مثلاً ایک شاہد اپنی شہادت میں لفظِ نکاح کو ذکر کرے اور دوسرا تزویج کو تو قبولیتِ شہادت پر کوئی اثر نہیں پڑیگا، کیوں کہ اختلافِ لفظ، اختلافِ معنی پر دال نہیں ہے۔

**مثال جزء ثانی**: کسی آدمی نے غصب کا دعوی کیا اور دو مردوں نے اس کے اقرار کی شہادت دی تو یہاں شہادتِ دعویٰ معنیً موافق ہے، معنیً ملکِ غیر میں۔

**قاعدہ(۸۲)**: ﴿تَحَكُّمُ الْمَكَانِ أَصْلٌ فِي الشَّرْعِ﴾

**ترجمہ**: جگہ کا حکم لگانا شرعاً دلیل ہے۔

(شرح السير الكبير: ۲/۴ ، باب من الأمان الذي يشك فيه ، قواعد الفقه: ص۶۸ ، القاعدة:۷۶)

**مثال**: اگر دارالحرب میں کسی آدمی کو دیکھے اور اس کا حال معلوم نہ ہو تو اس کی طرف تیراندازی مباح ہے، جب تک کہ معلوم نہ ہو کہ وہ مسلمان یا ذمی ہے (یہاں دارالحرب کی وجہ سے حربی کا حکم لگایا گیا، جب تک کہ اس کے خلاف ظاہر نہ ہو)۔

اور اگر کسی شخص کو دارالاسلام میں دیکھے تو اس کی طرف تیراندازی حلال نہیں ہوگی، جب تک کہ یہ معلوم نہ ہو کہ وہ حربی ہے (یہاں دارالاسلام کی وجہ سے مسلمان ہونے کا حکم لگایا گیا، جب تک کہ اس کے خلاف ظاہر نہ ہو)۔

**قاعدہ(۸۳):** ﴿تَخْصِيصُ الشَّيْءِ بِالذِّكْرِ يَدُلُّ عَلٰى نَفْيِ الْحُكْمِ عَمَّا عَدَاهُ فِي مُتَفَاهَمِ النَّاسِ وَعُرْفِهِمْ لا فِيْ خِطَابَاتِ الشَّرْعِ﴾

**ترجمہ:** لوگوں کے مفہوم وعرف میں کسی چیز کو خصوصاً ذکر کرنا، اس کے ماسوا میں حکم کے نہ پائے جانے پر دال ہے، البتہ خطاباتِ شرع میں ایسا نہیں ہے۔ (قواعد الفقه: ص ٦٨، القاعدة: ٧٨)

**مثال۱:** کوئی آدمی کسی سے یوں کہے کہ: آپ کے میرے ذمہ ایک ہزار روپئے سے زیادہ نہیں، تو اس کا یہ کلام ایک ہزار روپئے کا اقرار ہے، اس سے زائد کا نہیں۔

**مثال۲:** غایۃ البیان میں مرقوم ہے کہ عورت پر غسلِ جنابت کرتے وقت اپنی چوٹی کھولنا ضروری نہیں، یہ تخصیصِ مرأۃ مرد کے لیے نفی حکم پر دال ہے، لہٰذا مرد کے لیے چوٹی کھولنا ضروری ہے۔

(عقود رسم المفتي: ص ١٦٩)

**قاعدہ(٨٤):** ﴿تَخْصِيصُ الْعَامِ بِالنِّيَةِ فِي الأَيْمَانِ مَقْبُوْلٌ دِيَانَةً لَا قَضَاءً﴾

**ترجمہ:** قسموں میں نیت سے عام کی تخصیص دیانۃً تو مقبول ہے، قضاءً نہیں۔

(الأشباه والنظائر لإبن نجيم: ص ٧١، قواعد الفقه: ص ٦٩، القاعدة: ٧٩)

**مثال:** کسی آدمی نے کہا: "ما أكلت طعاماً" میں نے کوئی کھانا نہیں کھایا اور دل میں یہ نیت کی کہ میں نے گھر میں کوئی کھانا نہیں کھایا، تو اس کا نیت کے ساتھ "عام" (گھر میں یا گھر کے باہر کھانا کھانا) کو خاص کرنا دیانتاً جائز ہے، لیکن اگر وہ یوں کہے: "كل امرأة أتزوجها فهي طالق" ہر وہ عورت جس سے میں شادی کروں، وہ مطلقہ ہے؛ پھر یہ کہے کہ میں نے فلاں شہر کی عورتوں کی نیت کی تو اس کی یہ تخصیص قضاءً مقبول نہ ہوگی اور جس گاؤں وشہر کی عورت سے بھی شادی کرے گا، وہ مطلقہ ہوگی۔

(الأشباه والنظائر لإبن نجيم: ص ٧١)

## قاعدہ(۸۵): ﴿اَلتَّخْلِيَةُ تَسْلِيْمٌ﴾

**ترجمہ:** تخلیہ تسلیم ہے۔

(الأشباہ والنظائر لإبن نجیم :ص ۲۹٦، قواعد الفقه:ص ٦۹، القاعدة: ۸۰، رد المحتار:۷/۷۳، بدائع الصنائع:۷/۲۳۷، فصل في حكم البيع، ايضاح النوادر: ٢٦)

**مثال۱:** بائع،مبیع اور مشتری کے درمیان تخلیہ کردے تو یہی تخلیہ تسلیمِ مبیع شمار ہوگا، بشرطیکہ مبیع مشتری کے سامنے اس حال میں ہو کہ اگر وہ اسے لینا چاہے تو بلا روک ٹوک لے سکے اور بائع یوں کہہ دے کہ میں نے تیرے اور مبیع کے درمیان تخلیہ کردیا، نیز مبیع علیٰحدہ ہو اور حقِ غیر کے ساتھ مشغول نہ ہو۔

(الأشباہ والنظائر لإبن نجیم :ص ۲۹٦)

**مثال۲:** کسی شئ پر قبضہ کا مطلب شریعت میں یہ نہیں، کہ حقیقی معنیٰ میں بائع مبیع کو مشتری کے یہاں منتقل کردے، بلکہ اس کے لئے صرف اتنا کافی ہے کہ مبیع کو اپنے مال سے اس طور پر الگ کردے، کہ مشتری جب چاہے اسے اپنی مرضی سے اٹھا کرلے جائے، یا اس میں کوئی تصرف کرے، اور اس سلسلے میں اس پر کسی طرح کی کوئی رکاوٹ نہ آئے، تو اب اس مبیع پر مشتری کا قبضہ تسلیم کرلیا جائے گا، لہٰذا اس کے لئے کسی دوسرے کے ہاتھ اس کو فروخت کرنا شرعاً جائز ہوجائے گا، مگر اس علیٰحدہ (تخلیہ) کرنے میں قدرے تفصیل ہے، چونکہ اب اس طرح کی بیع بکثرت ہونے لگی ہے، اور لوگ اس طریقہ کار کو شرعی طور پر نہیں کرتے ہیں، اس لئے ہر صورت کا حکم مختصراً علیحدہ علیحدہ ذکر کیا جارہا ہے۔

۱- کیلی اشیاء یعنی کسی مخصوص پیمانے یا برتن سے ناپ کر بیچی جانے والی اشیاء: جیسے دودھ، تیل وغیرہ کو ناپ کر کے الگ کرنا، مشتری کے قبضے کے ثبوت کے لئے کافی ہوجائے گا، جیسے فون پر بات ہوئی اور مشتری نے کہا: بندے کو دس لیٹر دودھ چاہیے، اور بائع نے اس کو قیمت وغیرہ بتلا کر پکی بات کر کے، اس کو ناپ کر کے الگ کردیا، تو الگ کرتے ہی اس پر مشتری کا قبضہ شمار ہوگا، اب مشتری اس چیز کو کسی دوسرے سے بھی فروخت کرسکتا ہے۔

۲- وزنی اشیاء: جیسے سونا، چاندی، پیتل، تانبا، رانگ، المونیم، لوہا وغیرہ، جب وزن کرکے الگ کردیجائیں تو مشتری کا قبضہ شمار کیا جائے گا، اوراس کے لئے ان اشیاء کو دوسرے کے ہاتھ فروخت کرنا جائز ہوگا۔

۳- ذراعی یعنی پیمائشی اشیاء: جیسے کپڑے وغیرہ پیمائش کرکے الگ کرنا مشتری کے قبضے کے لیے کافی ہوگا۔

**نوٹ:** ان تینوں صورتوں میں جب بائع ان بیچی ہوئی چیزوں کو الگ کردے، اور مشتری کو مکمل اختیار ہو کہ وہ ان چیزوں کو اٹھا سکتا ہے، پھر وہ چیزیں بائع کی رکھی ہوئی جگہ سے چوری ہوجائیں، یا جل جائیں، یا ٹوٹ پھوٹ جائیں تو بائع پر کوئی ضمان نہیں آئے گا، اور مشتری بائع سے دوبارہ اس کا مطالبہ نہیں کرسکے گا۔

(بدائع الصنائع: ۷/۲۳۷)

## قاعدہ(۸۶): ﴿اَلتَّرْجِيْحُ أَنَّهُ لا يَكُوْنُ بِكَثْرَةِ الْعَدَدِ﴾

**ترجمہ:** ترجیح کثرتِ عدد سے ثابت نہیں ہوتی۔

(شرح السير الكبير: ۱/۹۷، باب الشهيد وما يصنع به، قواعد الفقه: ص ۶۹، القاعدة: ۸۱، ترتيب اللآلي: ص ۱۱۵، القواعد الفقهية: ص ۱۴۵، جمهرة القواعد: ۲/۶۸۴، القاعدة: ۵۷۶، حسامي: ص ۱۹۸)

**مثال:** جب ایک آیت دوسری آیت سے معارض ہو، تو اسے تیسری آیت (جو اس کی مؤید ہے) کے ذریعہ ترجیح نہیں دی جائے گی، اسی طرح ایک حدیث، جو دوسری حدیث سے معارض ہو، اسے تیسری حدیث (جو اس کی مؤید ہے) کے ذریعہ ترجیح نہیں دی جائے گی، بلکہ ایک آیت کی ترجیح دوسری آیت پر اور ایک حدیث کی ترجیح دوسری حدیث پر، اس میں موجود قوت کے سبب ہوگی، مثلاً آیتِ مفسرہ راجح ہوگی آیتِ مجملہ پر اور حدیثِ مشہور راجح ہوگی خبرِ واحد پر۔ (حسامی: ص۱۹۸)

## قاعدہ(۸۷): ﴿تَرْكُ الإِحْسَانِ لا يَكُوْنُ إِسَاءَةً﴾

**ترجمہ:** احسان کو ترک کرنا گناہ نہیں ہوتا۔ (شرح السير الكبير: ۳/۱۱۰، باب ما يحمل عليه الفيء وما يركبه الرجل من الدواب، قواعد الفقه: ص ۷۰، القاعدة: ۸۲)

**مثال:** کوئی آدمی جنگل میں کسی خاتون اوراس کے بچے کے پاس سے گذرا، جب کہ وہ ان دونوں کوشہر کی طرف منتقل کرنے پر قادر تھا،لیکن اس نے ایسانہیں کیااوراس خاتون اوراس کے بچہ کوکوئی گزند پہونچ گئی،توشخصِ مذکورضامن نہیں ہوگا، کیوں کہ ترکِ احسان گناہ نہیں ہے کہ اس پرضمان واجب ہو۔لیکن احسان اولیٰ ہے، کیوں کہ اللہ تبارک وتعالیٰ کاارشادہے:﴿واللّٰہ یحب المحسنین﴾ . اللہ تعالیٰ احسان کرنے والوں کومحبوب رکھتے ہیں،اس لیے بندہ کو ہروہ کام کرلینا چاہئے، جواسے اللہ تعالیٰ کے یہاں محبوب بنائے۔

**قاعدہ(۸۸):** ﴿تَرْکُ الْقِیَاسِ بِالتَّعَامُلِ جَائِزٌ فِي الْمُعَامَلاتِ﴾

**ترجمہ:** معاملات میں بر بناءتعاملِ ناس ترکِ قیاس جائز ہے۔

(جمهرة القواعد الفقهية: ۸/۶۸۵، رقم: ۵۷۹، هدایه: ۲/ ۱۰۰)

**مثال:** استصناع ( آرڈر دے کرکسی چیز کو بنوانا)بیع معدوم ہونے کی وجہ سے خلافِ قیاس ہے،لیکن تعامل کی بناء پرقیاس کوترک کردیا گیا،اوراستصناع کوجائز کہا گیا۔

**مثال:** حمام میں اجرت پرنہانا،غسل خانہ میں ٹھہرنے اور پانی خرچ کرنے کی مقدار مجہول ہونے کی بناء پرخلاف قیاس ہے،لیکن تعامل کی بناء پراسے جائزقراردیا گیا۔ (الفقه الحنفی فی ثوبه الجدید: ۴/۳۰۳، تکملة فتح الملهم: ۱/۳۲۰، الموسوعة الفقهية: ۳۱/۱۵۱، الهدایه: ۲/۱۰۰)

**قاعدہ(۸۹):** ﴿اَلتَّصَرُّفُ عَلَى الرَّعِيَّةِ مَنُوْطٌ بِالْمَصْلَحَةِ﴾

**ترجمہ:** رعایاکےحق میں تصرف،مصلحت کےساتھ وابستہ ہوتا ہے۔

(الأشباه لإبن نجيم: ص۴۰۸ ، الأشباه للسيوطي: ۱/ ۲۶۹، درر الحكام: ۱/۵۷، المادة: ۵۸، قواعد الفقه : ص ۷۰، رقم القاعدة: ۸۳ ، ترتيب اللآلي: ص۵۱۸، القواعد الفقهية: ص۸۶، ۱۲۲، شرح القواعد: ص ۳۰۹، القواعد الكلية: ص ۳۵۲)

**مثال:** جس مقتول کا ولیٔ قصاص نہ ہو سلطانِ وقت کے لیے اس کے قاتل کو معاف کرنا درست نہیں ہے، بلکہ وہ محض قصاص اورصلح کا مختار ہے،اس لیے کہ سلطان کےتصرف میں رعایا کی مصلحت

ہوتی ہے اور اس میں کوئی مصلحت وشفقت نہیں کہ واجب القتل شخص کو معاف کر دیا جائے۔

(الأشباہ: ص ۱۴۵)

**قاعدہ (۹۰):** ﴿اَلتَّصَرُّفُ عَلَى الْغَيْرِ لا يَجُوْزُ إلا بِوَكَالَةٍ أوْ بِوَلايَةٍ﴾

**ترجمہ:** غیر کے حق میں تصرف بدونِ وکالت یا ولایت جائز نہیں ہے۔

(جمهرة: ۲/۲۸۸، رقم: ۲۰۱)

**مثال:** کوئی شخص کسی خاتون کا نہ وکیل ہے نہ ولی، اور بدونِ وکالت وولایت اس کا نکاح کسی کے ساتھ کر دے، تو یہ نکاح جائز نہیں ہوگا۔ یا کوئی شخص کسی کی بیوی کو اس کی توکیل وتفویض کے بغیر طلاق دیدے، تو وہ طلاق بھی واقع نہیں ہوگی۔ (شامی: ۴/ ۱۶۳، کتاب النکاح، مطلب في الوكيل والفضولي في النكاح، شامی: ۴/۵۱۴، كتاب الطلاق، باب تفويض الطلاق، سنن ابن ماجه: ص ۱۵۱، باب طلاق العبد)

**قاعدہ (۹۱):** ﴿اَلتَّصْرِيْحُ بِمُوْجَبِ الْعَقْدِ كَالتَّصْرِيْحِ بِلَفْظِ الْعَقْدِ﴾

**ترجمہ:** موجَبِ عقد (حکمِ عقد) کی صراحت کرنا، لفظِ عقد کی صراحت کرنے کی مانند ہے۔

(قواعد الفقه: ص ۷۰، القاعدة: ۸۴)

**مثال:** اسلامی فوج نے کافروں پر لشکر کشی کی اور انہیں دعوتِ اسلام دی، مگر انہوں نے اسلام کو قبول کرنے سے انکار کیا اور یہ کہا کہ ہم تمہیں اتنا اتنا مال دیتے ہیں بشرطیکہ آپ لوگ ہم سے لڑائی نہیں کریں گے اور ہمارے ملک سے واپس چلے جائیں گے، تو ان کا یہ کہنا کہ ہم تمہیں اس قدر مال دیتے ہیں اس شرط پر کہ تم ہم سے لڑائی نہیں کروگے، یہ حکمِ مصالحت یعنی ترک القتال من الجانبین ہے اور قاعدہ ہے کہ: ''حکمِ عقد کی صراحت کرنا، لفظِ عقد کی صراحت کرنے کی مانند ہے، لہٰذا مصالحت ہو جائے گی۔

**قاعدہ (۹۲):** ﴿اَلتَّعَاقُدُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ لا يَجُوْزُ﴾

**ترجمہ:** معصیت پر ایک دوسرے کے ساتھ معاملہ کرنا درست نہیں ہے۔

(جمهرة: ۲/۲۸۹، رقم: ۲۱۰)

**مثال :** گانا بجانا، نوحہ، طبلہ اور موسیقی وغیرہ پر عقدِ اجارہ شرعاً جائز نہیں ہے، اس لیے کہ گانا بجانا اور موسیقی وغیرہ اسلام میں حرام اور گناہِ کبیرہ ہے، اور گناہ پر اجرت لینا جائز نہیں۔ اسی طرح نر کو مادہ پر چڑھانے کی اجرت لینا بھی حرام ہے۔

(المبسوط للسرخسي: ۱۶/ ۳۷، ۳۸، باب الإجارة الفاسدة، الاختيار لتعليل المختار: ۲/ ۳۱۸، فصل فساد الإجارة، ردالمحتار: ۹/ ۷۵، كتاب الإجارة ، مطلب في الاستئجار على المعاصي، البحر الرائق: ۸/ ۳۲، ۳۴، كتاب الإجارة ، باب الإجارة الفاسدة، الفتاوى الولوالجية: ۳/ ۳۳۳، كتاب الإجارة ، الفصل الأول فيما تجوز الإجارة وفيما لا تجوز إلى آخره، نصب الراية: ۴/ ۱۳۱، باب الإجارة الفاسدة ، سنن أبي داود: ص ۴۸۶، كتاب البيوع، باب في عسب الفحل، صحيح البخاري: ۱/ ۳۰۵، كتاب الإجارة ، الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير: ۲/ ۲۸۶، رقم الحديث: ۴۶۵۴، المبسوط للسرخسي: ۱۶/ ۴۱، باب الإجارة الفاسدة ، فتح القدير: ۹/ ۱۰۰، كتاب الإجارات ، باب الإجارة الفاسدة ، رد المحتار: ۹/ ۷۵، كتاب الإجارة، باب الإجارة الفاسدة، قبيل مطلب في الاستئجار على المعاصي، مجمع البحرين: ۳۸۶، فصل فيما يجوز من الإجارة وما يفسد منها)

**فائدہ:** کسی حرام کام کے لیے عقدِ اجارہ کرنا شرعاً جائز نہیں ہے۔

(الموسوعة الفقهية: ۸/ ۳۶۴)

## قاعدہ (۹۳): ﴿اَلتَّعَامُلُ بِخِلافِ النَّصِّ لا يُعْتَبَرُ﴾

**ترجمہ:** خلافِ نص تعامل غیر معتبر ہے۔ (جمهرة القواعد الفقهية: ۲/ ۶۸۹، رقم المادة: ۲۱۲)

**مثال:** آٹا پیسنے کی اجرت میں آٹا لینا درست نہیں، اسی طرح اگر کاشتکار کھیت کاٹنے کے لیے مزدوروں کو اس شرط پر مقرر کرلے، کہ تم لوگ میرے دھان کاٹ کر، میرے گھر لادو، گاہنے کے بعد جتنا دھان ہوگا اس کا ساتواں یا دسواں حصہ اجرتاً تم کو دیدوں گا، اسی طرح سروا (سِلّا) چنوانے کے لیے مزدوروں کو اس شرط پر مقرر کرلے کہ جتنا کچھ چنوں گے، اس کا نصف یا تہائی حصہ اجرت میں دیدوں گا، درست نہیں ہے، خواہ کسی علاقے میں اس طرح کا تعامل مروج ہو۔ کیوں کہ یہ تعامل خلافِ نص (حدیث قفیزِ طحّان) ہے۔

(فتاوی محمودیہ: ۲۵/ ۱۷۹، ۱۸۴، مکتبہ محمودیہ ہاپوڑ روڈ میرٹھ، یوپی، فتاوی حقانیہ: ۶/ ۲۶۹)

**قاعدہ(۹٤):** ﴿اَلتَّعْرِيْفُ بِالإِسْمِ وَالنَّسَبِ كَالتَّعْرِيْفِ بِالإِشَارَةِ﴾

**ترجمہ:** اسم ونسب کے ذریعے تعریف، اشارہ سے تعریف کی طرح ہے۔

(شرح السير الكبير: ٢/ ٢٠، باب الخيار في الأمان، قواعد الفقه: ص ٧٠، القاعدة: ٨٥)

**مثال:** اگر طالبِ امان شخص یوں کہے کہ مجھے امان دو میرے چچازاد بھائی پر، جب کہ اس کے کئی چچازاد بھائی ہوں اور آمن نے امان دیدیا، تو مستامن کو ان میں سے کسی ایک کو اختیار کرنے کا حق حاصل نہیں ہوگا۔

اور اگر طالبِ امان شخص یوں کہے کہ مجھے امان دو میرے چچازاد بھائی پر، جب کہ اس کے دو چچازاد بھائی ہوں اور دونوں کا نام زید ہو اور مستامن اور آمن دونوں کا اس بات پر اتفاق ہو کہ انہوں نے ان دونوں میں سے کسی ایک کو متعین نہیں کیا تو دونوں مامون ہوں گے، کیوں کہ نسب اور اسم کے ساتھ تعریف کرنا، اشارہ کے ذریعہ تعریف کرنے کی طرح ہے۔ (شرح السير: ١/ ٢٦٦)

**قاعدہ(۹٥):** ﴿تَعْلِيْقُ الإِطْلَاقِ بِالشَّرْطِ صَحِيْحٌ كَالْعِتْقِ وَالطَّلَاقِ﴾

**ترجمہ:** اطلاق کو شرط پر معلق کرنا صحیح ہے، مثلاً عتق اور طلاق۔

(شرح السير الكبير: ٢/ ١٨٢، باب ما يجب من السلب بالقتل وما لا يجب، قواعد الفقه: ص ٧١، القاعدة: ٨٧، شرح السير الكبير: ١/ ١٩٥، ١/ ١١٧، باب الأمان على الشرط)

**مثال:** خلیفۃ المسلمین اسلامی افواج سے کہے: اگر تمہارا امیر مر جائے یا قتل کیا جائے تو فلاں شخص تمہارا امیر ہوگا تو یہ صحیح ہے اور اس کی دلیل وہ روایت ہے کہ ''جنگِ موتہ'' کے دن آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا تھا کہ: ''اگر ''زید'' قتل کئے گئے تو تمہارے امیر حضرت جعفرؓ ہوں گے اور اگر حضرت جعفر قتل کئے گئے تو تمہارے امیر حضرت عبد اللہ ابن رواحہ ہوں گے۔ (شرح السیر: ۶۲/۲، ردالمحتار: ۱۰۲/۸، کتاب القضاء)

**مثال:** مرد اپنی بیوی سے کہے: اگر تو گھر میں داخل ہوگی تو تجھے طلاق ہے اور آقا اپنے غلام سے کہے: اگر زید سفر سے واپس آ گیا تو تو آزاد ہے۔ طلاق کو دخولِ دار پر اور عتق کو قدومِ زید پر معلق کرنا درست ہے۔

## قاعدہ(۹۶): ﴿اَلتَّعْيِيْنُ بِالْعُرْفِ كَالتَّعْيِيْنِ بِالنَّصِ﴾

**ترجمہ:** تعیین بالعرف تعیین بالنص کی مانند ہے۔ (درر الحکام: ۱/۵۱، المادۃ: ۴۵، قواعد الفقه: ص ۷۱، القاعدة: ۸۸، القواعد الفقهية: ص ۵۶، شرح القواعد الفقهية: ص ۲۴۱)

**مثال:** اگر کسی آدمی نے یہ قسم کھائی کہ وہ گوشت نہیں کھائے گا تو اس کی یہ قسم گائے، بکری اور مرغی وغیرہ کے گوشت پر واقع ہوگی، کیوں کہ عرف میں اسی کو گوشت کہتے ہیں۔

رہا لحمِ سمک (مچھلی کا گوشت) تو وہ قسم میں داخل نہیں ہوگا، کیوں کہ عرف میں اس کو گوشت نہیں کہا جاتا ہے، اور قاعدہ ہے کہ: ''تعیین بالعرف، تعیین بالنص کی مانند ہے''۔ اس لیے اس کی قسم اسی شئ پر واقع ہوگی جس کو عرف میں گوشت کہا جاتا ہے۔

## قاعدہ(۹۷): ﴿اَلتَّعْيِيْنُ مَتٰى كَانَ مُفِيْدًا يَجِبُ اِعْتِبَارُهٗ﴾

**ترجمہ:** جب تعیین مفید ہو تو اس کا اعتبار کرنا واجب ہے۔

(شرح السير الكبير: ۲/۲۴۴، باب الإجارة لا يكون تسمية صحيحة، قواعد الفقه: ص ۷۱، القاعدة: ۸۹، الأشباه والنظائر لإبن نجيم الحنفي: ص ۲۱۱، كتاب الوكالة، دار الكتب العلمية بيروت، ۱/۱۳۴، الوكالة، هندى)

**مثال۱:** جب مؤکل اپنے وکیل پر کسی قسم کی قید لگائے اور وہ قید، قیدِ مفید ہو تو مطلقاً اس کا اعتبار کیا جائے گا اور اگر وہ قید من وجہٍ نافع اور من وجہٍ ضارّ ہو، تو اگر مؤکل نے اس قید کو نفی کے ساتھ مؤکد کیا تو معتبر ہوگی، ورنہ نہیں۔

(شرح السير: ۲/۱۲۴، الأشباه والنظائر لإبن نجيم الحنفي: ص ۲۱۱، كتاب الوكالة، دار الكتب العلمية بيروت، ۱/۱۳۴، الوكالة، هندى)

**مثال۲:** رب المال نے مضارب کے لیے شہر کی تعیین کی اور کہا کہ اسی شہر میں تجارت کی جائے، یا سامان متعین کر دیا کہ اسی کو فروخت کیا جائے، تو مضارب کے لیے رب المال کے حکم کو پورا کرنا ضروری ہوگا، کیوں کہ قاعدہ ہے: **التعيين متى كان مفيدا يجب اعتباره** . (هدايه: ۳/۲۴۴، كتاب المضاربة)

**قاعدہ(۹۸):** ﴿تَقَرُّرُ الْوُجُوْبِ بِاِعْتِبَارِ اٰخِرِ الْوَقْتِ﴾

**ترجمہ:** تقرر وجوب میں آخرِ وقت معتبر ہوتا ہے۔ (شرح السیر الکبیر: ۱/۱۷۰، باب صلاۃ القوم الذین یخرجون إلی العسکر ویریدون العدو، قواعد الفقہ: ص ۷۲، القاعدۃ: ۹۰)

**مثال:** مقیم نے ظہر کا وقت گذر جانے سے پہلے سفر کیا اور ظہر کی نماز نہیں پڑھی تو وہ صرف دو ہی رکعت پڑھے گا، اسی طرح اگر مسافر ظہر کا وقت گذر جانے سے پہلے مقیم ہو گیا اور ظہر کی نماز نہیں پڑھی تو پوری چار رکعت پڑھے گا، کیوں کہ آخر وقت میں بندہ کی حالت کا اعتبار ہوتا ہے کہ وہ اس اخیر جزء میں کس حال میں ہے، حالتِ سفر میں ہے یا حالتِ اقامت میں، جیسی حالت ہوگی ویسا وجوب مقرر ہوگا۔

**قاعدہ(۹۹):** ﴿تَقْيِيْدُ الْمُطْلَقِ لا يَجُوْزُ إِلَّا بِدَلِيْلٍ﴾

**ترجمہ:** بلا دلیل مطلق کو مقید کرنا جائز نہیں ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۴/۵، باب الموادعۃ، قواعد الفقہ: ص ۷۲، القاعدۃ: ۹۱)

**مثال:** آیتِ وضو ﴿یاأیہا الذین آمنوا إذا قمتم إلی الصلاۃ فاغسلوا وجوہکم وأیدیکم إلی المرافق وامسحوا برؤوسکم وأرجلکم إلی الکعبین﴾ مطلق ہے، اس میں فرضیتِ نیت کی قید لگانا درست نہیں ہے، اسی طرح کفارۂ ظہار میں رقبہ (غلام) مطلق ہے، اس کو صفتِ مؤمنہ کی قید سے مقید کرنا درست نہیں ہے، لہذا کفارۂ ظہار میں مومن وکافر ہر دو غلام کا آزاد کرنا درست ہے۔

**قاعدہ(۱۰۰):** ﴿اَلتَّنَاقُضُ غَيْرُ مَقْبُوْلٍ إِلَّا فِيْمَا كَانَ مَحَلَّ الْخِفَاءِ﴾

**ترجمہ:** تناقض صرف محلِ خفا میں مقبول ہے۔

(قواعد الفقہ: ص ۷۲، القاعدۃ: ۹۲، القواعد الفقہیۃ: ص ۳۰۹)

**مثال:** کسی آدمی نے کہا کہ یہ میری رضاعی بیٹی ہے، پھر اپنی خطا کا اعتراف کیا کہ اس دعوی میں مجھ سے خطا ہو گئی، تو دعویٔ خطا میں اس کی تصدیق کی جائے گی اور اس کے لئے اس لڑکی سے نکاح کرنا جائز ہوگا، یہ حکم اس شرط کے ساتھ مشروط ہے کہ وہ اپنے اقرار پر ثابت قدم نہ رہا ہو۔

**قاعدہ(۱۰۱):** ﴿اَلتَّنَاقُضُ فِي الدَّعْوٰی لا یَمْنَعُ قُبُوْلَ الْبَیِّنَةِ﴾

**ترجمہ:** دعوی میں تناقض، قبولِ بینہ کو مانع نہیں ہے۔

(قواعد الفقه: ص ۷۲، القاعدة: ۹۳، شرح السیر الکبیر: ۲/۱۰۱، باب الاسترقاق علی المسلمین)

**مثال:** ایک مرد اور عورت دار الاسلام میں آئے اور دو مسلمانوں نے گواہی دی کہ یہ دونوں امان لے کر آئے، اس مرد اور عورت نے ان دونوں گواہوں کی تکذیب کی، اور تکذیبِ شاہدین کے بعد امان کا دعوی کیا اور دو مسلمانوں نے اس کی شہادت بھی دی تو ان دونوں کی شہادت قبول ہوگی۔

**قاعدہ(۱۰۲):** ﴿اَلتَّنْصِیْصُ لا یُوْجِبُ التَّخْصِیْصَ﴾

**ترجمہ:** تنصیص موجبِ تخصیص نہیں ہوتی ہے۔

(ترتیب اللآلي في سلک الأمالي: ص ۵۵۸، قواعد الفقه: ص ۷۲، القاعدة: ۹۴)

**مثال:** احناف کے نزدیک کلامِ شارع میں مفہومِ مخالف معتبر نہیں ہے، اس لیے آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا یہ فرمان: " الماء من الماء " اِکسال کی صورت میں عدمِ وجوبِ غسل پر دال نہیں ہے۔

**نوٹ:** بلا انزال جماع کرنے یا باہر منی گرانے کو 'اِکسال' کہتے ہیں۔

**قاعدہ(۱۰۳):** ﴿اَلتَّوَصُّلُ إلَی الْمَبَاحِ بِالْمَحْظُوْرِ لا یَجُوْزُ﴾

**ترجمہ:** ممنوع کے ذریعے مباح تک رسائی جائز نہیں ہے۔

(جمهرة: ۲/۶۹۸، رقم: ۶۷۳، تفسیر قرطبی: ۱۶/۲۸۷، أحکام القرآن لإبن العربي: ۴/۱۷۰۸)

**مثال:** مسلمان مشرکین کے قلعہ کا محاصرہ کئے ہوئے ہوں اور اس قلعہ میں مسلمان قیدی بھی ہوں، اور کفار، مسلمان قیدیوں کو مسلمانوں کی تیراندازی سے بچنے کے لیے ڈھال بنالیں، تو مسلمانوں کے لیے ایسی صورت میں مشرکین کے قلعہ پر تیراندازی کرنا شوافع اور مالکیہ کے نزدیک جائز نہیں ہے۔

(أحکام القرآن لإبن العربی: ۴/۱۷۸۰، تفسیر قرطبی: ۱۶/۲۸۷)

اسی طرح بزرگانِ دین سے مصافحہ کے لیے بھیڑ بھاڑ کر کے ان کو تکلیف پہنچانا جائز نہیں ہے، کیوں کہ مصافحہ سنت ہے اور تکلیف کا پہنچانا حرام ہے۔ اسی طرح لوگوں کا علاج کرنا مباح ہے، مگر اس فن کی

تحصیل اوراس میں مہارت پیدا کیے بغیر کسی کا علاج کرنا ممنوع ہے،اور ممنوع کے ذریعے مباح تک رسائی درست نہیں ہے۔آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشاد ہے:''من تطبب ولم یعلم منہ طب قبل ذلک فھو ضامن''۔

(رواہ ابن ماجة : ۲۴۸/۲،المستدرک : ۲۱۲/۴) (مستفاد من موسوعة القواعد الفقهية: ۲۵۴/۷)

## قاعدہ(۱۰۴): ﴿اَلثَّابِتُ بِالدَّلَالَةِ كَالثَّابِتِ بِالإِفْصَاحِ﴾

**ترجمہ:** قرینہ سے ثابت ہونے والا افصاح سے ثابت ہونے والے کی مانند ہے۔

(شرح السير الكبير: ۱/ ۲۵۳، باب ما يكون أمانا وما لا يكون ، قواعد الفقه: ص۷۳، القاعدة: ۹۹، ترتيب اللآلي: ص ۱۵۷، جمهرة القواعد، القاعدة:۷۹۶)

**اِفصاح:** مراد کو ظاہر کرنا،فصاحت سے بولنا۔

**مثال:** میاں بیوی میں جھگڑا ہو رہا ہو اور درمیانِ کلام شوہر نے الفاظِ کنایہ استعمال کیا تو طلاق واقع ہو جائے گی، کیوں کہ دلالت سے ثابت ہونے والی شئ بذریعۂ افصاح ثابت ہونے والی شئ کی مانند ہے،یعنی شوہر کا غصہ میں ہونا یا جھگڑے کی حالت میں ہونا،اس بات پر دال ہے کہ الفاظِ کنایہ سے اس نے طلاق ہی کی نیت کی ہے،لہذا وقوعِ طلاق کے لئے شوہر کی نیت ضروری نہیں ہے، بلکہ دلالۃً طلاق واقع ہوگی، کیوں کہ الفاظِ کنایہ سے وقوعِ طلاق کے لئے نیت یا دلالت ضروری ہوتی ہے اور یہاں دلالت موجود ہے۔فتامل

## قاعدہ(۱۰۵): ﴿اَلثَّابِتُ بِالْبُرْهَانِ كَالثَّابِتِ بِالْمُعَايَنَةِ﴾

**ترجمہ:** برہان سے ثابت ہونے والی شئ،معائنہ سے ثابت ہونے والی شئ کی مانند ہے۔

(شرح السير الكبير: ۲۰۸/۱، ۲۲۵/۱، ۲۲۶/۱، باب ما يصدق فيه المسلم على إسلام الكافر، فتح القدير: ۱۷۵/۷، أشرف الهداية: ۱۵۸/۹، باب الكفالة)

**مثال:** مسلمانوں نے دارالاسلام میں کسی حربی کو پایا اور وہ حربی کہے کہ میں امان لے کر داخل ہوا ہوں تو اس کی تصدیق نہیں کی جائے گی اور اگر کوئی مسلمان یہ کہے کہ میں نے اس کو امان دی تو اس کی

بھی تصدیق نہیں کی جائے گی، لیکن اگر دوسرے دو مسلمان اس بات کی گواہی دیں کہ ہاں اس مسلمان نے اس حربی کو امان دی ہے تو اب وہ آمن ہوگا، کیوں کہ ثابت بالبرہان، ثابت بالعیان کی مانند ہوتا ہے۔

**قاعدہ(۱۰۶):** ﴿اَلثَّابِتُ بِالضَّرُوْرَةِ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا﴾

**ترجمہ:** جو چیز ضرورۃً ثابت ہو، وہ بقدرِ ضرورت ہی ثابت ہوتی ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۲/۷۰، باب أمن الرسول والمستأمن، ترتیب اللآلي: ص۵۷۴، القواعد الفقهية: ص۱۷۷، قواعد الفقه: ص۷۴، القاعدة: ۱۰۰، جمهرة القواعد: ۲/۹۱۵، القاعدة: ۲۱۱۹، الأشباه لإبن نجيم: ص ۳۰۹)

**مثال:** کوئی شخص بھوک سے اس قدر نڈھال ہو کہ جان جانے کا خطرہ ہو اور بھوک مٹانے کے لئے کوئی شئ مباح موجود نہ ہو تو اس کے لئے شئ حرام کا استعمال اسی قدر جائز ہوگا، جس سے وہ اپنی جان بچا سکے، اور اگر اس مقدار سے زائد تناول کرتا ہے تو گناہ گار ہوگا۔ (الأشباه: ص ۳۰۹)

**قاعدہ(۱۰۷):** ﴿اَلثَّابِتُ بِالْعُرْفِ كَالثَّابِتِ بِالنَّصِّ﴾

**ترجمہ:** جو چیز عرفاً ثابت ہو وہ اس چیز کی طرح ہے جو نص سے ثابت ہے۔

(شرح کتاب السیر الکبیر: ۱/۱۲۰، شرح القواعد الفقهية: ص: ۲۴۱، قواعد الفقه: ۷۴)

**مثال۱:** اگر کوئی شخص کپڑا فروشوں کے علاقے میں کوئی دکان خریدے، تو اس کے لیے اس دکان میں حدادی (لوہاری)، طباخی، یا ہر ایسا کام کرنا جو اس کے پڑوسی کے لیے تکلیف کا سبب ہو، جائز نہیں ہے۔ (شرح القواعد الفقهية: ۲۴۱، تحت المادة: ۴۵)

**مثال۲:** زندہ مرغیوں کو وزن کر کے فروخت کرنا یہ بھی عرف کی وجہ سے جائز ہے۔

(فتاوی قاضی: ص ۱۰۲، کتاب البیوع)

**قاعدہ(۱۰۸):** ﴿اَلثَّابِتُ بِيَقِيْنٍ لا يَزُوْلُ بِالشَّكِّ﴾

**ترجمہ:** جو چیز یقین سے ثابت ہو وہ شک سے زائل نہیں ہوگی۔

(بدائع الصنائع: ۴/۵۲، کتاب الإجارة، دار الکتاب دیوبند)

**مثال :** جب باوضو شخص کو اپنے پیٹ میں کوئی چیز محسوس ہو، اور اس پر یہ امر مشتبہ ہو کہ پیٹ سے کوئی چیز خارج ہوئی یا نہیں؟ جس سے اس کا وضو ٹوٹ گیا، ایسے شخص کا حکم یہ ہوگا کہ وہ باوضو ہے، کیوں کہ باوضو ہونا امرِ یقینی ہے اور محدِث ہونا مشکوک ہے۔ جب کہ اصول یہ ہے کہ یقین شک سے زائل نہیں ہوتا۔

(الأشباه لابن نجيم: ۱/۲۲۱)

**قاعدہ(۱۰۹):** ﴿اَلثَّابِتُ بِالْبَيِّنَةِ كَالثَّابِتِ بِإِتِّفَاقِ الْخَصْمَيْنِ﴾

**ترجمہ:** ثابت بالبینہ، ثابت باتفاقِ فریقین کی مانند ہے۔

(شرح السير الكبير: ۱/۱۵۲، ۲۳۷، ترتيب اللآلي: ص۵۷۴، القواعد الفقهية: ص۲۴۰، ۳۷۷، قواعد الفقه: ص۷۳، القاعدة: ۹۸، جمهرة القواعد: القاعدة: ۶۷۶)

**مثال:** زید نے عمرو پر دو ہزار روپے قرض کا دعوی کیا، اور عمرو اس کا منکر ہے، اگر زید اپنے اس دعوی پر دو گواہوں کو پیش کرے تو عمرو پر دو ہزار روپے کی ادائیگی واجب ہوگی، کیوں کہ ثابت بالبینہ، ثابت باتفاقِ خصمین کی مانند ہے۔

**قاعدہ(۱۱۰):** ﴿اَلْجَمْعُ بَيْنَ الْمَوْجُوْدِ وَالْمَعْدُوْمِ فِي الْبَيْعِ يُفْسِدُهُ﴾

**ترجمہ :** عقدِ بیع میں مبیع موجود ومعدوم دونوں کو جمع کرنا اسے فاسد کر دیتا ہے۔

(جمهرة القواعد: ۲/۷۰۲، رقم: ۷۹۶)

**مثال۱ :** کھیت میں بیج ڈالنے سے پہلے اس کی پیداوار اور موجودہ اجناس (غلہ) دونوں کو ایک ساتھ بیچنا شرعاً ناجائز ہے۔ (فتاوی محمودیہ: ۲۴/۱۲۶)

**مثال۲ :** کسی بیع میں آزاد وغلام کو جمع کرنا یا زندہ اور مردہ بکری کو جمع کرنا مفسد بیع ہے۔

(مختصر القدوری: ۷۹)

**قاعدہ(۱۱۱):** ﴿جِنَايَةُ الْعَجْمَاءِ جُبَارٌ﴾

**ترجمہ:** چوپایوں کا جرم قابلِ ضمان نہیں ہے۔

(سنن ابن ماجة: ص۱۹۲، أبواب الديات، باب الجبار، السنن الكبرى للبيهقي: ۸/۵۹۵، رقم الحديث: ۱۷۶۸۲، درر الحكام شرح مجلة الأحكام: ۱/۹۵، المادة: ۹۴، ترتيب اللآلي في سلك الأمالي: ص۲۰۰، القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص۳۰۲، قواعد الفقه: ص۷۴، القاعدة: ۱۰۲، شرح القواعد: ص۴۵۷، جمهرة القواعد: ۲/۷۰۳، المادة: ۷۰۳)

**مثال۱:** جانور جس مال یا نفس کو ضائع کردے اس کا تاوان لازم نہیں ہوگا، مثلاً جانور خود سے چھوٹ گیا اور کسی بچی کو روند دیا تو کوئی ضمان واجب نہ ہوگا، البتہ اگر کسی نے اس کو ہانکا اور وہ ادھر ادھر اچھلا کودا اور کسی کو روند دیا تو ہانکنے والا ضامن ہوگا۔

**مثال۲:** بسا اوقات بہت سے لوگ کسی پارکنگ (Parking) میں اپنی گاڑیاں ترتیب سے کھڑی کرتے ہیں، جہاں انہیں پارکنگ کا حق حاصل ہوتا ہے، اگر کسی گاڑی کا اسٹینڈ ٹوٹ جانے یا تیز ہوا وغیرہ چلنے کی وجہ سے وہ اپنی قریبی گاڑی پر گرجاتی ہے، جس کی وجہ سے یکے بعد دیگرے سب یا اکثر گاڑیاں گرجاتی ہیں، جس میں گاڑی مالکوں کا نقصان ہوجاتا ہے، اس صورت میں اس شخص پر کوئی ضمان واجب نہیں ہوگا، جس کی گاڑی گرنے کی وجہ سے دوسری گاڑیاں گرگئیں۔

(الموسوعة الفقهية:۲۸/۲۸۰، شرح المجلة لسليم رستم باز: ص۵۳۳، المادة:۵ ۹۳۹، الفقه الإسلامي وأدلته:۷/۵۷۸۳، كتاب الجنايات، ما لا يمكن الاحتراز عنه لا ضمان عليه ،مجمع الضمانات: ص ۴۰۶، درر الحكام شرح مجلة الأحكام: ۲/۶۴۳، ۶۴۴،المادة: ۹۳۹)

## قاعدہ(۱۱۲): ﴿اَلْجُنُوْنُ إِذَا وُجِدَ مَرَّةً فَهُوَ لازِمٌ أَبَداً﴾

**ترجمہ:** جب جنون ایک بار پایا جائے تو وہ ہمیشہ لازم ہوگا۔

(شرح السير الكبير: ۵/۱۰۳، باب ما يصدق فيه الرجل ، قواعد الفقه: ص ۷۴، القاعدة: ۱۰۳)

**مثال:** کسی آدمی کے بارے میں یہ بات معلوم ہو کہ وہ ایک بار پاگل ہوا تھا اور اس کی بیوی یہ کہے کہ اس نے گذشتہ رات مجھے تین طلاق دی تھی، نیز شوہر کہے کہ گذشتہ رات مجھے جنون عود کرآیا تھا اور میں نے تین طلاقیں بحالتِ جنون دی تھی، تو شوہر کا قول یمین کے ساتھ معتبر ہوگا، کیوں کہ جب جنون ایک بار پایا جائے تو وہ ہمیشہ لازم ہوتا ہے، اسی لئے جب جنون حالتِ صغر یا حالتِ کبر میں پایا جائے تو اس کو عیبِ لازم قرار دیا گیا ہے۔ (شرح السير: ۱/۲۱۸)

## قاعدہ(۱۱۳): ﴿الْجَوَازُ أَصْلٌ فِي الْبَيْعِ وَالْحُرْمَةُ تَثْبُتُ بِعَارِضٍ﴾

**ترجمہ:** بیع میں اصل جواز ہے اور حرمت کسی عارض کی وجہ سے ثابت ہوتی ہے۔

(المبسوط: ۱۲/۱۳۴)

**مثال:** ایک تولہ سونے کی بیع دو تولہ سونے کے عوض، اسی طرح ایک کوئنٹل گیہوں کی بیع دو کوئنٹل گیہوں کے عوض، فی نفسہ جائز ہے، مگر قدر میں مماثلت کے نہ پائے جانے کی وجہ سے جائز نہیں ہے۔

**فائدہ:** یہاں عارض انعدامِ مماثلت فی القدر ہے، جو معیارِ شرعی ہے۔

## قاعدہ(۱۱٤): ﴿اَلْجَوَازُ الشَّرْعِيُّ يُنَافِي الضَّمَانَ﴾

**ترجمہ:** جوازِ شرعی، ضمان (تاوان) کے منافی ہے۔

(درر الحكام شرح مجلة الأحكام: ۹۲/۱، المادة: ۹۱، ترتيب اللآلي: ص ۲۰۹، قواعد الفقه: ص۷۵، القاعدة: ۱۰۵، شرح القواعد: ص ۴۴۹، جمهرة القواعد:، رقم القاعدة: ۲۰۶)

**مثال:** اگر کسی شخص نے اپنی مملوکہ زمین میں کنواں کھودا اور اس میں کوئی آدمی یا حیوان گر کر ہلاک ہوگیا تو اس پر ضمان (تاوان) واجب نہیں ہوگا، کیوں کہ اس کا اپنی زمین میں کنواں کھودنا شرعاً جائز ہے اور جوازِ شرعی ضمان کے منافی ہے۔

## قاعدہ(۱۱۵): ﴿جِهَالَةُ الْمَعْقُوْدِ عَلَيْهِ تُفْسِدُ الْعَقْدَ﴾

**ترجمہ:** معقود علیہ (مبیع) کی جہالت عقد کو فاسد کردیتی ہے۔

(شرح السير الكبير: ۵۲/۴، باب ما يتبايع أهل الإسلام بينهم مما يأخذونه من الأطعمة والأعلاف، قبيل باب هدية أهل الحرب، ترتيب اللآلي: ص ۲۱۲، قواعد الفقه: ص۷۵، القاعدة: ۱۰۶، جمهرة القواعد: ص ۲۰۴)

**مثال۱:** بائع یہ کہے کہ میں نے ان دو کپڑوں میں سے ایک کپڑا، سو روپئے کے عوض بیچ دیا اور مشتری کہے میں نے خریدلیا، تو یہ بیع فاسد ہوگی، کیوں کہ معقود علیہ (مبیع) مجہول ہے، اور یہ حکم اس وقت ہوگا جب کہ دونوں کپڑے متفاوِت ہوں، کیوں کہ اس صورت میں جہالتِ مبیع، جھگڑے کی باعث ہوگی، لیکن اگر ان دونوں کپڑوں میں کسی قسم کا تفاوت نہ ہو تو بیع جائز اور صحیح ہوگی۔

اسی طرح اگر کوئی دکاندار گراہک سے یوں کہے کہ میں نے یہ کپڑا آپ کو بیچ دیا، اس کی اصل قیمت یا اس قیمت کے عوض جتنے میں فلاں شخص نے اسے خریدا، اور مجلسِ بیع میں اس کی اصل قیمت یا فلاں

نے جس قیمت میں اسے خریدا، کی تعیین نہیں کی ،تو یہ بیع جہالتِ ثمن کی وجہ سے فاسد ہوگی ۔البتہ اگر مجلسِ بیع میں ثمن کی یہ جہالت ختم ہوجائے،خواہ ایجاب کے بعد ہی ہو،تو بیع صحیح ہوگی ۔

(درر الحکام:ا/ ۲۱۸،تحت المادۃ:۲۳۸)

## قاعده(۱۱۶): ﴿اَلْجَيِّدُ وَالرَّدِيُّ فِي الرِّبَوِيَةِ سَوَاءٌ﴾

**ترجمه:** اموالِ ربویہ میں عمدہ اور ردی دونوں برابر ہیں۔

(شرح السير الكبير:۴/ ۸۱ا، باب ما يظهر عليه أهل الشرك فيحرزونه من أموال المسلمين ثم يصيبه المسلمون ، قواعد الفقه:ص ۷۵، القاعدة:۱۰۷)

**مثال ۱:** ایک کوئنٹل عمدہ گیہوں کی بیع ،دو کوئنٹل ردی گیہوں کے عوض ،تحققِ ربوا کی وجہ سے حرام ہے، کیوں کہ اموالِ ربویہ میں وصفِ عمدہ وردی معتبر نہیں ہے۔

(هدايه:۳/ ۶۱ا، باب الربا، الفقه الحنفي في ثوبه الجديد:۴/ ۲۴۰، مكتبة دار القلم دمشق)

**مثال ۲:** حضرت ابو ہریرہؓ سے یہ روایت مروی ہے کہ نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم نے کسی شخص کو خیبر پر عامل بنایا،کسی وقت وہ خیبر سے واپس آئے تو آپ صلی اللہ علیہ وسلم کے لیے کچھ جنیب (ایک قسم کی عمدہ کھجور ) لے کر آئے ،تو حضور صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا: کیا خیبر کی ساری کھجوریں ایسی اچھی ہوتی ہیں؟ اس نے کہا نہیں یا رسول اللہ! ساری کھجوریں ایسی نہیں ہوتیں،لیکن ہوتا یہ ہے کہ ہم دو صاع کے عوض اس قسم کی ایک صاع خریدتے ہیں،یعنی عام قسم کی دو صاع کھجور لے دے کر یہ اعلیٰ قسم کی ایک صاع کھجور لیتے ہیں،اور تین صاع دے کر دو صاع لیتے ہیں،تو آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا: ایسا نہ کرو، بلکہ ایسا کرو کہ ملی جلی اچھی بری کو ملا کر ان کو دراہم سے بیچو، پھر دراہم سے جنیب کو خریدلو۔

اس حدیث سے معلوم ہوا کہ اموالِ ربویہ میں جید اور ردی دونوں برابر ہیں، اسی لیے آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے بر بناء تحققِ ربا صحابیؓ مذکور کو ان کے اس عمل سے منع کیا،اور اس کا متبادل طریقہ یہ بتلا دیا کہ دو صاع ادنیٰ درجہ کی کھجوریں دراہم کے عوض بیچ دو، پھر ان دراہم سے جنیب خریدلو تو یہ جائز ہوگا، کیوں کہ

جب دراہم سے جنیب خریدی جائیں گی، تو جنس مختلف ہونے کی وجہ سے تفاضل جائز ہوگا، نیز یہ حدیث اس بات پر بھی دال ہے کہ غرضِ صحیح کے لیے حیلہ کو اختیار کرنا جائز ہے، بلکہ خود نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم نے طریقۂ حیلہ تعلیم فرمایا۔ (انعام الباری:۶/۳۷۵)

وعن أبي هريـــرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على خيبر فجاءه بتمر جنيب ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أكُلُّ تمر خيبر هكذا؟" قال : لا واللّه يا رسول الله ، إنا لنأخذ الصّاع من هذا بالصّاعين والصّاعين بالثلاثة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تفعل بعِ الجَمُعَ بالدراهم ثمّ ابتع بالدراهم جنيباً ". (صحيح البخاري: ۱/۲۹۳، سنن النسائي: ۲/۱۹۲)

**قاعدہ(۱۱۷):** ﴿اَلْحَاجَةُ تَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الضَّرُوْرَةِ عَامَّةً أوْ خَاصَّةً﴾

**ترجمہ:** حاجت ضرورت کا درجہ اختیار کرتی ہے، خواہ وہ عام ہو یا خاص۔

(الأشباه والنظائر لإبن نجيم :ص ۳۲۶، الأشباه للسوطي: ۱/۱۹۰، الأشباه لإبن الملقن: ۲/۳۴۶، قواعد الفقه:ص ۷۵، القاعدة: ۱۰۸، ترتيب اللآلي:ص ۶۲۵، القواعد الفقهية:ص ۱۰۷، ۱۰۹، شرح القواعد:ص ۲۰۹، درر الحكام: ۱/۴۲، المادة: ۳۲، القواعد الكلية:ص ۲۱۵)

**مثال:** بیع سلم میں مبیع معدوم ہوتی ہے، اس لئے قیاس تو یہ ہے کہ وہ جائز نہ ہو، کیوں کہ معدوم کی بیع شرعاً درست نہیں، لقولہ علیہ السلام: ''لا تبع ما لیس عندک''۔ مگر مفلسوں کی حاجت روائی کے لئے اس کو جائز قرار دیا گیا۔ (الأشباه:ص ۱۱۵)

**قاعدہ(۱۱۸):** ﴿اَلْحَاجَةُ تُوْجِبُ الإِنْتِقَالَ إِلَى الْبَدلِ عِنْدَ تَعَذُّرِ الأَصْلِ﴾

**ترجمہ:** تعذّرِ اصل کے وقت حاجت، انتقال الی البدل کو واجب کرتی ہے۔

(جمهرة: ۱/۷۰۹، رقم: ۱۳۷)

**مثال ۱:** کسی شخص کو نکاح کی ضرورت ہو اور وہ مہر، نفقہ وغیرہ کی استطاعت نہ رکھنے کی وجہ سے

نکاح پر قادر نہ ہو، تو اسلام نے اس کے لیے نکاح کا متبادل روزہ قرار دیا ہے، حضرت عبداللہ ابن مسعودؓ فرماتے ہیں کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے ارشاد فرمایا: ''یا معشر الشباب ! من استطاع منکم الباءة فلیتزوج ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم یستطع فعلیه بالصوم فإنه له وِجاء''. متفق علیه . (مشکوٰة المصابیح: ص۲٦۷، کتاب النکاح)

**مثال۲:** اگر کسی شخص سے کوئی مثلی چیز تلف ہوجائے، اور اب وہ مثلی چیز بازار میں مفقود ہوجائے، تو ایسی صورت میں اس کا بدل، اس کی قیمت قرار پائے گی، اور اسی کی واپسی لازم ہوگی۔

(الموسوعة الفقهیة: ۱/۲۲٦)

## قاعدہ(۱۱۹): ﴿اَلْحُدُوْدُ تَنْدَرِءُ بِالشُّبُهَاتِ﴾

**ترجمہ:** حدود (سزائیں) شبہات سے ٹل جاتی ہیں۔ (الأشباه لإبن نجیم: ص۴۱۸، الأشباه للسیوطي: ۱/۲۴۲، قواعد الفقه: ص۷٦، القاعدة: ۱۱۱، ترتیب اللآلي: ص۶۳۴)

**مثال:** کسی آدمی نے اپنی بیوی کی باندی سے یہ خیال کرکے وطی کرلی کہ یہ میرے لئے حلال ہے، تو اس پر حدِ زنا قائم نہیں کی جائے گی۔ (الأشباه: ص۱۴۹)

**توضیح:** شریعتِ اسلامیہ کی طرف سے بعض جرائم کی سزائیں مقرر ہیں، انہیں حدود سے تعبیر کیا جاتا ہے، اور وہ صرف چار ہیں: حدِ زنا، حدِ قذف، حدِ شربِ خمر اور حدِ سرقہ۔ دیگر جرائم کی سزائیں شرعاً مقرر نہیں بلکہ مفوّض الی رأی الحاکم ہیں، انہیں تعزیر کہا جاتا ہے۔

## قاعدہ(۱۲۰): ﴿اَلْحَرْبُ خُدْعَةٌ﴾

**ترجمہ:** جنگ محض ایک چالبازی ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۵/۹۹، باب المرتد یصیب الحد وغیره، قواعد الفقه: ص۷٦، القاعدة: ۱۱۲)

**مثال۱:** مجاہد کے لئے جائز ہے کہ وہ اپنے حربی ساتھی کو بحالتِ جنگ چالبازی سے کام لے، اور اس کو مجاہد کی جانب سے دھوکہ دہی نہیں کہا جائے گا۔ (شرح السیر: ۱/۷۳)

ہاں! جب محاربین میں سے کوئی شخص مسلمانوں کے پاس اپنا مال امانۃً رکھے تو مسلمانوں کے لئے حلال نہیں کہ وہ اس کے مالِ امانت میں سے کوئی چیز لے لے، کیوں کہ نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشاد ہے: " اَلْعَهْدُ وَفَاءٌ وَلا غَدَرَ فِيْهِ " عہد کو پورا کرنا ضروی ہے، اس میں غداری درست نہیں ہے۔

**مثال ۲:** حضرت سعید بن ذی حُدّان سے ذکر کیا گیا وہ فرماتے ہیں کہ مجھ کو اس شخص نے خبر دی جس نے حضرت علی سے سنا، وہ فرماتے ہیں کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے ارشاد فرمایا: جنگ محض ایک چالبازی کا نام ہے، اور اس حدیث میں دلیل ہے اس بات پر کہ مجاہد کے لیے میدانِ کارزار میں اپنے مد مقابل کے ساتھ چالبازی کرنے میں کوئی حرج نہیں ہے، اور یہ چالبازی غدر اور دھوکہ دہی میں شمار نہ ہوگی۔ اور بعض علماء اس حدیث کے ظاہر سے استنباط کرتے ہوئے یہ فرماتے ہیں کہ بحالتِ جنگ کذب کی رخصت ہے، اور وہ اپنا مستدل حضرت ابو ہریرہؓ کی اس حدیث کو بناتے ہیں، کہ نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا: کہ کذب صرف تین مواقع میں مناسب ہے: "(۱) دو شخصوں کے مابین صلح، (۲) قتال، (۳) آدمی کا اپنے اہل کو خوش کرنا"۔

**ذكر عن سعيد بن ذي حُدّان قال : أخبرني من سمع علياً رضي الله تعالىٰ عنه يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الحرب خدعة " أو خدعة بالنصب، وكلاهما لغة : وفيه دليل على لا بأس للمجاهد أن يخادع قرنه في حالة القتال، وإن ذلک لا يكون غدراً منه ، وأخذ بعض العلماء بالظاهر فقالوا : يرخص في الكذب في هذه الحالة ، واستدلوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يصلح الكذب إلا في ثلاث ، في الصلح بين اثنين ، وفي القتال وفي إرضاء الرجل أهله ، والمذهب عندنا أنه ليس المراد الكذب المحض ، فإن له ذلک رخصة فيه .** (شرح السير: ۱/۸۵)

**قاعدہ(۱۲۱):** ﴿اَلْحُرُّ لا يَدْخُلُ تَحْتَ الْيَدِ فَلا يُضْمَنُ بِالْغَصَبِ وَلَوْ صَبِيًّا﴾

**ترجمہ:** آزاد انسان پر قبضہ ثابت نہیں ہوتا، لہٰذا اس کو غصب کرنے کی صورت میں ضمان (تاوان) واجب نہیں ہوگا، خواہ وہ بچہ ہی ہو۔

(قواعد الفقه: ص ٧٦، القاعدة: ١١٤، الأشباه لإبن الملقن: ٢/٤٤٦، الأشباه لإبن نجيم: ص ٤٢٨، الأشباه للسيوطي: ١/٢٧٧، ترتيب اللآلي: ص ٦٣٩)

**مثال ۱:** اگر کسی شخص نے آزاد بچے کو غصب کیا اور وہ بچہ اچانک یا بخار میں مبتلا ہو کر غاصب کے پاس مر گیا تو غاصب پر ضمان واجب نہیں ہوگا۔ (الأشباه: ص ٦٦، مكتبه إشاعة الإسلام دهلى الهند)

**مثال ۲:** اگر کسی شخص کی آزاد بیوی خود سے بھاگ گئی یا کسی شخص نے اسے اغواء کرلیا، تو شوہر پر اس کی طلب وتلاش لازم نہیں ہوگی، کیوں کہ حرہ (آزاد) کے گم ہونے پر ضمان نہیں آتا، کہ طلب وتلاش لازم ہو، بخلاف لونڈی کے، کہ اگر وہ کسی کے نکاح میں ہو اور بھاگ جائے تو زوج پر تلاش لازم ہے، اس واسطے کے اس کے گم ہونے میں زوج پر ضمان لازم ہے، **كذا في حاشية المدني۔**

**فلو تسلّمها فهربت لم يلزمه طلبها الخ .**

(شامي: ٤/٢٣٥، دار الكتاب ديوبند، غاية الأوطار اردو: ٢/٦٧، كتاب النكاح ، باب المهر)

**توضیح:** لوگوں میں اصل حریّت ہے۔ (شرح السير: ٤/٧١)

**قاعدہ(۱۲۲):** ﴿حُرْمَةُ الْمِلْكِ بِاعْتِبَارِ حُرْمَةِ الْمَالِكِ﴾

**ترجمہ:** شئ مملوکہ کی حرمت، حرمتِ مالک کے اعتبار سے ہوتی ہے۔

(قواعد الفقه: ص ٧٦، القاعدة: ١١٣، شرح السير الكبير: ١/١٤٧، ١٤٨، باب الجهاد ما يسع منه وما لا يسع، ١/٨٩)

**مثال:** حربی شرعاً محترم نہیں ہے، اس لئے اس کی مملوکہ شئ بھی محترم نہیں ہے، یہی وجہ ہے کہ حربی کے اموال کو لینا جائز ہے۔

مسلم محترم ہے، اس لئے اس کی مملوکہ شئ بھی محترم ہے اور یہی وجہ ہے کہ اس کے مال کو بلا سببِ شرعی لے لینا جائز نہیں ہے۔

**قاعدہ(۱۲۳)**:﴿اَلْحَقُّ إِذَا كَانَ مِمَّا لا يَتَجَزّٰى فَإِنَّهٗ يَثْبُتُ لِكُلٍّ عَلَى الْكَمَالِ﴾

**ترجمہ**: حق جب ان چیزوں میں سے ہو جو تجزی کو قبول نہیں کرتیں،تو ہر صاحبِ حق کے لئے پورا پورا حق ثابت ہوگا۔ (الأشباہ لإبن نجیم : ص ۲۲۴ ، قواعد الفقه: ص۷۷، القاعدة: ۱۱۵)

**مثال**: جو حق پوری جماعت کے لئے ثابت ہو، وہ حق پوری جماعت کے مابین مشترک ہوگا،مگر بعض مسائل میں؛ مثلاً نابالغ بچے اور بچی پر ولایتِ اِنکاح تمام اولیاء کے لئے ثابت ہے،اور یہ ایسا حق ہے جو تجزی کو قبول نہیں کرتا،اس لیے ہر ولی کے لئے یہ حق پورا پورا ثابت ہوگا۔(الاشباہ:ص۲۲۴)

**قاعدہ(۱۲۴)**: ﴿اَلْحُقُوْقُ لا تَسْقُطُ بِتَقَادُمِ الزَّمَانِ وَإِنْ طَالَتِ الْمُدَّةُ﴾

**ترجمہ**: حقوق، تقادُمِ زمانی (زمانہ کا پرانا ہونا) سے ساقط نہیں ہوتے، گرچہ مدت طویل ہوجائے۔

(القواعد الفقهية: ص۳۰۸ ، قواعد الفقه: ص۷۷، القاعدة: ۱۱۶ ، شرح السير الكبير: ۵/۱۴۳ ، باب عشور أهل الحرب والمسلمين وأهل الذمة)

**فائدہ**: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" فأعط كل ذي حق حقه ". ہر صاحبِ حق کو اس کا حق دینا واجب ہے۔ (بخاری شریف:۱/۲۶۴)۔آپ کا یہ فرمان قیدِ زمانی سے مطلق ہے، لہٰذا تقادمِ زمان کے سبب کسی صاحبِ حق کا حق ساقط نہیں ہوتا۔

**مثال۱**: اگر کسی شخص کا آپ پر کوئی قرض یا کوئی اور حق ہے تو محض تقادمِ زمانی کی وجہ سے وہ حق ساقط نہیں ہوگا، بلکہ آپ پر اس کی ادائیگی واجب ہوگی اور نہ ادا کرنے کی صورت میں کل قیامت کے دن وہ حق ،صاحبِ حق کو آپ سے دلوایا جائے گا۔

**مثال۲**: ایک شخص نے کسی کا مال چوری کرلیا اور اس چوری شدہ مال پر کئی دن گذر گئے،تو چونکہ یہ بندہ کا حق ہے،لہٰذا مالِ مسروق کا لوٹانا ضروری ہوگا،تقادمِ زمان کی وجہ سے یہ حق ساقط نہ ہوگا۔

(الدر المختار مع التنوير: ۶/۴۰، باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها)

**قاعدہ(۱۲۵):** ﴿اَلْحَقُّ مَتٰی ثَبَتَ لا يَبْطُلُ بِالتَّأخِيرِ وَلا بِالْكِتْمَانِ﴾

**ترجمہ:** حق جب ثابت ہوتا ہے تو تاخیر اور کتمان (چھپانا) سے باطل نہیں ہوتا۔

(شرح السير الكبير:۱۴۱/۵، باب عشور أهل الحرب والمسلمين وأهل الذمة، قواعد الفقه:ص۷۷، القاعدة:۱۱۷)

**مثال:** صاحبِ مال نے تین سال تک زکوٰۃ وصول کرنے والے سے اپنے مال کو چھپائے رکھا، پھر عاشر (زکوٰۃ وصول کرنے والا) کو وہ مال معلوم ہوا تو گذشتہ تین سالوں کی زکوٰۃ وصول کرے گا، کیوں کہ زکوٰۃ بیت المال کا حق ہے اور حق، تاخیر اور کتمان سے ساقط نہیں ہوتا ہے۔(شرح السير:۲۹۲/۲)

**قاعدہ(۱۲۶):** ﴿اَلْحَقُّ الْوَاحِدُ يَجُوْزُ أنْ يَثْبُتَ فِيْ مَحَلَّيْنِ﴾

**ترجمہ:** ایک حق دو محل میں ثابت ہوسکتا ہے۔

(قواعد الفقه:ص۷۸، القاعدة:۱۱۹، شرح السير الكبير:۱۵۷/۵، باب من له من الأمر أن يقبل وأن يقسم وأن يجعل الأرض أرض خراج)

**مثال:** قرض خواہ اپنا قرض اصل مقروض اور کفیل دونوں سے طلب کرسکتا ہے، کفالہ سے اصیل کا ذمہ بری نہیں ہوتا۔

**قاعدہ(۱۲۷):** ﴿اَلْحُقُوْقُ الْمُجَرَّدَةُ لا يَجُوْزُ الاعْتِيَاضُ عَنْهَا﴾

**ترجمہ:** حقوقِ مجردہ کا عوض لینا جائز نہیں ہے۔

(قواعد الفقه:ص۷۸، القاعدة:۱۱۸، جمهرة القواعد:القاعدة:۲۶۳، ۸۰۲)

**مثال۱:** حقوق مجردہ ایسے حقوق کو کہتے ہیں، جو ذاتی حق سے خالی ہوں، یعنی جن کا ثبوت بلا استحقاق، محض مصلحت کی بنا پر ہو، جیسے حقِ شفعہ، اگر شفیع (جسے حقِ شفعہ حاصل ہے) مال کے عوض اپنے حق شفعہ سے سبک دوش ہو تو یہ مصالحت باطل ہے۔

اسی طرح اگر ایک بیوی، دوسری بیوی سے اپنی شب باشی کی باری کے عوض مال پر مصالحت کرے، تو وہ کسی مال کی حق دار نہیں ہوگی، کیوں کہ حقوقِ مجردہ کا عوض لینا جائز نہیں ہے۔

**فائدہ:** وہ تمام حقوق جن کی مشروعیت اصالۃً نہیں بلکہ صاحبِ حق سے کسی ضرر کو دور کرنے کے لیے ہوتی ہے، مثلاً حقِ شفعہ وغیرہ، اس طرح کے حقوق پر عوض کا لینا شرعاً جائز نہیں ہے، البتہ جو حقوق نصوصِ شرعیہ سے ثابت ہوں اور ان سے مالی منفعت متعلق بھی ہو چکی ہو، اور عرف میں ان کا عوض لینا مروج ومعروف بھی ہو چکا ہو، نیز ان کی حیثیت محض دفعِ ضرر کی نہ ہو اور نہ وہ شریعت کے عمومی مقاصد ومصالح سے متصادم ہوں، ایسے حقوق پر عوض حاصل کرنا جائز اور درست ہے۔

(نئے مسائل اور فقہ اکیڈمی کے فیصلے: ص۱۱۸)

**قال النبي صلى الله عليه وسلم :" من سبق إلى ما لم يسبقه إليه مسلم فهو له".**

(سنن أبي داود: ص۴۳۷، بحوث في قضايا فقهية معاصرة للشيخ المفتي تقي العثماني: ص ۱۲۱،۱۲۲، الفقه الإسلامي وأدلته للدكتور وهبة الزحيلي: ۴/ ۲۸۶۱)

## قاعدہ(۱۲۸): ﴿اَلْحَقِيْقَةُ تُتْرَكُ بِدَلَالَةِ الْحَالِ وَتُتْرَكُ بِدَلَالَةِ الِاسْتِعْمَالِ وَالْعَادَةِ﴾

**ترجمہ:** دلالتِ حال اور دلالتِ استعمال وعادت سے حقیقت متروک ہوتی ہے۔

(قواعد الفقه: ص۷۸، القاعدة: ۱۲۰، شرح القواعد: ص ۲۳۱، درر الحكام: ۱/۴۸، المادة: ۴۰، أصول الشاسي: ص۲۸)

**مثال:** اگر کسی شخص نے یہ قسم کھائی کہ وہ گوشت نہیں کھائے گا، تو خنزیر اور آدمی کے گوشت کو کھانے سے وہ حانث نہیں ہوگا، اس لئے کہ لوگوں کا تعامل اس پر واقع نہیں ہے، کیوں کہ عادۃً ان دونوں کا گوشت نہیں کھایا جاتا۔

اور اگر کسی شخص نے کسی کو گوشت خریدنے کا وکیل بنایا، درانحالانکہ مؤکل مسافر ہے، تو اس کی توکیل پکے پکائے گوشت پر واقع ہوگی اور اگر مؤکل حالتِ اقامت میں ہے تو اس کی یہ توکیل کچے گوشت پر واقع ہوگی۔ (اصول الشاسی: ص۲۸)

**قاعدہ(۱۲۹):** ﴿اَلْحَقِیْقَۃُ تُتْرَکُ لِتَعَذُّرِھَا عَقْلاً أَوْ عَادَۃً أَوْ لِتَعَسُّرِھَا﴾

**ترجمہ:** حقیقت عقلاً یا عادۃً اس کے متعذر یا متعسر ہونے کی وجہ سے متروک ہوتی ہے۔

(قواعد الفقہ: ص۷۸، القاعدۃ: ۱۲۱، القواعد الفقھیۃ: ص۲۷۲)

**مثال:** کسی شخص کا اپنے سے عمر میں بڑے انسان کے متعلق یہ کہنا : " ھٰذا إبني" یہ میرا بیٹا ہے۔ یا کسی کا یہ کہنا : ''میں اس ہانڈی کو نہیں کھاؤں گا''، یا کسی کا یہ کہنا: ''میں اس درخت کو نہیں کھاؤں گا''، ان تینوں اقوال میں ان کے معنیٔ حقیقی متعذر یا متعسر ہونے کی وجہ سے متروک ہیں، اور پہلے قول میں محبت، دوسرے قول میں ہانڈی میں پک رہی چیز اور تیسرے قول میں درخت کا پھل مراد ہوگا۔

**قاعدہ(۱۳۰):** ﴿حُکْمُ التَّیَمُّمِ مَاخُوْذٌ مِنْ حُکْمِ الْمَسْحِ عَلَی الْخُفَّیْنِ﴾

**ترجمہ:** حکمِ تیمّم حکمِ مسح علی الخفین سے ماخوذ ہے۔(قواعد الفقہ: ص۷۸، القاعدۃ: ۱۲۲)

**مثال:** وقت سے پہلے تیمّم کرنا، ایک تیمّم سے دو نمازیں پڑھنا جائز ہے، دورانِ نماز متیمم کا استعمالِ ماء پر قادر ہونا مفسدِ صلوۃ ہے، جیسا کہ دورانِ نماز مدتِ مسح علی الخفین کا پورا ہونا مفسدِ صلوۃ ہے۔

**قاعدہ(۱۳۱):** ﴿حُکْمُ الشَّيْءِ قَدْ یَدُوْرُ مَعَ خَصَائِصِہٖ﴾

**ترجمہ:** کبھی کسی چیز کا حکم، اس کے خصائص کے ساتھ دائر ہوتا ہے۔ (قواعد الفقہ: ص۷۹، القاعدۃ: ۱۲۴، القواعد الفقھیۃ: ص۲۷۲، جمھرۃ القواعد الفقھیۃ: القاعدۃ: ۸۳، ۸۵۲)

**مثال:** حضرت امام ابوحنیفہ رحمۃ اللہ علیہ فرماتے ہیں کہ: ''جب مصلی اپنی نماز میں مصحف سے دیکھ کر قرأت کرے تو اس کی نماز درست نہیں ہوگی، کیوں کہ نماز میں دیکھ کر قرأت کرنے کی کراہت، اس عبادت کی خصوصیتوں میں سے ہے، جب اس نے اس عبادت کے ممنوعاتِ خاصہ میں سے ایک کا ارتکاب کیا تو اس کی نماز فاسد ہوگئی''۔

**قاعدہ(۱۳۲):** ﴿اَلْحُکْمُ عَلَی الْغَالِبِ دُوْنَ النَّادِرِ﴾

**ترجمہ:** مدارِ حکم غالب ہوتا ہے، نہ کہ نادر۔

(جمھرۃ: ۲/۲۷۴، رقم: ۸۴۱، درر الحکام: ۵۰/۱، شرح المجلۃ: ص۳۷، القواعد الکلیۃ والضوابط الفقھیۃ: ص۲۶۷، قواعد الفقہ: ص۹۱)

**مثال:** عموماً انسان پندرہ سال کی عمر میں بالغ ہوجاتا ہے، لہذا بلوغت کا حکم پندرہ سال پر لگ جائے گا، اگر چہ وہ سولہ یا سترہ سال کی عمر میں بالغ ہو، کیوں کہ یہ نادر ہے، اوراس کا اعتبار نہیں ہوگا، اسی طرح ماں سات سال کی عمر تک بچہ کی پرورش کی حق دار ہوگی، کیوں کہ عموماً سات سال کی عمر میں بچہ کھانے پینے، پہننے اوراستنجاء کرنے میں دوسرے کامحتاج نہیں رہتا، اگر وہ آٹھ سال کی عمر تک بھی مستغنی نہ ہوا، تو بھی ماں کو پرورش کا حق نہ حاصل ہوگا، کیوں کہ یہ نادر ہے، اورحکم کا مدار غالب ہوتا ہے، نہ کہ نادر۔

(در رالحکام: ۱/۵۰، المادۃ: ۴۲)

**قاعدہ(۱۳۳):** ﴿اَلْحُكْمُ فِي الأَصْلِ إِذَا كَانَ عَلٰى خِلافِ الْقِيَاسِ لايُقَاسُ عَلَيْهِ﴾

**ترجمہ:** جب حکم، اصل (مقیس علیہ) میں خلافِ قیاس ثابت ہو، تو اس پر قیاس کرنا درست نہیں ہے۔

(جمهرة القواعد: ۲/۴۲۷، رقم: ۸۴۲، درر الحکام: ۱/۳۳، المادة: ۱۵، شرح المجلة لسليم رستم باز: ۲۶)

**مثال:** بیع سلم واستصناع کا جواز خلافِ قیاس ہے، کیوں کہ یہ معدوم کی بیع ہے، لہذا اس پر قیاس کرتے ہوئے درختوں پر پھل آنے سے پہلے، پھل کی بیع کرنا جائز نہیں ہے، کیوں کہ بیع سلم واستصناع کا جواز خلافِ قیاس ہے۔ (درر الحكام شرح مجلة الأحكام: ۱/۳۳)

**قاعدہ(۱۳۴):** ﴿اَلْحُكْمُ فِي الْمَنْصُوْصِ ثَابِتٌ بِالنَّصِّ لا بِالْعِلَّةِ﴾

**ترجمہ:** منصوص میں حکم نص سے ثابت ہوتا ہے، نہ کہ علت سے۔ (المبسوط: ۱۲/۱۳۴)

**مثال:** اشیاء ستہ یعنی گیہوں، جو، نمک، کھجور، سونا اور چاندی میں تحققِ ربا کا حکم، آپ صلی اللہ علیہ وسلم کے فرمان: ”الحنطة بالحنطة، والشعير بالشعير، والملح بالملح، والتمر بالتمر، والذهب بالذهب، والفضة بالفضة، مثلا بمثل، يدا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد ربا“ سے ثابت ہے۔ نہ کہ علتِ قدر وجنس سے۔

**قاعدہ(۱۳۵):** ﴿اَلْحُکْمُ یَدُوْرُ مَعَ عِلَّتِہٖ عَدْماً وَوُجُوْبًا﴾

**ترجمہ:** حکم عدماً ووجوباً اپنی علت پر دائر ہوتا ہے۔

(القواعد الفقهية:ص ۲۷۲، جمهرة القواعد الفقهية: ۲/۶۱۷، رقم :۱۱۸)

**مثال۱:** شراب حرام اور نجس ہے، لیکن جب یہ شراب سرکہ بن جائے تو وہ پاک وحلال ہے، اسی طرح شیرۂ انگور پاک وحلال ہے، لیکن جب وہ شراب بن جائے تو ناپاک وحرام ہے۔

(القواعد الفقهية لعلی أحمد الندوي:ص ۳۸۸)

**مثال۲:** نابالغ بچہ، بیہوش اور مجنون، احکام شرعیہ کے مکلّف نہیں ہیں، لیکن جب یہ علل زائل ہوجائیں گی، تو وہ احکام شرعیہ کے مکلّف ہوں گے۔ (القواعد الفقهية: ص ۳۸۸)

**قاعدہ(۱۳۶):** ﴿اَلْخَاصُّ مُبَیَّنٌ فَلا یَلْحَقُهُ الْبَیَانُ﴾

**ترجمہ:** خاص واضح ہوتا ہے، اس لئے بیان اس کو لاحق نہیں ہوگا۔

(قواعد الفقه:ص ۷۹، القاعدة:۱۲۵)

**مثال:** اللہ تعالیٰ کا فرمان:﴿فاقرأوا ما تیسر من القرآن﴾ جو کچھ تمہیں قرآنِ کریم میں سے آسان لگے اسے پڑھو، خاص ہے، لہٰذا آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشاد: ''**لا صلاۃ إلا بفاتحۃ الکتاب**''، بلاقرأتِ سورۂ فاتحہ کوئی نماز درست نہیں۔ اس خاص کیلئے بیان نہیں ہوسکتا، یعنی سورۂ فاتحہ کی قرأت کو فرض قرار نہیں دیا جاسکتا، کیوں کہ خاص واضح ہوتا ہے اور واضح کیلئے کسی وضاحت کی ضرورت نہیں ہوتی۔

**قاعدہ(۱۳۷):** ﴿خَبَرُ الْوَاحِدِ إِذَا وَرَدَ مُخَالِفًا لِنَفْسِ الأُصُوْلِ لَمْ یُقْبَلْ﴾

**ترجمہ:** خبرِ واحد جب نفسِ اصول کے مخالف بن کر وارد ہو تو قبول نہیں ہوتی۔

(قواعد الفقه:ص ۷۹، القاعدة:۱۲۶، أصول الشاشي:ص ۷۶)

**مثال:** ضمانِ عُدوان (زیادتی کا تاوان) کی دو ہی صورتیں ہیں: اگر ضائع کردہ شئ مثلی ہے تو اس کا ضمان، مثلِ صوری سے واجب ہوتا ہے، مثلاً اگر انڈا توڑ دیا تو اس کا ضمان انڈے سے واجب ہوگا، اورضمان میں ادا کیا جانے والا انڈا مضمون انڈے کا مثلِ صوری ومعنوی ہے۔ اور اگر ضائع کردہ شئ کی مثلِ صوری نہ ہو تو اس کا ضمان مثلِ معنوی (قیمت) سے واجب ہوتا ہے، یہ ایک اصول ہے۔

اب حضرت ابو ہریرہ رضی اللہ عنہ کی ایک روایت یہ ہے، کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا: ''لا تَصُرُّوْا الإبِلَ وَ الْغَنَمَ فَمَنِ ابْتَاعَهَا بَعْدَ ذٰلِکَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظْرَيْنِ بَعْدَ أنْ يَحْلِبَهَا إنْ رَضِيَهَا أمْسَكَهَا وَإنْ سَخَطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمَرٍ أیْ مَكَانَ اللَّبَنِ'' اونٹنیوں اور بکریوں کے تھنوں کو نہ باندھو، پس جس شخص نے اس طرح کی اونٹنی یا بکری خریدی تو دودھ دوہنے کے بعد اس کو دو باتوں میں سے ایک کا اختیار رہوگا، اگر وہ اس سے راضی ہے تو اس کو روک لے اور اگر وہ اس کو ناپسند کرے تو اس کو واپس کردے، اور دودھ کی جگہ ایک صاع چھوہارے دے۔

اس روایت میں ایک صاع کھجور کا، دودھ کا ضمان ہونا معلوم ہوتا ہے، جب کہ ایک صاع کھجور، دودھ کا مثلِ صوری ہے اور نہ مثلِ معنوی۔ نیز یہ خلافِ عقل وقیاس بھی ہے کہ خریدار نے جو دودھ دوہا، وہ چاہے جتنا بھی ہو، اس کا ضمان محض ایک صاع کھجور واجب ہو، اس لئے ہمارے اصحاب نے اس خبرِ واحد کو ترک کردیا۔ (اصول الشاشی: ص۷۶)

## قاعدہ (۱۳۸): ﴿خَبَرُ الْوَاحِدِ حُجَّةٌ لِلْعَمَلِ بِهٖ فِي بَابِ الدِّيْنِ﴾

**ترجمہ:** خبرِ واحد، بابِ دین میں اس کے مطابق عمل کے لئے حجت ہے۔

(شرح السير الكبير: ۱۸۷/۴، باب ما لا يكون لأهل الحرب من إحداث الكنائس والبيع وبيع الخمور، قواعد الفقه: ص ۷۹، القاعدة: ۱۲۷، أصول الشاشي: ص ۷۸)

**مثال:** آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے ہلالِ رمضان کے ثبوت میں ایک اعرابی کی شہادت کو قبول فرمایا، کیوں کہ ثبوتِ ہلالِ رمضان سے ایک امرِ دینی (روزہ) ثابت ہوتا ہے۔ (اصول الشاشی: ص۷۸)

**فائدہ:** خبرِ واحد، دینی امر میں اس شرط کے ساتھ دلیلِ شرعی ہے کہ خبر دینے والا فاسق و متہم نہ ہو، کیوں کہ محض خبر، دلیلِ شرعی نہیں بن سکتی۔ (شرح السیر)

## قاعدہ(۱۳۹): ﴿خَبَرُ الْوَاحِدِ لا یَنْفَکُّ عَنِ الشُّبْهَةِ﴾

**ترجمہ:** خبرواحد شبہ سے جدا نہیں ہوتی ہے۔

(شرح السير الكبير: ۲/۴۲، باب أمان الرسول، قواعد الفقه: ص ۸۰، القاعدة: ۱۲۸)

**مثال۱:** امان کے بعد خبرِ واحد سے عہد نہیں ٹوٹے گا۔ (شرح السیر)

**مثال۲:** زوجین کا آپس میں نکاح ہوا، پھر کچھ دن گذرنے کے بعد ایک عورت آ کر یہ شہادت دے کہ میں نے ان دونوں کو دودھ پلایا ہے، تو اس کی شہادت قبول نہیں کی جائے گی، کیوں کہ یہ خبر واحد ہے جس میں شبہ ہے، لہٰذا مذکورہ قاعدہ کی بناء پر حرمت ثابت نہیں ہوگی۔

(الفقه الحنفي في ثوبه الجديد: ۲/۱۵۷، ثبوت الرضاع)

## قاعدہ(۱۴۰): ﴿اَلْخُرَاجُ بِالضَّمَانِ﴾

**ترجمہ:** خراج ضمان کے سبب ہے۔

(رواه أبوداود والنسائي وابن ماجة وابن حبان من حديث عائشة رضي الله عنها، الأشباه والنظائر لإبن نجيم: ص ۴۶۹، الأشباه للسيوطي: ۱/۲۹۵، الاختيار لتعليل المختار: ۱/۵۳، القواعد الفقهية لعلي أحمد الندوي: ص ۷۳، ۲۴۰، ۲۹۵، درر الحكام: ۱/۸۸، المادة: ۸۵، ترتيب اللآلي: ص ۲۸۰، قواعد الفقه: ص ۸۰، القاعدة: ۱۲۹، شرح القواعد: ۴۲۹، القواعد الكلية: ص ۳۱۱)

**مثال:** یہاں خراج سے مرادِ منافعِ عبد ہیں۔ یہ قاعدہ درحقیقت جوامع الکلم میں سے ہے، جب تک ہم اس کے پس منظر کو نہیں دیکھیں گے، تب تک اس کا صحیح مفہوم سمجھ میں نہیں آ سکتا۔

**پس منظر:** حضرت عائشہ رضی اللہ تعالیٰ عنہا فرماتی ہیں کہ ایک آدمی نے ایک غلام خریدا، کچھ عرصہ تک وہ غلام اس کے پاس رہا، اس کے بعد مشتری اس کے کسی عیب پر مطلع ہوا تو اس نے دربارِ رسالت میں اپنی شکایت درج کرائی، آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے اس بیع کو رد فرما دیا، یعنی بائع کو یہ حکم دیا کہ

تم اس غلام کو واپس لے لو اور اس کی قیمت خریدار کو لوٹا دو، بائع نے کہا: اے اللہ کے رسول صلی اللہ علیہ وسلم! اس نے میرے غلام سے منافع حاصل کیا تو اس کا کیا؟ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا: "الخراج بالضمان" منافعِ عبد ضمان کے سبب ہیں، یعنی خریدار نے جو منافع حاصل کیے، اس کا سبب یہ رہا کہ یہ غلام اس کی ضمانت میں تھا، اگر ہلاک ہوجاتا تو اس کے مال میں سے ہی ہلاک ہوتا، ٹھیک اسی طرح اس کی ضمانت میں رہتے ہوئے اس نے جو منافع حاصل کئے، وہ اسی ضمانت کے سبب حاصل کئے ہیں؛ لہٰذا ان منافع کو حاصل کرنے کے سبب اس پر کوئی شئ واجب نہیں ہوگی۔ (شرح الأشباه والنظائر: ص۳۷۸)

**قاعدہ(۱۴۱)**: ﴿اَلْخَصْمُ إذَا سَكَتَ عَنِ الْجَوَابِ فِي مَجْلِسِ الْقَاضِيْ جَعَلَهُ مُنْكِرًا وَإذَا سَكَتَ عَنِ الْيَمِيْنِ بَعْدَمَا طُلِبَ مِنْهُ جَعَلَهُ نَاكِلاً﴾

**ترجمہ**: جب قاضی کی مجلس میں مدِ مقابل، جواب سے خاموش رہے تو قاضی اسے منکرِ حق قرار دے گا، اور جب طلبِ یمین کے بعد خاموش رہے تو اسے قسم سے باز رہنے والا قرار دے گا۔

(شرح السير الكبير: ۲/۹۷، باب أهل الحصن يؤمنه الرجل من المسلمين على جعل أو غير جعل، قواعد الفقه: ص۸۰، القاعدة: ۱۳۰)

**مثال**: جب مدعی کے پاس اپنے دعویٰ کو ثابت کرنے کے لئے گواہ موجود نہ ہوں اور قاضی کے مدعیٰ علیہ سے سوال کرنے پر وہ خاموش رہے، تو اُس کی اِس خاموشی کو انکارِ حق پر محمول کیا جائے گا، اور اگر قاضی اس سے یمین طلب کرے اور وہ خاموش رہے تو اس کو قسم سے باز رہنے والا قرار دے کر اس کے خلاف فیصلہ کیا جائے گا، یعنی مدعی کے حق میں فیصلہ ہوگا، قاضی تین مرتبہ مدعیٰ علیہ سے قسم کو طلب کرے اور ہر مرتبہ یہ کہے کہ اگر اس نے قسم نہ کھائی تو وہ اس کے خلاف فیصلہ کرے گا، پھر تین مرتبہ طلبِ یمین کے بعد اس کے خلاف فیصلہ کردے۔ (شرح السير: ۱/۳۳۰)

**قاعدہ(۱۴۲)**: ﴿اَلْخَطَأُ فِيْمَا لا يَشْتَرِطُ التَّعْيِيْنُ لا يَضُرُّ﴾

**ترجمہ**: جن چیزوں میں تعیین شرط نہیں، ان میں خطا مضر نہیں۔

(الأشباه والنظائر للسيوطي: ۲/۴۵، قواعد الفقه: ص۸۰، القاعدة: ۱۳۱)

**مثال:** ظہر کی نماز میں کسی شخص نے یوں نیت کی کہ میں ظہر کی تین رکعتیں پڑھتا ہوں یا پانچ رکعتیں پڑھتا ہوں، تو عددِ رکعات کی تعیین میں خطا سے نماز کی صحت میں کوئی خلل واقع نہیں ہوگا، کیوں کہ عددِ رکعات کی تعیین نیتِ نماز میں شرط نہیں ہے، اور جس چیز میں تعیین شرط نہیں، اس میں خطا مضر نہیں۔

**قاعدہ(۱۴۳):** ﴿خَیْرُ الأمُوْرِ أوْسَطُھَا﴾

**ترجمہ:** بہترین امر، درمیانی ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۱۸۵/۲، باب من الشرکة في النفل وما یؤخذ بحساب، ۳/۵، باب الموادعة، قواعد الفقه: ص ۸۰، القاعدة: ۱۳۲)

**مثال ۱:** جب ورثاءِ میت اور وصی (وہ شخص جس کو وصیت کی جائے) کے درمیان اعداد میں اختلاف ہو تو درمیانی عدد کو اختیار کیا جائے گا، مثلاً وصی کہے فلاں کے لئے دو ہزار روپے کی وصیت کی گئی اور ورثاء کہے ایک ہزار کی، تو درمیانی عدد یعنی پندرہ سو کو اختیار کیا جائے گا۔

**مثال ۲:** اگر کوئی شخص مملکتِ اسلامیہ کی طرف سے وصولیٔ صدقات کے لیے مقرر ہے، تو وہ معطیینِ صدقات سے ایسا متوسط مال وصول کرے، جس میں فقراء کا فائدہ ہو اور مالکین کا بھی نقصان نہ ہو۔

(شامي: ۱۹۶/۳، باب زکاة الغنم)

**قاعدہ(۱۴۴):** ﴿دَرْءُ الْمَفَاسِدِ أوْلیٰ مِنْ جَلْبِ الْمَنَافِعِ﴾

**ترجمہ:** دفعِ مفاسد اولیٰ ہے تحصیلِ منافع سے۔

(الأشباہ والنظائر لإبن نجیم: ص ۳۲۲، درر الحکام: ۴۱/۱، المادة: ۳۰، قواعد الفقه: ص ۸۱، القاعدة: ۱۳۳، جمهرة القواعد الفقهية: ۷۳۳/۲، رقم القاعدة: ۱۸۹، ترتیب اللآلي: ص ۶۹۱، القواعد الفقهية: ص ۱۷۰، شرح القواعد: ص ۲۰۵، القواعد الکلیة: ص ۱۸۲)

**توضیح:** قاعدہ کی وضاحت یہ ہے کہ جب مفاسد اور مصالح کے درمیان تعارض ہو تو دفعِ مفاسد اولیٰ ہے تحصیلِ مصالح سے، کیوں کہ شریعت نے مامورات سے زیادہ منہیات پر توجہ دی ہے۔ جیسا کہ ارشادِ خداوندی ہے: ﴿ما آتاکم الرسول فخذوه وما نهٰکم عنه فانتهوا﴾. (الحشر: ۷) اور

آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا فرمان ہے:"فإذا أمرتكم بشيء فخذوا منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم عن شيء فانتهوا " . (شروح سنن ابن ماجة: ۱/۵۴، كتاب المقدمة ، رقم الحديث: ۲، بيت الأفكار الدولية الأردن)

**مثال:** شربِ خمر کی حرمت اسی قاعدہ پر مبنی ہے، فرمانِ باری تعالیٰ ہے: ﴿يسئلونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس﴾. تجھ سے پوچھتے ہیں حکم شراب کا اور جوے کا کہہ دے ان دونوں میں بڑا گناہ ہے اور فائدے بھی ہیں لوگوں کو۔ (البقرۃ:۲۱۹)

## قاعدہ(۱٤٥): ﴿دَعْوَى السَّبَبِ كَدَعْوَى الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِالسَّبَبِ﴾

**ترجمہ:** دعویٰ سبب، سبب سے ثابت حکم کے دعویٰ کی مانند ہے۔

(شرح السير الكبير: ۳/۵ ، باب الموادعة ، قواعد الفقه: ص ۸۱، القاعدة: ۱۳۴)

**مثال:** کسی شخص نے کسی پر سببِ رقیت کا دعوی کیا اور وہ اس کا منکر ہے تو اس کی رقیت کا فیصلہ نہیں کیا جائے گا، جب تک کہ مدعی کے پاس بینہ نہ ہو، کیوں کہ سبب کا دعوی سبب سے ثابت حکم (رقیت) کے دعوی کی مانند ہے اور رقیت بلا بینہ ثابت نہیں ہوتی ہے۔ (شرح السیر: ۴/ ۲۷)

**مثال:** کسی شخص نے کسی کی گاڑی خریدنے کا دعوی کیا، تو یہ دعوی درحقیقت ملکیت کا دعوی ہے، جو بلا بینہ ثابت نہیں ہوگا۔

## قاعدہ(۱٤٦): ﴿اَلدَّلَالَةُ فِي الْمَقَادِيْرِ الَّتِي لا يَسُوْغُ الاجْتِهَادُ فِي إِثْبَاتِ أَصْلِهَا مَتٰى اتَّفَقَتْ فِي الْأَقَلِّ وَاضْطَرَبَتْ فِي الزِّيَادَةِ يُؤْخَذُ بِالْأَقَلِّ فِيْمَا وَقَعَ الشَّكُ فِيْ إِثْبَاتِهِ وَالأَكْثَرِ فِيْمَا وَقَعَ الشَّكُ فِيْ إِسْقَاطِهِ﴾

**ترجمہ:** جن مقداروں کے اصل کو ثابت کرنے کے لئے اجتہاد کی گنجائش نہ ہو، جب ان میں دلالت، اقلِ مقدار پر متفق ہو اور اکثرِ مقدار میں متردد ہو، تو اقلِ مقدار معتبر ہوگی جہاں اثباتِ واجب میں شک واقع ہو۔ اور اکثرِ مقدار معتبر ہوگی جہاں اسقاطِ واجب میں شک ہو۔

(قواعد الفقه: ص ۸۱، القاعدة: ۱۳۵)

**مثال:** امام ابوحنیفہ رحمۃ اللہ علیہ فرماتے ہیں کہ مالِ غنیمت میں گھڑ سوار مجاہد کو دو حصے اور پا پیادہ کو ایک حصہ ملے گا، کیوں کہ احادیث دو حصوں پر متفق ہیں اور زائد میں متردد، تو ہم نے اقلِ مقدار کو اختیار کیا۔

اسی طرح کفارۂ یمین میں ہمارے اصحاب اکثرِ مقدار کے قائل ہیں، یعنی دس مسکینوں میں سے ہر مسکین کو نصف صاع، کیوں کہ اقلِ مقدار کو اختیار کرنے سے کفارہ کے ساقط ہونے میں ہی شبہ پیدا ہوتا ہے، اس لئے احتیاطاً اکثرِ مقدار کو اختیار کیا گیا۔

مثال کا جزء اول، وقوعِ شک فی الاثبات اور جزء ثانی، وقوعِ شک فی الاسقاط کے قبیل سے ہے۔ فتامل

**قاعدہ(۱۴۷):** ﴿دَلِيْلُ الشَّيءِ فِي الْأُمُوْرِ الْبَاطِنَةِ يَقُوْمُ مَقَامَهُ﴾

**ترجمہ:** امورِ باطنہ میں دلیلِ شئ، شئ کے قائم مقام ہوتی ہے۔

(درر الحکام: ۱/۶۸، المادۃ: ۶۸، ترتیب اللآلي: ص ۴۰۷، قواعد الفقه: ص ۸۱، القاعدة: ۱۳۶، القواعد الفقهية: ص ۳۷۰، شرح القواعد: ص ۳۴۵)

**مثال:** کوئی شخص اپنی بیوی کو یہ کہنا چاہتا تھا کہ "آپ تشریف فرما ہوں"، اور غلطی سے اس کی زبان سے "تم طلاق والی ہوں" صادر ہوا، تو طلاق واقع ہوجائے گی، کیوں کہ اس کا عاقل و بالغ ہونا عملِ ارادی بلا سہو وغفلت کے قائم مقام ہے، اس لئے کہ بھول وغفلت ایک پوشیدہ امر ہے، جس پر اطلاع ممکن نہیں۔

**قاعدہ(۱۴۸):** ﴿اَلذَّرَائِعُ إِلَى الْحَلالِ وَالْحَرَامِ تَشْبَهُ مَعَانِيَ الْحَلالِ وَالْحَرَامِ﴾

**ترجمہ:** حلال وحرام کے ذرائع، معانیٔ حلال وحرام کے مشابہ ہوتے ہیں۔

(جمهرة: ۲/۲۹۷، رقم: ۹۱۴)

**مثال۱:** اجنبیہ عورت کے ساتھ خلوت اختیار کرنا بدکاری کا ذریعہ ہے (جو حرام ہے)، لہٰذا خلوتِ اجنبیہ بھی حرام ہے۔

**مثال۲:** مدارس ومکاتب کا قائم کرنا حفاظتِ دین کا ذریعہ ہے، اور حفاظتِ دین ضروری ہے، اس لئے مدارس ومکاتب کا قیام بھی ضروری ہے۔ (المقاصد الشرعية: ص ۴۴-۴۵)

**قاعدہ(۱۴۹):** ﴿ذِكْرُ بَعْضِ مَا لا يَتَجَزّٰى كَذِكْرِ كُلِّهٖ﴾

**ترجمہ:** جو چیز تجزی کو قبول نہیں کرتی ،اس کے بعض کا ذکر کل کی مانند ہے۔

(الأشباہ والنظائر لإبن نجیم:ص ۴۹۹، درر الحکام: ۱/۶۱، المادۃ:۶۳، ترتیب اللآلي:ص۵ ۱۷، القواعد الفقھیۃ:ص۱۳۸، ۱۴۵، قواعد الفقہ:ص ۸۲، القاعدۃ:۱۳۷، شرح القواعد الفقھیۃ:ص ۳۲۱، القواعد الکلیۃ:ص ۲۹۳)

**مثال:** اگر کوئی آدمی اپنی بیوی کو آدھی طلاق دے تو ایک طلاق واقع ہوگی ،اور اگر اپنی بیوی کے آدھے جسم کو طلاق دے تو وہ پوری مطلقہ ہوگی ، کیوں کہ جو چیز تجزی کو قبول نہیں کرتی ،اس کے بعض حصہ کو ذکر کرنا ،کل کو ذکر کرنے کی مانند ہے۔ (شرح الأشباہ: ۱/۴۰۲)

**قاعدہ(۱۵۰):** ﴿اَلذِّمِّيُّ يَلْتَزِمُ أحْكَامَ الْمُسْلِمِيْنَ فِيْمَا يَرْجِعُ إلَى الْمُعَامَلاتِ﴾

**ترجمہ:** معاملات میں ذمی ،احکامِ مسلمین کا التزام کرتا ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۱/۲۱۶، ۱/۱۲۸، باب الأمان ، ۵/۳۶، باب الشروط في الموادعۃ وغیرھا، ۱/۲۳۹، قواعد الفقہ:ص ۸۲، القاعدۃ:۱۳۸، الأشباہ:ص ۵۰۹)

**مثال۱ :** ذمی کا حکم مسلمانوں کی طرح ہے،مگر جو احکام از قبیلِ تعظیم ہیں، ذمی ان کا حق دار نہ ہوگا۔اسی طرح ذمی کو عبادات کا حکم نہیں دیا جائے گا اور نہ عبادتیں اس کی طرف سے صحیح ہوں گی ، کیوں کہ صحتِ عبادت کے لئے ایمان شرط ہے اور وہ اس کے حق میں مفقود ہے۔ (الأشباہ:ص ۵۰۹)

**مثال۲ :** اگر کوئی کافر دارالاسلام میں عہد ذمہ لیکر رہا ہو،اور اس نے کسی حربیہ مستامنہ سے زنا کرلیا، تو اس پر حدزنا قائم کی جائے گی ،جیسا کہ اگر کوئی مسلم کسی مسلمان عورت سے زنا کرتا ،تو اس پر بھی حدِ زنا قائم کی جاتی۔ (ھدایہ: ۲/۵۱۷، کتاب الحدود، باب الوطي الذي یوجبہ الحد والذي لا یوجبہ)

**قاعدہ(۱۵۱):** ﴿اَلْعَدَدُ إذَا قُوْبِلَ بِذِيْ الْعَدَدِ يَنْقَسِمُ الآحَادُ عَلَى الآحَادِ﴾

**ترجمہ:** جب عدد ذوالعدد کے مقابل ہو تو وہ ایک ،ایک پر منقسم ہوگا۔

(شرح السیر الکبیر: ۲/۱۶۹، باب من النفل الذي یصیر لھم ولا یبطل ، قواعد الفقہ:ص ۸۲، القاعدۃ: ۱۳۹)

**مثال:** جب کوئی شخص اپنے ملازم سے یوں کہے کہ ان دس فقیروں کو دس روپئے دیدے، تو ہر فقیر کو ایک ایک روپیہ دیا جائے گا۔ (شرح السیر: ۲/۵۲)

## قاعدہ(۱۵۲): ﴿اَلرُّخَصُ لا تُنَاطُ بِالشَّکِّ﴾

**ترجمہ:** رخصتیں شک سے متعلق نہیں ہوتی ہیں۔ (موسوعۃ القواعد الفقھیۃ: ۴/۴۰۰)

**مثال:** کسی شخص کو یہ شک ہو کہ اگر میں مردار نہ کھاؤں تو ہلاک ہو جاؤں گا، اس شک کی بناء پر اسے مردار کھانے کی رخصت نہ ہوگی۔ (موسوعۃ القواعد الفقھیۃ: ۴/۴۰۰)

## قاعدہ(۱۵۳): ﴿اَلرُّخَصُ لا تُنَاطُ بِالْمَعَاصِي﴾

**ترجمہ:** رخصتیں معصیتوں سے متعلق نہیں ہوتی ہیں۔

(الأشباہ والنظائر للسیوطي: ۱/۳۰۰، جمھرۃ: ۲/۷۴۰، رقم: ۹۲۷، موسوعۃ القواعد الفقھیۃ: ۴/۴۰۲)

**مثال۱:** سفر معصیت میں مسافر کو نماز میں قصر، روزہ میں افطار، تین دن تک مسح علی الخفین اور ترکِ جمعہ وغیرہ کی رخصتیں حاصل نہیں ہوں گی۔

**مثال۲:** کوئی شخص کسی معصوم الدم مسلمان کو قتل کرنے کا حکم دے، اور نہ کرنے پر جان سے مار ڈالنے کی دھمکی دے، یا والدین، یا ان میں سے کسی ایک کو مارنے کا حکم دے، تو اسے اپنی جان بچانے کی خاطر کسی معصوم الدم مسلمان کو قتل کرنے اور والدین یا ان میں سے کسی ایک کو مارنے کی رخصت حاصل نہیں ہوگی، کیوں کہ بلا وجہ شرعی مسلمان کا قتل کرنا، اسی طرح والدین کو تکلیف پہنچانا حرام ہے۔

(موسوعۃ القواعد الفقھیۃ: ۴/۳۹۷)

**مثال۳:** اگر کوئی شخص کسی نشہ آور چیز کو پی لے یا کھالے، جس کی بناء پر اس کی عقل زائل ہو جائے، تو اس نشہ کی بناء پر اس سے نماز ساقط نہیں ہوگی۔ (موسوعۃ القواعد الفقھیۃ: ۴/۴۰۲)

**نوٹ:** یہ قاعدہ امام شافعی کے مسلک کے موافق ہے۔

**قاعدہ(۱۵٤):** ﴿اَلرَّسُوْلُ مُعَبِّرٌ وَسَفِيْرٌ فَكَلامُهُ كَكَلامِ الْمُرْسِلِ﴾

**ترجمہ:** قاصد معبر وسفیر ہوتا ہے، اس لیے اس کا کلام مرسِل (بھیجنے والا) کے کلام کی مانند ہوتا ہے۔ (ترتیب اللآلی: ۲/۷۳۴، قواعد الفقه: ص ۹۱)

**مثال۱:** امیر لشکر کسی شخص کو بر بناء ضرورت، قاصد بنا کر اہل قلعہ کے پاس بھیجے اور وہ قاصد جا کر کہے: میں تمہارے پاس امان لے کر آیا ہوں، اور اہل قلعہ امان پر صلح کر لیں اور دروازہ کھول دیں، تو وہ مامون ہوں گے۔ (حاشية قواعد الفقه: ص ۹۱)

**مثال۲:** اللہ کے رسول صلی اللہ علیہ وسلم نے جو پیغامات بندوں کو پہنچائے، اس پر امت کو عمل کرنا واجب ہے، کیوں کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم اللہ کے پیغمبر ہیں، اور آپ کا کلام گویا کلامِ خداوندی ہے، ارشاد باری تعالیٰ ہے: ﴿وما ينطق عن الهوىٰ ، إن هو إلا وحيٌ يوحىٰ﴾ . (سورة النجم: ۳،۴)

**مثال۳:** امام یا سپہ سالار اپنے وزیر یا قاصد کو رعیت یا لشکر کے پاس کوئی پیغام دیکر بھیجے، تو رعیت اور لشکر کو اس پر عمل کرنا واجب ہے، کیوں کہ وزیر یا قاصد امام یا سپہ سالار کا پیغمبر ہے۔

(موسوعة القواعد الفقهية: ۷/۳٦۸)

**قاعدہ(۱۵۵):** ﴿اَلزِّيَادَةُ الْحَاصِلَةُ فِي الْمَبِيْعِ بَعْدَ الْعَقْدِ وَقَبْلَ الْقَبْضِ كَالثَّمَرَةِ وَأَشْبَاهِهَا هِيَ لِلْمُشْتَرِيْ﴾

**ترجمہ:** عقدِ بیع میں، بیع کے بعد قبضہ سے پہلے مبیع میں حاصل زیادتی مثلاً پھل وغیرہ مشتری کی ہوگی۔ (جمهرة: ۲/۷۴۴، رقم: ۱۵۹)

**مثال:** کسی شخص نے کوئی غلام یا باندی خریدا، اور قبضہ سے پہلے اس غلام یا باندی نے کوئی کمائی کی، تو وہ کمائی مشتری کی ہوگی، اسی طرح کسی شخص نے کوئی کھیت خریدا، اور قبضہ سے پہلے اس میں غلہ برآمد ہوا، تو یہ غلہ بھی مشتری کا ہوگا۔ (الموسوعة الفقهية: ۲۴/۷۳)

**قاعدہ(١٥٦):** ﴿اَلزِّيَادَةُ عَلَى الْكِتَابِ نَسْخٌ فَلا يَكُوْنُ إِلَّا بِآيَةٍ نَاصَّةٍ أَوْ حَدِيْثٍ مَشْهُوْرٍ نَاصٍّ﴾

**ترجمہ:** کتاب اللہ پر زیادتی نسخ ہے،تو وہ صرف آیتِ صریحہ یا حدیثِ مشہور صریح سے ہی درست ہوگا۔ (قواعد الفقه:ص ٨٣ ، القاعدة:١٤٢)

**مثال١:** اللہ تبارک وتعالیٰ کا ارشاد ہے :﴿إذا قمتم إلى الصلوٰة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾. اے ایمان والو! جب تم نماز کا ارادہ کروتو دھوؤ اپنے چہروں کو اور اپنے ہاتھوں کو کہنیوں سمیت، اور مسح کرو اپنے سروں کا، اور دھوؤ اپنے پیروں کو ٹخنوں سمیت۔ (النساء:٦)

اس آیتِ کریمہ میں مطلقاً وضو کا حکم دیا گیا ہے، اَخبارِ آحاد کے ذریعہ پے در پے، ترتیب اور نیت کو شرط قرار دینا، آیت کے اطلاق کو مقید کرنا ہے، جو نسخ ہے، اور یہ اَخبارِ آحاد سے درست نہیں ہے، یہی وجہ ہے کہ احناف کے نزدیک مذکورہ چیزیں (ولاء، ترتیب اور نیت) سنت ہیں اور ان کے ترک کے باوجود بھی وضو ہو جائے گا۔

**مثال٢:** بعض لوگوں نے اللہ تعالیٰ کے فرمان:﴿كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت﴾ سے والدین اور ان اقرباء کے لیے جو وارث نہیں ہوا کرتے ہیں، کے واسطے وجوبِ وصیت پر استدلال کیا ہے، جب کہ یہ آیت حدیثِ مشہور: " لا وصية لوارث " سے منسوخ ہے، اور حدیثِ مشہور سے نسخِ کتاب جائز ہے۔ جیسا کہ امام بخاریؒ نے حضرت عطا وابن عباسؓ سے اپنی صحیح میں اس حدیث کی تخریج فرمائی، حضرت ابن عباسؓ فرماتے ہیں: کہ لڑکے کے مال میں والدین کے لیے وصیت ہوا کرتی تھی، تو اللہ تعالیٰ نے اس سے اچھے حکم کے ذریعہ اسے منسوخ کر دیا، کہ لڑکے کے لیے لڑکی کا دوگنا، اور والدین میں سے ہر ایک کے لیے سدس مقرر فرمایا، نیز سنن میں حضرت ابوامامہؓ کی اسناد سے یہ روایت منقول ہے، کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا:"اللہ تعالیٰ نے ہر صاحبِ حق کو اس کا حق عطا کر دیا، اس لیے وارث کے لیے کوئی وصیت درست نہیں ہے"۔

وأخرج البخاري في صحيحه عن عطاء وابن عباس رضي الله تعالى عنهم قال: كان المال للولد ، فكانت الوصية للوالدين ، فنسخ الله ذلک بأحب فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس ، وروى في السنن مسندا إلى أبي أمامة رضي الله تعالى عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إن الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ". وأخرجه الترمذي وابن ماجة ، وقال الترمذي : حسن ، وهذا الحديث مشهور تلقته الأمة بالقبول ونسخ الكتاب جائز عندنا بمثله . (شامي: ۱۰/۳۳۶، ۳۳۷، كتاب الوصايا ، بيروت)

## قاعدہ(۱۵۷): ﴿اَلزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِ فِي مَعْنَى النَّسْخِ﴾

**ترجمہ:** نص پر زیادتی نسخ کے معنی میں ہے۔ (شرح السير الكبير: ۸۵/۲، باب أهل الحصن يؤمنه الرجل المسلم من المسلمين على جعل أو غير جعل ، قواعد الفقه: ص۸۳، القاعدة: ۱۴۳)

**مثال:** وضو کے مطلق حکم پر، پے در پے، ترتیب اور نیت کی شرط لگانا، نص پر زیادتی ہے، جو نسخ کے معنی میں ہے اور نسخ اخبار آحاد سے جائز نہیں ہے۔

## قاعدہ(۱۵۸): ﴿اَلسَّاقِطُ لا يَعُوْدُ﴾

**ترجمہ:** شئ ساقط دوبارہ نہیں لوٹے گی۔

(درر الحكام: ۱/۵۴، المادة: ۵۱، قواعد الفقه: ص۸۳، القاعدة: ۱۴۴، ترتيب اللآلي: ص ۱۴۷، القواعد الفقهية: ص۳۷۳ ، شرح القواعد: ص ۲۶۵ ، جمهرة القواعد: ۲/۲۴۷، القاعدة: ۹۶۰)

**مثال:** قرض خواہ نے اپنے مقروض کو قرض سے بری کر دیا اور اس نے اس ابراء کو قبول کر لیا، تو اب دین مدیون کے ذمہ سے ساقط ہو گیا، اور وہ دوبارہ نہیں لوٹے گا، خواہ مقروض اس دین کا اقرار ہی کرے۔

ترکۂ میت میں ایک تہائی تک اس کی وصیت جاری ہوتی ہے، اس سے زائد میں نہیں، کیوں کہ اس سے زائد ورثاء کا حق ہے، لیکن اگر ورثاء نے اس مقدارِ زائد میں نفاذِ وصیت کی اجازت دے دی تو ان کا حق ساقط ہوگیا اور شیٔ ساقط لوٹ کر نہیں آتی، اس لئے انہیں اپنی اس اجازت سے حقِ رجوع حاصل نہیں ہوگا۔

## قاعدہ(۱۵۹): ﴿اَلسَّكْرَانُ مِنْ مُحَرَّمٍ كَالصَّاحِيْ﴾

**ترجمہ:** حرام کردہ شیٔ سے مدہوش ہونے والا، باہوش کی مانند ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۱۴۲/۴، باب من یکرہ قتلہ من أھل الحرب ومن لا یکرہ، قواعد الفقہ: ص۸۳، القاعدۃ: ۱۴۵، شرح الأشباہ: ۱۸/۲، ھدایہ: ۵۲۹/۲، کتاب الحدود، باب حد الشرب)

**مثال:** حرام شیٔ سے نشہ میں مست انسان کے تمام اقوال ایسے ہی صحیح ہیں جیسے ہوش مند انسان کے، اسی لیے سکران کی طلاق، اعتاق، بیع وشراء اور اقرار وغیرہ سب درست ہیں۔

(المحیط البرھاني في الفقہ النعماني: ۳۴۸/۳، کتاب الطلاق، الفصل الثالث في بیان من یقع طلاق ومن لا یقع طلاقہ، مکتبۃ دار احیاء التراث العربی بیروت)

**فائدہ:** نشہ کی حد میں علماء کے اقوال مختلف ہیں: حضرت امام اعظم ابوحنیفہ رحمۃ اللہ علیہ کے نزدیک نشہ کی حد یہ ہے کہ آدمی اس حد تک نشہ میں ہو کہ وہ بات کو نہ سمجھ سکے، نہ قلیل نہ کثیر، اور نہ وہ مرد وعورت کے مابین تمیز کر سکے، اور حضرات صاحبینؒ فرماتے ہیں کہ عرف میں سکران اس شخص کو کہا جاتا ہے جو بیہودہ گوئی کرے، اور اس کا کلام مختلط ہو، طہارت، اَیمان اور حدود میں علماء نے سکر کی اسی تعریف کو ترجیح دی۔

علامہ شامیؒ فرماتے ہیں کہ محقق ابن ہمامؒ نے اپنے مقالہ ''التحریر'' میں یہ صراحت فرمائی کہ سکر کے سلسلہ میں امام صاحب سے جو تعریف منقول ہے اس کا اعتبار صرف وجوبِ حد میں ہوگا، کیوں کہ اگر ارض وسماء کے مابین تمیز پر قادر ہے، تو اس کے سکر میں ایک قسم کا نقصان ہے، جس کی وجہ سے حد واجب نہیں ہوگی، البتہ وجوبِ حد کے علاوہ دیگر احکام میں امام صاحب کے نزدیک اسی سکر کا اعتبار ہوگا جو صاحبین کی تعریف میں گزر چکا۔

والسکران الذي یحد هو الذي لا یعقل منطقا لا قلیلا ولا کثیرا ولا یعقل الرجل من المرأة ، وقال العبد الضعیف : هذا عند أبي حنیفة وقالا : هو الذي یهذي ویختلط کلامه لأنه هو السکران في العرف وإلیه مال أکثر المشائخ وله انه یؤخذ في أسباب الحدود بأقصاها درءً ا للحد ونهایة السکران یغلب السرور علی العقل فیسلبه التمییز بین شيء وشيء وما دون ذلک لا یعری عن شبهة الصحو ، والمعتبر في القدح المسکر في حق الحرمة ما قالاه بالإجماع أخذا بالاحتیاط ...... والسکران فیه کالصاحي عقوبة علیه .

(هدایه: ۵۲۹/۲، کتاب الحدود ، باب حد الشرب ، شامي: ۱۲۶/۹ ، کتاب الطلاق ، مطلب في تعریف السکران وحکمه ، دار الثقافة والتراث دمشق سوریا)

**نوٹ:** نشہ کی تعریف میں یہ تفصیل لوگوں کو بتلانی چاہئے ، کیوں کہ عامۃً لوگ اس سے غافل ہیں۔

(شرح الأشباه: ۱۸/۲)

## قاعده(۱۶۰): ﴿اَلسُّؤَالُ مُعَادٌ فِي الْجَوَابِ﴾

**ترجمه:** سوال، جواب میں دوبارہ لوٹایا جاتا ہے۔

(الأشباه والنظائر لإبن نجیم :ص۴۷۳ ، الأشباه للسیوطي: ۳۰۶/۲ ، درر الحکام : ۶۵/۱، المادة :۶۶، ترتیب اللآلي: ص۴۷۷، القواعد الفقهیة: ص۹۰ ، قواعد الفقه: ص۸۴، القاعدة: ۱۴۶ ، شرح القواعد: ص۳۳۵ ، جمهرة القواعد: القاعدة: ۸۷۷، القواعد الکلیة: ص۲۹۵)

**مثال:** کسی آدمی نے کہا کہ زید کی بیوی طلاق والی ہے اور اس کا غلام آزاد ہے اور اس پر بیت اللہ کی طرف چلنا واجب ہے اگر وہ گھر میں داخل ہوا، اس کے جواب میں زید نے کہا: ہاں! تو وہ ان تمام چیزوں کی قسم کھانے والا ہوگا، لہٰذا دخولِ دار کے بعد اس کی بیوی مطلقہ اور اس کا غلام آزاد ہوگا اور اس پر حج بھی لازم ہوگا، کیوں کہ جواب، سوال میں ذکر کردہ تمام چیزوں پر مشتمل ہوتا ہے۔

(شرح الاشباه والنظائر : ۳۸۰/۲)

**قاعدہ(۱۶۱):** ﴿اَلشَّرَائِعُ لا تَلْزَمُ إِلَّا بَعْدَ السِّمَاعِ﴾

**ترجمہ:** احکامِ شرعیہ سماع کے بعد ہی لازم ہوتے ہیں۔

(شرح السیر الکبیر: ۵/۱۴۰، باب عشور أهل الحرب والمسلمین وأهل الذمة، قواعد الفقه: ص ۸۴، القاعدة: ۱۴۸)

**مثال:** جو مسلمان دار الحرب میں مقیم ہو اور اسے اس بات کا علم نہ ہو کہ اس کے مال میں زکوۃ واجب ہے تو اس پر زکوۃ کا ادا کرنا لازم نہیں ہے، کیوں کہ زکوۃ، ایک حکمِ شرعی ہے اور وہ بلا سماع لازم نہیں ہوتا، ہاں؛ اگر مسلمان دار الاسلام میں رہتے ہوئے احکامِ شرعیہ سے جاہل رہے تو یہ اس کا یہ عذرِ جہل قابلِ قبول نہیں ہوگا۔

**قاعدہ(۱۶۲):** ﴿اَلشَّرْطُ إِذَا كَانَ مُفِيدًا يَجِبُ مُرَاعَاتُهُ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مُفِيدًا لا يَجِبُ مُرَاعَاتُهُ﴾

**ترجمہ:** شرط جب مفید ہو تو اس کی رعایت واجب ہوگی اور اگر مفید نہ ہو تو اس کی رعایت واجب نہیں ہوگی۔

(شرح السیر الکبیر: ۱/۲۱۱، باب الأمان، قواعد الفقه: ص ۸۴، القاعدة: ۱۴۹، جمهرة القواعد: القاعدة: ۹۹۹)

**مثال۱:** اگر کسی شہر والوں نے ہم سے یہ عہد لیا کہ ہم ان کی نہر کا پانی نہیں پئیں گے اور ہم نے ان سے یہ عہد کر بھی لیا، تو اب یہ دیکھا جائے گا کہ ہمارا ان کی نہر سے پانی پینا ان کے لئے مضر ہے یا نہیں، اگر ہے تو ہم پر اس عہد کو پورا کرنا لازم ہوگا، اور اگر نہیں ہے تو ان کو معلوم کیے بغیر، ہم خود بھی پی سکتے ہیں اور اپنے جانوروں کو بھی پلا سکتے ہیں۔ (شرح السیر: ۱/۲۰۲)

**مثال۲:** رب المال نے مضارب کو بطور مضاربت مال دیا اس شرط پر کہ وہ صرف نقد خرید وفروخت کرے گا، تو مضارب کے لیے درست نہیں ہے کہ وہ ادھار کے عوض خرید وفروخت کرے، بلکہ وہ صرف نقد کے بدلہ ہی خرید وفروخت کا مکلّف ہے، کیوں کہ یہ ایسی شرط ہے جو مفید ہے اور اس کی رعایت واجب ہے۔

اور اگر رب المال مضارب سے یوں کہے کہ ادھار کے بدلہ خرید وفروخت کرنا، نہ کہ نقد کے بدلہ، اور مضارب نے نقد خرید وفروخت کر کے اس شرط کی مخالفت کی، تو یہ جائز ہے، کیوں یہ شرط، شرطِ مفید نہ ہونے کی وجہ سے اس کی رعایت واجب نہیں ہے۔ (بدائع الصنائع: ۵۵/۸، کتاب المضاربة ، بیروت)

**ملاحظہ:** جس شئ پر کسی شئ کا وجود منحصر ہو اور وہ اس شئ کی حقیقت میں داخل نہ ہو اسے شرط کہتے ہیں۔

## قاعدہ (۱٦۳): ﴿شَرْطُ صِحَّةِ الصَّدَقَةِ اَلتَّمْلِیْکُ﴾

**ترجمہ:** صحتِ صدقہ کی شرط تملیک ہے۔

(قواعد الفقه: ص۸۵، القاعدة: ۱۵۰، شرح السیر الکبیر: ۱۱٦/۵، باب الوصیة في سبیل الله والمال یعطی)

**مثال:** اگر کوئی تنظیم اموالِ زکوۃ جمع کر کے اس سے ہاؤسنگ کالونی بنا کر، اسے اپنی ہی ملک میں باقی رکھ کر مستحقینِ زکوۃ کو محض رہنے کے لیے دیدے، تو اس سے زکوۃ ادا نہیں ہوگی، جب تک کہ ان کو ان مکانات کا مالک نہ بنایا جائے، کیوں کہ ادائیگیٔ زکوۃ کے صحیح ہونے کے لیے مستحقین کو مالک بنانا ضروری ہے۔

**مثال:** زید نے عمر وکو دس روپئے صدقہ دیا اور اسے اس کا مالک بنا دیا، تو صدقہ کی ادائیگی صحیح ہوگی، جب تک عمر وکو دس روپئے کا مالک نہیں بنایا جاتا، تصدق صحیح نہیں ہوگا۔

## قاعدہ (۱٦٤): ﴿شَرْطُ الْوَاقِفِ کَنَصِّ الشَّارِعِ فِي وُجُوْبِ الْعَمَلِ بِهٖ وَ فِي الْمَفْهُوْمِ وَالدَّلَالَةِ﴾

**ترجمہ:** شرطِ واقف، نصِ شارع کی مانند ہے، اس کے مطابق عمل کے واجب ہونے اور مفہوم ودلالت میں۔

(الأشباه والنظائر: ۱۰٦/۲، قواعد الفقه: ص۸۵، القاعدة: ۱۵۲، ترتیب اللآلي: ص٦۷۸، الدر المختار مع الشامي: ٦٤۹/٦، کتاب الوقف، مطلب في قولهم : شرط الواقف کنصّ الشارع)

**نوٹ:** یہاں مفہوم سے مراد " ما یفهم من اللفظ "یعنی مفہومِ لفظ ہے، نہ کہ وہ مفہوم، جو منطوق کا مقابل ہے، یہ ایک اصولی بحث ہے، جو طلباء اصول خوب سمجھتے ہیں۔

**مثال:** واقف نے وقف میں کسی شخص کونگراں مقرر کیا اور یہ شرط لگائی کہ قاضی اسے معزول نہیں کرے گا، تو اس کی اس شرط کی رعایت کی جائے گی، ہاں اگر ناظر (نگراں) خائن ہوتو قاضی کو اسے معزول کرنے کا حق حاصل ہوگا۔

غرض یہ کہ واقف کی شرط کی اتباع واجب ہے، مگر جب مقصودِ وقف فوت ہوتا ہوتو ایسی صورت میں شرط واجب الاتباع نہیں ہوگی۔ (شرح الأشباہ والنظائر: ۱۰۶/۲)

**قاعدہ (۱٦٥):** ﴿اَلشِّرْكَةُ الْخَاصَّةُ لا تَمْنَعُ الْمِلْکَ فِي الْمِلْکِ الْمُشْتَرَکِ بِخِلَافِ الشِّرْكَةِ الْعَامَّةِ﴾

**ترجمہ:** شرکتِ خاص، ملکِ مشترک میں ثبوتِ ملک کو مانع نہیں ہے، برخلاف شرکتِ عام کے، کہ وہ ملکِ مشترک میں ثبوت ملک کو مانع ہے۔

(قواعد الفقه: ص۸۵، القاعدة: ۱۵۴، شرح السير الكبير: ۱۵۹/۲، باب ما يبطل فيه النفل وما لا يبطل، ۴۴/۴، باب من الشهادات في الغنائم والفيء)

**مثال:** جب شرکاء عادۃً کم ہوں تو ان کے درمیان شرکت، شرکت خاص ہوگی اور یہ ملکِ مشترک میں ان کے ثبوت ملک کو مانع نہیں ہوگی؛ جیسا کہ مالِ میراث میں ورثاء کی شرکت، ثبوتِ ملک کو مانع نہیں، اور جب شرکاء عادۃً زیادہ ہوں تو یہ شرکت، شرکتِ عام ہوگی اور ملکِ مشترک میں ان کی ملک کے ثبوت کے لیے مانع ہوگی، جیسا کہ مالِ بیت المال میں مسلمانوں کی شرکت اور مالِ غنیمت میں مجاہدین کی شرکت، ان کی ملک کے ثبوت کے لیے مانع ہے۔

**قاعدہ (۱٦٦):** ﴿شَهَادَةُ أَهْلِ الذِّمَّةِ لا تَكُوْنُ حُجَّةً عَلَى الْمُسْلِمِيْنَ﴾

**ترجمہ:** ذمیوں کی شہادت مسلمانوں کے خلاف حجت نہیں ہوتی ہے۔

(شرح السير الكبير: ۱۱۰/۲ .. ۱۸۸/۴، باب ما لا يكون لأهل الحرب من إحداث الكنائس والبيع وبيع الخمور، شرح السير الكبير: ۱۴۴/۱، باب المرأة من أهل الحرب، قواعد الفقه: ص۸۵، القاعدة: ۱۵۵)

**مثال:** کسی غلام نے زنا کیا اور دو ذمی یہ گواہی دیں کہ اس کے آقا نے اس کو زنا سے پہلے ہی آزاد کر دیا تھا، یعنی اس نے بحالتِ حریت زنا کیا، لہٰذا اس کی سزا رجم (سنگ سار کرنا) ہونا چاہیے، تو ان کی اس شہادت سے غلام کا محصَن ہونا ثابت نہیں ہوگا اور اسے سنگ سار نہیں کیا جائے گا، کیوں کہ اس شہادت سے عبدِ مسلم کو ضرر پہنچ رہا ہے۔ البتہ ان کی شہادت سے بلا تعیینِ زمان غلام کا آزاد ہونا ثابت ہوگا، کہ اس سے عبدِ مسلم کا فائدہ ہے، نقصان نہیں۔

**قاعدہ (۱۶۷):** ﴿اَلشَّهَادَةُ بِأَكْثَرَ مِنَ الْمُدَّعٰى بَاطِلَةٌ بِخِلافِ الأَقَلِّ﴾

**ترجمہ:** مدعیٰ سے زیادہ کی شہادت باطل ہے، بخلاف اقل کے۔

(الدرالمختار مع الشامي:۸/۲۱۵، کتاب الشهادات، باب الاختلاف في الشهادة، قواعد الفقه:ص ۸۶، القاعدة:۱۵۶)

**مثال:** جب کسی شخص کے حق میں ملک بالسبب کی شہادت دی جائے تو وہ قبول ہوگی، کیوں کہ ملک بالسبب مطلق ملک سے کم تر ہے۔ (رد المحتار: ۴/۴۰۵)

**قاعدہ (۱۶۸):** ﴿اَلشَّهَـــادَةُ عَلٰى حُـقُـوْقِ الْعِبَـادِ لا تُقْبَـلُ بِلا دَعْوىٰ بِخِلافِ حُقُوْقِ اللّٰهِ﴾

**ترجمہ:** بندوں کے حقوق میں شہادت بلا دعوی قبول نہیں کی جاتی، برخلاف حقوق اللہ کے۔

(الدرالمختار مع الشامي:۸/۲۱۵، کتاب الشهادات، باب الاختلاف في الشهادة، قواعد الفقه:ص ۸۶، القاعدة:۱۵۷)

**مثال:** دو گواہوں نے گواہی دی کہ زید نے بکر پر زنا کی تہمت رکھی، لہٰذا زید پر حدِ قذف قائم کی جائے، تو ان کی یہ شہادت قابلِ قبول نہیں ہوگی، جب تک کہ خود بکر کی طرف سے حدِ قذف کا مطالبہ نہ ہو۔

اور اگر چار گواہوں نے زید کے خلاف زنا کی گواہی دی، تو ان کی یہ شہادت بلا دعویٰ قبول ہوگی اور زید پر حدِ زنا قائم کی جائے گی، یعنی محصَن ہونے کی صورت میں رجم (سنگ سار) کیا جائے گا اور غیر محصَن ہونے کی صورت میں سو دُرّے مارے جائیں گے۔

**فائدہ:** کوئی بھی انسان محصَن اس وقت ہوتا ہے، جب اس میں یہ شرطیں پائی جائیں (۱) عاقل ہونا (۲) بالغ ہونا (۳) مسلمان ہونا (۴) آزاد ہونا (۵) نکاحِ صحیح کیا ہوا ہونا (۶) دخول کرنا۔

**قاعدہ(۱٦۹)**: ﴿اَلشَّهَادَةُ عَلَى النَّفْيِ لا تُقْبَلُ﴾

**ترجمہ**: نفی پر شہادت نہیں قبول کی جائے گی۔

(شرح السیر الکبیر: ۵/۱۰۰، باب ما یصدق فیه الرجل، قواعد الفقه: ص ۸٦، القاعدة: ۱۵۸)

**مثال**: جب شاہد یہ کہیں کہ ہم نے جو کچھ سنا، اس کے علاوہ مشہود فیہ (جس کے حق میں گواہی دی جائے) نے کچھ نہیں کہا، تو ان کا یہ قول قابلِ قبول نہ ہوگا، کیوں کہ یہ شہادت علی النفی ہے، جو قبول نہیں کی جاتی۔

**قاعدہ(۱۷۰)**: ﴿اَلشَّيْءُ إِذَا ثَبَتَ ثَبَتَ بِجَمِيْعِ لَوَازِمِهٖ﴾

**ترجمہ**: جب کوئی چیز ثابت ہوگی تو اپنے جمیع لوازم کے ساتھ ثابت ہوگی۔

(ترتیب اللآلی: ۲/۷۷۸، جمهرة: ۲/۸۵۵، رقم: ۱٦۷۳، درر الحکام: ۱/ المادة: ۴۹، القواعد الکلیة: ۳۰٦، شرح المجلة لسلیم رسم باز: ص)

**مثال۱**: جان بچانے کے لیے مجبوری واضطرار کی صورت میں انسان کو خون استعمال کر لینے کی اور اس کا انجکشن لگا لینے کی، تداوی بالمحرم کے قاعدے کے مطابق شرعاً گنجائش ہے، جب ضرورۃً اپنا خون کسی کو عطیہ کرنے کی رخصت وگنجائش ہے، اور کبھی یہ ضرورتیں اچانک بھی پیدا ہوجاتی ہیں، اور خون کی بہت زیادہ مقدار کی متقاضی ہوجاتی ہیں، جیسے فسادات، ٹرین حادثات وغیرہ، جن میں بسا اوقات بہت زیادہ افراد زخمی ہوجاتے ہیں، اور ان کی جان بچانے کے لیے ان سب کو خون چڑھانا ضروری ہوجاتا ہے، اور پھر اس میں بھی مریض کے خون کا گروپ (Blud gruop) اور جو خون چڑھایا جاتا ہے اس خون کا گروپ بالکل یکساں ہونا ضروری ہوتا ہے، ورنہ بجائے نفع کے نقصان کا اندیشہ ہوجاتا ہے، اس لیے اچانک پیش آمدہ ضروریات کے لیے ہر گروپ کا خون فراہم رکھنا بھی ضروری ہوجاتا ہے، اور مقدار کی تعیین وتحدید نامعلوم ہونے کی وجہ سے کافی مقدار میں محفوظ رکھنا ضروری ہوگا، اس لیے فراہمی کے اور محفوظ رکھنے کے جو مناسب طریقے ہوں گے، شرعاً ان کی بھی رخصت ہوگی، کیونکہ فقہ کا قاعدہ ہے: " الشيء

إذا ثبت ثبت بجميع لوازمه" ۔ جب کوئی چیز ثابت ہوتی ہے تو اپنے جمیع لوازم کے ساتھ ثابت ہوتی ہے۔ (ترتیب اللآلي في سلک الأمالي: ۲/۸۷۷، المادة: ۱۵۱)، اس لیے خون کا عطیہ جمع کرنے والے اداروں میں خون کا عطیہ دینا تاکہ بوقتِ ضرورت، ضرورت مند کے کام آئے، شرعاً اس کی بھی گنجائش ورخصت ہے۔ (منتخبات نظام الفتاویٰ: ۱/۳۵۶، ۳۵۷)

**مثال۲:** جو شخص کسی گھر کا مالک ہوگا، وہ گھر کے متصل راستے کا بھی مالک ہوگا، کیوں کہ گھر کے لیے راستہ ضروری ہے، اسی طرح جو شخص کوئی زمین یا پلاٹ خریدے گا، وہ اس کے علو وسفل (اوپر نیچے) دونوں کا مالک ہوگا، اور اس کے لیے کنواں وغیرہ کھودنا، یا کئی منزلے گھر بنانا جائز ہوگا۔

(القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۳۰۶)

**قاعدہ (۱۷۱):** ﴿اَلشَّيْءُ إذَا ثَبَتَ مُقَدَّراً فِي الشَّرْعِ لا يُعْتَبَرُ إلٰی تَقْدِيرٍ اٰخَرَ﴾

**ترجمہ:** جب کوئی شئ، شرعاً ایک مقدار کے ساتھ مقدر ہو تو تقدیرِ آخر کا اعتبار نہیں کیا جائے گا۔

(جمهرة القواعد الفقهية:، رقم القاعدة: ۱۰۲۴، قواعد الفقه: ص ۸۶، القاعدة: ۱۵۹)

**مثال:** امام محمد رحمۃ اللہ علیہ فرماتے ہیں کہ اگر لوگ کیلی چیزوں کو وزن سے اور وزنی چیزوں کو کیل سے بیچنے کے عادی ہوں تو اشیاءِ ستہ منصوصہ میں ان کی عادات کا اعتبار نہیں ہوگا۔

**فائدہ:** جن چیزوں کو پیمانہ سے ناپا جاتا ہے، انہیں مکیلات اور جن کو وزن سے تولا جاتا ہے، انہیں موزونات سے تعبیر کرتے ہیں، جب مکیلات اور موزونات کی بیع ان کے ہم جنس کے عوض ہو، اور عوضین (مبیع وثمن) میں کمی بیشی کی جائے تو ربوا کا تحقق ہوگا اور یہ بیع حرام ہوگی۔

**قاعدہ (۱۷۲):** ﴿إسْمُ الشَّيْءِ يَعُمُّ كُلَّ مَوْجُودٍ﴾

**ترجمہ:** اسمِ شئ ہر موجود کو شامل ہوتا ہے۔

(شرح السير الكبير: ۱/۱۳۶، باب ما يصدق المستأمن فيه من أهل الحرب وما لا يصدق، قواعد الفقه: ص ۸۷، القاعدة: ۱۶۱)

**مثال:** اگر حربیوں نے مسلمانوں سے ان الفاظ کے ساتھ امان طلب کیا: " آمنونا على ما

لنـا من شيء ‘‘ (ہمیں امان دو ہماری تمام چیزوں پر) تو ان کی تمام چیزیں، ان کے اس کلام میں داخل ہوں گی، کیوں کہ اسمِ شیٔ ہر موجود کو شامل ہوتا ہے۔

**قاعدہ(۱۷۳):** ﴿اَلصَّرِيْحُ إِذَا صَادَفَ مَحَلَّهُ لَمْ تُؤَثِّرِ النِّيَّةُ مِنْهُ﴾

**ترجمہ:** صریح جب اپنے محل کو پالے تو نیت مؤثر نہیں ہوتی۔ (جمهرة: ۲/ ۲۵۹، رقم: ۱۰۴۶)

**مثال:** جب کوئی آدمی اپنی بیوی کو ’’أنت طالق‘‘ کہہ دے، تو طلاق واقع ہوجائے گی، اور عدمِ ایقاع کی نیت مفید وکارآمد نہ ہوگی۔

**قاعدہ(۱۷٤):** ﴿اَلصَّرِيْحُ لا يَحْتَاجُ إِلَى النِّيَّةِ قَضَاءً لا دِيَانَةً بِخِلافِ الْكِنَايَةِ﴾

**ترجمہ:** صریح قضاءً و دیانۃً محتاجِ نیت نہیں ہے، بخلافِ کنایہ۔

(موسوعة القواعد الفقهية: ۶/ ۲۲۹)

**مثال جزء اول(صریح):** اگر کوئی شخص اپنی بیوی سے کہے: ’’تجھے طلاق ہے‘‘، تو فوراً طلاق واقع ہوجائے گی، اور شوہر کے قول: ’’میری نیت قید سے رہائی کی تھی‘‘، کا اعتبار نہیں ہوگا۔

**مثال جزء ثانی (کنایہ):** اگر کوئی شخص اپنی بیوی سے یوں کہے: ’’ أخـرجي ، إذهبي، قُومي ‘‘، تو ان الفاظ سے جب تک طلاق کی نیت نہیں کرے گا، طلاق واقع نہیں ہوگی۔

(غاية الأوطار: ۲/ ۱۳۲، كتاب الطلاق، باب الكنايات، موسوعة القواعد الفقهية: ۶/ ۲۳۰)

**قاعدہ(۱۷۵):** ﴿اَلصَّغِيْرُ مُؤَاخَذٌ بِضَمَانِ الْفِعْلِ﴾

**ترجمہ:** ضمانِ فعل میں صغیر (نابالغ) کا مؤاخذہ ہوگا۔

(جمهرة: ۲/ ۲۶۰، رقم: ۱۰۴۹، قوعد الفقه: ۱۳، رقم: ۸، درر الحكام: ۲/ ۲۰۴، شرح المجلة لسليم رستم باز: ص ۱۰۵۱، الموسوعة الفقهية: ۱/ ۲۲۵)

**مثال۱:** اگر بچہ چھت کے اوپر سے پیشاب کردے، اور کسی دوسرے کا کپڑا خراب کردے، تو اس پر اس کے مال میں ضمان لازم ہوگا، اور اگر اس کا اپنا مال نہ ہو، تو اس کی حالتِ یُسر کا انتظار کیا جائے

گا۔اسی طرح اگر کسی بچہ نے کوئی پتھر چلایا اور وہ پتھر کسی شخص کے مکان میں لگے شیشے کو جالگا، جس کی وجہ سے وہ پھوٹ گیا، تو بچہ پر اس نقصان کا ضمان لازم ہوگا۔ (درر الحکام: ۲/۲۰۴/۲۰۵)

**مثال ۲:** اگر کوئی بچہ کسی کا مال ضائع کردے، تو اس کا ضمان اس بچہ کے مال سے دیا جائے گا، اگر اس کے پاس مال ہو، ورنہ اس کی حالتِ یسر کا انتظار کیا جائے گا۔ (موسوعة القواعد الفقهية: ۵/۲۱۲)

## قاعدہ(۱۷۶): ﴿اَلصِّفَةُ لا يَجُوْزُ إِفْرَادُهَا بِالْعَقْدِ﴾

**ترجمہ:** صفت (کوالٹی) کو عقد سے الگ کرنا جائز نہیں ہے۔(جمهرة: ۲/۷۶۱، رقم: ۱۰۵۸)

**مثال:** کسی شخص نے کسی حاملہ باندی یا جانور کو اس کے حمل کے استثناء کے ساتھ فروخت کیا، تو یہ بیع جائز نہیں ہوگی، کیوں کہ حمل وصف (تابع) ہے، اور عقد میں وصف کا افراد جائز نہیں ہے۔

(مختصر القدوری مع حاشیه: ص ۷۹، رقم الحاشية: ۳، باب بيع الفاسد)

## قاعدہ(۱۷۷): ﴿اَلصَّنَاعَةُ الْمُحَرَّمَةُ لا قِيْمَةَ لَهَا شَرْعاً﴾

**ترجمہ:** حرام پیشہ شرعاً متقوم نہیں ہے۔ (جمهرة القواعد الفقهية: ۲/۷۶۲، رقم: ۱۰۶۷)

**مثال:** ڈھول تاشہ، ناچنا، گانا بجانا، نوحہ خوانی، فوٹوگرافی، فلمی اداکاری اور ماڈلنگ وغیرہ کے پیشے حرام ہیں، اور شرعاً متقوم نہیں ہیں، یعنی ان پر اجرت لینا جائز نہیں ہے۔ (رحمانی)

(شامی: ۹/۷۵، کتاب الإجارة، باب الإجارة الفاسدة)

## قاعدہ(۱۷۸): ﴿اَلصُّلْحُ عَنْ إِقْرَارٍ بَيْعٌ﴾

**ترجمہ:** اقرار بالمال کی صورت میں صلح کرنا بیع ہے۔

(الأشباه والنظائر لإبن نجيم: ص ۳۸۷، قواعد الفقه: ص ۸۷، القاعدة: ۱۶۳)

**مثال:** جب صلح بالمال، اقرار بالمال پر واقع ہو تو اس میں معنیٰ بیع کے پائے جانے کی وجہ سے بیع کا اعتبار کیا جائے گا اور جو احکام بیع پر مرتب ہوتے ہیں، وہی اس صلح پر بھی مرتب ہوں گے، یعنی خیار وغیرہ۔ (الأشباه والنظائر: ص ۳۸۷)

**قاعدہ(۱۷۹):** ﴿صُورَةُ الْمُبِيحِ إِذَا وُجِدَتْ مَنَعَتْ وُجُودَ مَا يَنْدَرِءُ بِالشُّبُهَاتِ﴾

**ترجمہ:** جب دلیلِ مبیح (مباح کرنے والی دلیل) صورۃً موجود ہوتو اس شئ کے وجود کو مانع ہوگی، جوشبہات سے ٹل جایا کرتی ہے۔ (قواعد الفقه:ص۸۷، القاعدة:۱۶۴)

**مثال:** کسی شخص نے اپنے اہل وعیال میں روزہ کی حالت میں صبح کی، پھرسفر کیا اور قصداً روزہ کوتوڑ دیا، تو احناف کے نزدیک اس پر کفارہ واجب نہیں ہوگا، کیوں کہ صورۃً مبیح (سفر کرنا) پایا گیا، گرچہ اس مبیح نے اس کے لئے افطار کومباح نہیں کیا، اس پر قضا لازم ہوگی کفارہ نہیں۔

**قاعدہ(۱۸۰):** ﴿اَلضَّرَرُ الأَشَدُّ يُزَالُ بِالضَّرَرِ الأَخَفِّ﴾

**ترجمہ:** سخت ترین ضرر کو ہلکے ضرر سے دور کیا جائے گا۔

(الأشباه والنظائر: ۱/۳۱۵، القاعدة الخامسة: الضرر يزال، مكتبة فقيه الأمت ديوبند، درر الحكام: ۱/۴۰، المادة:۲۷، قواعد الفقه: ص۸۸، القاعدة:۱۶۵، القواعد الفقهية: ص۲۵۰، ۲۷۶، شرح القواعد: ص۱۹۹، شرح السير الكبير: ۵/۱۴، باب من الرهن يأخذه المسلمون والمشركون منهم)

**مثال:** اگر باپ اپنے نابالغ بچے کا نفقہ روک دے تو اس کو قید کیا جائے گا، کیوں کہ باپ کا ضرر بچہ کے ضرر سے ہلکا ہے، اور وہ اس طرح کہ عدمِ انفاق سے بچہ کا ضیاع لازم آتا ہے، جو اشدِ ضرر ہے، جب کہ حبسِ والد سے والد کو جو ضرر لاحق ہوتا ہے، وہ ایسا نہیں ہے، یعنی اخف ہے، تو ضررِ اشد کو دور کیا جائے گا ضررِ اخف کو برداشت کر کے، یعنی عدمِ انفاق کی صورت میں باپ کو قید کیا جائے گا، تا کہ وہ نابالغ کا نفقہ دیدے۔

اسی طرح اگر کوئی خاتون مرگئی اور اس کے پیٹ میں زندہ بچہ ہو اور پیٹ چیر کر اس کو نکالنے کی صورت میں اس کے زندہ رہنے کی امید ہو، تو ماں کا پیٹ چاک کر کے اس کو نکالا جائے گا۔

اس مسئلہ میں بھی دو ضرر ہیں: (۱) پیٹ چاک کرنا، جو میت کی بے حرمتی ہے (۲) اگر چاک نہ کیا جائے تو اس بچہ کا مرجانا۔ یہاں ضررِ ثانی، ضررِ اول سے اشد ہے، اس لیے ضررِ اول کا ارتکاب کر کے ضررِ ثانی کو دفع کیا جائے گا۔

**قاعدہ(۱۸۱):** ﴿اَلضَّرَرُ لا يُزَالُ بِالضَّرَرِ﴾

**ترجمہ:** ضرر کوضرر سے دور نہیں کیا جائے گا۔

(الأشباه والنظائر لإبن نجيم:ص ۳۱۱، الأشباه والنظائر للسيوطي: ۱/۱۷۸، درر الحكام: ۱/۴۰، المادة :۲۵، قواعد الفقه:ص۸۸، القاعدة:۱۶۶، القواعد الكلية:ص۱۸۵ ترتيب اللآلي:ص۸۰۷، شرح القواعد:ص۱۹۵)

**مثال:** آقا کو اپنے غلام یا باندی کی شادی کرانے پر مجبور نہیں کیا جائے گا، خواہ شادی نہ کرانے میں دونوں کا نقصان ہی کیوں نہ ہو، کیوں کہ شادی کرانے میں آقا کا نقصان ہے اور نہ شادی کرانے میں غلام یا باندی کا نقصان ہے اور قاعدہ ہے کہ: ''ضرر سے ضرر کو دور نہیں کیا جائے گا''۔

اسی طرح اگر دو آدمی بھوک سے اتنے بے تاب ہیں کہ جان چلی جانے کا خطرہ ہے تو ان میں کا ایک، دوسرے کے بدن کے کسی حصہ کو نہیں کھا سکتا۔ (شرح الأشباه والنظائر: ۱/۲۵۵)

**قاعدہ(۱۸۲):** ﴿اَلضَّرَرُ لا يَكُوْنُ قَدِيْمًا﴾

**ترجمہ:** ضرر، قدیم نہیں ہوتا ہے۔

(درر الحكام: ۱/۲۴، المادة :۷، قواعد الفقه:ص۸۸، القاعدة:۱۶۷، القواعد الفقهية:ص۳۷۶، شرح القواعد:ص۱۰۱، القواعد الكلية:ص۱۸۶)

**توضیح:** جس شئ کا ضرر قابلِ برداشت نہ ہو، اس کا قدیم ہونا معتبر نہیں ہوگا۔

**مثال:** اگر کسی شخص کے مکان کے گندے پانی کی گذرگاہ عام راستہ پر ہو، جس سے راہگیروں کو تکلیف پہنچتی ہو، تو اس ضرر و نقصان سے لوگوں کو بچایا جائے گا اور اس کے گذرنے کا انتظام کسی اور طریق سے کیا جائے گا، خواہ یہ گذرگاہ کتنی ہی قدیم ہو، عدمِ دفعِ ضرر عن المارین میں اس کی قدامت معتبر نہیں ہوگی۔

**قاعدہ(۱۸۳):** ﴿اَلضَّرَرُ يُدْفَعُ بِقَدْرِ الإِمْكَانِ﴾

**ترجمہ:** بقدرِ امکان ضرر کو دور کیا جائے گا۔

(درر الحكام: ۱/۴۲، المادة: ۳۱، ترتيب اللآلي:ص۸۱۰، القواعد الفقهية:ص۲۵، قواعد الفقه:ص۸۸، القاعدة:۱۶۸، شرح القواعد:ص۲۰۷، جمهرة القواعد: القاعدة:۱۰۷۵، ۱۵۱۸، القواعد الكلية: ص۱۸۴)

**مثال:** اگر کسی شخص کے پاس کوئی چور آئے، تو وہ بقدرِ امکان اس کا دفاع کرے، اگر چور ایسا ہے کہ اس کو لاٹھی سے دفع کر سکتا ہے تو شرعاً تلوار سے دفاع کی اجازت نہیں ہوگی۔

## قاعدہ(۱۸٤): ﴿اَلضَّرَرُ یُزَالُ﴾

**ترجمہ:** ضرر دور کیا جائے گا۔

(الأشباه والنظائر لإبن نجيم: ص۳۰۵، قواعد الفقه: ص۸۸، القاعدة: ۱۶۹، درر الحكام: ۱/۳۷، المادة: ۲۰، ترتيب اللآلي: ص۱۸۰، القواعد الفقهية: ص۱۶۹، شرح القواعد: ص۱۷۹، القواعد الكلية: ص۱۶۳)

**مثال:** اس قاعدۂ فقہیہ پر بہت سے ابوابِ فقہ مبنی ہیں، اسی قاعدہ کی بنا پر مبیع میں عیب نظر آنے پر مشتری کو ردِ مبیع کا اختیار رہتا ہے۔ اور پڑوسی کو جارِ سوء (بُرا پڑوسی) کے ضرر سے بچانے کے لیے حقِ شفعہ حاصل ہوتا ہے۔ (شرح الأشباه: ۱/۲۵۰)

## قاعدہ(۱۸۵): ﴿اَلضَّرُوْرَاتُ تُبِیْحُ الْمَحْظُوْرَاتِ﴾

**ترجمہ:** ضرورتیں، ممنوعات کو مباح کرتی ہیں۔

(الأشباه والنظائر لإبن نجيم: ص۳۰۷، المبسوط للسرخسي: ۱۰/۱۶۱، كتاب الاستحسان، شرح السير الكبير: ۵/۱۳۴، باب الحبيس في سبيل الله، قبيل باب العشور من أهل الحرب، جمهرة القواعد الفقهية: ۲/۶۵۷، رقم القاعدة: ۱۰۷۷، ۱۰۸۰، ترتيب اللآلي: ص۸۰۳، قواعد الفقه: ص۸۹، القاعدة: ۱۷۰، القواعد الفقهية: ص۲۷۰، شرح القواعد: ص۱۸۵، درر الحكام: ۱/۳۷، المادة: ۲۱، القواعد الكلية: ص۲۱۳)

**مثال:** سخت بھوک سے جان جانے کا اندیشہ ہو تو مردار کھانا جائز ہے، اسی طرح کسی کو زبان سے کلمۂ کفر کے اجراء پر مجبور کیا گیا کہ اگر ایسا نہیں کرے گا تو جان سے مار دیا جائے گا، تو اسے شرعاً کلمۂ کفر جاری کرنے کی رخصت حاصل ہوگی۔ (الأشباه: ص۱۰۸)

### ضرورت کی لغوی تعریف:

از روئے لغت ضرورت کا مادہ ''ضر'' ہے، یہ لفظ ضاد کے زبر کے ساتھ بھی پڑھنا منقول ہے اور پیش کے ساتھ بھی، بعض اہلِ لغت نے ان دونوں میں کوئی فرق نہیں کیا ہے، بعض حضرات کا خیال یہ ہے

کہ پیش کے ساتھ اسم ہے اور زبر کے ساتھ مصدر...... یہ لفظ نقصان کے معنی میں ہے اور نفع کی ضد ہے، اس مادہ سے نکلنے والے تمام ہی الفاظ میں یہ معنی ملحوظ ہیں، ''ضریر'' کے معنی اپاہج کے ہیں، ''ضراء'' کا لفظ قرآن میں ''سراء'' کے مقابلہ میں استعمال کیا گیا ہے، یہاں ''ضراء'' سے جانی ومالی نقصان مراد ہے، اس لیے ''ضر'' کے معنی دبلاپے کے بھی کیے گئے ہیں، کہ یہ بھی نقصِ جسمانی ہی ہے، پھر ابوالدقیس نے ''ضرر'' کا معنی خوب بیان کیا ہے کہ ''کل ما کان من سوء حال وفقر أو شدة في بدن'' نقصان، تنگی اور مشقت انسان کو ہمیشہ حاجت مند بناتی ہے، اب بات اسی مناسبت سے تنگی ومشقت سے انسان کے احتیاج تک پہونچی اور ضرورت کے معنی ہی حاجت کے ٹھہرے، جس کی جمع ہے ''ضرورات'' کہ " **الضرورة ، الحاجة وتجمع على الضرورات** "۔

## ضرورت کی اصطلاحی تعریف:

علامہ ابواسحاق شاطبی رحمہ اللہ فرماتے ہیں:......" **فأما الضرورية فمعناها أنها لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامته بل على فساد وتهارج وفوت حياة وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين**". ......ضروری احکام سے مراد وہ احکام ہیں جو دین ودنیا کے مصالح کے بقاء کے لیے ناگزیر ہوں، اس طور پر کہ اگر وہ مفقود ہو جائیں تو دنیا کی مصلحتیں صحیح طریقے پر قائم نہ رہ سکیں، بلکہ فساد وبگاڑ اور زندگی سے محرومی کا باعث بن جائیں، یا ان کے فقدان سے نجات اور آخرت کی نعمت سے محرومی اور کھلا ہوا نقصان وخسران اٹھانے کا باعث ہو۔ (الموافقات للشاطبي: ۲/۲۲۴)

ضرورت کی اس تعریف اور ضرورت کی وہ تعریف جو اضطرار کے ہم معنی ہے، کے درمیان دو اساسی فرق ہیں، ایک یہ ہے کہ دوسرے معنی کے لحاظ سے ضرورت محض ہلاکتِ نفس سے حفاظت کے لیے کسی فعل کے ارتکاب پر مجبور ہو جانے کا نام ہے، اور وہ بھی اس طور پر کہ نوبت اضطرار کے درجہ کو پہنچ جائے، اس طرح ضرورت کا دائرہ بہت محدود ہو جاتا ہے۔

ضرورت کی جوتعریف علامہ شاطبی رحمہ اللہ وغیرہ نے کی ہے، اس صورت میں ضرورت کا تعلق حیاتِ انسانی کے تمام شعبوں سے قائم ہوجاتا ہے، اوران صورتوں کوبھی شامل ہوجاتا ہے، جب کہ ہلاکت کا اندیشہ تو نہ ہولیکن شدید ضرر ومشقت درپیش ہو، حقیقت یہ ہے کہ اگر صاحبِ ہدایہ اور دوسرے فقہاء کے اطلاقات اور خود اصولیین کے یہاں ضرورت کی تعبیرات پر غور کیا جائے تو اندازہ ہوتا ہے کہ قرآن کے حکم اضطرار کو سامنے رکھ کر فقہاء نے ایک اصول قرار دیتے ہوئے ضرورت کو ایک وسیع تر اصطلاح کی حیثیت سے استعمال کیا ہے۔

اس دوسری تعریف کا خلاصہ یہ ہے کہ شریعت کے بنیادی مقاصد پانچ ہیں: حفظِ دین، حفظِ نفس، جسم، جان وعزت اور آبرو، حیثیتِ عرفی اور عزتِ نفس بھی شامل ہے، حفظِ نسل، حفظِ مال، حفظِ عقل، ان مقاصدِ خمسہ کا نفسِ حصول اور بقاء جن امور پر موقوف ہو وہ ضرورت ہیں، اس طرح ضرورت صرف جان بچانے ہی کا نام نہیں، بلکہ زندگی کے تمام شعبوں کی اساسیات ضرورت میں شامل ہیں۔

نیز اب ضرورت اضطرار کی طرح محض وقتی اور ہنگامی حکم ہی نہ ہوگی بلکہ مختلف شعبہائے حیات سے متعلق بنیادی احکام بھی ضرورت میں داخل ہیں، جیسے حفظِ دین سے متعلق ضروریات میں عقائد، اسلام کے ارکانِ اربعہ، دعوت الی اللہ، جہاد۔

حفظِ نفس کی ضروریات میں حالتِ اضطرار واکراہ میں محرمات کی اجازت، ضروری خورد ونوش اور لباس ورہائش کا انتظام، قصاص، دیت، خودکشی کی ممانعت، نکاح جو افزائشِ نسل کا ذریعہ ہے، کی اجازت۔

حفظِ عقل کی ضروریات میں مسکرات کی حرمت۔

حفاظتِ نسل کی ضروریات میں حدِ زنا کا اجراء اور زنا کی حرمت۔

حفاظتِ مال کی ضروریات میں کسبِ معاش کی اجازت، چوری اور خیانت کی حرمت، مال کا قابلِ ضمان ہونا، سود کی حرمت، یہ سارے احکام داخل ہیں۔

غرض فقہاء کے یہاں ضرورت محض کیفیتِ اضطرار کا نام نہیں، بلکہ زندگی کے مختلف شعبوں سے متعلق اساسیات اور ان کے تحفظ کے لیے دیئے گئے مستقل اور عارضی احکام سبھی ضرورت میں داخل ہیں۔

**ضرورت وحاجت میں فرق**:

ضرورت اور حاجت کے درمیان بنیادی طور پر یہی فرق ملحوظ ہے کہ جن احکام کے ذریعہ نظامِ حیات کو مختل ہونے سے محفوظ رکھا جاتا ہے، وہ ضرورت ہے، اور جو ضرورت کے درجہ کے احکام میں پیدا ہونے والی مشقت کے ازالہ یا احتیاطی پیش بندی کے طور پر دیئے گئے ہوں وہ حاجت ہیں، لیکن اکثر اوقات عملی طور پر ضرورت اور حاجت کے درمیان کسی قطعی حدِ فاصل کا قائم کرنا دشوار ہوجاتا ہے۔

**ضرورت کے درجات**:

ضرورت کے پانچ درجات ہیں: (۱) ضرورت (۲) حاجت (۳) منفعت (۴) زینت (۵) فضول۔

**ضرورت**: ضرورت کا اس درجہ ہونا کہ اگر وہ ممنوع کو نہ کھائے تو ہلاک ہوجائیگا یا ہلاکت کے قریب ہوجائیگا، اس درجہ کی ضرورت حرام کو مباح قرار دیتی ہے۔

**حاجت**: وہ بھوکا انسان کہ جس کے پاس کھانے کی کوئی چیز نہیں ہے، لیکن اگر وہ نہ کھائے تو ہلاک نہیں ہوگا، بلکہ صرف تکلیف ومشقت میں مبتلا ہوگا، اس درجہ کی ضرورت حرام کو مباح نہیں کرتی ہے، البتہ روزہ کی حالت میں افطار مباح ہوتا ہے۔

**منفعت**: کسی انسان کو گیہوں کی روٹی، بکرے کا گوشت اور مرغن کھانا کھانے کی خواہش ہو۔

**زینت**: کسی کو حلوا یا مٹھائی کھانے کی خواہش ہو۔

**فضول**: حرام یا مالِ مشتبہ کھانے کی گنجائش نکالنا۔

ضرورت کے ان پانچ درجات میں سے صرف پہلے درجہ کی ضرورت ہی ممنوعات کو مباح کرتی ہے، دوسری حاجتیں ممنوعات کو مباح نہیں کریں گی۔ " فتأمل وتدبر "۔

مناسب معلوم ہوتا ہے کہ افادۂ عام کی خاطر، ضرورت وحاجت سے متعلق ''اسلامک فقہ اکیڈمی انڈیا'' کی تجاویز نقل کردی جائیں۔

# ضرورت وحاجت سے متعلق تجاویز

## پہلی تجویز

۱- بنیادی طور پر پانچ مصالح ہیں، جن کا حصول احکامِ شرعیہ کا مقصود ہے، دین، حیات وزندگی (بشمول عزت وآبرو) نسل، عقل اور مال کا تحفظ، جو امور ان مصالح کے حصول کے لیے اس قدر ناگریز ہوجائیں کہ ان کے فقدان کی وجہ سے ان مصالح کے فوت ہوجانے کا یقین غالب ہو وہ ضرورت ہیں، ضرورت فقہاء کے یہاں ایک مستقل اصطلاح ہے جس میں ''اضطرار'' بھی داخل ہے۔تاہم یہ اصطلاح بمقابلہ اضطرار کے عام اور وسیع مفہوم کی حامل ہے۔

۲- حاجت ایسی کیفیت ہے جس میں انسان مصالحِ پنجگانہ کے حاصل کرنے میں ایسے قابلِ لحاظ مشقت وحرج میں مبتلا ہوجائے جن سے بچانا شریعت کا مقصود ہے، البتہ فقہاء کے یہاں کبھی ضرورت پر حاجت اور کبھی حاجت پر ضرورت کا اطلاق کردیا جاتا ہے۔

۳- ضرورت وحاجت دونوں کا تعلق بنیادی طور پر مشقت سے ہے، مشقت کا ایک درجہ وہ ہے جو تمام ہی احکامِ شرعیہ میں لازم ہوتا ہے، اس کا اعتبار تبدیلی احکام میں نہیں ہے، اور مشقت کبھی اس درجہ شدید ہوجاتی ہے کہ اگر اس کی رعایت نہ کی جائے تو ضررِ شدید لاحق ہوجانے کا یقین یا غالب گمان ہو یہ ضرورت ہے، کبھی اس سے کم درجہ کی مشقت ہوتی ہے، لیکن شریعت نے جس طرح کی مشقتوں کا انسان کو پابند کیا ہے وہ اس کے مقابلہ میں غیر معمولی ہوتی ہے، یہ کیفیت حاجت ہے، پس ضرورت وحاجت کی حقیقت میں بنیادی فرق مشقت کی کمی وزیادتی کا ہے۔

۴- ضرورت وحاجت کے احکام میں بھی فقہاء نے فرق کیا ہے، جس کا حاصل یہ ہے کہ ضرورت کے ذریعہ ایسے منصوص احکام سے استثناء کی گنجائش ہوتی ہے جن کی ممانعت قطعی ہو اور جو بذاتِ خود ممنوع ہو، حاجت اگر عمومی نوعیت کی نہ ہو تو اس کے ذریعہ ان ہی احکام میں استثناء کی گنجائش پیدا ہوتی ہے، جن کی ممانعت بذاتِ خود مقصود نہ ہو، بلکہ دوسری محرمات کے سدِ باب کے لیے ان سے منع کیا جاتا ہے۔

۵- حاجت اگر عمومی نوعیت کی ہو اور لوگ عام طور پر اس میں مبتلا ہوں تو یہ ضرورت کے درجہ میں آجاتی ہے، اور اس سے نصوص میں تخصیص واستثناء کی گنجائش ہوجاتی ہے۔

٦- ضرورت وحاجت کی بنیاد مشقت پر ہے، اور مشقت ایک اضافی چیز ہے، اس لیے ضرورت وحاجت کی تعیین میں علاقہ ومقام، احوالِ زمان، لوگوں کی قوتِ برداشت، مسلم اکثریتی ممالک اور ان ممالک کے لحاظ سے جہاں مسلمان اقلیت میں ہوں، فرق واقع ہوسکتا ہے، اس لیے ہندوستان اور اس جیسے ممالک میں جہاں مسلمان اس موقف میں نہیں ہیں کہ قانون سازی کے کام میں مؤثر کردار ادا کرسکیں، ضرورت وحاجت کی تعیین میں اس پہلو کو پیش نظر رکھنا ضروری ہے۔

۷- کسی امر کے بارے میں یہ متعین کرنا کہ وہ موجودہ حالات میں ضرورت یا حاجت کا درجہ رکھتا ہے، یہ نہایت نازک، احتیاط اور دقتِ نظر کا متقاضی ہے، اس لیے ہر عہد کے علماء، اربابِ افتاء کا فریضہ ہے کہ وہ واپنے زمانے کے حالات کو پیش نظر رکھ کر طے کریں کہ اب کون سے امور ہیں جو ضرورت وحاجت کے درجہ میں آگئے ہیں، اور ان کی وجہ سے احکام میں تخفیف ہوسکتی ہے، نیز یہ بھی ضروری ہے کہ ایسے نازک مسئلے میں افراد واشخاص کے بجائے ایک مقتدر جماعت ہی فیصلہ کرے، تاکہ دفعِ حرج کے نام پر اباحت کا راستہ کھلنے نہ پائے۔

۸- محرمات کی کسی خاص صورت کو نص کے ذریعے صراحۃً یا دلالۃً حرمت سے مستثناء کردیا گیا ہو، تو اس صورت میں حرمت باقی نہیں رہتی ہے، اور اس صورت سے فائدہ اٹھانا واجب ہے، اس کے علاوہ جن صورتوں میں نص کے ذریعے یا فقہاء کے اجتہاد کے ذریعے رخصت وسہولت ثابت ہوتی ہے، وہاں صرف رفعِ اثم ہوتا ہے۔

۹- ضرورت وحاجت کی بناء پر جو سہولت دی جاتی ہے، اصولی طور پر ان کی حیثیت استثنائی ہوتی ہے۔

## دوسری تجویز

ضرورت کی بناء پر اباحت ورخصت کا حکم حرام لعینہ از قبیلِ حق العبد، قتلِ نفس اور زنا کے ماسوا حقوق العباد، معاملات اور تمام ابوابِ فقہیہ پر اثر انداز ہوں گے اور اس کی تاثیر کے حدود ودرجۂ ذیل تفصیلات کے مطابق مختلف ہوں گے۔

۱۔ احکام اگر مامورات کے قبیل سے ہوں اوران کے عدمِ امتثال سے صرف حقِ شارع متاثر ہوتا ہو جیسے کلمۂ کفر وغیرہ، تو حالتِ اضطرار میں فی نفسہ حرام ہوتے ہوئے بھی ان امور کے ارتکاب کی رخصت ہوگی، یعنی بقاء حرمت کے باوجود رفعِ اثم ہوگا۔

۲۔ اگر احکام از قبیلِ منہیات ہوں اوران کی خلاف ورزی سے صرف حقِ شارع متاثر ہوتا ہو جیسے اکلِ میتہ، لحمِ خنزیر، شربِ خمر وغیرہ، تو بحالتِ اضطرار یہ چیزیں مباح ہوجاتی ہیں، یعنی رفعِ اثم اور رفعِ حرمت دونوں ہوجاتے ہیں، اور محظور پر عمل واجب ہوگا۔

۳۔ اگر احکام از قبیلِ منہیات ہوں اوران کی خلاف ورزی سے حق العبد متاثر ہوتا ہو جیسے ناحق قتل، زنا، اتلافِ مالِ مسلم، تو اس کی دو صورتیں ہیں:

(الف) اگر حق العبد کی تلافی ممکن ہو جیسے اتلافِ مالِ مسلم، کہ اس کی تلافی بصورتِ ضمان ممکن ہے تو اضطرار کی صورت میں بقاء حرمت کے ساتھ رخصت ہوگی۔

(ب) لیکن اگر تلف شدہ حق العبد کی تلافی ممکن نہ ہو جیسے قتل و زنا، تو اس کی رخصت بصورتِ اضطرار بھی حاصل نہ ہوگی اور اس پر عمل کرنا حرام ہوگا۔

## تیسری تجویز

محرمات کی اباحت میں ضرورت کی طرح کبھی کبھی حاجت بھی مؤثر ہوتی ہے اور بعض حالات میں حاجت کو ضرورت کے قائم مقام قرار دیا جاتا ہے، البتہ اس کے لیے حدود و قیود ہیں، جن کو ملحوظ رکھنا ضروری ہے:

(الف) حاجت کے وقت محرمات کی اباحت میں دفعِ مضرت مقصود ہو، جلبِ منفعت مقصود نہ ہو، محض جلبِ منفعت کی غرض سے کسی حرام کی اجازت نہیں دی جاسکتی۔

(ب) حاجت کی بناء پر غیر عادی مشقت کو دفع کرنا مطلوب ہو، وہ مشقت حاجتِ معتبرہ کے حدود میں نہیں آتی ہے، جو عام طور پر انسانی اعمال اور شرعی احکام میں پائی جاتی ہے۔

(ج) مقصد کے حصول کے لیے کوئی جائز متبادل طریقہ موجود نہ ہو، یا موجود تو ہو مگر مشقتِ شدیدہ سے خالی نہ ہو۔

(د) حاجت کی بناء پر جو حکم ثابت ہوگا وہ بقدرِ حاجت ہی ثابت ہوگا، اس سے زیادہ اس میں توسع پیدا کرنے کی اجازت نہ ہوگی۔

(ھ) کسی مفسدہ کو دور کرنے میں کوئی اس سے بڑا مفسدہ لازم نہ آئے۔

(و) حاجت واقعی ہو، محض موہوم نہ ہو۔

## چوتھی تجویز

اباحتِ محظورات کے سلسلے میں ضرورتِ معتبرہ کے لیے درجِ ذیل شرطوں کا پایا جانا ضروری ہے:

۱/......ضرورت بالفعل موجود ہو، مستقبل میں پیش آنے والی ضرورتوں کا اندیشہ وخطرہ معتبر نہیں۔

۲/......کوئی جائز مقدور متبادل نہ ہو۔

۳/...... ہلاکت وضیاع کا خطرہ یقینی ہو، یا مظنون ظنِ غالب ہو۔

۴/......محرمات کے استعمال یا ارتکاب سے ضررِ شدید کا ازالہ یقینی اور نہ استعمال کی صورت میں اس کا وقوع یقینی ہو۔

۵/......بقدرِ ضرورت استعمال کیا جائے۔

۶/......اس کا ارتکاب اس کے مصالح یا اس سے بڑے مفسدہ کا سبب نہ ہو۔

## پانچویں تجویز

۱- ضرورت وحاجت، جس کی وجہ سے شریعت بہت سے احکام میں رخصت وسہولت دیتی ہے، اس کے پیچھے متعدد اسباب ہوتے ہیں، یہ وہ اسباب ہیں جن کو فقہاء وعلماء اسبابِ رخصت اور اسبابِ تخفیف کے عنوان سے ذکر کیا کرتے ہیں۔

معروف قول کے مطابق یہ اسباب سات ہیں: سفر، مرض، اکراہ، نسیان، جہل، عسر وعمومِ بلوی اور نقص۔

۲- عرف وعمومِ بلوی پر مبنی ہونے والے احکام میں اکثر وبیشتر ضرورت وحاجت اور رفعِ حرج ملحوظ ہوتا ہے، اگرچہ فقہی طور پر عرف وعمومِ بلوی اور اس پر مبنی ہونے والے احکام کا دائرہ کچھ وسیع ہے۔

## چھٹی تجویز

۱- شرکاء سیمینار کا اس بات پر اتفاق ہے کہ کسی معاملہ میں عمومی حرج وتنگی اور حاجتِ عامہ پیدا ہونے کی صورت میں بعض اوقات اسے ضرورت واضطرار کا درجہ دیدیا جاتا ہے اور سماج کو غیر معمولی ضرر اور تنگی لاحق ہونے کی صورت میں ممنوع وحرام چیز مباح قرار پاتی ہے۔

۲- جن چیزوں کی حرمت نصوصِ شرعیہ سے ثابت ہے اگر ان میں سے کسی کے بارے میں حاجتِ عامہ اور عمومی حرج وضیق پیدا ہو تو انہیں ضرورت کا درجہ دیکر منصوص حرمت سے استثناء بہت ہی نازک اور ذمہ داری کا کام ہے، تمام اجتماعی اور ملی حاجات ایک درجہ کی نہیں ہوتیں، ان کا دائرہ اور ناگزیریت ایک دوسرے سے مختلف ہوتی ہے، اس لیے اجتماعی حاجتوں کا شرعی حکم متعین کرنے سے پہلے ان میں سے ہر ایک کا انتہائی گہرا مطالعہ ضروری ہے۔

۳- جب کوئی اجتماعی حاجت اس درجہ اہمیت حاصل کرلے کہ اس سے لوگوں کا بچنا انتہائی دشوار ہو اور اس کا کوئی جائز عمل متبادل موجود نہ ہو، یا قانونی جبر کی وجہ سے اس سے چارہ کار نہ ہو تو اس کی بناء پر منصوص حرمت پائے جانے کے باوجود اجتماعی حاجت موجود رہنے تک جواز کی گنجائش پیدا ہوتی ہے۔

۴- کسی اجتماعی حاجت کے بارے میں اس طرح کا فیصلہ کرنے سے پہلے اس کا انتہائی گہرا اور عمیق جائزہ ضروری ہے، اس جائزے میں حسبِ ضرورت ماہرینِ قانون، ماہرینِ سماجیات وغیرہ سے مدد لی جائے، اجتماعی حاجت شعبۂ زندگی سے متعلق ہے، اس سے تعلق رکھنے والے افراد سے ضروری معلومات حاصل کرنے کے بعد ہی مقاصدِ شریعت اور احکامِ شریعت پر نظر رکھنے والے، خداترس، اصحابِ بصیرت، علماء اور فقہاء اس بات کا فیصلہ کر سکتے ہیں، کہ کونسی اجتماعی حاجت اس درجہ کو پہونچ گئی ہے، کہ اسے نظر انداز کرنے میں فوری طور پر، یا مستقبل میں ملت کو غیر معمولی ضرر لاحق ہونے کا خطرہ ہے، لہذا اس کے جواز کا فیصلہ کیا جانا چاہیے۔

۵- جن معاملات میں اجتماعی حاجت کی بنیاد پر نصوص میں تخصیص یا استثناء کا مسئلہ درپیش ہے ان کا فیصلہ علماء اور اصحابِ افتاء انفرادی طور پر نہ کریں، بلکہ علماء اور فقہاء کی معتد بہ تعداد پورے غور وخوض کے بعد مقاصدِ شریعت، احکامِ شریعت، فقہی اصول وقواعد کی روشنی میں باہمی مشورے سے اس کا فیصلہ کرے، اجتماعی فیصلہ ہی ایسے نازک معاملات میں محتاط اور قابلِ اطمینان ہوتا ہے۔ (جدید فقہی مباحث:۱۴/۵۶۵تا۵۶۸)

**قاعدہ(۱۸۶)**: ﴿اَلضَّرُوْرَاتُ تَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا﴾

**ترجمہ**: ضرورتیں بقدرِ ضرورت ہی ثابت ہوتی ہیں۔

(قواعد الفقه: ص ۸۹، القاعدة: ۱۷۱، شرح القواعد: ص۱۸۷، جمهرة القواعد، القاعدة: ۱۰۷۸، ۲۱۱۹، القواعد الكلية: ص ۲۲۰)

**مثال**: جس شخص کو مردار کھانے کی اجازت دی گئی، وہ صرف اتنی مقدار کھا سکتا ہے، جس سے جان بچ جائے، نہ کہ اس سے زائد۔

**قاعدہ(۱۸۷)**: ﴿اَلضَّرُوْرَاتُ لا تُبِيْحُ إِتْلافَ مَالِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ ضَمَانٍ﴾

**ترجمہ**: ضرورتیں بدونِ ضمان، مالِ غیر کے اتلاف کو مباح نہیں کرتیں۔

(جمهرة القواعد الفقهية: ۲/۷۶۵، رقم: ۱۰۷۹، مجله: ص ۳۳۲)

**مثال**: اگر کسی شخص کو شدتِ بھوک کی وجہ سے ہلاکت کا خطرہ ہو، تو وہ بقدرِ ضرورت مالِ غیر کو استعمال کر سکتا ہے، لیکن اس پر اس کا ضمان واجب ہوگا۔ (شرح القواعد الفقهية: ص ۲۱۳)

**قاعدہ(۱۸۸)**: ﴿ضَمَانُ الْفِعْلِ يَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الْفَاعِلِ وَضَمَانُ الْمَحَلِّ لا﴾

**ترجمہ**: فاعل کے متعدد ہونے سے ضمانِ فعل متعدد ہوتا ہے، ضمانِ محل نہیں۔

(قواعد الفقه: ص ۸۹، القاعدة: ۱۷۳)

**مثال**: دو مُحرِم مل کر ایک شکار کو قتل کریں تو جزاءِ صید (شکار کی قیمت) متعدد ہوگی، یعنی ہر ایک پر پوری پوری قیمت کا تصدق واجب ہوگا (یہ ضمانِ فعل کی مثال ہے)۔

اور اگر دو غیر مُحرِم حرم کے شکار کو قتل کریں، تو جزاءِ صید متعدد نہیں ہوگی (یہ ضمانِ محل کی مثال ہے)۔

**قاعدہ(۱۸۹):** ﴿اَلضَّمَانَاتُ تَجِبُ إمَّا بِأخْذٍ أوْ بِشَرْطٍ وَإلَّا لَمْ تَجِبُ﴾

**ترجمہ:** ضمانات یاتو واجب ہوتے ہیں بسببِ اخذ یابسببِ شرط، ورنہ نہیں۔

(قواعد الفقه: ص ۸۹، القاعدة: ۱۷۲)

**مثال:** غصب کردہ شیٔ غاصب کے پاس ہلاک ہوجائے تو ضمان واجب ہوگا (یہ اخذ کی مثال ہے)۔ اور اگر زید کہے کہ: ''میں نے یہ سائیکل ہزار روپے کے عوض بیچ دی'' اور عمرو کہے: ''میں نے قبول کیا''، تو یہ قبولِ عقد بھی ضمان کا سبب ہوگا (یہ شرط کی مثال ہے)۔

**قاعدہ(۱۹۰):** ﴿اَلْعَادَةُ مُحَكَّمَةٌ﴾

**ترجمہ:** عادت کو حکم بنایا جاتا ہے۔

(الأشباه والنظائر لإبن نجيم: ۱/۳۲۸، الأشباه والنظائر للسيوطي: ۱/۱۹۳، شرح السير الكبير: ۱/۱۲۳، باب الأمان، درر الحكام: ۱/۴۴، المادة: ۳۶، ترتيب اللآلي: ص ۱۸۲، قواعد الفقه: ص ۹۰، القاعدة: ۱۷۶، شرح القواعد: ص ۲۱۹، القواعد الكلية: ص ۲۲۹)

**توضیح:** کبھی اثباتِ حکمِ شرعی کے لئے عادت کو حکم بنایا جاتا ہے۔

**مثال:** اسی قاعدہ پر ماءِ جاری کی تعریف متفرع ہے، کہ جس کو لوگ ماءِ جاری شمار کریں، وہ ماءِ جاری ہے؛ اسی طرح اگر حیض اور نفاس میں دم، اکثرِ حیض دس دن اور اکثرِ نفاس چالیس دن سے زائد پر بند ہو، تو عورت اپنی عادت کی طرف رجوع کرے گی اور جتنے ایام، ایامِ عادت تھے، اتنے ایام حیض یا نفاس کے شمار ہونگے، اور ان کے ماسوا استحاضہ ہوگا۔ (الأشباه: ۱/۲۶۹)

**قاعدہ(۱۹۱):** ﴿اَلْعَارِضُ إذَا ارْتَفَعَ مَعَ بَقَاءِ حُكْمِ الأصْلِ جُعِلَ كَأنْ لَمْ يَكُنْ﴾

**ترجمہ:** جب عارض بقاءِ حکمِ اصل کے باوجود مرتفع ہو، تو اس کو ایسا قرار دیا جائے گا گویا وہ تھا ہی نہیں۔

(قواعد الفقه: ص ۹۰، القاعدة: ۱۷۸، شرح السير الكبير: ۳/۸۲، باب دفع الفرس باشتراط السهم وإعادته وإيداعه في دار الحرب، ۴/۲۲، باب الشركة في الغنيمة)

**مثال:** جب اموالِ زکوۃ کا نصاب سال کے دونوں جانب ،یعنی نفسِ وجوب اور وجوبِ ادا کے دن کی ابتدا اور انتہا میں پورا ہو اور درمیانِ سال میں کم ہو، تو یہ درمیانِ سال میں نقصانِ نصاب، وجوبِ زکوۃ کے لئے مانع نہیں ہے۔

**قاعدہ(۱۹۲):** ﴿اَلْعَامُّ قَطْعِيٌّ كَالْخَاصِّ يُوْجِبُ الْحُكْمَ فِيْمَا يَتَنَاوَلُهُ قَطْعًا﴾

**ترجمہ:** عام، خاص کی مانند قطعی ہوتا ہے اور وہ جن افراد کو شامل ہوتا ہے، ان میں حکمِ قطعی کو ثابت کرتا ہے۔

(قواعد الفقہ:ص ۹۱، القاعدة :۱۸۰، شرح السير الكبير:۱۷۶/۲، باب ما يجب من السلب بالقتل وما لا يجب، كشف الأسرار شرح المصنف على المنار: ۱۶۱/۱، الفصل الثاني ، دار الكتب العلمية بيروت)

**مثال:** آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا فرمان:" استنزهوا من البول" تم پیشاب سے بچو۔ یہ حکم پیشاب سے بچنے میں عام ہے،لہٰذا پیشاب انسان کا ہو یا ماکول اللحم وغیر ماکول اللحم کا،اس سے بچنا قطعی طور پر لازم ہے۔البتہ یہ بات یاد رہے کہ عام مخصوص منہ البعض ،خواہ مخصّص معلوم ہو یا مجہول قطعی نہیں بلکہ ظنی ہوتا ہے،اور اس سے استدلال کرنا ساقط نہیں ہوتا۔

**قاعدہ(۱۹۳):** ﴿عِبَارَةُ الرَّسُوْلِ كَعِبَارَةِ الْمُرْسِلِ﴾

**ترجمہ:** بیانِ قاصد، بیانِ مرسِل کی مانند ہوتا ہے۔

(شرح السير الكبير: ۲۵۳/۱، باب ما يكون أمانا وما لا يكون ،۳۹/۲، باب أمان الرسول ، قواعد الفقه:ص ۹۱، القاعدة: ۱۸۲، القواعد الفقهية:ص ۳۴۷)

**مثال:** جب امیرِ لشکر اپنے کسی قاصد کو اپنا پیغام دے کر قلعہ کے امیر کے پاس بھیج دے اور قاصد یوں کہے کہ امیر لشکر نے میری زبانی آپ کو امان کا پیغام بھیجا ہے،اس لئے آپ قلعہ کا دروازہ کھول دیجئے،آپ کی پوری قوم آمن ہوگی؛ اب اس کے اس پیغام کو سن کر امیر نے قلعہ کا دروازہ کھول دیا تو اس کو اور اس کی قوم کو امان حاصل ہوگا۔" لأَنَّ عِبَارَةَ كُلِّ مُبْلَغٍ تَكُوْنُ بِمَنْزِلَةِ عِبَارَةِ الْمُبْلِغِ " .

(شرح السير: ۲۹۱/۱)

**تنبیہ:** اس طرح کا قاعدہ ماقبل میں قاعدہ نمبر: (۱۵۴) گذر چکا ہے۔

**قاعدہ(۱۹۴):** ﴿اَلْعِبْرَةُ فِي الْعُقُوْدِ لِلْمَقَاصِدِ وَالْمَعَانِيْ لَا لِلْأَلْفَاظِ وَالْمَبَانِي﴾

**ترجمہ:** عقود میں مقاصد ومعانی معتبر ہوتے ہیں، نہ کہ الفاظ ومبانی۔

(درر الحکام: ۱/۲۱، المادۃ:۳،قواعد الفقہ:ص۹۱، القاعدۃ:۱۸۳، شرح القواعد:ص۵۵، جمھرۃ القواعد:۲/۷۷۷، القاعدۃ:۱۱۶۱، القواعد الکلیۃ:ص۱۲۱، القواعد الفقھیۃ:ص۵۵)

**مثال:** کفالہ میں برأت کی شرط لگانے سے وہ حوالہ ہوگا، جیسے حوالہ میں عدم برأت کی شرط لگانے سے وہ کفالہ ہوجاتا ہے۔

**کفالہ:** مطالبۂ دین میں کفیل کے ذمہ کومکفول عنہ کے ذمہ سے ملانا ''کفالہ'' کہلاتا ہے۔

**کفیل:** جس نے اپنے ذمہ کومکفول عنہ کے ذمہ سے ملایا۔

**مکفول عنہ:** جس کے ذمہ سے اپنے ذمہ کوملانا پایا گیا، اس کو''اصیل'' بھی کہتے ہیں اور ''مکفول عنہ'' بھی۔

**مکفول لہٗ:** دین کا مطالبہ کرنے والا، اسے''دائن'' بھی کہتے ہیں۔

**مکفول بہ:** جس چیز کے ادا کرنے اور سپرد کرنے کی ذمہ داری قبول کی۔

**حوالہ:** تحول بمعنی انتقال سے ماخوذ ہے، شرعاً حوالہ نام ہے اپنے ذمہ دَین کا دوسرے کے ذمہ منتقل کرنا۔

**محال لہٗ:** قرض خواہ۔

**محال علیہ:** جس نے حوالہ کوقبول کیا۔

**محال بہ:** وہ مال، جس کواپنے ذمہ سے دوسرے کے ذمہ منتقل کیا گیا۔

**قاعدہ(۱۹۵):** ﴿اَلْعِبْرَةُ لِعُمُوْمِ اللَّفْظِ لا لِخُصُوْصِ السَّبَبِ﴾

**ترجمہ:** اعتبار عموم لفظ کا ہوتا ہے، نہ کہ خصوصِ سبب کا۔

(جمهرة: ۲/۷۷۸، رقم: ۱۱۶۴، القواعد الكلية: ۲۹۲)

**مثال:** حدیث میں ہے کہ اللہ کے رسول صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا: ''جس شخص نے اس چیز کی طرف سبقت کی جس کی طرف کسی مسلمان نے سبقت نہیں کی تو وہ چیز اسی کی ہے''۔ (ابوداود، رقم الحدیث: ۲۹۴۷) علامہ مناویؒ فرماتے ہیں کہ یہ حدیث افتادہ زمین کو قابل کاشت بنانے کے بارے میں آئی ہے، لیکن بعض علماء فرماتے ہیں کہ یہ حدیث ہر چشمہ، کنواں اور معادن کو شامل ہے، جس شخص نے ان میں سے کسی چیز کی طرف سبقت کی وہ اسی کا حق ہے، اس بات میں کوئی شبہ نہیں کہ لفظ کے عموم کا اعتبار ہوتا ہے، سبب کے خاص ہونے کا اعتبار نہیں ہوتا ہے، اسی پر حقوقِ مجردہ (تصنیف وتالیف) کو قیاس کیا گیا ہے۔

(فقہی مقالات: ۱/۲۲۵)

**قاعدہ(۱۹۶):** ﴿اَلْعِبْرَةُ لِلْغَالِبِ الشَّائِعِ لا لِلنَّادِرِ﴾

**ترجمہ:** غالب وعام کا اعتبار ہوتا ہے، نہ کہ نادر وکم یاب کا۔

(درر الحكام: ۱/۵۰، المادة: ۴۱، قواعد الفقه: ص ۹۱، القاعدة: ۱۸۴، القواعد الفقهية: ص ۱۳۰، ۲۲۷، شرح القواعد: ص ۲۳۵، جمهرة القواعد: القاعدة: ۱۸۴۱، القواعد الكلية: ص ۲۶۷، شرح السير الكبير: ۴/۱۹۵، باب ما يحل للمسلمين أن يدخلوه دار الحرب من التجارات)

**مثال:** فرمان باری تعالیٰ: ﴿وابتلوا الیتٰمیٰ حتی إذا بلغوا النکاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم﴾. اورتم سدھاتے رہو یتیموں کو جب تک کہ وہ پہونچیں نکاح کی عمر کو، پھر اگر تم ان میں ہوشیاری دیکھو تو ان کے مال ان کے حوالہ کردو۔ (سورۃ النساء: ۶)

اللہ تبارک وتعالیٰ نے یتیموں کے والیوں اور کفیلوں کو حکم دیا کہ جب وہ سنِ رُشد (پندرہ سال کی عمر) کو پہنچ جائیں تو ان کے اموال ان کے حوالہ کردو، خواہ ان میں سمجھ داری کے آثار نمایاں ہوں یا نہ ہوں؛ کیوں کہ عموماً وغالباً اس عمر میں بچہ اپنے نفع ونقصان کو سمجھنے لگتا ہے۔ ہاں! بعض بچے اس عمر کو پہونچنے کے باوجود بھی اپنے نفع ونقصان کو نہیں سمجھتے، لیکن یہ شاذ ونادر ہے اور نادر معدوم کے حکم میں ہوتا ہے۔

**قاعدہ(۱۹۷):** ﴿اَلْعُرْفُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فِي الْمَنْصُوْصِ عَلَيْهِ﴾

**ترجمہ:** منصوص علیہ میں عرف غیر معتبر ہوتا ہے۔ (قواعد الفقه: ص ۹۲، القاعدة: ۱۸۵)

**مثال:** اموالِ ربویہ( گیہوں، جو، نمک، کھجور، سونا اور چاندی)" الحنطة بالحنطة، والشعير بالشعير، والملح بالملح، والتمر بالتمر، والذهب بالذهب، والفضة بالفضة، مثلا بمثل، يدا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد ربا" میں ان کے کیلی یا وزنی ہونے میں عرف کا اعتبار نہیں ہوگا، ہاں! اموالِ ربویہ مذکورہ کے علاوہ دیگر اموال کے کیلی یا وزنی ہونے میں عرف کا اعتبار رہوگا۔

**وضاحت:** واضح ہو کہ عرف کا غیر معتبر ہونا صرف انہی اموالِ ربویہ میں نہیں، بلکہ ہر منصوص علیہ (جس کے متعلق نص موجود ہے) میں وہ غیر معتبر ہوگا، کیوں کہ نص کے مقابلہ میں عرف کا اعتبار نہیں ہوتا۔ (القواعد الفقهية: ص ۹۲)

**قاعدہ(۱۹۸):** ﴿اَلْعُرْفُ يَسْقُطُ إِعْتِبَارُهُ عِنْدَ وُجُوْدِ التَّسْمِيَةِ بِخِلَافِهِ﴾

**ترجمہ:** عرف کا اعتبار ساقط ہوتا ہے، جب اس کے خلاف تسمیہ موجود ہو۔

(شرح السير الكبير: ۲/۵، باب الموادعة، قواعد الفقه: ص ۹۲، القاعدة: ۱۸۶)

**مثال:** اگر بائع نے کسی چیز کو دس درہم کے بدلہ بیچا، درانحالا کہ بائع ومشتری دونوں ایسے شہر میں ہیں جہاں مختلف دراہم کا چلن ہے، اور یہ دراہم مالیت و رواج میں مختلف ہیں، تو بیع ان میں سے اغلب درہم کی طرف منصرف ہوگی، کیوں کہ وہی متعارف ہے، اور مطلق متعارف کی طرف منصرف ہوتا ہے، لیکن اگر بائع ان دراہم میں سے کسی ایک درہم کا متعین طور پر ذکر کردے، جو اغلب کے سوا ہے، مثلاً یوں کہے کہ میں نے یہ چیز تمہارے ہاتھ بیچ دی پاکستانی دس درہم کے عوض، تو اب بیع اغلب درہم کی طرف منصرف نہیں ہوگی بلکہ پاکستانی دراہم کی ادائیگی ہی لازم ہوگی، کیوں کہ متعین درہم کے ذکر کی وجہ سے عرف کا اعتبار ساقط ہوگیا۔ (شرح الأشباه والنظائر: ۱/۲۷۱)

**قاعدہ(۱۹۹)**: ﴿اَلْعَفْوُ إنَّمَا يُسْقِطُ مَا كَانَ مُسْتَحَقًّا لِلْعَافِي خَاصَّةً﴾

**ترجمہ**: معافی صرف معاف کنندہ کے حق کو ساقط کرتی ہے۔

(شرح السیر الکبیر:۱۶/۵، باب من الرهن يأخذ المسلمون والمشركون منهم، قواعد الفقه:ص۹۳، القاعدة:۱۹۱)

**مثال**: قتلِ خطا میں دیت (خون بہا) اولیاءِ مقتول کا حق ہے، اگر وہ اپنے اس حق کو معاف کردے تو وہ ساقط ہوجائے گا، لیکن اگر رہزنوں نے کسی کا قتل کیا تو ولیِ مقتول کے ان کو معاف کردینے سے، وہ حدِ شرعی سے نہیں بچ سکیں گے، بلکہ رہزنوں کو قتل کیا جائے گا، کیوں کہ رہزنوں کی یہ سزا اللہ کا حق بن کر واجب ہوتی ہے، اور بندہ کو اس بات کا اختیار نہیں ہے کہ وہ اللہ کے حق کو ساقط کردے۔

**قاعدہ(۲۰۰)**: ﴿اَلْعَقْدُ إذَا دَخَلَهُ فَسَادٌ قَوِيٌّ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ أوْجَبَ فَسَادَهُ، شَاعَ فِي الْكُلِّ﴾

**ترجمہ**: جب عقد میں متفق علیہ فسادِ قوی داخل ہوجائے، تو وہ فسادِ عقد کا موجب ہوگا، اور پورے عقد میں عام ہوگا۔ (جمهرة:۲/۷۸۰، رقم:۱۱۸۵، جمهرة:۱/۳۷۸)

**مثال**: مذبوحہ اور میتہ کو ایک ساتھ ملا کر بیچنا، یا عصیر عنب وخمر کو ایک ساتھ فروخت کرنا، امام صاحب کے نزدیک بیع فاسد ہے، جب کہ صاحبین کے نزدیک مذبوحہ وعصیر میں یہ بیع درست ہوگی، اور میتہ وخمر میں فاسد ہوگی۔ (جمهرة القواعد:۱/۳۷۹)

**قاعدہ(۲۰۱)**: ﴿اَلْعَقْدُ الْفَاسِدُ لا يَصِحُّ وَإنْ رَضِيَ الْمَالِكُ بِفَسَادِهِ﴾

**ترجمہ**: عقدِ فاسد جائز نہیں ہے، گرچہ مالک اس کے فساد سے راضی ہو۔

(جمهرة:۲/۷۸۳، المادة:۱۲۰۳)

**مثال۱**: اگر کوئی شخص شراب یا خنزیر کے بدلہ کپڑا فروخت کرے، یا مدتِ مجہولہ کے ساتھ بیع سلم کرے، تو یہ عقد، عقدِ فاسد ہے، اور بائع ومشتری پر رفعِ فساد کے لیے اس کا فسخ کرنا واجب ہے، اگرچہ بائع اس فساد پر راضی ہو۔ (حاشية الهداية:۲/۶۴۰، كتاب البيوع، فصل في أحكامه)

**مثال۲:** عبدِ مکاتب کی بیع، بیعِ فاسد ہے، اگر چہ مکاتب اس بیع پر راضی ہو۔

(هداية: ۲/ ۵۰، باب بيع الفاسد)

**مثال۳:** بہت سی جگہوں پر یہ معاملہ عام ہے کہ مادہ جانور کو ادھیاء پر دیتے ہیں، اور اس کا دودھ اور ہونے والا بچہ دونوں کے مابین برابر تقسیم کرتے ہیں، شرعاً یہ اجارہ فاسد ہے، گرچہ متعاقدین اس پر راضی ہوں، البتہ جواز کی صورت یہ ہے کہ جس شخص کا جانور ہے وہ اس کی بازاری قیمت لگا کر اس کا نصف حصہ فریق آخر کے ہاتھ بیچ دے، پھر اس قیمت کو معاف کردے، اب یہ دونوں اس جانور میں برابر کے شریک ہوں گے، اور اس کی کل منفعت دودھ اور بچے وغیرہ بھی ان دونوں کے درمیان مشترک ہوں گے، اور اگر وہ اس جانور یا اس سے حاصل بچوں کو فروخت کریں گے، تو قیمت میں بھی دونوں نصف نصف کے حقدار ہوں گے۔

(الفتاوی الهندية: ۲/ ۳۳۵، فتاوی قاضیخان علی هامش الهندية: ۲/ ۳۳۰، فتاوی محمودیه: ۱۶/ ۵۹۴، ایضاح النوادر: ص ۱۲۱)

**قاعدہ(۲۰۲):** ﴿اَلْعَقْدُ الْفَاسِدُ يُفِيْدُ الْمِلْکَ عِنْدَ الْقَبْضِ﴾

**ترجمہ:** عقدِ فاسد قبضہ کی صورت میں مفیدِ ملک ہوتا ہے۔

(جمهرة: ۲/ ۷۸۳، رقم المادة: ۱۲۰۶، درر الحكام: ۱/ ۱۰۸، المادة: ۱۰۹)

**مثال:** ہوا میں پرندے کی بیع، تالاب میں مچھلیوں کی بیع اور تھن میں دودھ کی بیع، غیر مقدور التسلیم ہونے اور غرر کے پائے جانے کی وجہ سے عقدِ فاسد ہے، لیکن اگر مشتری ان پر قبضہ کرلے، تو یہ عقدِ فاسد اس کے لیے مفیدِ ملک ہوگا۔

(قدوری: ص ۸۷، باب البيع الفاسد، الموسوعة الفقهية: ۹/ ۹۸، شامی: ۷/ ۲۶۹، هدايه: ۲/ ۶۲، فصل فی أحكامه)

**قاعدہ(۲۰۳):** ﴿اَلْعُقُوْدُ كُلُّهَا تَفْسُدُ بِالإِكْرَاهِ﴾

**ترجمہ:** تمام عقود ومعاملات بصورتِ اکراہ فاسد ہوتے ہیں۔

(جمهرة القواعد الفقهية: ۱/ ۷۸۸، رقم: ۱۲۴۰)

**مثال:** اگر کسی شخص کو کسی شئ کے بیچنے یا خریدنے پر مجبور کیا گیا، تو یہ معاملہ فاسد ہوگا، کیوں کہ تمام عقودِ مالیہ میں طرفین کی رضامندی شرط ہے، جو یہاں مفقود ہے۔

(الجوھرة النیرة: ۲/۵۶۴، فتاوی حقانیہ: ۶/۲۵)

## قاعدہ(۲۰۴): ﴿اَلْعَمَدُ وَالْخَطَأُ فِيْ ضَمَانِ الأَمْوَالِ سَوَاءٌ﴾

**ترجمہ:** ضمانِ اموال میں عمد وخطا دونوں برابر ہیں۔

(جمھرة القواعد: ۲/۷۹۰، رقم: ۱۲۵۲، جمھرة: ۱/۳۴۴)

**مثال:** کسی شخص نے دوسرے کے مال کو عمداً یا خطاً تلف کردیا، تو وہ ضامن ہوگا۔

(جمھرة القواعد: ۱/۳۴۴، الموسوعة الفقھیة: ۱۳/۲۷۳)

## قاعدہ(۲۰۵): ﴿اَلْعَمَلُ بِغَالِبِ الرَّأْيِ وَأَكْبَرِ الظَّنِّ فِي الأَحْكَامِ وَاجِبٌ﴾

**ترجمہ:** احکام میں غالبِ رائے اور اکبرِ ظن کے مطابق عمل واجب ہوتا ہے۔

(جمھرة القواعد الفقھیة، رقم: ۱۲۵۸، القواعد الفقھیة: ص۳۰۶)

**مثال۱:** اگر کوئی شخص سفر کی حالت میں ہو، پانی ختم ہوجائے، اور کوئی ایسا شخص موجود نہ ہو جو پانی کا پتہ بتلا سکے، اور غالب رائے یہ ہو کہ پانی قریب ہے، تو تیمّم کرنا جائز نہیں، اور اگر غالب رائے یہ ہو کہ پانی ایک میل یا اس سے زیادہ دور ہے تو تیمّم کرنا جائز ہے۔ (بدائع الصنائع: ۱/۱۶۹)

**مثال۲:** اگر کسی معاملہ میں جواز یا عدمِ جواز مشتبہ ہو، یا اس میں تحققِ ربا اور عدمِ تحققِ ربا میں شبہ ہو، اور غالب گمان یہ ہو کہ وہ معاملہ جائز نہیں، یا اس میں ربا کا تحقق ہوتا ہے، تو اس طرح کے معاملہ کو ترک کرنا واجب ہے۔ (موسوعة القواعد الفقھیة: ۷/۴۹۲)

## قاعدہ(۲۰۶): ﴿عِنْدَ اِجْتِمَاعِ الْحُقُوْقِ يُبْدَءُ بِالْأَهَمِّ﴾

**ترجمہ:** کئی حقوق کے جمع ہونے کی صورت میں اہم سے آغاز کیا جائے گا۔

(شرح السیر الکبیر: ۴/۱۴۴، باب من یکرہ لہ أن یغزو ومن لا یکرہ ذلک، قواعد الفقہ: ص۹۲، القاعدة: ۱۸۷، شرح السیر الکبیر: ۵/۱۰۹، باب ما یختلف فیہ أھل الحرب وأھل الذمة من الشھادات والوصایا)

**مثال:** قضاء دِین، جہاد کے لئے نکلنے سے اس لئے قضاء دَین کے بعد ہی جہاد کو نکلے، اچھا ہے، اسی طرح اگر کوئی آدمی سفر حج کے لئے نکلے اور اپنی واپسی تک کا خرچ گھر والوں کو نہ دے تو اس کا یہ عمل مکروہ ہے، کیوں کہ اہل وعیال کا خرچ دینے کے بعد اگر اتنی رقم بچ جاتی ہے، جس سے حج کرسکتا ہے تو ہی حج کی ادائے گی لازم ہے، ورنہ نہیں۔

**قاعدہ(۲۰۷):** ﴿رَدُّ الْقِيمَةِ عِنْدَ تَعَذُّرِ رَدِّ الْعَيْنِ كَرَدِّ الْعَيْنِ﴾

**ترجمہ:** جب عین شیٔ کا واپس کرنا ناممکن ہو تو اس کی قیمت کا واپس کرنا، عین کو واپس کرنے کی مانند ہے۔

(شرح السير الكبير: ١٥/٥، باب من الرهن يأخذه المسلمون والمشركون..الخ، قواعد الفقه: ص٩٣، القاعدة: ١٩٠، جمهرة القواعد: ٢/١٩٧، القاعدة: ١٢٦٠)

**مثال:** اگر کسی شخص نے اپنی کوئی چیز کسی کے پاس رہن رکھی اور وہ شیٔ مرہون اس کے پاس سے ضائع ہوگئی، اور وہ اس کی قیمت راہن کو دیدے، تو یہ ایسا ہی ہے جیسے اس نے عین شیٔ واپس کی، چنانچہ وہ اس ادائیگیٔ قیمت سے بری الذمہ ہو جائے گا۔

**قاعدہ(۲۰۸):** ﴿عِنْدَ التَّعْرِيفِ بِالإِشَارَةِ يَسْقُطُ إعْتِبَارُ النِّسْبَةِ﴾

**ترجمہ:** تعریف بالاشارہ کے وقت نسبت کا اعتبار ساقط ہوتا ہے۔

(شرح السير الكبير: ٢/٢١٣، باب الاستثناء في النفل والخاص منه، قواعد الفقه: ص٩٣، القاعدة: ١٨٨)

**مثال۱:** مجلسِ عقد میں عورت کے وکیل نے اس کی غیر حاضری میں اس کے نام میں غلطی کی، مثلاً فاطمہ بنت زید کی جگہ خالدہ بنت زید کہا، تو عدمِ تمیز کے سبب نکاح درست نہ ہوگا، لیکن اگر عورت خود مجلس نکاح میں موجود ہو اور اس کی طرف اشارہ کرکے خالدہ بنت زید کہے، تو نکاح صحیح ہوگا، نام کی غلطی اس صورت میں مضر نہیں ہوگی، کیوں کہ اشارہ نسبت (نام) سے قوی تر ہونے کی وجہ سے نسبت کا اعتبار ساقط ہوگا۔ " **غلط وكيلها بالنكاح في إسم أبيها بغير حضورها لم يصح للجهالة، إلا إذا كانت حاضرة وأشار إليها فيصح** ".

(ردالمحتار: ٣/٩٦، ٩٧، كتاب النكاح، مطلب في عطف الخاص على العام، بيروت)

**مثال۲:** امیر المسلمین نے یوں کہا: جس شخص کا تیر اس سبز جبہ کو جا لگے وہ اسی کا ہے، پھر ایک شخص کا تیر اس کو جا لگا اور وہ جبہ کے بجائے کھال نکلی تو وہ اسی کی ہوگی، کیوں کہ امیر نے استحقاق کی بنیاد، تعیین بالاشارہ پر رکھی ہے، نہ کہ اسم اور نسبت پر۔

## قاعدہ(۲۰۹): ﴿اَلْعِوَضُ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُعَوَّضِ﴾

**ترجمہ:** جو حکم معوض کا ہے، وہی عوض کا ہوگا۔

(شرح السير الكبير: ۷۸/۵، باب أسر العبد وغيره ثم يرجع إلى مولاه أو لا يرجع، قواعد الفقه: ص۹۳، القاعدة: ۱۹۲)

**مثال:** اگر معوض جائز ہے تو عوض بھی جائز ہوگا، اگر معوض حرام ہے تو عوض بھی حرام ہوگا، جیسے نکاح جائز ومباح ہے تو مہر بھی جائز ہوگا، اور زنا حرام ہے تو اس کا عوض (اجرت) بھی حرام ہوگا۔

## قاعدہ(۲۱۰): ﴿اَلْغَرَرُ لا يَضُرُّ فِيْ التَّبَرُّعَاتِ﴾

**ترجمہ:** تبرعات واحسانات میں غرر مضر نہیں ہے۔ (جمهرة: ۷۹۵/۲، رقم: ۱۲۸۰)

**مثال۱:** اگر کوئی شخص اپنے تالاب میں موجود مچھلیاں کسی کو ہبہ کردے، تو یہ جائز ہے، اب موہوب لہ کے لیے ان مچھلیوں کو پکڑنا درست ہے، اور نہ پکڑ پائے تو واہب پر کوئی ضمان لازم نہیں ہوگا۔

**مثال۲:** عبدآبق کو مالک ہبہ کردے، تو موہوب لہ کے لیے جائز ہے جہاں پائے اس کو پکڑ لے، اور نہ پکڑ سکے تو بھی واہب پر کوئی ضمان نہیں، کیوں کہ موہوب لہ کا اس میں کوئی نقصان نہیں ہے۔

(جمهرة القواعد: ۳۱۳/۱)

## قاعدہ(۲۱۱): ﴿اَلْغُرْمُ بِالْغُنْمِ﴾

**ترجمہ:** تاوان نفع کے مطابق ہوتا ہے۔ (ذمہ داری حقِ استفادہ کی وجہ سے عائد ہوتی ہے)

(درر الحكام: ۹۰/۱، المادة: ۸۷، القواعد الفقهية: ص۳۰۵، ۳۷۴، ترتيب اللآلي: ص۸۷۱، شرح القواعد: ص۴۳۷، قواعد الفقه: ص۹۴، القاعدة: ۱۹۵، شرح السير الكبير: ۲۲۶/۱، قبيل باب وما جاء في الغلول)

**مثال:** چند لوگوں نے مل کر کوئی کاروبار شروع کیا، اور اس میں نقصان ہوا، تو یہ نقصان ہر شریک پر اس کے حصۂ نفع کے مطابق لازم ہوگا، یعنی جس کا حصہ نفع پچاس فیصد (50%) ہے، تو اس کا

نقصان بھی پچاس فیصد (50%)، اور جس کا تیس فیصد (30%) ہے تو اس کا نقصان بھی تیس فیصد (30%)، اور جس کا بیس فیصد (20%) ہے تو اس کا نقصان بھی بیس فیصد (20%) ہوگا۔

زید، بکر اور عمرو نے ایک ہزار روپے جمع کر کے ایک کاروبار شروع کیا، اس میں زید کے پانچ سو، بکر کے تین سو اور عمرو کے دو سو روپے ہیں، اور حصۂ نفع بھی ترتیب وار پچاس فیصد (50%) تیس فیصد (30%) اور بیس فیصد (20%) ہے۔ یعنی سو روپے منافع میں زید کے پچاس روپے، بکر کے تیس روپے اور عمرو کے بیس روپے ہیں، ٹھیک اسی طرح نقصان بھی بقدر حصۂ نفع ان تینوں پر لازم ہوگا۔

**فائدہ:** حضرت الاستاذ (قاضی مجاہد الاسلام صاحبؒ) نے اسی قاعدہ سے استشہاداً فرمایا کہ:

''مرد پر حقِ زوجیت سے استفادہ کی بناء پر اس کی بیوی کے نفقہ کی ذمہ داری عائد ہوتی ہے''۔

(مباحث فقہیہ: ص۲۵۹)

## قاعدہ (۲۱۲): ﴿اَلْغَصَبُ لَيْسَ بِمُوْجِبٍ لِلْمِلْكِ بِنَفْسِهِ﴾

**ترجمہ:** غصب بنفسہ موجبِ ملک نہیں ہے۔

(شرح السير الكبير: ۹/۵، باب الموادعة، قواعد الفقه: ص ۹۴، القاعدة: ۱۹۶)

**مثال:** اگر غاصب نے مغصوب منہ سے کسی چیز کو غصب کیا تو یہ غصب کرنا اس کے لئے شئ مغصوب میں ملک کو ثابت نہیں کرے گا، بلکہ اس پر واجب ہے کہ عینِ مغصوب، مغصوب منہ کو واپس کردے۔ ہاں! جب غاصب نے شئ مغصوب کو ضائع کردیا، یا وہ خود ضائع ہوگئی تو اس پر اس کا تاوان واجب ہوگا، اور وہ وقتِ غصب سے ہی اس کا مالک شمار ہوگا، اس صورت میں غصب کو سببِ ملک قرار دینا ضرورتاً ثابت ہے، تاکہ دونوں بدل (ضمان اور شئ مغصوب) کا اجتماع ملکِ واحد میں نہ ہو۔

## قاعدہ (۲۱۳): ﴿غَيْرُ الْجَائِزِ لا يَحْتَمِلُ الْجَوَازَ بِقَضَاءِ الْقَاضِي﴾

**ترجمہ:** امر ناجائز قضاء قاضی کے سبب جواز کا احتمال نہیں رکھتا ہے۔

(جمهرة القواعد: ۷۹۶/۲، رقم: ۱۱۹۰)

**مثال:** اگر کسی مقدمہ میں قاضی نے سود کے جواز کا فیصلہ کر دیا، تو اس کا یہ فیصلہ ردو باطل ہوگا، کیوں کہ سود کی حرمت نصِ قطعی سے ثابت ہے۔ (اسلامی عدالت:ص۳۵۹)

## قاعدہ(۲۱٤): ﴿اَلْغَلَبَةُ تَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الضَّرُوْرَةِ فِيْ إِفَادَةِ الإِبَاحَةِ﴾

**ترجمہ:** کسی امر کا عموم وغلبہ، افادۂ اباحت میں بمنزلۂ ضرورت ہوتا ہے۔

(جمهرة: ۲/ ۷۹٦، رقم: ١٢٨٥)

**مثال۱:** کسی پھلدار درخت پر کچھ پھل نکل آئے اور کچھ نہیں، تو احناف کے نزدیک ان پھلوں کی بیع جائز نہیں ہے، لیکن فی زمانناتعامل اور ضرورت کی بناء پر بعض فقہاء نے اسے جائز قرار دیا ہے۔

(جدید فقہی مسائل:۴/ ۲۳۵-۲۴۴)

**مثال۲:** دورِ حاضر کے اکثر علماء کرام کا اس پر اتفاق ہوگیا ہے کہ اب کرنسی نوٹ قرض کی دستاویز کی حیثیت نہیں رکھتی، بلکہ اس پر مروجہ سکوں کے احکام جاری ہوں گے۔ (حاشیہ فتاوی محمودیہ:۹/ ۳۸۶)

شیخ الاسلام مولانا مفتی محمد تقی عثمانی دامت برکاتہم فرماتے ہیں:''وجوبِ زکوٰۃ کے مسئلہ میں مروجہ سکوں کا حکم سامانِ تجارت کی طرح ہے، یعنی جس طرح سامانِ تجارت کی مالیت اگر ساڑھے باون تولہ چاندی تک پہنچ جائے تو ان پر زکوٰۃ واجب ہوتی ہے، بعینہ یہی حکم مروجہ سکوں اور موجودہ کرنسی نوٹوں کا ہے۔

(فقہی مقالات:۱/۳۱)

**مثال۳:** انگریزی ادویات میں الکحل بھی استعمال ہوتا ہے، اور الکحل میں شراب یا دیگر محرم اشیاء کا استعمال یقینی یا ظن غالب ہو، تو شدید ضرورت کے بغیر انہیں استعمال کرنا درست نہیں، ویسے انگریزی ادویات کا استعمال مرخص ہے۔ (جامع الفتاوی:۳/ ۳۳۷، بحوالہ فتاوی حقانیہ:۲/ ۳۹۷)

## قاعدہ(۲۱۵): ﴿اَلْفَرَائِضُ أَفْضَلُ مِنَ النَّوَافِلِ﴾

**ترجمہ:** فرائض، نوافل سے افضل ہیں۔ (الأشباه والنظائر لإبن نجيم: ص ٤٨٦، الأشباه لإبن الملقن: ١/ ٣١٦، الأشباه للسيوطي: ١/ ٣١٢، قواعد الفقه: ص ٩٥، القاعدة: ١٩٨)

**مثال:** جب صاحبِ نصاب شخص پر زکوٰۃ کی ادائیگی واجب ہو اور وہ بجائے زکوٰۃ ادا کرنے کے صدقات اور خیرات کر رہا ہے تو وہ غیر افضل پر عمل پیرا ہے، کیوں کہ زکوٰۃ کی ادائیگی فرائض میں سے، اور صدقات و خیرات نوافل میں سے ہیں، اور فرائض نوافل سے افضل ہوتے ہیں، مگر بعض نوافل فرائض سے افضل ہیں؛ مثلاً پہلے سلام کرنا کہ وہ نوافل میں سے ہے اور جواب دینا واجبات میں سے ہے، لیکن ابتداء بالسلام، جوابِ سلام سے افضل ہے، اسی طرح قبل از وقت وضو کرنا کہ یہ مستحب و نفل ہے اور بوقتِ ادائیگی وضو کرنا واجب ہے، مگر قبل از وقت کرنا افضل ہے۔

**قاعدہ (۲۱٦):** ﴿فَرْضُ الْعَيْنِ لا يُتْرَكُ بِالنَّافِلَةِ أَوْ بِمَا هُوَ مِنْ فُرُوْضِ الْكِفَايَةِ﴾

**ترجمہ:** فرضِ عین، نفل یا فرضِ کفایہ کی وجہ سے متروک نہیں ہوگا۔

(شرح السير الكبير: ۵/ ۱۷۲، باب ما ينبغي للمسلمين نصرته وبمن يبدأون ، قواعد الفقه: ص ۹۵، القاعدة: ۱۹۹)

**مثال:** مسلمانوں کا لشکر دشمن کی سرزمین میں داخل ہوا اور ان کو یہ خبر ملی کہ دشمن مسلم ملک میں داخل ہوا اور مسلمانوں میں ان کے دفاع کی طاقت نہیں ہے تو ان پر واجب ہے کہ وہ اپنا غزوہ چھوڑ کر مسلمانوں کی مدد کریں، کیوں کہ مسلم لشکر کا دارالحرب میں داخل ہونا از قبیل نفل یا فرض کفایہ ہے اور مسلمانوں کو دشمنوں سے بچانا فرض عین ہے اور نفل یا فرض کفایہ کے لئے فرضِ عین کو ترک کرنا درست نہیں ہے۔

**تنبیہ:** اسی طرح کا ایک قاعدہ (۲۹٦) آگے آ رہا ہے۔

**قاعدہ (۲۱۷):** ﴿فَسَادُ السَّبَبِ شَرْعًا لا يَمْنَعُ ثُبُوْتَ الْمِلْكِ بَعْدَ تَمَامِهِ﴾

**ترجمہ:** شرعاً فسادِ سبب، ثبوتِ ملک کے لئے مانع نہیں ہے اس کے پورے ہو جانے کے بعد۔

(شرح السير الكبير: ۴/ ۳، باب المسلم يخرج من دار الحرب ومعه مال فيما يصدق فيه وما لا يصدق ، قواعد الفقه: ص ۹۵، القاعدة: ۲۲۰)

**مثال:** جب مشتری بیع فاسد میں مبیع پر قبضہ کر لے تو وہ اس کا مالک ہوگا اور وہ مبیع میں تصرفات کا حق دار بھی ہوگا، مثلاً اگر وہ اس کو کسی اور کے ہاتھ بیچ دے تو یہ جائز ہوگا، کیوں کہ اس نے اپنی ملک کی بیع کی ہے۔

**قاعدہ(۲۱۸):** ﴿فِعْلُ الْقَاضِيْ حُكْمٌ كَأَمْرِ الْقَاضِي﴾

**ترجمہ:** قاضی کا فعل اس کے قول کی طرح حکم کا درجہ رکھتا ہے۔

(قواعد الفقه: ص ۹۵، القاعدة: ۲۰۱)

**مثال:** قاضی اپنے لئے فیصلہ کا اختیار نہیں رکھتا ہے اور چونکہ اس کا فعل بھی اس کا حکم اور فیصلہ ہی ہے، تو وہ اس یتیم لڑکی کا نکاح اپنی ذات سے نہیں کرسکتا، جس کا کوئی ولی نہیں ہے اور نہ اپنے بیٹے کے ساتھ اور نہ ان لوگوں کے ساتھ، جن کی گواہی قاضی کے حق میں قابلِ قبول نہیں ہے۔ (الأشباه: ص ۳۳۹)

**قاعدہ(۲۱۹):** ﴿فِعْلُ الْوَكِيْلِ كَفِعْلِ الْمُوَكِّلِ﴾

**ترجمہ:** وکیل کا فعل مؤکل کے فعل کے مانند ہوتا ہے۔

(جمهرة القواعد: ۲/ ۸۰۰، رقم: ۱۳۱۸)

**مثال۱:** وکیل نے کوئی سامان خریدا اور مؤکل کے حوالہ کرنے سے پہلے اس سامان میں کوئی عیب پایا، تو مؤکل کی اجازت کے بغیر بائع کو وہ سامان لوٹا سکتا ہے، کیوں کہ وکیل کا فعل مؤکل کا فعل ہے۔

(شرح المجلة: ص ۸۰۲، المادة: ۱۴۸۹، درر الحكام: ۳/ ۲۰۰)

**مثال۲:** مؤکل نے اپنے وکیل کو موٹر سائیکل خریدنے کے لیے بازار بھیجا، اور بعد از خرید واپسی میں ایکسیڈنٹ میں اس موٹر سائیکل کا کچھ نقصان ہوگیا، تو یہ نقصان مؤکل کا ہوگا، نہ کہ وکیل کا۔

(درر الحكام: ۳/ ۲۰۵، تحت المادة: ۱۴۹۲)

**قاعدہ(۲۲۰):** ﴿قَضَاءُ الْقَاضِيْ فِي الْمُجْتَهَدَاتِ يَكُوْنُ نَافِذاً﴾

**ترجمہ:** قاضی کا فیصلہ مجتہد فیہ مسائل میں نافذ ہوگا۔

(شرح السير الكبير: ۱/ ۶۷، باب ما يجب من طاعة الوالي وما لا يجب، ۲/ ۱۳۸، دار الكتب العلمية بيروت، قواعد الفقه: ص ۹۷، القاعدة: ۲۰۶، جمهرة القواعد: القاعدة: ۲۰۶۳)

**مثال:** دو گواہوں کی گواہی سے شخصِ غائب کے خلاف فیصلہ کرنا مجتہد فیہ ہے (بعض ائمہ کے نزدیک قضا علی الغائب درست نہیں ہے) لیکن اگر قاضی بیّنہ کے موجود ہونے اور ضرورتِ داعیہ کی وجہ سے اس کے خلاف فیصلہ کرتا ہے تو اس کا فیصلہ نافذ ہوگا، بشرطیکہ قاضی خود مجتہد ہو۔ (الأشباه: ص ۳۳۴)

**قاعدہ(۲۲۱)**: ﴿اَلْقَاضِي لا يَمْلِكُ أَنْ يَقْضِيَ لِنَفْسِهِ﴾

**ترجمہ**: فیصل اپنے حق میں فیصلہ کا مختار نہیں ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۲/ ۱۶۵، باب نفل الأمیر، قواعد الفقہ: ص۹۷، القاعدۃ: ۲۰۷)

**مثال**: امیر نے اعلان کیا کہ جو شخص کسی کو قتل کرے گا تو مقتول کے اسباب (ساز وسامان) اسی کے ہوں گے، اس کے بعد خود امیر نے کسی کو قتل کیا تو وہ مقتول کے اسباب کا مستحق نہیں ہوگا، قیاس یہی ہے، ہاں! استحساناً مستحق ہوگا۔ (شرح السیر: ۲/ ۴۸)

**قاعدہ(۲۲۲)**: ﴿اَلْقُدْرَةُ عَلَى الأَصْلِ قَبْلَ حُصُوْلِ الْمَقْصُوْدِ بِالْخَلَفِ تُسْقِطُ إِعْتَبَارَ الْخَلَفِ﴾

**ترجمہ**: خلیفہ (یعنی کسی چیز کا قائم مقام) کے ذریعہ حصولِ مقصود سے پہلے اصل پر قادر ہونا، اعتبارِ خَلَف کو ساقط کر دیتا ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۲/ ۹۴، باب الاسترقاق علی المسلمین، قواعد الفقہ: ص۹۷، القاعدۃ: ۲۰۸)

**مثال ۱**: تیمّم وضوء کا خلیفہ ہے، ایک شخص نے تیمّم کیا، لیکن ابھی نماز نہیں ادا کی تھی کہ پانی مل گیا اور وضو پر قادر ہو گیا تو اس تیمّم سے نماز درست نہیں ہوگی۔

**مثال ۲**: حربیہ دار الحرب میں مسلمان ہوئی اور اس کا شوہر کافر ہی رہا تو دونوں کا نکاح علی حالہٖ باقی رہے گا، تاوقتیکہ اس کو تین حیض نہ آجائیں، جب تین حیض گذر جائیں تو دونوں کے مابین فرقت واقع ہوگی (یعنی مضیِ ثلاث حیض عرض اسلام کے قائم مقام ہے) اس لئے کہ دونوں کے دار الحرب میں ہونے کی وجہ سے امام المسلمین کافر شوہر پر اسلام پیش کرنے پر قادر نہیں ہے۔

اگر تین حیض آنے سے پہلے ہی دونوں دار الاسلام آئیں تو مردِ کافر، مسلمانوں کا مال غنیمت ہوگا، لیکن دونوں کے مابین نکاح باقی رہے گا اور فرقت واقع نہیں ہوگی، خواہ تین حیض گذر جائیں، جب تک کہ شوہر پر اسلام پیش نہیں کیا جاتا۔

اب عرضِ اسلام کے بعد دوصورتیں ہوں گی:......اگر اس نے اسلام کو قبول کیا تو نکاح علی حالہ رہے گا، اور اگر انکار کیا تو فرقت واقع ہوگی، کیوں کہ مضیِ ثلاث حیض ایقاعِ فرقت میں عرضِ اسلام کے قائم مقام تھا، لیکن جب وقوعِ فرقت (یعنی حصول مقصود بالخلف) سے پہلے امام المسلمین عرض اسلام (اصل) پر قادر ہوا ان دونوں کے دارالاسلام کی طرف چلے آنے کی وجہ سے، تو اعتبار خلف (یعنی مضیِ ثلاث حیض) ساقط ہوگا۔

**قاعدہ(۲۲۳):** ﴿قَدْ يُتَحَمَّلُ الْيَسِيْرُ فِيمَا لا يُتَحَمَّلُ فِيهِ الْكَثِيْرُ﴾

**ترجمہ:** کبھی کسی ایسی چیز میں یسیر کا تحمل کیا جاتا ہے، جس میں کثیر کا تحمل نہیں کیا جاتا۔

(جمہرة:۲/۸۰۵، رقم:۱۳۵۰)

**مثال:** اگر ادویات میں ملایا گیا الکحل انگور اور کھجور کے علاوہ دیگر اشیاء سے کشید کیا گیا ہو، تو شیخین کے نزدیک ان ادویات کا استعمال ضرورۃً جائز ہوگا، بشرطیکہ وہ حد سکر کو نہ پہنچا ہو۔

(فتاوی حقانیہ:۶/۴۴)

**فائدہ:** یہاں الکحل کم ہونے کی بناء پر جائز ہے، لیکن اگر اتنا زیادہ ہو جو سکر کی حد تک پہنچ جاتا ہو، تو جائز نہیں ہے۔

**قاعدہ(۲۲٤):** ﴿اَلْقَدِيْمُ يُتْرَكُ عَلٰى قِدَمِهٖ﴾

**ترجمہ:** قدیم کو اپنی پرانی حالت پر چھوڑا جائے گا۔

(درر الحکام: ۱/۲۴، المادة: ۶، جمهرة القواعد الفقهية: ۲/۸۰۷، رقم القاعدة: ۱۳۱۶، القواعد الفقهية: ص۳۱۸، ۳۷۵، قواعد الفقه: ص۹۸، القاعدة: ۲۱۱، ترتيب اللآلي: ص۸۸۳، شرح القواعد: ص۹۵)

**مثال:** کوئی پرانا راستہ ہو یا پانی کا گٹر ہو تو اسے اپنی پرانی حالت پر ہی برقرار رکھا جائے گا، جب تک کہ عام لوگوں کو اس سے تکلیف نہ ہو۔

**قاعدہ(۲۲۵):** ﴿قَدْ يَثْبُتُ الشَّيءُ تَبْعًا وَحُكْمًا وَإِنْ كَانَ يَبْطُلُ قَصْدًا﴾

**ترجمہ:** کبھی کوئی شئی تبعاً وحکماً ثابت ہوجاتی ہے، اگرچہ وہ مستقلاً وقصداً باطل ہوتی ہے۔

(قواعد الفقه: ص۹۷، القاعدة: ۲۰۹، ترتيب اللآلي: ص۸۸۹، جمهرة القواعد الفقهية: القاعدة: ۱۳۵۲، ۱۳۵۴، ۱۳۵۶، وكذا في شرح السير الكبير: ۲/۱۴۹، دار الكتب العلمية بيروت، ۲/۱۴۴، باب النفل في دار الحرب، رد المحتار: ۶/۴۳۱، البحر الرائق: ۵/۳۳۴)

**مثال:** دار کی بیع میں فضاءِ دار، زمین کی بیع میں شُربِ ارض (یعنی زمین کی سیرابی کی باری) وغیرہ کی بیع درست ہے، اگر چہ کوئی شخص محض فضاءِ دار یا محض شربِ ارض کی بیع کرے، تو درست نہیں ہے۔

**قاعدہ (۲۲٦):** ﴿قَدْ يَثْبُتُ الْفَرْعُ مَعَ عَدَمِ ثُبُوْتِ الأَصْلِ﴾

**ترجمہ:** کبھی بدونِ ثبوتِ اصل، فرع ثابت ہو جاتی ہے۔

(قواعد الفقه: ص۹۸، القاعدة: ۲۱۰، شرح القواعد: ص ۴۱۱، درر الحكام: ۱/۸۱، المادة: ۸۱، القواعد الكلية: ص ۳۰۹)

**مثال:** اگر کوئی شخص یوں کہے کہ زید کے عمرو کے ذمہ ایک ہزار روپئے ہیں اور میں اس کا ضامن ہوں، اور عمرو اس کا انکار کرے تو یہ ہزار روپئے کفیل پر واجب ہوں گے، جب زید بھی اس کا دعوی کرے، اصیل (عمرو) پر واجب نہیں ہوں گے۔

**قاعدہ (۲۲۷):** ﴿اَلْقَلْبُ حَكَمٌ فِيْمَا لَيْسَ فِيْهِ دَلِيْلٌ ظَاهِرٌ يُوْجِبُ الْعَمَلَ بِالظَّاهِرِ﴾

**ترجمہ:** جس چیز کے متعلق دلیل ظاہر نہ ہو، وہاں قلب فیصل ہوتا ہے، ظاہر کے مطابق عمل کو واجب کرتا ہے۔

(شرح السير الكبير: ۵/۱۷۴۳، باب ما ينبغي للمسلمين نصرته وبمن يبدأون، قواعد الفقه: ص۹۸، القاعدة: ۲۱۴)

**مثال:** اکثر مجاہدین کا یہ خیال ہو کہ سرحدی مسلمان ان کی مدد نہیں کریں گے، بلکہ ان کے مد مقابل ہوں گے تو مجاہدین پر واجب ہے کہ وہ اہل حرب کی لڑائی سے واپس ہوں اور اکبر رائے پر عمل کریں، کیوں کہ جہاں دلیل ظاہری نہ ہو، وہاں قلب ہی فیصل ہوتا ہے۔

**قاعدہ (۲۲۸):** ﴿قَوْلُ الْمُتَّهَمِ لا يَكُوْنُ حُجَّةً﴾

**ترجمہ:** متّہم کا قول دلیل نہیں ہوتا ہے۔

(شرح السير الكبير: ۱/۲۰۸، باب الأمان، قواعد الفقه: ص ۹۹، القاعدة: ۲۱۷)

**مثال ۱:** کوئی حربی مسلمانوں کے درمیان پایا گیا اور وہ کہے کہ میں امان لے کر داخل ہوا ہوں تو اس کی تصدیق نہیں کی جائے گی، کیوں کہ وہ متّہم ہے۔ (شرح السير الكبير: ۱/۱۹۸)

**مثال۲:** دائمی منعِ حمل کی تدابیر کا استعمال مردوں کے لیے کسی بھی حال میں درست نہیں ہے، عورتوں کے لیے بھی منعِ حمل کی مستقل تدابیر ممنوع ہیں، سوائے ایک صورت کے۔ کہ جب ماہر قابلِ اعتماد اطباء کی رائے میں اگلا بچہ پیدا ہونے کی صورت میں جان جانے یا کسی عضو کے تلف ہو جانے کا ظن غالب ہو، تو اس صورت میں عورت کا آپریشن کرا دینا تا کہ استقرار حمل نہ ہو سکے جائز ہے۔

(نئے مسائل اور فقہ اکیڈمی کے فیصلے: ص ۱۵۷، ۱۵۸)

اگر عورت کے والدین یا خود عورت مجرب و ماہر طبیب ہوں تو ان کی رائے بھی اس باب میں قابل اعتبار ہے، کیوں کہ ان میں بھی وہ علت موجود ہے جو اور ڈاکٹروں میں ہے، مگر بہتر یہی ہے کہ دیگر ڈاکٹروں سے رجوع کیا جائے، کیوں کہ آدمی اپنے حق میں تخفیف کا متہم ہوسکتا ہے۔ اور متہم کا قول دلیل نہیں ہوتا۔

## قاعدہ (۲۲۹): ﴿اَلْقِيَاسُ حُجَّةٌ لِتَعْدِيَةِ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِالنَّصِّ﴾

**ترجمہ:** نص سے ثابت حکم کو متعدی کرنے کے لیے قیاس حجت ہے۔ (المبسوط: ۱۲/۱۳۲)

**مثال:** اشیاء ستہ میں حرمتِ ربا کا ثبوت نص سے ثابت ہے، اور ان کے علاوہ دیگر اشیاء میں اس حکم کے تعدیہ کے لیے قیاس، جس کی بنیاد علتِ قدر و جنس پر ہے، دلیل ہے۔

## قاعدہ (۲۳۰): ﴿اَلْقِيمَةُ تَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ يَوْمَ التَّلْفِ﴾

**ترجمہ:** قیمت، یومِ تلف میں واجب فی الذمہ ہوتی ہے۔ (جمهرة: ۲/۸۱۲، رقم: ۱۴۰۶)

**مثال:** اگر کسی شخص نے کسی کی مثلی یا قیمی چیز تلف کر دیا، اور وہ مثلی یا قیمی چیز بازار سے مفقود ہوگئی، تو امام مالک اور امام ابو یوسفؒ کے نزدیک وہ یوم التلف (جس دن مثلی یا قیمی چیز کو تلف کیا) کی قیمت کا ضامن ہوگا۔ (الموسوعة الفقهية: ۱/۲۲۶)

**قاعدہ(۲۳۱):** ﴿اَلْكِتَابُ كَالْخِطَابِ﴾

**ترجمہ:** تحریر کلام کے مثل ہے(یعنی لکھنا بولنے کے حکم میں ہے)۔

(شرح السير الكبير: ۴۲/۵، باب الشروط في الموادعة وغيرها، قبيل باب إثبات النسب من أهل الحرب من السبايا، قواعد الفقه: ص ۹۹، القاعدة: ۲۱۹، ترتيب اللآلي: ص ۹۱۷، درر الحكام: ۶۹/۱، المادة: ۶۹، شرح القواعد: ص ۳۴۹، القواعد الكلية: ص ۲۵۵)

**مثال:** خرید وفروخت اور طلاق وغیرہ بلا تلفظ محض تحریر سے درست ہوتے ہیں، لیکن اگر یہ بات دو گواہوں کی گواہی سے ثابت ہو جائے کہ یہ تحریر فلاں کی نہیں ہے اور نہ وہ اپنی تحریر ہونے کا اقرار کرے، تو محض تحریر کی بنیاد پر ان چیزوں کے عقد وفسخ کو درست نہیں قرار دیا جائے گا، کیوں کہ ایک خط کبھی دوسرے خط کے مشابہ ہوتا ہے، اس وجہ سے اس میں احتمالِ خطا ہے۔ (الأشباه والنظائر: ص ۳۰۵)

**قاعدہ(۲۳۲):** ﴿كَسْرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكَسْرِ عَظْمِ الْحَيِّ﴾

**ترجمہ:** میت کی ہڈی کو توڑنا ایسا ہی ہے جیسے زندہ انسان کی ہڈی کو توڑنا۔

(شرح السير الكبير: ۹۲/۱، باب دواء الجراحة، قواعد الفقه: ص ۱۰۰، القاعدة: ۲۲۴)

**مثال:** اگر کسی آدمی کو کسی عضو کی ضرورت ہو اور وہ مردہ انسان کے عضو کو نکال کر اپنے جسم میں پیوند کاری کرنا چاہے تو شرعاً اس کی اجازت نہیں ہوگی، کیوں کہ مردہ کے کسی عضو کو کاٹ کر اپنا علاج کرنا ایسا ہی ہے جیسا کہ زندہ انسان کے کسی عضو کو کاٹ کر اپنا علاج کرنا، اور یہ شرعاً درست نہیں ہے۔

**قاعدہ(۲۳۳):** ﴿كُلُّ أَجَلٍ كَانَ مَعْرُوْفاً بَيْنَ التُّجَّارِ فَهُوَ جَائِزٌ﴾

**ترجمہ:** ہر وہ میعاد جو تاجروں کے مابین معروف ہو، وہ جائز ہے۔

(جمهرة: ۸۱۴/۲، رقم: ۱۴۱۴)

**مثال:** اگر تاجر کوئی چیز کسی ثمن کے عوض بیچ دے، اور نقد وادھار کی کوئی صراحت نہ کرے، اور اس بازار کا عرف یہ ہو کہ بائع ہر جمعہ کو متعین ثمن لیتا ہے، تو یہ عقد جائز ہے۔

(القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۲۵۲)

**قاعدہ(۲۳۴):** ﴿كَلامُ الْمُتَكَلِّمِ مَحْمُوْلٌ عَلٰى مُرَادِهٖ﴾

**ترجمہ:** متکلم کا کلام اس کی مراد پر محمول ہوتا ہے۔

(جمهرة القواعدة الفقهية: ۲/۸۷۷، رقم: ۱۸۱۷)

**مثال:** اگر کوئی شخص اپنی بیوی سے کہے کہ: ''تو اپنے خاندان والوں کے پاس چلی جا''۔تو اس سے طلاق واقع نہیں ہوگی، مگر جب کہ اس کا ارادہ یا نیت طلاق کا ہو، تو طلاق واقع ہو جائے گی۔

(موسوعة القواعد الفقهية: ۶/۲۳۰)

اسی طرح دیگر کنایاتِ طلاق اس قاعدہ کی مثال ہیں، کہ اگر ان الفاظ سے طلاق مراد ہو، تو طلاق واقع ہوتی ہے، ورنہ نہیں۔ کما في کتب الفقه .

**قاعدہ(۲۳۵):** ﴿كُلُّ تَصَرُّفٍ جَرَّ فَسَادًا أَوْ دَفَعَ صَلاحاً فَهُوَ مَنْهِيٌّ عَنْهُ﴾

**ترجمہ:** ہر ایسا تصرف جو باعثِ فساد، یا دافعِ صلاح ہو وہ منہی عنہ ہے۔

(جمهرة القواعد: ۲/۸۲۱، رقم: ۱۴۵۴، القواعد الفقهية: ص۱۷۷)

**مثال:** بلا کسی فائدۂ دینی و دنیوی، مال کو ضائع کرنا ممنوع ہے۔ (القواعد الفقهية: ص ۱۷۷)

اسی طرح شادی بیاہ کے موقع پر آتش بازی (پٹاخے پھوڑنا)، عید بارات کے موقع پر مسجدوں اور گھروں پر چراغاں کرنا، اور اس جیسے دیگر فضول مالی تصرفات، سب اس قاعدہ کے تحت داخل ہیں۔

**قاعدہ(۲۳۶):** ﴿كُلُّ جِهَالَةٍ تُفْضِيْ إِلَى الْمُنَازَعَةِ فَهِيَ مُفْسِدَةٌ لِلْعَقْدِ، وَإِنْ عُرِفَ ذٰلِکَ فَهُوَ جَائِزٌ﴾

**ترجمہ:** ہر ایسی جہالت جو مفضی الی المنازعہ ہو وہ مفسدِ عقد ہے، اور اگر وہ لوگوں کے مابین معروف ہو، تو جائز ہے۔ (المبسوط للسرخسي: ۱۲/۱۵۵)

**مثال ۱:** آج کل مدارس اور کالجوں میں طلباء سے کھانے کی جو فیس اصول کی جاتی ہے، گویا ان کے ساتھ کھانے کی بیع کا معاملہ کیا جاتا ہے، اور بیع کے اس معاملہ میں مقدارِ طعام اور اس کی انواع واقسام معلوم و متعین نہ ہونے کی وجہ سے شرعاً یہ معاملہ ناجائز ہونا چاہیے، مگر چونکہ مقدارِ طعام اور اس کی انواع واقسام کی جہالت، عرف ورواج کی وجہ سے مفضی الی المنازعہ نہ رہی، اس لیے بیع کی یہ صورت جائز ہے۔

اسی طرح آج کل بڑی بڑی ہوٹلوں میں بیعِ طعام کی یہ صورت بھی مروج ہوچکی ہے، کہ مثلاً پچاس روپئے دواور پیٹ بھر کر کھانا کھاؤ، اس میں بھی مقدارِ طعام وغیرہ مجہول ہوتی ہے، مگر یہ جہالت، عرف ورواج کی وجہ سے مفضی الی المنازعہ نہ رہی، اس لیے یہ صورت بھی جائز ہے۔

(ترمذي: ۱/۲۳۳. صحيح مسلم: ۲/۷، رقم الحديث: ۳۷۸۷، تكملة فتح الملهم: ۱/۳۱۹. ۳۲۰، الدرالمختار مع الشامي: ۷/۱۲، كتاب البيوع، مطلب: شرائط البيع أنواع أربعة، الموسوعة الفقهية: ۹/۱۶)

**مثال ۲:** تعاملِ ناس بدونِ نکیر اصول شرعیہ میں ایک بڑا اصول ہے، کیوں کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشاد کہ مسلمان جس چیز کو حسن قرار دیں وہ اللہ کے نزدیک بھی حسن ہے، اسی طرح آپ علیہ الصلاۃ والسلام کا ارشاد کہ میری امت گمراہی پر اتفاق نہیں کرسکتی، تعاملِ ناس کی نظیر، اجرت پر حمام میں نہانے کے لیے داخل ہونا ہے۔ کہ یہ تعاملِ ناس کی وجہ سے ہی جائز ہے، گرچہ اس میں حمام میں ٹھرنے (اوراستعمال ہونے والے پانی) کی مقدار مجہول ہے، مگر یہ جہالت عرف ورواج کی وجہ سے مفضی الی المنازعہ نہ رہی اس لیے عقدِ اجارہ کی یہ صورت جائز ہے۔

وتعامل الناس من غير نكير منكر أصل من الأصول كبير لقوله صلى الله عليه وسلم: ﴿ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن﴾. وقال صلى الله عليه وسلم: ﴿لا تجتمع أمتي على ضلالة﴾. وهو نظير دخول الحمام بأجر. فإنه جائز لتعامل الناس، وإن كان مقدار المكث فيه بأجر جائز لتعامل الناس وإن لم يكن له مقدار.

(۱۲/۱۶۵، ۱۶۶)

## **قاعدہ (۲۳۷):** ﴿كُلُّ جِهَالَةٍ تُفْضِيُ إِلَى الْمُنَازَعَةِ الْمَانِعَةِ عَنِ التَّسْلِيمِ وَالتَّسَلُّمِ يَجِبُ إِزَالَتُهَا بِالإِعْلامِ﴾

**ترجمہ:** ہرایسی جہالت جو مفضی الی المنازعہ اور تسلیم وتسلّم سے مانع ہو، اعلام کے ذریعہ اس کا ازالہ واجب ہے۔ (المبسوط: ۱۲/۱۴۷، کتاب البیوع)

**مثال:** آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے ہر ایسی چیز کی خرید وفروخت سے منع فرمایا جو بوقتِ عقد انسان کے پاس موجود نہیں ہے، البتہ آپ نے بیع سلم کی اجازت دی ہے، بشرطیکہ اس میں ایسی جہالت نہ ہو، جو مفضی الی المنازعہ اور مانع عن التسلیم والتسلم ہے، اسی لیے حضرت امام صاحب نے بیع سلم کی صحت کے لیے تقریباً سات شرطیں ذکر کی ہیں: (۱) جنس کا معلوم ہونا، (۲) نوع کا معلوم ہونا، (۳) قدر کا معلوم ہونا، (۴) صفت کا معلوم ہونا، (۵) وقتِ ادائیگی کا معلوم ہونا، (۶) مکانِ ادائیگی کا معلوم ہونا، (۷) رأس المال کی اس مقدار کا معلوم ہونا جس سے عقدِ سلم متعلق ہے۔ (مبسوط سرخسی)

## قاعدہ (۲۳۸): ﴿كُلُّ سَبَبٍ يُفْضِي إِلَى الْفَسَادِ نُهِيَ عَنْهُ﴾

**ترجمہ:** ہر ایسا سبب جو مؤدی الی الفساد ہو ممنوع ہے۔ (جمهرة: ۸۲۸/۲، رقم: ۱۴۹۷)

**مثال ۱:** حمل، یا حمل الحمل کی بیع ممنوع ہے، کیوں کہ یہ بیع مفضی الی الفساد ہے، کہ ہوسکتا ہے وہ جانور کوئی بچہ ہی نہ جنے، یا جننے سے پہلے ہی مرجائے۔ (الموسوعة الفقهية: ۱۴۶/۹، بيع منهى عنه)

**مثال ۲:** کسی شخص نے کسی کپڑا فروش کو، کپڑے کا آرڈر دیا، لیکن کپڑے کی نوعیت اور کوالٹی کو بیان نہیں کیا، تو یہ جہالت بھی مفضی إلی الفساد ہے، اس لیے یہ معاملہ ممنوع ہے۔

اسی طرح کوئی تاجر کسی سامان کو فروخت کررہا ہے، لیکن اس کو یہ علم نہیں کہ وہ سامان اس کی دکان میں ہے بھی یا نہیں؟ تو یہ معاملہ بھی مفضی الی الفساد ہونے کی وجہ سے ممنوع ہے۔

(القواعد والضوابط الفقهية لأحكام المبيع: ص ۱۹۱)

## قاعدہ (۲۳۹): ﴿كُلُّ شَرْطٍ يُخَالِفُ مُوْجَبَ الْعَقْدِ مُفْسِدٌ لِلْعَقْدِ﴾

**ترجمہ:** ہر ایسی شرط جو موجَب (حکمِ) عقد کے مخالف ہو، مفسدِ عقد ہوتی ہے۔

(جمهرة: ۸۲۸/۲، رقم: ۱۵۰۳، هدايه، باب بيع الفاسد، المبسوط: ۳۶/۱۶، باب الإجارة الفاسدة)

**مثال:** کسی شخص نے اپنی فور وہیلر گاڑی اس شرط کے ساتھ بیچ دی کہ عقدِ بیع کے بعد، جب تک کہ میری نئی گاڑی شوروم سے نہیں آجاتی، میں اسے استعمال کروں گا، یا اپنا کوئی مکان اس شرط کے

ساتھ فروخت کیا کہ جب تک میرے نئے مکان کی تعمیر مکمل نہیں ہوتی، میں اس میں رہوں گا، اس طرح کا معاملہ ممنوع وفاسد ہے، کیوں کہ بائع کا عقدِ بیع کے بعد مبیع کے استعمال کی شرط حکمِ عقد (ملکِ مشتری) کے خلاف ہے۔ (مختصر القدوري: ص ۷۹)

## قاعدہ(۲۴۰) ﴿كُلُّ شَفْعٍ مِّنَ النَّفْلِ صَلٰوةٌ﴾

**ترجمہ:** نفل کی ہر دو رکعت ایک مستقل نماز ہے۔

(رد المحتار: ۲/۴۵۶، کتاب الصلاۃ، باب الوتر والنوافل، مطلب: قولهم كل شفع من النفل صلاة الخ، قواعد الفقه: ص ۱۰۰، رقم القاعدة: ۲۲۵)

**مثال:** نفل کی ہر دو رکعت مستقل نماز ہے، چنانچہ اگر کوئی شخص دوسری دو رکعتوں کے لئے کھڑا ہوا، تو پہلی دو رکعتوں کی تحریمہ پر دوسری دو رکعتوں کی تحریمہ کا بنا کرنے والا ہوگا، یہی وجہ ہے کہ علماء نے اس بات کی صراحت کردی ہے کہ اگر کوئی شخص نفل کی چار رکعت کی نیت کرے تو اس پر چار رکعتوں کی تحریمہ واجب نہیں ہے، بلکہ صرف دو رکعتوں کی واجب ہے، دو رکعتوں کے پورا ہونے کے بعد تیسری رکعت کے لئے کھڑا ہونا مستقل نئی تحریمہ کے درجہ میں ہے، اور دوسری دو رکعتوں کے فاسد ہونے سے پہلی دو رکعتیں فاسد نہیں ہوں گی، اور تیسری رکعت میں ثناء پڑھنا بھی مستحب ہے۔

## قاعدہ(۲۴۱): ﴿كُلُّ صَلٰوةٍ أُدِّيَتْ مَعَ كَرَاهَةِ التَّحْرِيْمِ تُعَادُ﴾

**ترجمہ:** ہر وہ نماز جو کراہتِ تحریمی کے ساتھ ادا کی گئی، اس کا اعادہ واجب ہے۔

(الدر المختار مع رد المحتار: ۲/۴۵۵، باب قضاء الفوائت، مكتبة دار الكتاب ديوبند، ۲/۵۲۰، باب قضاء الفوائت، مطلب في تعريف الإعادة، دار الكتب العلمية بيروت، البحر الرائق: ۲/۱۳۹، الفتاوى الهندية: ۱/۱۰۹، حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح: ص ۴۴۰، قواعد الفقه: ص ۱۰۰، رقم القاعدة: ۲۲۶)

**مثال:** جس شخص نے نماز میں سورۂ فاتحہ پڑھنا چھوڑ دیا اور سجدۂ سہو نہ کیا تو اس پر نماز کا اعادہ واجب ہے، اور جب اس نماز کا اعادہ کیا جائے، تو اس صورت میں وہ لوگ جو پہلی جماعت میں شامل نہیں تھے شریک ہوسکتے ہیں یا نہیں اس میں اختلاف ہے، شرکت کی صورت میں صحتِ صلاۃ کا قول راجح واوسع ہے اور عدمِ صحت کا

قول احوط ہے، اور اگر کراہت امر خارجی کے سبب سے ہو تو نماز کا اعادہ واجب نہیں ہے، مثلاً قرأت کی دو رکعتوں میں سورت کو خلافِ ترتیب پڑھا (جیسے پہلی رکعت میں سورۂ قریش اور دوسری رکعت میں سورۂ فیل پڑھ لی) یا ریشمی کپڑا پہن کر نماز پڑھی تو اعادہ واجب نہیں ہے۔

**ما في ”الدر المختار“: (لها واجبات) لا تفسد بتركها وتعاد وجوباً في العمد والسهو إن لم يسجد له ، وإن لم يعدها يكون فاسقاً آثماً ، وكذا كل صلاة أديت مع كراهة التحريم تجب إعادتها ، والمختار أنه جابر للأول لأن الفرض لا يتكرر .**

(۱۴۶/۲ ، مطلب واجبات الصلاة)

**ما في ”فتح القدير“: ولا إشكال في وجوب الإعادة إذ هو الحكم في كل صلاة أديت مع كراهة التحريم ويكون جابراً للأول لأن الفرض لا يتكرر وجعله الثاني يقتضي عدم سقوطه بالأول وهو لازم ترك الركن لا الواجب .**

(۳۰۸/۱ ، كتاب الصلاة ، باب صفة الصلاة)

**ما في ”البحر الرائق“: وعن السرخسي : من ترك الاعتدال تلزمه الإعادة ، ومن المشايخ من قال تلزمه ويكون الفرض هو الثاني ولا إشكال في وجوب الإعادة إذ هو الحكم في كل صلاة أديت مع كراهة التحريم يكون جابراً للأول لأن الفرض لا يتكرر وجعله الثاني يقتضي عدم سقوطه بالأول وهو لازم ترك الركن لا الواجب .**

(۵۲۳/۱ ،كتاب الصلاة ، باب صفة الصلاة)

**ما في ”حاشية الطحطاوي“: وإن تركه الواجب عمداً ثم ووجب عليه إعادة الصلاة تغليظاً عليه لجبر نقصها فتكون مكملة وسقط الفرض بالأولى وقيل تكون الثانية فرضاً فهي المسقطة .**

(ص ۴۶۲ ، باب سجود السهو ، المسائل المهمة فيما ابتلت به العامة: ۸۱/۲، ۸۲)

**قاعدہ(۲۴۲)**: ﴿كُلُّ صَلوٰتَيْنِ لا يَجُوْزُ بِنَاءُ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرىٰ فِي حَقِّ الْمُنْفَرِدِ لا يَجُوْزُ بِنَاءُ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرىٰ فِي حَقِّ إِمَامِهٖ﴾

**ترجمہ**: ہر دو ایسی نمازیں کہ ان میں سے ایک کی بنا دوسری پر منفرد کے حق میں جائز نہیں ہے، ان میں سے ایک کی بنادوسری پر اپنے امام کے حق میں بھی جائز نہیں ہے۔

(قواعد الفقه: ص ۱۰۱، رقم القاعدة: ۲۲۷)

**مثال**: فرض پڑھنے والے کی اقتدا نفل پڑھنے والے کے پیچھے درست نہیں ہے، کیوں کہ فرض کی بنا تحریمۂ نفل پر بحالتِ انفراد جائز نہیں ہے۔

کھڑے ہوکر نماز پڑھنے والے کی اقتدا بیٹھ کر نماز پڑھنے والے کے پیچھے جائز ہے، کیوں کہ منفرد کھڑے ہوکر پڑھی ہوئی نماز کی بنا بیٹھ کر پڑھی ہوئی نماز پر کرسکتا ہے، لہٰذا یہ بات اس کے امام کے حق میں جائز ہوگی، یعنی ''إقتداء القائم خَلْفَ الْقَاعِدِ'' (کھڑے ہونے والے کی اقتدا بیٹھ کر نماز پڑھنے والے کے پیچھے) صحیح اور درست ہے۔

**قاعدہ(۲۴۳)**: ﴿كُلُّ عَقْدٍ لَهٗ مُجِيْزٌ حَالَ وُقُوْعِهٖ تَوَقَّفَ عَلَى الإِجَازَةِ وَإِلَّا فَلا﴾

**ترجمہ**: ہر وہ عقد جس کا بوقتِ وقوعِ عقد کوئی اجازت دینے والا موجود ہو، وہ اجازت پر موقوف ہوگا، یعنی اجازت دینے پر نافذ ہوگا، ورنہ نہیں۔

(قواعد الفقه: ص ۱۰۱، القاعدة: ۲۲۸، جمهرة القواعد الفقهية: ۲/ ۸۳۹، رقم القاعدة: ۱۵۷۱)

**مثال**: نابالغہ نے اپنا نکاح خود سے کیا، وہاں نہ کوئی ولی تھا اور نہ کوئی حاکم، لیکن جس مقام پر عقد ہوا وہ سلطانِ وقت کی ولایت میں داخل ہے تو یہ عقد موقوف ہوگا، اور بلوغ کے بعد اس بچی کی اجازت سے نافذ ہوگا۔

لیکن اگر یہی واقعہ ایسے مقام پر پیش آئے جو سلطانِ وقت کی ولایت میں داخل نہیں، مثلاً دار الحرب، یا سمندر، یا بیابان میں تو یہ عقد موقوف نہ ہوگا بلکہ باطل ہوگا۔ (رد المحتار: ۲/ ۳۲)

**قاعدہ(۲۴۴):** ﴿كُلُّ عَيْبٍ حَدَثَ قَبْلَ الْقَبْضِ فَهُوَ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ﴾

**ترجمہ:** ہر وہ عیب جو قبضہ سے پہلے پیدا ہو، وہ بائع کے ضمان میں ہوگا۔

(جمهرة: ۲/ ۸۴۱، رقم: ۱۵۸۳)

**مثال:** اگر کسی شخص نے شوروم جا کر الیکٹرانک سامان مثلاً: فریج، واشنگ مشین، پنکھا، کولر، گیزر اور پریس وغیرہ کا سودا کیا، ابھی ان چیزوں پر قبضہ نہیں کیا، اور شوروم کے مالک سے کہا کہ آپ یہ چیزیں مجھے چیک کر کے دیدیں، کہ ان میں کوئی عیب ونقص تو نہیں، اس کے کہنے پر اس نے ان چیزوں کو چیک کرنا شروع کیا، اور بوقتِ چیکنگ ان اشیاء میں کوئی عیب ظاہر ہوا، یا چیک کرتے وقت کوئی ٹوٹ پھوٹ ہوگئی، تو یہ نقصان شوروم کے مالک کا سمجھا جائے گا، نہ کہ خریدار کا، اور خریدار کو یہ اختیار ہوگا کہ وہ ان چیزوں کو لے، یا رد کردے۔ (الہدایۃ: ۴۲/۳)(رحمانی)

**قاعدہ(۲۴۵):** ﴿كُلُّ قُرْبَةٍ كَانَتْ عَلٰى سَبِيْلِ الإِبَاحَةِ اسْتَوٰى فِيْهِ الْغَنِيُّ وَالْفَقِيْرُ﴾

**ترجمہ:** ہر وہ عبادت جو بطور اباحت ثابت ہو، اس میں امیر اور فقیر دونوں برابر ہیں۔

(شرح السير الكبير: ۱۳۲/۵، باب الحبيس في سبيل الله، قواعد الفقه: ص ۱۰۱، القاعدة: ۲۲۹)

**مثال:** کسی آدمی نے اپنے بہت سے گھوڑے جہاد کے لئے وقف کئے، اور کسی آدمی کو ان گھوڑوں کو مجاہدین کے مابین تقسیم کے لئے وکیل بنایا تو وکیل کے لئے جائز ہے کہ وہ ان گھوڑوں کو مجاہدین کے درمیان تقسیم کرے، خواہ مجاہدین مالدار ہوں یا فقراء، کیوں کہ یہ اباحت (مباح کر دینا) ہے، تملیک (مالک بنانا) نہیں ہے۔

**قاعدہ(۲۴۶):** ﴿كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ نَفْعًا فَهُوَ رِبًا حَرَامٌ﴾

**ترجمہ:** ہر وہ قرض جو نفع کو کھینچ لائے، وہ ربوا حرام ہے۔

(قواعد الفقه: ص ۱۰۲، القاعدة: ۲۳۰، جمهرة القواعد الفقهية، المادة: ۱۶۰۴، السنن الكبرى للبيهقي: ۵۷۳/۵، جمع الجوامع: ۳۸۱/۵، رقم الحديث: ۱۵۸۲۰، كنز العمال: ۹۹/۶، رقم الحديث: ۱۵۵۱۲، اعلاء السنن: ۵۶۶/۱۴، الدر المختار مع الشامي: ۳۹۵/۷، كتاب البيوع، باب المرابحة، فقه السنة: ۱۹۲/۳، مكتبة الفتح للإعلام العربي القاهرة)

**مثال:** کسی آدمی نے اپنی کوئی چیز رہن رکھ کر قرض وصول کیا، تو مرتہن کے لئے جائز نہیں ہے کہ وہ رہن رکھی ہوئی چیز سے کسی قسم کا فائدہ اٹھائے۔

حارث ابن اسامہ نے اپنی ''مسند'' میں حضرت علیؓ سے یہ حدیث مرفوعاً روایت کی ہے: ''كل قرض جر منفعة فهو ربا''. ''ہر وہ قرض جو نفع کو کھینچ لائے، وہ ربوٰ ہے''۔

آج کل ہمارے زمانے میں سرمایہ دار حضرات اپنی رقم ضرورت مندوں کو بطور قرض دیتے ہیں اور ہر ماہ اس پر کچھ فیصد روپئے وصول کرتے ہیں، یہ سود ہے، جو حرام ہے اور نظام معیشت کو تباہ و برباد کرنے والا ہے۔

اسی طرح بعض حضرات اپنا روپیہ بینک میں جمع ہی اس لئے کرتے ہیں کہ وہ کچھ سالوں کے بعد دوگنا ہو کر ملے، یا اس پر کچھ شرح سود حاصل ہو تو یہ بھی حرام ہے۔

بعض لوگ جو ریٹائرڈ ہوتے ہیں، وہ اپنی پوری پنشن کی رقم بینک میں جمع کر دیتے ہیں اور ہر ماہ اس سے ملنے والے سود پر اپنا گذارہ کرتے ہیں، اور اسے ایک اچھی ترکیب خیال کرتے ہیں کہ پوری رقم محفوظ ہے اور ملنے والے شرح سود سے خرچ پورا ہو رہا ہے، تو یہ لوگ پنشن خور نہیں بلکہ سود خور ہیں، کہ پنشن خور اس وقت ہوتے جبکہ پنشن کی رقم کھا رہے ہوتے جب کہ وہ تو محفوظ ہے، اور جو حاصل ہو رہا ہے وہ سود ہے، تو حرام مال پیٹ میں جا رہا ہے، جب کہ حکم باری تعالیٰ ہے: ﴿يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا﴾. بواسطۂ رُسل امت کو حکم دیا گیا کہ حلال کھاؤ اور نیک کام کرو! جیسی غذا پیٹ میں جائے گی ویسے ہی اعمال سرزد ہوں گے، اللہ تعالیٰ ہمیں اکلِ طیب کی توفیق دے، اور مالِ طیب کے اسباب ہر کسی کو عطا فرمائے۔ آمین (رد المحتار: ۱۸/۴)

## قاعدہ (۲۴۷): ﴿كُلُّ لَعِبٍ فِيهِ قِمَارٌ فَهُوَ حَرَامٌ﴾

**ترجمہ:** ہر ایسا کھیل جس میں جوا ہو، وہ حرام ہے۔

(جمهرة القواعد الفقهية: ۸۴۷/۲، رقم المادة: ۱۲۱۳)

**مثال:** زید وعمر نے ملکر بارہ ٹیموں سے پچاس پچاس روپئے جمع کئے، بعدہٗ انہوں نے ان ٹیموں کا آپس میں مقابلہ کروایا، جن مین سے چھ ٹیمیں کامیاب اور چھ ناکام ہوئیں، پھران چھ میں سے تین کامیاب اور تین ناکام ہوئیں، پھران تین کامیاب ٹیموں میں قرعہ اندازی کی گئی، جس میں دو چھٹیاں اچھالی گئیں، جن دو ٹیموں کا نام نکلا ان میں آپس میں مقابلہ ہوا، اور جس ایک ٹیم کی چھٹی بچ گئی اسے بائے (جیت) ملا اور وہ فائنل میں پہنچ گئی، پھر بذریعہ قرعہ اندازی جو دو ٹیمیں منتخب کی گئی تھیں، ان میں سے کامیاب ہونے والی ٹیم کا فائنل مقابلہ تیسری ٹیم (جسے قرعہ اندازی کی وجہ سے بائے ملا تھا) سے کرایا گیا، اب فائنل جیتنے والی ٹیم کو اول انعام کے طور پر تین سو(300) روپئے، جبکہ ہارنے والی ٹیم کو دوسرے انعام کے طور پر ڈیڑھ سو(150) روپئے دیئے گئے، اور ٹورنامنٹ کھیلنے کے لیے گیند وغیرہ پچاس(50) روپئے کے لائے گئے، اور زید وعمر نے سو(100) روپئے بطورِ محنتانہ وصول کئے، اس طرح سے ٹورنامنٹ کے لیے جمع کردہ چھ سو(600) روپئے تقسیم کئے گئے، ٹورنامنٹ (Tournament) کی یہ صورت جوا اور قمار پر مشتمل ہونے کی وجہ سے شرعاً حرام ہے۔

**وفي" الموسوعة الفقهية الكويتية": ومن اللعب المحرم عند الفقهاء: كل لعبة فيها قمار لأنها من الميسر الذي أمر الله باجتنابه فی قوله تعالی: ﴿يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر﴾.** (سورة المائدة: ۹۰)

(۳۵/۲۶۹، ۵/۳۲۴، مکتبہ زکریا دیوبند، سہارنفور، فتاوی حقانیہ: ۲/۴۳۷)

## قاعدہ(۲٤۸): ﴿كُلُّ مَا أَوْجَبَ نُقْصَانَ الثَّمَنِ فِيْ عَادَةِ التُّجَّارِ فَهُوَ عَيْبٌ﴾

**ترجمہ:** ہر وہ چیز جو تاجروں کے عرف وعادت میں ثمن میں نقصان ثابت کرے وہ عیب ہے۔

(جمهرة القواعد الفقهية: ۲/۸۴۹، رقم: ۱۶۲۸، الهداية: ۲/۴۰، باب خيار العيب، القواعد والضوابط الفقهية لأحكام المبيع في الشريعة الإسلامية: ص ۲۷۱، درر الحكام: ۱/۳۴۲، المادة: ۳۳۸، شرح المجلة لسليم رستم باز)

**مثال۱:** کسی شخص نے بغیر دیکھے گیہوں خریدا، پھر بعد میں اسے دیکھا تو وہ ردی نکل آیا، تو اسے خیارِ عیب حاصل ہوگا، اگر وہ چاہے تو پوری قیمت میں لے لے، یا لوٹا دے۔ (درر الحکام: ۱/۳۴۳)

**مثال۲:** کسی شخص نے بکرے کا گوشت خریدا، بعدازتحقیق معلوم ہوا کہ وہ گائے کا ہے، تو اسے خیارِعیب حاصل ہوگا، اگر وہ چاہے تو پوری قیمت میں لے لے، یا لوٹا دے۔ (درر الحکام: ۱/۳۴۴)

**فائدہ:** مبیع میں عیب وہ کہلاتا ہے جو تاجروں کے نزدیک نقصانِ قیمت کا موجب ہو۔ یا عیب وہ کہلائے گا کہ اس کے پائے جانے پر مبیع کی غرض ومقصود فوت ہوتی ہو، یا عیب وہ شئ کہلائے گی جس کا ازالہ بلا مشقت ممکن نہ ہو، ان تمام صورتوں میں چونکہ مبیع کی مالیت میں کمی واقع ہوگی، اور نقصان فی المالیۃ، نقصان فی القیمۃ کو لازم ہے۔ (ملتقی ومجمع الأنهر ، بحواله درر الحكام: ۱/۳۴۳)

**قاعدہ(۲۴۹):** ﴿كُلُّ مَا حَرُمَ بَيْعُهُ حَرُمَ الإنْتِفَاعُ بِهِ﴾

**ترجمہ:** ہر ایسی چیز جس کی بیع حرام ہے اس سے انتفاع بھی حرام ہے۔

(جمهرة: ۲/۶۶۸، رقم: ۴۵۶)

**مثال:** شراب کی خرید وفروخت حرام بنصِ قطعی ہے، اس کی بیع باطل ہے، اور اس سے کسی قسم کا فائدہ اٹھانا بھی جائز نہیں ہے، چاہے ادویات کے ذریعہ ہی کیوں نہ ہو۔ (فتاوی حقانیہ: ۶/۴۲-۴۳)

**قاعدہ(۲۵۰):** ﴿كُلُّ مَا حَرُمَ فِيْهِ التَّفَاضُلُ حَرُمَ فِيْهِ النَّسَأُ﴾

**ترجمہ:** ہر ایسی چیز جس (کی نقد بیع) میں کمی بیشی حرام ہے، اس میں ادھار بھی حرام ہے۔

(جمهرة القواعد: ۲/۸۵۱، رقم: ۱۶۴۶)

**مثال:** کھجور اور گیہوں میں تفاضل جائز نہیں، لہذا اس میں ادھار بھی جائز نہیں ہے۔

(مستفاد من الهداية: ۳/۷۹)

**وضاحت:** مکیلات کی بیع میں اتحادِ جنس یا اتحادِ قدر کے وقت نساء (ادھار) حرام ہے۔ (احسن الفتاوی: ۷/۱۳) جب کہ تفاضل کے لیے اتحاد مع الجنس ضروری ہے، اگر کوئی ایک ہی پایا جائے تو تفاضل جائز ہے، اور نساء حرام ہے، جیسا کہ علامہ حصکفیؒ فرماتے ہیں: ''**وعلته أي علة تحريم الزيادة القدر المعهود بكيل أو وزن مع الجنس ، فإن وجدا حرم التفاضل والنساء، فلم يجز قفيز بر بقفيز منه متساوياً وأحدهما نساءً وإن عدما حلا**''.

(الدر المختار مع الشامي: ۷/۳۰۵، باب الربا، مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر: ۳/۱۲۰، كتاب البيوع، باب الربا)

**قاعدہ(۲۵۱):** ﴿كُلُّ مَا لا يَخْتَلِفُ بَالْمُسْتَعْمِلِ فَالتَّقْيِيدُ بَاطِلٌ﴾

**ترجمہ:** ہر وہ چیز، جو استعمال کرنے والے کے سبب نہیں بدلتی ہے، اس میں قید لگانا باطل ہے۔

(قواعد الفقه: ص ۱۰۲، رقم القاعدة: ۲۳۱)

**مثال:** زید نے عمرو کا مکان کرایہ پر لیا، عمرو نے یہ قید لگائی کہ آپ ہی اس میں رہیں گے، تو زید کے لئے اختیار ہے کہ وہ خود رہے یا بلا اجازتِ عمرو کسی دوسرے کو اس میں رہائش دے، کیوں کہ مکان ایسی چیز ہے جو مستعمِل کے سبب نہیں بدلتی، لہٰذا عمرو کی طرف سے قید لگانا باطل ہوا، اور جب تقیید باطل ہے تو کرایہ دار کو اختیار ہے، خواہ وہ خود رہے یا کسی اور کو اس میں رہائش دے۔

**قاعدہ(۲۵۲):** ﴿كُلُّ مَا يَجُوزُ فَعْلُهُ بِغَيْرِ إِقْرَاعٍ الْأَوْلٰى لِلإِمَامِ أَنْ يُقْرِعَ تَطْيِيبًا وَنَفْيًا لِلتُّهَمَةِ﴾

**ترجمہ:** ہر وہ چیز جس کو بلا قرعہ اندازی کرنا جائز ہے، امام کے لئے بہتر ہے کہ وہ دل جوئی اور نفیِ تہمت کے لئے قرعہ اندازی کریں۔

(شرح السير الكبير: ۲۶/۵، باب الشروط في الموادعة وغيرها، قواعد الفقه: ص ۱۰۲، رقم القاعدة: ۲۳۲)

**مثال:** کسی آدمی کی کئی بیویاں ہوں تو اس پر لازم ہے کہ وہ حضر میں، یعنی اپنے مقام پر رہتے ہوئے، شب باشی کے لئے باری لگائے، مثلاً آٹھ دن ایک کے یہاں تو دوسرے آٹھ دن دوسری کے یہاں، اسی طرح ایک ایک ہفتہ کی باری لگائے۔

رہی بات سفر کی تو شوہر پر لازم نہیں کہ ایک مرتبہ ایک کو لے جائے اور دوسری مرتبہ دوسری کو، بلکہ اسے اختیار ہے کہ جسے چاہے ساتھ لے جائے، لیکن قرعہ اندازی کر لے تو بہتر ہے، تا کہ سب عورتوں کی دل جوئی ہو اور ایک دوسری پر حسد نہ کریں، کیوں کہ ہمیں آپ صلی اللہ علیہ وسلم کی سیرت میں یہ بات ملتی ہے کہ جب آپ کسی سفر کا ارادہ فرماتے، تو اپنی ازواجِ مطہرات کے درمیان قرعہ اندازی کر لیا کرتے، اور جس کے نام قرعہ نکلتا اسے اپنی ہمراہی کا شرف عطا فرماتے۔

**قاعدہ(۲۵۳):** ﴿كَلِمَةُ كُلٍّ تُوجِبُ الإحَاطَةَ عَلٰى سَبِيلِ الإنْفِرَادِ﴾

**ترجمہ:** کلمہ "کلٌّ"، بطورانفراد، احاطہ کوثابت کرتا ہے۔

(شرح السير الكبير: ۲۳۳/۱، باب ما يصدق المستأمن فيه من أهل الحرب وما لا يصدق، ۱۳۹/۱، قواعد الفقه: ص۱۰۳، القاعدة: ۲۳۶)

**مثال:** اللہ تبارک وتعالیٰ کا ارشاد: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾. "ہرروح موت کا مزہ چکھنے والی ہے"۔اورآقا کے قول:" كل مملوكٍ لي فهو حر". (میرا ہرغلام آزاد ہے)۔ میں کلمہ "کل" بطورانفرادا حاطہ کے لیے ہونے کی بنا پر یہ ثابت ہورہا ہے کہ ہرروح موت کا مزہ چکھے گی، اورآقا کے تمام غلام آزاد ہوں گے۔

**قاعدہ(۲۵٤):** ﴿كُلُّ مَنْ فَعَلَ فِعْلاً وَتَمَكَّنَتِ التُّهَمَةُ فِيْ فِعْلِهٖ : حُكِمَ بِفَسَادِ فِعْلِهٖ﴾

**ترجمہ:** ہرایسا شخص جس نے کسی فعل کوانجام دیااوراس کے فعل میں تہمت پائی جائے، تواس کے اس فعل کے فاسد ہونے کاحکم دیا جائے گا۔

(جمهرة القواعد الفقهية: ۸٦۹/۲، رقم: ۱۷٦٦، قواعد الفقه: ص۳۱، المادة: ۱۴)

**مثال:** وکیل بالسلم نے ایسے شخص سے بیع سلم کیا، جس کی گواہی اس کے حق میں قابلِ قبول نہیں، مثلاً اپنے باپ یا بیٹے وغیرہ سے بیع کی، تووہ اس بیع میں متہم ہوگا، اوراس کی اس بیع کے فساد کاحکم دیا جائے گا۔ (قواعد الفقه: ص۳۱)

**قاعدہ(۲۵۵):** ﴿كُلُّ مَنْ قُبِلَ قَوْلُهٗ فَعَلَيْهِ يَمِيْنٌ﴾

**ترجمہ:** ہروہ شخص جس کا قول مقبول ہو، اس پرقسم لازم ہے۔

(قواعد الفقه: ص۱۰۲، رقم القاعدة: ۲۳۴)

**مثال:** زید نے کہا کہ عمرو کے ذمہ میرے ایک ہزار دراہم ہیں اورعمرواس کا انکار کرتا ہے تو عمروکا ہی قول قبول ہوگا، کیوں کہ عمروموافق ظاہر کادعوی کررہا ہے(ظاہر یہی ہے کہ عمروکا ذمہ بَری ہے)، اوراصل وظاہر کو باقی رکھنے کے لئے عمروپرقسم لازم ہے۔

**قاعدہ(۲۵٦)**: ﴿كُلُّ مَنْ كَانَ مَحْبُوسًا بِحَقٍّ مَقْصُودٍ لِغَيْرِهِ كَانَتْ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ﴾

**ترجمہ**: ہر وہ شخص جو دوسرے کے حقِ مقصود کے سبب محبوس ہو، اس کا نفقہ اس غیر پر واجب ہے۔

(جمهرة القواعد الفقهية: ۲/۸۷۰، رقم المادة: ۱۷٦۹، قواعد الفقه: ص ۱۰۳، رقم القاعدة: ۲۳۵)

**مثال**: قاضی عام مسلمانوں کے نفع، عاملِ صدقات مملکتِ اسلامیہ، بیوی شوہر، اور غلام وباندی آقا کے حقِ مقصود کے سبب محبوس ہوتے ہیں، اس لئے ان کا نفقہ اصحابِ حقوق پر لازم ہے، یعنی قاضی اور عاملِ صدقات کا بیت المال پر، بیوی کا شوہر پر، اور غلام وباندی کا آقا پر۔ (هدایه: ۱/۴۱۴)

**قاعدہ(۲۵۷)**: ﴿لا بَأسَ بِدَفْعِ الْمَالِ عَلٰى سَبِيْلِ الدَّفْعِ عَنِ الْبَعْضِ إِذَا خَافَ ذِهَابَ الْكُلِّ﴾

**ترجمہ**: جب پورے مال کے چلے جانے کا اندیشہ ہو، تو بعض مال کے بچانے کے لئے، بعض مال کے دیدینے میں کوئی مضائقہ نہیں ہے۔ (قواعد الفقه: ص ۱۰۴، رقم القاعدة: ۲۴۴)

**مثال**: آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے اپنے بعض اصحاب سے ارشاد فرمایا کہ تم اپنی جان کی حفاظت کے لئے اپنا مال دیدو، اور اپنے دین کی حفاظت کے لئے اپنی جان دیدو۔

**نوٹ**: آپ کا یہ ارشاد اس قاعدہ کے تحت آتا ہے کہ ضررِ عظیم سے بچنے کے لئے ضررِ خفیف کو برداشت کیا جائے گا۔ (شرح السیر: ۴/۴)

**قاعدہ(۲۵۸)**: ﴿لا تَرْجِيْحَ بِكَثْرَةِ عَدَدِ الرُّوَاةِ إِنَّمَا هُوَ بِفِقْهِ الرَّاوِي﴾

**ترجمہ**: ترجیح، فقہ راوی کے سبب ہوتی ہے؛ نہ کہ عدد روات کی کثرت کے سبب۔ کیوں کہ اللہ تعالیٰ کا فرمان ہے: ﴿إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ماهم﴾. (سورۂ ص: آیت/۲۴) نیز یہ فرمان: ﴿ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾. (سورۂ نحل: آیت/۳۸)، اسی طرح یہ فرمان: ﴿وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين﴾. (سورۂ یوسف: آیت/۱۰۹) سب اس پر دال ہیں کہ ترجیح کثرتِ عدد سے نہیں، بلکہ فقہ راوی سے ہوتی ہے۔

(قواعد الفقه: ص ۱۰۴، رقم القاعدة: ۲۴۵، شرح السير الكبير: ۱/۹۵، باب الشهيد وما يصنع به)

**مثال:** جب حضرت ابو ہریرہؓ نے یہ حدیث روایت فرمائی کہ: "مَنْ حَمَلَ جَنَازَةً فَلْيَتَوَضَّأ"، "جو شخص جنازہ کو کندھا دے اس کو چاہئے کہ وضو کرلے"، تو حضرت عبداللہ ابن عباس نے ان سے عرض کیا: ابو ہریرہ! یہ تو بتلاؤ کہ اگر ہم میں سے کوئی شخص خشک لکڑیاں اٹھائے تو کیا اس پر وضو لازم ہوگا؟"، اسی لئے ہمارے نزدیک حامل جنازہ پر وضو کرنا لازم نہیں ہے۔ (نورالانوار:ص/۱۸۲)

## قاعدہ(۲۵۹): ﴿لا تَصِحُّ التَّسْمِيَةُ فِيْ شَيءٍ مِّنَ العُقُوْدِ مَعَ جِهَالَةٍ﴾

**ترجمہ:** جہالت کے ساتھ کسی چیز کا تسمیہ عقود میں معتبر نہیں۔

(شرح السیر الکبیر: ۶/۵، باب الموادعة، قواعد الفقه: ص۱۰۵، القاعدة: ۲۴۷)

**مثال۱:** مسلمانوں نے حربیوں سے اس شرط پر صلح کی کہ وہ حربی ہر سال سو کپڑے یا سو جانور مسلمانوں کو دیں گے تو یہ صلح فاسد ہوگی، کیوں کہ کپڑوں کی جنس الگ الگ ہوتی ہے، اسی طرح دابہ (جانور) کا اطلاق حقیقتاً اسی شئی پر ہوتا ہے، جو زمین پر چلتی ہے اور حکماً اس کا اطلاق گھوڑوں، خچروں اور گدھوں پر ہوتا ہے، لہٰذا یہ صلح معتبر نہیں ہوگی۔

**مثال۲:** اگر کوئی شخص نکاح کے وقت یوں کہے: میں نے تجھ سے نکاح کیا حیوان کے بدلہ اور حیوان کی جنس بیان نہیں کی تو یہ تسمیہ جائز نہ ہوگا، اور اس پر مہر مثل واجب ہوگا۔

**أما إذا لم يسم الجنس بأن يتزوجها على دابة لا تجوز الستمية ويجب مهر المثل .**

(هدايه: ۳۵۲/۲، كتاب النكاح، باب المهر، مكتبه بلال ديوبند)

## قاعدہ(۲۶۰): ﴿لا حُجَّةَ مَعَ إحْتِمَالِ النَاشِي عَنْ دَلِيْلٍ﴾

**ترجمہ:** دلیل سے پیدا ہونے والے احتمال کی موجودگی میں کوئی شئی حجت نہیں ہے۔

(درر الحكام: ۷۳/۱، المادة: ۷۳، قواعد الفقه: ص۱۰۵، رقم القاعدة: ۲۴۹، القواعد الفقهية: ص۳۷۷، شرح القواعد: ص۳۶۱، جمهرة القواعد: القاعدة: ۱۸۴۲، القواعد الكلية: ص۱۵۶)

**مثال:** اگر مورث مرض الموت میں اپنے کسی وارث کے لئے قرض کا اقرار کرے تو اس کا یہ اقرار درست نہیں، جب تک کہ باقی ورثاء اس کی تصدیق نہ کریں، کیوں کہ اس اقرار سے دیگر تمام وارثوں کو

اِرث سے محروم کرنے کا احتمال مع الدلیل موجود ہے اور وہ دلیل مورث کا مرض الموت میں ہونا ہے، ہاں! اگر کسی وارث کے لئے دَین کا اقرار، صحت وتندرستی کی حالت میں ہو تو یہ اقرار جائز ہے، اگرچہ یہاں بھی دیگر وارثوں کو اِرث سے محروم کرنے کا احتمال موجود ہے، لیکن یہ احتمال، احتمالِ محض ہے، کسی دلیل کی طرف منسوب نہیں ہے، اور اس طرح کا احتمال صرف ایک وہم ہے، جو اقرار کے حجت بننے سے مانع نہیں ہے۔

**قاعدہ (۲۶۱):** ﴿لا حُجَّةَ مَعَ التَّنَاقُضِ لٰكِنْ لا يَخْتَلُّ مَعَهُ حُكْمُ الْحَاكِمِ﴾

**ترجمہ:** تناقض کے ساتھ کوئی حجت نہیں ہے، لیکن اس تناقض سے حکمِ حاکم مختل نہیں ہوگا۔

(درر الحکام: ۷۹/۱، رقم المادۃ: ۸۰، جمهرة القواعد الفقهية: ۸۸۰/۲، رقم المادة: ۱۸۴۳، قواعد الفقه: ص ۱۰۶، رقم القاعدة: ۲۵۰، شرح القواعد: ص ۴۰۵)

**مثال:** کسی مقدمہ میں شاہدین اپنی گواہی سے رجوع کرلیں تو ان کی شہادت حجت باقی نہیں رہے گی، مگر قاضی نے ان کی شہادت کی بنیاد پر جو فیصلہ کیا تھا وہ خلل پذیر نہیں ہوگا، البتہ شاہدین محکوم بہ کے ضامن ہوں گے، مثلاً قاضی نے ان دونوں کی شہادت کے سبب زید کے لئے عمرو پر ہزار درہم واجب کئے تھے، اور شاہدین نے رجوع کرلیا، تو اس سے عمرو کا ہزار درہم کا نقصان ہوا، ان ہزار درہم کا ضمان شاہدوں پر واجب ہوگا، اور زید سے وہ ہزار درہم واپس نہیں لیے جائیں گے جو قاضی کے فیصلے کی بنیاد پر اسے حاصل ہوئے۔

**وضاحت:** مثالِ مذکور میں ہزار درہم محکوم بہ ہے، زید محکوم ہے اور عمرو محکوم علیہ۔ فتدبر

**قاعدہ (۲۶۲):** ﴿لا حَرَامَ مَعَ ضَرُوْرَةٍ وَلا وَاجِبَ مَعَ التَّعَذُّرِ وَالاسْتِحَالَةِ﴾

**ترجمہ:** بوقتِ ضرورت حرام، حرام نہیں رہتا، اور بوقتِ تعذر واجب، واجب نہیں رہتا۔

(موسوعة القواعد الفقهية: ۳۹/۹)

**مثال:** ماکولات ومشروبات میں جتنی چیزیں حرام ہیں، بوقتِ ضرورتِ شرعیہ، بقدرِ ضرورت ان کا تناول حلال ومباح ہوتا ہے۔

اسی طرح جب کسی واجب پر عمل کرنا متعذر ومحال ہو، تو وہ واجب، واجب باقی نہ رہے گا، مثلاً کوئی شخص بھوک سے اس قدر بے تاب ہو کہ اسے اپنی ہلاکت کا یقین یا غالب گمان ہو، اور تناول کے لیے کوئی مباح شئ موجود نہ ہو تو اسے بقدرِ ضرورت تناولِ حرام کی اجازت ہوگی۔

اسی طرح اگر کوئی شخص قیام پر قادر نہ ہو، تو اس کے حق میں قیام فرض باقی نہیں رہے گا، اور اس کے لیے بیٹھ کر نماز پڑھنے کی اجازت ہوگی۔ (مستفاد من جمهرة القواعد الفقهية: ۱/۲۱۷)

## قاعدہ(۲۶۳): ﴿لا رُجُوْعَ فِيْمَا تَبَرَّعَ عَنِ الْغَيْرِ﴾

**ترجمہ:** جو چیز کسی اور کی طرف سے تبرعاً دی گئی، وہ اس غیر سے وصول نہیں کی جاسکتی۔

(قواعد الفقه: ص۱۰۶، رقم القاعدة: ۲۵۱، القواعد الفقهية: ص۳۷۸)

**مثال:** کسی شخص نے دوسرے کی بیوی پر اس کی اجازت کے بغیر یا قضاء قاضی کے بغیر کوئی مال خرچ کیا، تو وہ یہ مال شوہر سے وصول نہیں کرسکتا۔

اسی طرح اگر کسی شخص نے دوسرے کی طرف سے اس کے حکم کے بغیر قربانی کی یا زکوٰۃ دی، تو وہ قربانی کا خرچ اور زکوٰۃ میں دی ہوئی رقم اس دوسرے شخص سے وصول نہیں کرسکتا۔

## قاعدہ(۲۶۴): ﴿لا عِبْرَةَ بِالتَوَهُّمِ﴾

**ترجمہ:** توہم کا کوئی اعتبار نہیں ہے۔

(درر الحکام: ۱/۷۳، رقم المادة: ۷۴، القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص۱۶۱، قواعد الفقه: ص۱۰۷، رقم القاعدة: ۲۵۴، شرح القواعد: ص۱۶۱)

**مثال:** ایک شخص سہما ہوا مدہوشی کے عالم میں اپنے خالی مکان سے اس طرح نکلا کہ اس کے ہاتھ میں خون میں لت پت چھری ہو، اور اسی مکان میں اسی وقت ایک ذبح کردہ انسان دیکھا گیا، تو اس میں کوئی شک نہیں کہ وہی شخص اس کا قاتل ہے، اور دیگر احتمالات وہمیہ، جو اس کے قاتل نہ ہونے کو ثابت کریں، کی طرف کوئی التفات نہیں کیا جائے گا، کہ ممکن ہے کہ مقتول نے خودکشی کی ہو وغیرہ، کیوں کہ یہ محض

وہم ہے اور قرینہ قاطعہ یعنی شخصِ مذکور کے ہاتھ میں خون میں ملوث چھری کا موجود ہونا، اس کا حواس باختہ اور خوف کے عالم میں ہونا، کی موجودگی میں احتمالاتِ وہمیہ معتبر نہیں ہونگے۔

## قاعدہ(۲٦۵): ﴿لا عِبْرَةَ بِالدَّلالَةِ فِيْ مُقَابَلَةِ الصَّرِيْحِ﴾

**ترجمہ:** صریح کے مقابلہ میں دلالت کا کوئی اعتبار نہیں ہوتا۔

(شرح القواعد الفقهية:ص ۱۴۱، القوعد الكلية :ص ۱۵۹، جمهرة القواعد الفقهية: ۱/ ۵٦۹، موسوعة القواعد الفقهية: ٦/ ۲۲۷، درر الحكام شرح مجلة الأحكام: ۱/ ۳۱، المادة:۱۳، شرح المجلة لسليم رستم باز: ص ۲۵)

**مثال:** اگر کوئی شخص کسی کے مکان میں اس کی اجازت سے داخل ہوا، اور گھر میں لگے ہوئے دسترخوان سے پانی کا گلاس لیکر پینے لگا، اور اس دوران گلاس اس کے ہاتھ سے گر کر ٹوٹ گیا، تو وہ ضامن نہیں ہوگا، ہاں! اگر صاحبِ مکان پانی پینے سے منع کردے، اور وہ گلاس اٹھا کر پانی پینا شروع کردے، اور اس دوران گلاس ٹوٹ جائے، تو وہ ضامن ہوگا، کیوں کہ پہلی صورت میں دلالۃً اذنِ شرب ہے، جب کہ دوسری صورت میں صراحۃً ممانعت ہے۔ (القواعد الكلية والضوابط الفقهية:ص ۱۵۹)

## قاعدہ(۲٦٦): ﴿لا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ الْبَيِّنِ خَطَأُهُ﴾

**ترجمہ:** جس گمان کا مبنی برخطا ہونا ظاہر ہو، اس کا کوئی اعتبار نہیں ہوتا۔

(الأشباه والنظائر لإبن نجيم :ص ۴۹۵، الأشباه والنظائر للسيوطي : ۱/ ۳۳۸، جمهرة القواعد الفقهية : رقم القاعدة :۱۸۴۷، القواعد الفقهية :ص ۳۰۹، قواعد الفقه:ص ۱۰۷، رقم القاعدة: ۲۵٦، شرح القواعد:ص ۱٦۲، درر الحكام : ۱/ ۷۲، المادة : ۷۲)

**مثال:** اگر کسی شخص نے کسی کو کوئی رقم یہ گمان کرکے دی کہ وہ اس پر بطور دین واجب تھی، بعدہٗ اس کے خلاف ظاہر ہوا، یعنی اس نے جان لیا کہ اس پر دین نہیں تھا، تو اسے حق ہے کہ وہ دین میں ادا کردہ رقم واپس لے لے، کیوں کہ وہ ظن جس کی خطا ظاہر ہو معتبر نہیں ہوا کرتا، تو ایسے ظن کو بنیاد بنا کر جو رقم اس نے دَین سمجھ کر ادا کی تھی، اس کو واپس لینے کا حق بھی اسے حاصل ہوگا۔

## قاعدہ(۲۶۷): ﴿لا عِبرَةَ بِقَوْلِ الْمُنَجِّمِيْنَ﴾

**ترجمہ:** نجومیوں کے قول کا کوئی اعتبار نہیں ہے۔ (رد المحتار: ۳/۳۶۲، کتاب الصوم، مطلب في رؤية الهلال نهارا، بيروت، قواعد الفقه: ص۱۰۸، القاعدة:۲۵۷، ترتيب اللآلي: ص ۹۶۱)

**مثال۱:** شمس الائمہ حلوانی سے منقول ہے کہ وجوب صوم اور افطار صوم میں رؤیت ہلال شرط ہے، اور اس میں نجومیوں اور حساب دانوں کا قول معتبر نہیں ہے، کیوں کہ شارع نے حساب کا اعتبار نہیں کیا، بلکہ اس کو بالکلیہ لغو قرار دیا ہے، آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا فرمان ہے: "**نحن أمة أمية لا نحتسب، الشهر هٰكذا أو هٰكذا**" ہم اُمّی لوگ ہیں، حساب نہیں جانتے، مہینہ اس طرح ہے یا اس طرح۔

(درمختار: ۳/۳۵۵)

**مثال۲:** آج کل معیاری اخبارات ورسائل میں "ستاروں کے کھیل" یا "ستاروں کی دنیا" کے نام سے کالم جاری ہوتے ہیں، جن میں غیبی حالات اور بھوشیے بتلائے جاتے ہیں، ہزاروں لوگ اس سے اپنی قسمت کا حال معلوم کرنے کی کوشش کرتے ہیں، بعض نجومی اور جوتشی لوگوں کے ہاتھ کی ریکھا (لکیر) میں دیکھ کر بھوشیے بتلاتے ہیں، یہ سب من گھڑت، اٹکل اور بے بنیاد باتیں ہیں، اور شرعاً حرام اور گناہ کبیرہ کا باعث ہیں، نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشاد ہے: "جو آدمی کاہن یا عرّاف کے پاس آکر کچھ پوچھے، اور اس کی بات پر یقین کرلے، تو وہ محمد صلی اللہ علیہ وسلم پر نازل شدہ دین وقرآن سے مکمل طور پر تہی دست رہ گیا، اور اگر پوچھ لے اور یقین نہ بھی کرے، تب بھی اس جرم کی نحوست سے چالیس دن تک اس کی کوئی نماز مقبول نہ ہوگی"۔ کسی شاعر نے کیا خوب کہا ہے:

مت یقیں کر اپنے ہاتھوں کی ان لکیروں پر
قسمت ان کی بھی ہوتی ہے جن کے ہاتھ ہی نہیں ہوتے

**قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من أتىٰ كاهنا فصدقه بما يقول فقد برئ بما أنزل على محمد".**

(الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير للإمام السيوطيؒ: ۲/۵۰۶، رقم الحديث: ۸۲۸۸)

قال رسول الله صلی الله علیه وسلم: ”من أتی عرافا فسأله عن شئ لم تقبل له صلوٰة أربعین لیلة“. (مسلم شریف: ۲/۲۳۳، کتاب السلام، باب تحریم الکهانة واتیان الکهان)

قال رسول الله صلی الله علیه وسلم: ”من أتی امرأته الحائض أوأتاها فی غیر ما أتاها أوأتی کاهنا فصدقه بما یقول فقد کفر بما أنزل الله علی محمد صلی الله علیه وسلم ومراده إذا استحل ذلک الفعل“ .

(کتاب المبسوط للإمام شمس الدین السرخسي: ۳/۱۵۲، کتاب الحیض)

## قاعدہ(۲۶۸): ﴿لا عُمُوْمَ لِدَلَالَةِ النَّصِّ وَلا لِإِقْتِضَاءِ النَّصِّ﴾

**ترجمہ:** دلالت النص اور اقتضاء النص کو عموم حاصل نہیں ہے۔

(قواعد الفقه: ص۱۰۸، رقم القاعدة: ۲۵۸)

**مثال:** دلالت النص اور اقتضاء النص کو عموم حاصل نہیں ہوتا، کیوں کہ عموم اوصافِ لفظ میں سے ہے، اور جب دلالت النص اور اقتضاء النص کو عموم حاصل نہیں، تو یہ دونوں تخصیص کا احتمال بھی نہیں رکھیں گے، چنانچہ اگر کوئی آدمی اپنی بیوی سے کہے:” أنت طالق“. ”تو طلاق والی ہے“ یا ”طلقتک“. ”میں نے تجھ کو طلاق دی“، اور اپنے اس قول سے تین طلاق کی نیت کرے تو اس کی یہ نیت صحیح نہیں ہوگی، اس لئے کہ ” أنت طالق “عورت کا وصف ہے، اور وصف مصدر کا تقاضہ کرتا ہے، کیوں کہ وہ اسی سے ماخوذ ہوتا ہے، گویا ” أنت طالق“ میں مصدر (طلاقاً) بطریق اقتضاء موجود ہے، اور جو چیز بطریق اقتضاء ثابت ہوتی ہے اس کو عموم نہیں ہوتا ہے۔ (اصول الشاشی: ص/۳۱، ۳۲)

**دلالت النص**: وہ ایسا معنٰی ہے، جس کا حکمِ منصوص علیہ کے لئے علت ہونا باعتبار لغت کے معلوم ہو، نہ کہ باعتبار اجتہاد واستنباط، گویا دلالت النص سے جو معنی معلوم ہوتے ہیں، وہی معنی حکم کی علت ہوتے ہیں، مثلاً ﴿لا تقل لهما أُفٍّ﴾ والدین کو اف نہ کہو! یہاں حرمتِ تافیف کی علت معنی ایذاء ہے۔

**اقتضاء النص** : نص پر ایسی زیادتی کہ جس کے بغیر معنیٔ نص صحیح نہ ہو، مثلاً ” أنت طالق“ میں جب تک ”طلاقاً “، مصدر کی زیادتی نہیں کی جائے گی، تب تک کلام صحیح نہ ہوگا۔

**قاعده (۲٦۹):** ﴿لا قِوَامَ لِلدَّلَالَةِ مَعَ النَّصِّ﴾

**ترجمه:** نص کے ساتھ دلالت کا کوئی گذارہ نہیں ہے۔ (شرح السیر الکبیر: ۱۵۳/۵، باب من له من الأمراء أن یقبل وأن یقسم وأن یجعل الأرض أرض خراج، قواعد الفقه: ص۱۰۸، رقم القاعدة: ۲۵۹)

**مثال:** جب کسی چیز کا جواز دلالتاً ثابت ہو، اور اسی چیز سے متعلق صراحتاً نہی موجود ہو، تو نص کے مقابلہ میں دلالت کا کوئی اعتبار نہیں ہوگا۔

**قاعده (۲۷۰):** ﴿لا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ﴾

**ترجمه:** خالق کی نافرمانی میں مخلوق کی کوئی فرماں برداری درست نہیں۔

(شرح السیر الکبیر: ۱۷۷/۱، دار الکتب العلمیة بیروت، ۲۹/۱، باب ما یجب من طاعة الوالي وما لا یجب، قواعد الفقه: ص۱۰٦، رقم القاعدة: ۲۵۳)

**فائده:** یعنی ہر وہ صورت جس میں خالق کی نافرمانی ہوتی ہو، اس میں مخلوق کی فرماں برداری نہیں کی جائے گی۔

**مثال:** امراء کے وہ احکام جن میں دینی اعتبار سے لوگوں کی بھلائی ہو، وہ معمول بہا ہوں گے۔ اسی طرح وہ احکام جن کے متعلق یہ معلوم نہ ہو کہ ان پر عمل پیرا ہونے سے نفع ہوگا یا نقصان؟ وہ بھی معمول بہا ہوں گے، کیوں کہ طاعتِ امراء کی فرضیت نص قطعی سے ثابت ہے، لیکن اگر ان کے احکام کی تعمیل کرنے سے اللہ رب العزت کی نافرمانی لازم آتی ہو تو ان کے احکام معمول بہا نہیں ہوں گے، بلکہ وہ مردود ہوں گے، کیوں کہ قاعدہ ہے: "**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**"۔

اور قرآن کریم میں بھی اس بات کی طرف اشارہ موجود ہے کہ فرمان باری تعالیٰ: ﴿**یا أیها الذین آمنوا أطیعوا الله وأطیعوا الرسول وأولي الأمر منکم**﴾ "اے ایمان والو! بات مانو اللہ تعالیٰ کی اور بات مانو رسول کی اور وُلَاتِ امر کی"۔ میں اللہ اور اس کے رسول سے پہلے فعل "**أطیعوا**"، مکرر آیا ہے، جو مشیر ہے اس بات کی طرف کہ ان کی بات آپ کو ماننی ہی ہے، کیوں کہ ان کا حکم عینِ صواب اور منفعتِ

دین ودنیا پر مشتمل ہے، اور "أولي الأمر منكم" سے پہلے "أطيعوا" فعل نہیں ہے، بلکہ اس کا عطف "الرسول" پر ہے، جس میں یہ نکتہ ہے کہ امراء کے تمام اوامر قابلِ اطاعت نہیں، بلکہ صرف وہی احکام قابلِ اطاعت ہوں گے، جن سے اللہ اور اس کے رسول کی اطاعت ہوتی ہو، اس لیے کہ ولاتِ امر کے اوامر میں خطا وصواب، طاعت ومعصیت، دونوں کا احتمال ہے۔

**قاعدہ(۲۷۱): ﴿لا مَسَاغَ لِلإجْتِهَادِ فِي مَوْرِدِ النَّصِّ﴾**

**ترجمہ:** محل نص میں اجتہاد جائز نہیں ہے۔

(درر الحكام: ۱/۳۲، المادة: ۱۴، قواعد الفقه: ص۱۰۸، القاعدة: ۲۶۰، ترتیب اللآلي: ص۹۸۸، القواعد الفقهية: ص۱۴۸، ۴۳۰، شرح القواعد: ص۱۴۷، جمهرة القواعد: القاعدة: ۱۸۵۲، القواعد الكلية: ص۳۶۱)

**مثال:** جس نص کے معنی واضح ہوں، اس میں اجتہاد جائز نہیں ہے، مثلاً فرمانِ باری تعالیٰ: ﴿أحل الله البيع وحرم الربوٰ﴾ "اللہ رب العزت نے بیع کو حلال فرمایا اور ربوٰ کو حرام"۔ اب اجتہاد کر کے اس فرمان کو معنیٔ آخر پر محمول کر کے حلتِ بیع اور حرمتِ ربوٰ کے خلاف حکم لگانا جائز نہیں ہے۔

**قاعدہ(۲۷۲): ﴿لا يَبْقٰى لِلإنْسَانِ الْمِلْكُ عَلٰى نَفْسِهٖ﴾**

**ترجمہ:** انسان کے لیے اپنی ذات پر ملک باقی نہیں رہتی ہے۔

(شرح السير الكبير: ۵/۱۸۸، باب خروج العبد بأمان من دار الحرب وخرجه مسلماً أو ذمياً، قواعد الفقه: ص۱۰۸، رقم القاعدة: ۲۶۱، القواعد الكلية: ص۲۵۳)

**مثال:** جب انسان اپنی ذات کا مالک نہیں ہے، تو اس کے لئے اپنی آنکھ، خون اور گردہ وغیرہ کو فروخت کرنا جائز نہیں ہے، کیوں کہ بیع کے صحیح ہونے کے لئے مبیع کا مالک ہونا ضروری ہے، اور انسان اپنے کسی جزء کا مالک نہیں ہے۔

**قاعدہ(۲۷۳): ﴿لا يَتِمُّ التَّبَرُّعُ إلَّا بِالْقَبْضِ﴾**

**ترجمہ:** تبرع (احسان کرنا، صدقہ کرنا) بدونِ قبضہ پورا نہیں ہوتا ہے۔

(درر الحكام: ۱/۵۷، المادة: ۵۷، شرح السير الكبير: ۵/۱۸۵، باب الاستبراء، ترتيب اللآلي في سلك الأمالي: ص۴۸۱، القواعد الفقهية: ص۱۴۸، قواعد الفقه: ص۱۰۸، رقم القاعدة: ۲۶۲، شرح القواعد: ص۲۹۹)

**مثال:** زید نے عمرو کو کوئی چیز ہبہ کردی، تو یہ ہبہ اس وقت تک پورا نہیں ہوگا، جب تک کہ عمرو اس پر قابض نہ ہو۔

**قاعدہ (۲۷٤):** ﴿لا يَثْبُتُ شَيءٌ مِنَ الْحُكْمِ بِبَعْضِ الْعِلَّةِ﴾

**ترجمہ:** جزءِ علت سے جزءِ حکم ثابت نہیں ہوگا۔ (شرح السير الكبير: ۵۷/۴، باب ما يكون إحرازاً منهم وما لا يكون، قواعد الفقه: ص ۱۰۹، رقم القاعدة: ۲٦۳)

**مثال:** احناف کے نزدیک علتِ ربوٰ قدر وجنس ہے، اب اگر صرف قدر کا تحقق ہوا اور جنس کا نہیں، یا جنس کا تحقق ہو قدر کا نہیں، تو حکمِ ربا ثابت نہیں ہوگا۔

**قاعدہ (۲۷۵):** ﴿لا يَجْرِي الْعُمُوْمُ فِي مُقْتَضَى النَّصِّ﴾

**ترجمہ:** مقتضائے نص میں عموم جاری نہیں ہوتا ہے۔ (قواعد الفقه: ص ۱۰۹، رقم القاعدة: ۲٦۴)

**مُقتضٰی:** نفسِ کلام میں وہ زیادتی جس کے بغیر کلام کے معنی صحیح نہ ہوتے ہوں۔

**مثال:** اگر کوئی آدمی یوں کہے کہ: "إن أكلت فامرأتي طالق" اگر میں کھانا کھاؤں تو میری بیوی طلاق والی ہے، اس قسم کے بعد طعام سے کسی خاص کھانے کی نیت کرے، مثلاً بریانی وغیرہ کی تو اس کی یہ نیت درست نہیں ہوگی، اور کسی بھی کھانے کے کھا لینے سے اس کی بیوی مطلقہ ہو جائے گی، کیوں کہ اس کا کلام "إن أكلت" مصدر " طعاماً " کا مقتضِی ہے، تو طعام علی سبیل الاقتضاء ثابت ہے، اور جو چیز اقتضاءً ثابت ہوتی ہے اس میں عموم جاری نہیں ہوتا ہے، جب کہ تخصیص کے لئے تعمیم ضروری ہے۔

**قاعدہ (۲۷٦):** ﴿لا يَجُوْزُ الِاحْتِجَاجُ بِالْمَفْهُوْمِ فِي كَلامِ النَّاسِ﴾

**ترجمہ:** لوگوں کے کلام میں مفہوم سے استدلال کرنا صحیح نہیں ہے۔

(قواعد الفقه: ص ۱۰۹، رقم القاعدة: ۲٦۵)

**فائدہ:** جو چیز لفظ سے مفہوم ہوگی وہ دو حال سے خالی نہیں، یا تو لفظِ صریح سے مفہوم ہوگی یا نہیں، پہلی کو منطوق اور دوسری کو مفہوم کہتے ہیں، یعنی جو چیز صراحت لفظ سے مفہوم نہ ہو، بلکہ دلالت لفظ سے مفہوم ہو اس کو مفہوم کہتے ہیں۔

**مفہوم کی دو قسمیں:** (۱) موافق (۲) مخالف

**موافق:** لفظ سے مسکوت عنہ کا حال، موافقِ منطوق مفہوم ہو۔

**مخالف:** لفظ سے مسکوت عنہ کا حال، مخالفِ منطوق مفہوم ہو۔ (نورالانوار: ص ۱۵۷)

**مثال:** اگر کوئی شخص کہے: "جاء ني زيد" میرے پاس زید آیا، اور اس نے عمرو کی آمد سے خاموشی اختیار کی ہو، تو اس سے عمرو کے نہ آنے پر استدلال کرنا صحیح نہیں ہے۔ (نورالانوار: ص ۱۵۸)

## قاعدہ (۲۷۷): ﴿لا يَجُوزُ أَنْ يَثْبُتَ فِي التَّابِعِ حُكْمٌ آخَرُ سِوٰى الثَّابِتِ فِيْمَنْ هُوَ الأَصْلُ﴾

**ترجمہ:** تابع میں حکمِ اصل کے سوا کسی اور حکم کا ثابت ہونا جائز نہیں ہے۔

(شرح السير الكبير: ۹٦/۲، باب الاسترقاق على المسلمين، قواعد الفقه: ص ۱۰۹، رقم القاعدة: ۲٦٦)

**مثال:** مجاہدین امیر لشکر کے تابع ہوتے ہیں، اگر امیر نے کسی مقام پر اقامت کی نیت کی تو تمام مجاہدین پوری نمازیں ادا کریں گے اور اگر امیر نے اقامت کی نیت نہیں کی تو تمام مجاہدین قصر ہی کریں گے۔ یہی کچھ حال بیوی کا ہے جب کہ وہ اپنے شوہر کے ساتھ سفر میں ہو۔

## قاعدہ (۲۷۸): ﴿لا يَجُوزُ تَرْكُ الْوَاجِبِ لِلاسْتِحْبَابِ﴾

**ترجمہ:** استحباب کی خاطر ترک واجب جائز نہیں ہے۔

(شرح السير الكبير: ۲۳۲/۴، باب المفاداة بالأسراء وغيره من الأموال، قواعد الفقه: ص ۱۰۹، رقم القاعدة: ۲٦۷)

**مثال:** کسی بھی عملِ مستحب کے لئے واجب کا ترک کرنا جائز نہیں ہے، جیسے صف کی درستگی قریب بواجب یعنی سنتِ مؤکّدہ ہے، اور قوم وامام دونوں مسجد میں موجود ہوں اور امام محراب سے قریب ہو، نیز تمام لوگ صف لگا کر پہلے سے بیٹھے ہوئے ہوں، تو جب مکبّر حیّ علی الفلاح کہے، اس وقت نماز کے لئے کھڑا ہونا مستحب ہے، لیکن اگر یہ بات نہ ہو، جیسا کہ آج کل ہمارا حال ہے تو اس استحباب پر عمل نہیں کیا جائے گا، کیوں کہ حی علی الفلاح پر کھڑے ہونے کی صورت میں تسویۃ الصفوف (صفوں کو سیدھا کرنا) نہیں ہو سکے گا، اور ادھر نماز

بھی شروع ہوجائے گی، تو استحباب پر عمل کرنے سے واجب ترک ہوجائے گا۔ یہی وجہ ہے کہ عموماً اقامت کے آغاز ہی سے لوگ صفوں میں کھڑے ہوکر صفوں کو سیدھی کرنے میں لگ جاتے ہیں۔

**قاعدہ(۲۷۹):** ﴿لا يَجُوْزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَقِيْقَةِ وَالْمَجَازِ مَقْصُوْدَيْنِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ﴾

**ترجمہ:** ایک ہی لفظ سے جمع بین الحقیقت والمجاز جائز نہیں ہے، درانحالانکہ دونوں مقصود ہوں۔

(الحسامی :ص۱۴، قواعد الفقه:ص ۱۱۰، رقم القاعدة: ۲۶۸، شرح السير الكبير: ۱/۱۲۸، باب ما يصدق المستأمن فيه من أهل الحرب وما لا يصدق)

**مثال:** فرمانِ باری تعالیٰ: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوْا مَآءً فَتَيَمَّمُوْا صَعِيْداً طَيِّبًا﴾. ”یاتم میں سے کوئی شخص پاخانہ سے آئے، یاتم نے اپنی بیویوں سے لمس کیا ہو اوراس کے بعد تم پانی نہ پاؤ تو تیمّم کرو پاک مٹی سے“۔

آیت میں لفظِ ”لمس“ کے معنیٔ حقیقی مس بالید، اور معنیٔ مجازی جماع (ہم بستری) ہیں۔ احناف نے معنیٔ مجازی یعنی جماع کو مراد لیا، اس لئے ان کے نزدیک مس بالید ناقض وضو نہیں ہے، اگر مس بالید سے نقضِ وضو کو تسلیم کیا جاوے تو جمع بین الحقیقت والمجاز لازم آئے گا، جو درست نہیں ہے۔

**تنبیہ:** معنیٔ مجازی جماع ہی کو کیوں مراد لیا گیا، اس کی تفصیل کتبِ اصول میں موجود ہے۔

**قاعدہ(۲۸۰):** ﴿لا يَجُوْزُ لِأَحَدٍ أنْ يَأخُذَ مَالَ أحَدٍ بِلَا سَبَبٍ شَرْعِيٍّ﴾

**ترجمہ:** کسی کے لئے کسی کا مال بلاسببِ شرعی لینا جائز نہیں ہے۔

(درر الحكام شرح مجلة الأحكام : ۱/ ۹۸، المادة :۹۷، جمهرة القواعد الفقهية : ۸۷۶/۲، رقم القاعدة: ۱۸۹۹، القواعد الكلية :ص۳۳۷، قواعد الفقه:ص ۱۱۰، رقم القاعدة: ۲۶۹، شرح القواعد:ص۴۶۵)

**مثال:** دوسرے کے مال کو لینے کے اسباب شرعیہ: بیع، ہبہ، ارث اور وصیت وغیرہ ہیں، اگر ان میں سے کوئی سبب پایا گیا تو دوسرے کے مال کو لینا جائز ہوگا، ورنہ نہیں، آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشاد

ہے:" **لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه**"۔"کسی مسلمان کا مال اس کی خوش دلی کے بغیر حلال نہیں ہے"۔ (سنن الدارقطني:۳/۲۲، كتاب البيوع، رقم الحديث:۲۸۶۲، مشكوة المصابيح: ص۲۵۵، كتاب الغصب والعارية، جمع الجوامع: ۹/۷، تتمة حرف اللام الألف، رقم الحديث: ۲۶۷۵۹)

مفتیٔ اعظم حضرت مولانا شفیع صاحبؒ نے تو یہاں تک لکھا ہے کہ اگر مدرسہ والے کسی صاحبِ اثر ورسوخ کو لیکر چندہ کرتے ہیں اور ایک آدمی جو صرف پانچ روپئے دینا چاہتا تھا، لیکن ان صاحب کے زیر اثر آکر اس نے دس روپئے دیئے تو صرف پانچ روپئے ہی حلال ہیں، کیوں کہ وہ خوش دلی سے دیئے گئے، اور دوسرے پانچ روپئے محض دباؤ کی وجہ سے، جس میں خوش دلی نہیں، لہٰذا وہ حلال نہیں ہوئے۔

**قاعدہ(۲۸۱):﴿لا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ﴾**

**ترجمہ:** دوسرے کی ملک میں اس کی اجازت کے بغیر تصرف کرنا کسی کے لئے جائز نہیں۔

(درر الحكام : ۱/۹۶، المادة :۹۶، قواعد الفقه:ص ۱۱۰،رقم القاعدة:۲۷۰، القواعد الفقهية :ص ۸۵، ۱۲۳، شرح القواعد:ص ۴۶۱، جمهرة القواعد: القاعدة: ۱۹۰۰ القواعد الكلية :ص ۳۳۳)

**مثال۱:** کسی کی سائیکل کھڑی ہو، اور کسی شخص کو کوئی ضرورت پیش آئی، تو اس نے اس کے مالک سے اجازت لئے بغیر اس کو لیا، اس پر سواری کی، اور کہیں جا کر واپس آگیا، پھر سائیکل وہیں کھڑی کردی جہاں تھی، تو اس کا یہ عمل شرعاً ناجائز ہے۔

**مثال۲:** مسجد کے باہر نمازی اپنی چپلیں اتارتے ہیں، بعض لوگ چمڑے کے جوتے پہن کر مسجد آتے ہیں، اور چمڑہ خراب ہونے کے اندیشہ سے وہ انہیں بیت الخلاء وغیرہ نہیں لیجانا چاہتے، تو بلا تکلف دوسرے کی سیلیپر چپل پہن کر استنجاء وغیرہ کے لئے چلے جاتے ہیں، ان کا یہ عمل شرعاً جائز نہیں ہے۔

**مثال۳:** کوئی شخص حمام میں داخل ہوا، وہاں کسی اور شخص کا صابن رکھا ہوا ہو، یا وہ بھول کر چلا گیا ہو، تو اس شخص کے لیے اس صابن کا استعمال شرعاً ناجائز ہے، کیوں کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا فرمان ہے: " **لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم**"۔"ابن آدم جس غلام کا مالک نہیں اس میں اس کا عتق

درست نہیں''۔یعنی آدمی جس چیز کا مالک نہیں وہ اس میں تصرف نہیں کرسکتا، جیسے ہم عرفِ عام میں یوں کہتے ہیں کہ:''حلوائی کی دکان پر فاتحہ خوانی درست نہیں''۔ (رحمانی)

**قاعدہ(۲۸۲):** ﴿لا يَجُوْزُ مُخَالَفَةُ الإجْمَاعِ﴾

**ترجمہ:** اجماع کی مخالفت جائز نہیں ہے۔

(شرح السير الكبير: ۳۲/۳، باب سهمان البراذين، قواعد الفقه: ص ۱۱۰، رقم القاعدة: ۲۷۱)

**وضاحت:** اجماع کے معنی لغوی عزم اور اتفاق کے ہیں، اور اصطلاحِ شرع میں ہر زمانے کے عادل ومجتہد علماء کے کسی حکم پر اتفاق کرنے کو اجماع کہا جاتا ہے۔(حاشیہ اصول الشاشی:ص۸۷)

**مثال:** ''ابن قطان'' فرماتے ہیں کہ نوم قلیل (جس میں استرخاء مفاصل نہ ہو) کے ناقض وضو نہ ہونے پر تمام علماء کا اجماع ہے، مگر''امام مزنی'' نے خرقِ اجماع کر کے نوم قلیل کو بھی ناقض وضو قرار دیا ہے، البتہ پہلو کے بل لیٹ کر سونے سے نقض وضو پر تمام کا اتفاق ہے۔(حاشیہ اصول الشاشی:ص۷۹)

**قاعدہ(۲۸۳):** ﴿لا يُحَلِّفُ الْقَاضِي عَلٰى حَقٍّ مَجْهُوْلٍ﴾

(ترتيب اللآلي في سلك الأمالي: ص ۹۷۳، قواعد الفقه: ص ۱۱۱، رقم القاعدة: ۲۷۲)

**ترجمہ:** قاضی حقِ مجہول پر قسم نہیں کھلائے گا۔

**مثال:** اگر دو آدمیوں نے مل کر کوئی کاروبار شروع کیا، اب ایک، دوسرے پر خیانت مبہمہ کا دعوی کرے تو قاضی مدعیٰ علیہ کو قسم نہیں کھلائے گا، کیوں کہ حقِ مجہول پر قسم نہیں کھلائی جاتی ہے۔

**قاعدہ(۲۸٤):** ﴿لا يَزِيْدُ الْبَعْضُ عَلَى الْكُلِّ إلَّا فِي مَسْئَلَةِ الظِّهَارِ﴾

**ترجمہ:** بعض کل سے زائد نہیں ہوتا ہے، مگر مسئلہ ظہار میں۔

(قواعد الفقه: ص ۱۱۱، رقم القاعدة: ۲۷۳)

**مثال:** اگر کوئی آدمی اپنی بیوی سے کہے:'' أنتِ عليّ كظهر أمي''. '' تو میرے حق میں میری ماں کی پشت کی مانند ہے''، تو وہ مظاہر یعنی ظہار کرنے والا ہوگا۔

**نوٹ**: تین مسئلوں میں بعض کل سے بڑھ جاتا ہے:

**مسئلہ اولیٰ**: کسی آدمی نے باپ کی اجازت سے بچہ کا ختنہ کی، اور حشفہ کٹ گیا، جس کی وجہ سے بچہ مرگیا تو ختنہ کرنے والے پر نصف دیت یعنی پانچ سو دینار واجب ہوں گے، اور اگر بچہ بچ گیا تو پوری دیت واجب ہوگی۔

وجہ یہ ہے کہ اگر بچہ مرگیا تو موت کا سبب دو فعل ہیں:

ایک فعل یعنی ختنہ کی تو اجازت تھی، مگر دوسرے فعل یعنی حشفہ کاٹ دینے کی اجازت نہیں تھی، اس لئے نصف دیت واجب ہوگئی، اور اگر بچہ نہیں مرا تو فعلِ ماذون فیہ (ختنہ) کا اعتبار نہیں ہوگا، گویا وہ ہوا ہی نہیں، اور حشفہ کا کاٹ دینا جو فعلِ غیر ماذون فیہ ہے، کا اعتبار کرکے ضمانِ حشفہ یعنی پوری دیت واجب ہوگی۔

**مسئلہ ثانیہ**: بوقتِ ولادت بچہ نے سر باہر نکالا اور کسی آدمی نے اس کا کان کاٹ دیا، اور بچہ مرا نہیں بلکہ زندہ رہا تو کان کاٹنے والے پر پانچ سو دینار واجب ہوں گے، اور اگر وہی شخص بجائے کان کاٹنے کے سر کاٹ دے تو اس پر ایک ایسا غلام یا باندی واجب ہوگی، جس کی قیمت پچاس دینار کے برابر ہو۔

**مسئلہ ثالثہ**: جب کنویں میں بغیر پھولا پھٹا چوہا گر جائے، تو بیس ڈول نکالنا واجب ہے، اور اگر پھولے پھٹے چوہے کی صرف دُم گر جائے تو پورا کنواں خالی کرنا واجب ہے۔

(شرح الحموي على الأشباه: ۱/۴۰۴)

## قاعدہ (۲۸۵): ﴿لا يَصِحُّ تَوْكِيلُ مَجْهُوْلٍ﴾

**ترجمہ**: شخصِ مجہول کو وکیل بنانا درست نہیں ہے۔

(الأشباه والنظائر، قواعد الفقه: ص ۱۱۱، القاعدة: ۲۷۴)

**مثال**: اگر قرض خواہ مقروض سے یوں کہے: "اگر تیرے پاس کوئی شخص فلاں علامت لے کر آئے، یا تیری انگشت پکڑ لے، یا تجھ سے اس طرح کہے کہ تو میرا مال جو تیرے ذمہ لازم ہے، اس کو دیدے"، تو یہ توکیل درست نہیں ہے، کیوں کہ وکیل مجہول ہے، اور مقروض اس طرح کے وکیل کو قرض کا مال دیدینے سے بریٔ الذمہ نہیں ہوگا۔ (الأشباه: ص ۳۷۰)

**قاعدہ(۲۸٦)**: ﴿لا يَصِحُّ رُجُوعُ الْقَاضِي عَنْ قَضَائِهِ إِذَا كَانَ مَعَ شَرَائِطِ الصِّحَّةِ﴾

**ترجمہ**: قاضی کا اپنے فیصلہ سے رجوع کرنا صحیح نہیں ہے جب کہ وہ شرائطِ صحت پر مبنی ہو۔

(الأشباه: ص ۳۳۹، قواعد الفقه: ص ۱۱۱، القاعدة: ۲۷۵)

**مثال**: اگر قاضی یوں کہے: ''میں نے اپنے فیصلہ سے رجوع کرلیا، یا شاہدوں کی تلبیس (خلط ملط کرنا) میں واقع ہوا ہوں، یا میں نے اپنے حکم کو باطل قرار دیا''، تو اس کا یہ قول صحیح نہیں ہے اور فیصلہ نافذ ہی رہے گا۔ (الأشباه: ص ۳۳۹)

**قاعدہ (۲۸۷)**: ﴿لا يُعْتَمَدُ عَلَى الْخَطِّ وَلا يُعْمَلُ بِهِ لأَنَّ الْخَطَّ يَشْبَهُ الْخَطَّ﴾

**ترجمہ**: خط پر اعتماد نہیں کیا جائے گا اور نہ اس پر عمل کیا جائے گا، کیوں کہ ایک خط دوسرے خط کے مشابہ ہوتا ہے۔

(شرح الأشباه: ۱٦۸/۲، قواعد الفقه: ص ۱۱۱، القاعدة: ۲۷٦، رد المحتار: ۴۱۳/۴، كتاب القضاء، شرح السير الكبير: ۱۰٦/۵، باب العين يصيبه المسلمون)

**خط**: خط سے مراد ''تحریر'' ہے۔

**مثال**: کسی آدمی کے قبضہ میں ایک جائیداد ہے، اب کوئی دوسرا شخص قاضی کے پاس آکر یہ دعوی کرے کہ یہ جائیداد وقف کی ہے اور بطور ثبوت اس نے ایک دستاویز پیش کی، جس پر گذرے ہوئے قاضیوں یا عادلوں کی تحریر موجود ہو، اور قاضی سے اس تحریر کے عین مطابق صدورِ فیصلہ کو طلب کرے، تو قاضی کے لئے اس دستاویز کے مطابق فیصلہ کا اختیار نہیں ہے، کیوں کہ قاضی یا تو فیصلہ کرتا ہے بینہ (یعنی دو گواہوں کی گواہی)، یا اقرار، یا قسم سے انکار کی بنیاد پر۔ رہی تحریر! تو وہ حجت بننے کی صلاحیت نہیں رکھتی، کیوں کہ ایک خط دوسرے خط کے مشابہ ہوتا ہے۔

**نوٹ**: صاحبین کے نزدیک خط پر اعتماد کرنا اور اس کے مطابق عمل کرنا صحیح ہے، جب کہ اس بات کا یقین ہو کہ وہ تحریر صاحبِ معاملہ ہی کی ہے، رہا مشابہتِ خط بالخط کا امکان تو یہ شاذ ونادر ہے، اور اعتبار عموم کا ہوتا ہے نہ کہ شاذ ونادر کا، نیز خط کے اعتبار میں لوگوں کے لئے آسانی اور سہولت ہے، کیوں کہ آج ہمارے اس دور میں اسی پر تمام معاملات کا دارومدار ہے، لہٰذا فتویٰ صاحبین کے قول پر ہی ہوگا۔

(شرح الأشباہ: ۱۶۸/۲، رد المحتار: ۱۳۸/۸، کتاب القضاء، باب کتاب القاضي إلی القاضي وغیرہ)

## **قاعدہ(۲۸۸)**: ﴿لا یُفْتٰی بِکُفْرِ مُسْلِمٍ مَهْمَا أمْکَنَ﴾

**ترجمہ**: جہاں تک ممکن ہو، کسی مسلم کے کفر کا فتویٰ نہیں دیا جائے گا۔

(رد المحتار: ۳۱۰/۶، قبیل کتاب الأضحیة، قواعد الفقه: ص ۱۱۲، القاعدة: ۲۷۸، رسم المفتي: ص ۱۵۱، لا یفتی بکفر مسلم حتی الوسع، مکتبہ زکریا دیوبند)

**مثال**: جہاں تک ممکن ہو کسی مسلمان کو کافر نہیں قرار دیا جائے گا، ہاں! اگر وہ کسی فرض کا منکر ہو تو اس صورت میں اس کو کافر قرار دیا جائے گا، مثلاً کوئی شخص روزہ کی فرضیت ہی کا انکار کرے، یا نماز کی فرضیت کا انکار کرے، تو اس صورت میں وہ کافر ہوگا۔

بعض فِرَقِ ضالّہ (گمراہ فرقے) مثلاً خوارج ومعتزلہ وغیرہ مرتکبِ کبیرہ کو کافر قرار دیتے ہیں، جب کہ اہل سنت والجماعت کے نزدیک وہ کافر نہیں ہے۔

## **قاعدہ(۲۸۹)**: ﴿لا یُقَاسُ الْمَنْصُوْصُ عَلَی الْمَنْصُوْصِ﴾

**ترجمہ**: منصوص کو منصوص پر قیاس نہیں کیا جائے گا۔

(شرح السیر الکبیر: ۱۰۵/۵، باب ما یبتلی به الأسیر في دار الحرب، قواعد الفقه: ص ۱۱۲، القاعدة: ۲۷۹)

**وضاحت**: منصوص وہ حکمِ شرعی ہے جس کے متعلق کتاب اللہ، سنت رسول اللہ میں کوئی نصِ صریح موجود ہو۔

**مثال**: کفارۂ قتلِ خطا میں اللہ رب العزت کا حکم یہ ہے کہ ایک مومن غلام کو آزاد کر کے کفارہ ادا کیا جائے، یہ حکم منصوص ہے، اور کفارۂ ظہار میں یہ حکم ہے کہ ایک غلام کو آزاد کر کے کفارۂ ظہار ادا کیا

جائے، یہ بھی حکم منصوص ہے، یہاں غلام کا مومن ہونا مذکور نہیں ہے، تو اس حکمِ منصوص کو کفارۂ قتلِ خطا والے حکمِ منصوص پر قیاس کر کے غلام میں ایمان کی قید کا اضافہ درست نہیں ہے۔

**قاعدہ (۲۹۰):** ﴿لا يُقَدَّمُ أَحَدٌ فِي التَّزَاحُمِ عَلَى الْحُقُوْقِ إِلَّا بِمُرَجِّحٍ﴾

**ترجمہ:** مزاحمت فی الحقوق کی صورت میں کسی ایک کو مقدم نہیں کیا جائے گا، مگر کسی مرجّح کے سبب۔ (قواعد الفقه: ص۱۱۳، القاعدة: ۲۸۰)

**مثال:** اگر کسی ادارہ میں عہدۂ افتاء یا تدریس کی جگہ خالی ہو، اور کئی لوگوں نے درخواستیں دے رکھی ہوں، تو کسی ایک کو یوں ہی مقدم نہیں کیا جائے گا، بلکہ وجہ ترجیح کی بنیاد پر ہی تقرر عمل میں آئے گا، اور اگر تمام درخواست دہندگان میں وجوہِ ترجیح پائی جائیں تو قرعہ ڈالا جائے گا، مثلاً دو مفتیوں نے یا دو مدرسوں نے درخواست دے رکھی ہے، اور دونوں باصلاحیت ہیں، لیکن ایک میں صلاحیت کے ساتھ صالحیت بھی ہے، اور دوسرے میں محض صلاحیت ہے صالحیت نہیں تو پہلا مقدم ہوگا، اور اگر دونوں صالح ہوں، مگر ایک تجربہ کار ہو اور دوسرا نہیں تو پہلا مقدم ہوگا۔ (رحمانی)

**قاعدہ (۲۹۱)** ﴿لا يُنْسَبُ إِلٰى سَاكِتٍ قَوْلٌ لٰكِنَّهٗ فِي مَعْرَضِ الْحَاجَةِ بَيَانٌ﴾

**ترجمہ:** خاموش انسان کی طرف کسی قول کو منسوب نہیں کیا جائے گا، لیکن محلِ حاجتِ بیان میں خاموشی بیان ہے۔

(شرح الأشباه والنظائر: ۱/ ۴۳۸، قواعد الفقه: ص۱۱۳، رقم القاعدة: ۲۸۲، القواعد الفقهية: ص۱۹، ۳۰۲، ۴۱۹، شرح القواعد الفقهية: ص۱۵۰، درر الحكام: ۱/۶۶، المادة: ۶۷، القواعد الكلية: ص۳۳۷)

**مثال:** اگر کوئی شخص کسی دوسرے کو اس کا مال ضائع کرتے ہوئے دیکھ رہا ہو، پھر بھی وہ خاموش رہے، تو اس کی یہ خاموشی اتلافِ مال کی اجازت نہیں ہے، البتہ باکرہ لڑکی کا سکوت اس کی رضامندی کے درجہ میں ہے۔ (شرح الأشباه والنظائر: ۱/ ۴۳۸)

**قاعدہ** (**۲۹۲**): ﴿إِذَا قَضَى بِغَيْرِ حُجَّةٍ أَوْ قَضَى بِرَأْيِهِ مُخَالِفاً لِلنَّصِّ لايُنْفَذُ قَضَاءُهُ﴾

**ترجمہ**: جب قاضی بغیر کسی حجت کے یا اپنی رائے سے مخالفِ نص فیصلہ کرے تو اس کا فیصلہ نافذ نہیں ہوگا۔

(شرح السير الكبير: ۳/۱۷، باب من الاستئجار في أرض الحرب والنفل فيه، قواعد الفقه: ص۱۱۳، رقم القاعدة: ۲۸۳)

**نوٹ**: حضرات ائمہ اربعہ رحمہم اللہ کا کسی حکم پر اتفاق کرنا ''اجماع'' کہلاتا ہے، اس حکم کے خلاف فیصلہ کرنا خلافِ اجماع کہلائے گا۔

**مثال**: وقتِ واحد میں تین طلاق دینے کی صورت میں تینوں طلاقوں کے واقع ہونے پر ائمہ اربعہ کا اتفاق ہے، اگر کوئی قاضی اس کے خلاف فیصلہ کرتا ہے تو اس کا یہ فیصلہ نافذ نہیں ہوگا۔

عندالاحناف عددِ طلاق میں عورت کا اعتبار ہے نہ کہ مرد کا، اور امام شافعیؒ کے نزدیک مرد کا اعتبار ہے نہ کہ عورت کا، لیکن عدت میں دونوں کا اتفاق ہے کہ آزاد عورت کی عدت تین حیض یا تین طہر اور باندی کی دو حیض یا دو طہر، اگر کوئی قاضی اس کے خلاف فیصلہ کرتا ہے تو وہ نافذ نہیں ہوگا۔ (رحمانی)

**قاعدہ**(**۲۹۳**): ﴿لا يُنْكَرُ تَغَيُّرُ الأَحْكَامِ بِتَغَيُّرِ الزَّمَانِ﴾

**ترجمہ**: تغیرِ زمان سے تغیرِ احکام کا انکار نہیں کیا جا سکتا۔

(درر الحكام: ۱/۴۷، رقم المادة: ۳۹، القواعد الفقهية: ص۲۵، ۵۶، قواعد الفقه: ص۱۱۳، رقم القاعدة: ۲۸۴، شرح القواعد: ص۲۲۷، جمهرة القواعد: القاعدة: ۴۲۱، ۱۹۴۰، القواعد الكلية: ص۲۵۹)

**مثال**: (۱) مسجد کا سامان چوری ہوجانے کے اندیشہ سے نماز کے اوقات کے علاوہ دیگر اوقات میں مسجد کے دروازوں کو بند کرنا جائز ہے۔ (۲) امامت واذان کی تنخواہ لینا درست ہے۔ (۳) عورتوں کو مسجد میں باجماعت نماز پڑھنے کے لئے نکلنے سے روکنا جائز ہے، کیوں کہ اب حالات بدل چکے ہیں، اور حالات کے بدلنے سے احکام بھی بدلا کرتے ہیں۔

**قاعده(۲۹٤)**: ﴿لِصَاحِبِ الدَّيْنِ إِذَا ظَفَرَ بِجِنْسِ حَقِّهِ أَنْ يَأْخُذَهُ﴾

**ترجمه**: صاحب دین جب اپنے حق کی جنس سے اپنا حق وصول کرنے پر قادر ہوتو اسے اپنا حق وصول کرنے کا اختیار ہوگا۔ (شرح السير الكبير: ۱۴۴/۴، قواعد الفقه: ص۱۰۳، القاعدة: ۲۳۹، رد المحتار على الدر المختار: ۲۲۱/۹، كتاب الحجر، بيروت، أحسن الفتاوى: ۱۷۴/۷، ۱۷۵)

**مثال۱**: کسی شخص کا گھی کا کاروبار ہو، اس نے اپنی حقیقی بیٹی سے ۱۰۰/روپئے ادھار لیا، مگر مدت دراز ہوئی ادائیگی کا نام نہیں لیتا، حالانکہ وہ اس رقم کو ادا کرنے کی طاقت رکھتا ہے، اور آئندہ اصول نہ ہونے کی قوی امید ہے، اور اس کا گھی بیٹی کے گھر ہی رکھا رہتا ہے، تو وہ بیٹی اپنے والد کے گھی میں سے وقتاً فوقتاً ان کی اجازت کے بغیر کسی قدر گھی نکال کر فروخت کر کے اپنی رقم وصول کرسکتی ہے، اور جب وصول ہوجائے تو اپنے والد کو آگاہ کردے، تو یہ طریقہ جائز ہے، مگر اس کا پورا اہتمام رہے کہ اپنے حق سے زیادہ ہرگز نہ لے۔ (مستفاد از احسن الفتاوی: ۱۷۴/۷، باب القرض والدین)

**مثال۲**: فائنانس یا بینک والے جب لون پر کسی کو گاڑی دیتے ہیں تو اولاً وہ خود اپنے آپ کو مالک ثابت کر کے، اس کے پورے کاغذات اپنے پاس رکھ لیتے ہیں، جب گاڑی لینے والے وقت پر قرض کی ادائیگی نہیں کرتے، تو فائنانس یا بینک والے وہ گاڑی کھینچ کرلاتے ہیں اور گاڑی کے مالک کو کچھ مہلت دیدیتے ہیں کہ وہ آکر ہفتہ بھرے اور گاڑی لیکر جائے، اگر مہلت گزرنے کے بعد بھی وہ رقم لے کر نہیں آتا، تو فائنانس یا بینک والے نیلام (Octian) کے ذریعہ مینیجر سے سیٹنگ کر کے لوگوں کو گاڑیاں بیچ دیتے ہیں،......اگر کسی نے بینک کے ساتھ بیع کا یہ معاملہ کرلیا اور متعینہ قسطیں ادا نہیں کیں، اور بینک اس سے گاڑی کو ضبط کر کے نیلام کے ذریعہ بیچ دے تو بینک کو یہ حق حاصل ہے، البتہ بینک صرف اپنے دین کو وصول کرسکتا ہے، گاڑی مالک نے جو قسطیں ادا نہیں کیں ان کو سوخت نہیں کرسکتا۔

قال ابن عابدين: لأن للدائن أن يأخذ بيده إذا ظفر بجنس حقه بغير رضا المدين ...... تنبيه: قال الحموي في شرح الكنز نقلاً عن العلامة المقدسي عن جده

الأشقر عن شرح القدوري للأخضب : إن عدم جواز الأخذ من خلاف الجنس كان في زمانهم لمطاوعتهم في الحقوق، والفتوى اليوم على جواز الأخذ عند القدرة من أي مال كان ، لا سيما في ديارنا لمداومتهم العقوق ، قال الشاعر (الطويل):

| | | |
|---|---|---|
| عفاءً على هذا الزمان فإنه | | زمان عقوق لا زمان حقوق |
| وكل رفيق فيه غير مرافقٍ | | وكل صديق فيه غير صدوق |

(رد المحتار على الدر المختار: ۲۲۱/۹، كتاب الحجر، بيروت)

قال الحصكفي : ليس لذي الحق أن يأخذ غير جنس حقه، وجوزه الشافعي، وهو الأوسع ."الدر المختار". وقال ابن عابدين رحمه الله : قوله: (وجوزه الشافعي) قدمنا في كتاب الحجر: أن عدم الجواز كان في زمانهم ، أما اليوم فالفتوى على الجواز . (الدر المختار مع الشامي: ۲۰۶/۲، كتاب الحظر والإباحة ، باب الاستبراء ، فصل في البيع، أحسن الفتاوى: ۱۷۵،۱۷۴/۷)

**مثال۳:** شوہر غائب ہے اور بیوی کا نفقہ مثلاً ایک ہزار روپے شوہر کے ذمہ باقی ہیں، اور گھر میں الماری کے اندر شوہر کی رقم موجود ہے تو عورت کو اختیار ہوگا کہ اس میں سے اپنے دینِ نفقہ کو لے لے۔

**قاعدہ(۲۹۵):** ﴿لِلإشَارَةِ عُمُومٌ كَمَا لِلْعِبَارَةِ﴾

**ترجمہ:** اشارۃ النص ایسا ہی عام ہوتا ہے، جیسا کہ عبارت النص ۔

(قواعد الفقه: ص۱۰۳ ، القاعدة:۲۳۸)

**فائدہ:** (۱) جو حکم عبارت النص سے ثابت ہو وہ ایسا حکم ہے، جس کے لئے کلام کو لایا گیا ہو، اور مقصودِ کلام بھی اصلاً یا تبعاً وہی حکم ہو۔

(۲) اشارۃ النص وہ عبارت ہے جس سے ایسا حکم ثابت ہو، جس کے لئے کلام نہیں لایا گیا، بلکہ محض غور وفکر سے وہ حکم مفہوم ہو، جیسے عبارت النص عام ہوتا ہے، تخصیص کو قبول کرتا ہے، ایسے ہی اشارۃ النص بھی عام ہوتا ہے اور تخصیص کو قبول کرتا ہے۔

یہی وجہ ہے کہ ہم نے اللہ تعالیٰ کے فرمان: ﴿وعلی المولود لہ رزقهن و کسوتهن بالمعروف﴾ ” اور جس کا بچہ ہے (یعنی باپ) اس کے ذمہ ہے ان کی ماؤں کا کھانا، کپڑا قاعدہ کے موافق“۔(سورۂ بقرہ:۲۳۳) کے اشارۂ عام (بیٹا اور اس کے جمیع اموال باپ کی ملک ہیں) سے بیٹے کی باندی سے باپ کے لیے عدمِ اباحتِ وطی کو خاص کیا۔

**قاعدہ (۲۹۶):** ﴿لَيْسَ مِنَ الصَّوَابِ أَنْ يَتْرُكَ فَرْضًا عَيْناً لِيَتَوَصَّلَ إِلٰى مَا هُوَ فَرْضُ كِفَايَةٍ﴾

**ترجمہ:** فرضِ کفایہ تک رسائی کے لیے، فرضِ عین کا ترک درست نہیں ہے۔

(شرح کتاب السير الكبير: ١/١٣٥)

**مثال ۱:** اگر والدین کو خدمت کی ضرورت ہو، اور اولاد کے ان کے پاس موجود نہ ہونے کی صورت میں انہیں ضرر کا اندیشہ ہو، تو ایسے موقع پر اولاد کے لیے جہاد پر جانا جائز نہیں ہے، کیوں کہ جہاد فرض کفایہ ہے اور والدین کی خدمت فرض عین ہے۔

(شرح کتاب السير الكبير: ١/١٣٥، الفتاوى الهندية: ٢/١٨٩)

**مثال ۲:** اسی طرح اگر والدین تنگ دست ہوں اور بیٹے کے سفر پر جانے کی صورت میں ان کے خرچ کا انتظام نہ ہو، یا ضعیف اور بیمار ہوں، اور ان کی خدمت اور خبر گیری کے لیے اور کوئی موجود نہ ہو، تب تو ان کی اجازت اور مرضی کے خلاف کسی بھی سفر میں جانا جائز نہیں ہے، خواہ وہ سفر تبلیغ کا ہو یا تحصیلِ علم کا، یا حج وعمرہ کا، لیکن اگر ان کے خرچ کا بھی انتظام ہے اور خبر گیری کرنے والے بھی موجود ہیں، تو ایسی صورت میں فقہاء نے ایسے سفر کی اجازت دی ہے، جس میں ہلاکت کا گمانِ غالب نہ ہو، اس حال میں اگر والدین کی اجازت کے بغیر بھی کوئی شخص تبلیغ کے سفر پر چلا جائے، تو ان شاء اللہ گناہ نہ ہوگا۔

(فتاوی عثمانی: ۱/۲۷۴، کتب خانہ نعیمیہ دیوبند)

**مثال۳:** اسی طرح بعض لوگ اپنے بیوی بچوں کے نفقہ کا انتظام کیے بغیر، ان سے بے فکر ہوکر تبلیغ میں نکل جاتے ہیں، یہ بھی جائز نہیں ہے، کیوں کہ بیوی بچوں کا نفقہ واجب ولازم ہے اور تبلیغ میں جانا فرضِ کفایہ ہے۔ اور ادائیگی فرضِ کفایہ کے لیے ترکِ واجب ولازم جائز نہیں ہے۔

**ونفقة الغير تجب على الغير بأسباب ثلاثة : زوجية وقرابة وملك ...... فتجب للزوجة على زوجها ، لأنها جزاء الاحتباس ، وكل محبوس لمنفعة غيره يلزمه نفقته .**

(التنوير مع الدر والرد: ۵/۲۷۸، ۲۸۱، کتاب الطلاق، باب النفقة، فتاوی محمودیه: ۴/۲۶۳، باب التبليغ)

**قاعده(۲۹۷): ﴿مَا أَدَّى إِلَى الضِّيْقِ وَالْحَرَجِ وَتَنْفِيْرِ النَّاسِ عَنْهُ كَانَ حُكْمُهُ سَاقِطاً﴾**

**ترجمه:** جو چیز ضیق وحرج کی طرف مؤدی اور تنفیرِ ناس کا باعث ہو، اس کا حکم ساقط ہوتا ہے۔

(موسوعة القواعد الفقهية: ۹/۳۸)

**مثال:** حالتِ حیض وصوم میں شوہر کے لیے اپنی بیوی کا بوسہ لینا منع نہیں ہے، جب کہ یہ وطی ممنوع کا داعی ہے، کیوں کہ حیض وصوم کا وجود بکثرت ہوتا ہے اور دواعیٔ وطی کو منع کرنا مفضی الی الضیق والحرج ہے، اس لیے یہاں دواعیٔ وطی کا حکم (ممانعت) ساقط ہے۔ (هدايه: ۲/۴۰۹، باب الظهار)

**قاعده(۲۹۸): ﴿مَا أَفْضٰى إِلَى الْحَرَامِ كَانَ حَرَاماً﴾**

**ترجمه:** جو چیز حرام تک پہنچائے وہ بھی حرام ہوتی ہے۔ (موسوعة القواعد الفقهية: ۹/۴۲)

**مثال:** مظاہر کے لیے اپنی بیوی سے کفارۂ ظہار ادا کرنے تک جہاں وطی کرنا حرام ہے، وہیں اس سے بوس وکنار اور دیگر دواعیٔ وطی بھی حرام ہیں، تاکہ یہ دواعی، وطی حرام تک نہ پہنچادے۔ **ثم الوطی إذا حرم حرم بدواعه كالمس والتقبيل كيلا يقع فيه .** (هدايه: ۲/۴۰۹، باب الظهار)

**قاعدہ(۲۹۹):** ﴿مَا تَعَذَّرَ الْوُقُوْفُ عَلٰى حَقِيْقَتِهٖ يُعْتَبَرُ فِيْهِ الْعَلَامَةُ﴾

**ترجمہ:** جس چیز کی حقیقت پر اطلاع متعذر رہو، اس میں علامت کا اعتبار ہوتا ہے۔

(موسوعة القواعد الفقهية: ۹/ ۴۹)

**مثال:** نقضِ وضو کی اصل علت، سبیلین سے کسی چیز کا خارج ہونا ہے، اب بحالتِ نوم کوئی چیز خارج ہوئی یا نہیں، اس پر وقوف متعذر رہے، اس لیے نقضِ وضو میں علامت (نوم) ہی کا اعتبار کر کے اسے ناقضِ وضو قرار دیا گیا۔

" ليس الوضوء على من نام قائما أو قاعدا أو راكعا أو ساجدا، إنما الوضوء على من نام مضطجعا، فإنه إذا نام مضطجعا استرخت مفاصله ، جعل استرخاء المفاصل علة ، فيتعدى الحكم بهذه العلة إلى النوم مستندا أو متكئا إلى شيء لو أزيل عنه (ذلک الشيء) لسقط " .

(أصول الشاشي: ص ۱۴۸، البحث الرابع في القياس ، الحسامي : ص ۱۳۱، بحث القياس)

**قاعدہ(۳۰۰):** ﴿مَا اجْتَمَعَ مُحَرِّمٌ وَمُبِيْحٌ إِلَّا غُلِّبَ الْمُحَرِّمُ﴾

قوله صلى الله عليه وسلم : " ما اجتمع الحلال والحرام في شيء إلا غلب الحرام الحلال" . (شرح السير الكبير: ۲/ ۴، باب من الأمان الذي يشک فيه)

**ترجمہ:** محرِّم (وہ دلیل جو حرمت کو ثابت کرتی ہے) اور مبیح (وہ دلیل جو اباحت کو ثابت کرے) کے جمع ہونے پر محرِّم ہی کو غلبہ دیا جائے گا۔

(غمز عيون البصائر: ۱/ ۳۳۷، قواعد الفقه: ص ۱۱۴، القاعدة: ۲۸۵)

**مثال۱:** جب دو دلیلیں باہم متعارض ہوں، ان میں سے ایک مقتضیِ حرمت اور دوسری مقتضیِ اباحت ہو اور کوئی مرجح موجود نہ ہو تو محرِّم مقدم ہوگی۔

**مثال۲:** حائضہ سے متعلق آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشاد ہے: " لَکَ مِنَ الْحَائِضِ فَوْقَ الإِزَارِ". (تیرے لئے حائضہ بیوی سے ازار کے اوپر کے حصۂ بدن سے استمتاع مباح ہے)، اور آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا دوسرا ارشاد: " إِصْنَعُوْا كُلَّ شيءٍ إِلَّا النِّكَاحَ"۔ "کہ تم وطی کے سوا تمام حصۂ بدن سے استمتاع کر سکتے ہو"۔

آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا پہلا فرمان ناف سے لیکر گھٹنوں تک کے حصۂ بدن سے استمتاع کی حرمت کا تقاضہ کرتا ہے، جب کہ دوسرا فرمان وطی کے سوا جمیع بدن سے استمتاع کی اباحت کا مقتضی ہے، تو احتیاطاً تحریم راجح ہوگی اور مافوق الازار سے استمتاع بلا حائل و بالحائل مباح ہوگا۔ رہا ناف سے لیکر گھٹنوں تک کا حصہ، تو اس سے استمتاع بلا حائل حرام اور بالحائل مباح ہوگا۔ (غمز عیون البصائر: ۱/ ۳۳۷)

## قاعدہ(۳۰۱): ﴿مَا انْتَفٰى دَلِيْلُ تَحْرِيْمِهٖ لا يَحْرُمُ﴾

**ترجمہ:** جس چیز کی دلیلِ تحریم منتفی ہو، وہ حرام نہیں ہوتی۔ (موسوعة القواعد الفقهية: ۹/ ۴۹)

**مثال:** حضرت عبداللہ ابن عباسؓ سے مروی ہے کہ ان کی خالہ حضرت میمونہؓ نے آپ صلی اللہ علیہ وسلم کی خدمت میں گھی، گوہ اور پنیر ہدیہ کیا، تو آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے گھی اور پنیر کو تو تناول فرمایا، مگر گوہ کو مکروہ سمجھ کر چھوڑ دیا۔ اور آپ کے دسترخوان پر گوہ کھائی گئی، اگر وہ حرام ہوتی تو آپ صلی اللہ علیہ وسلم کے دسترخوان پر نہیں کھائی جاتی۔ (معلوم ہوا کہ اکل گوہ کی دلیلِ حرمت منتفی ہے، اس لیے وہ حرام نہیں ہے)۔

عن ابن عباس رضي الله عنه : " أن خالته أهدت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم سَمناً وأضُبًّا وأقطاً ، فأكل من السمن ومن الأقط ، وترك الأضبَّ تقذّرا ، وأكل على مائدته صلى الله عليه وسلم ، ولو كان حراماً ما أكل على مائدة رسول الله " .

قال النووي : أجمع المسلمون على أن الضبّ حلال ليس بمكروه ، إلا ما حكي عن أصحاب أبي حنيفة من كراهته ، وإلا ما حكاه القاضي عياض عن قوم أنهم قالوا هو حرام وما أظنه يصح عن أحد ، وإن صح عن أحد فمحجوج بالنصوص وإجماع من قبله . (عون المعبود: ص ۱۶۲۵، كتاب الأطعمة ، باب في أكل الضب ، رقم: ۳۷۹۳)

## قاعدہ(۳۰۲): ﴿مَا انْتَفٰى دَلِيْلُ وُجُوْبِهٖ لا يَجِبُ﴾

**ترجمہ:** جس چیز کی دلیلِ وجوب منتفی ہو، وہ واجب نہیں ہوتی۔

(موسوعة القواعد الفقهية: ۹/ ۴۹)

**مثال:** حضرت زید بن خالد الجہنیؓ سے مروی ہے وہ فرماتے ہیں کہ میں نے رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کو ارشاد فرماتے ہوئے سنا کہ ''اگر میری امت پر شاق نہ ہوتا تو میں انہیں ہر نماز کے وقت مسواک کا حکم دیتا''۔ (یہاں مسواک کی دلیلِ وجوب منتفی ہے، اس لیے مسواک کرنا واجب نہیں بلکہ سنت ہے)۔

(نورالایضاح:ص۳۴)

**عن زید بن خالد الجهني قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " لو لا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواک عند کل صلوة ".**

(عون المعبود: ص۳۴، کتاب الطهارة ، باب السواک، رقم :۴۷)

**فدل الحديث على انتفاء الأمر لثبوت المشقة ، لأن انتفاء النفي ثبوت ، فيكون الأمر منفياً لثبوت المشقة، وفيه دليل على أن الأمر للوجوب من وجهين : أحدهما أنه نفي الأمر مع ثبوت الندبية ، ولو كان للندب لما جاز النفي وثانيهما : أنه جعل الأمر مشقة عليهم وذلک إنما يتحقق إذا كان الأمر للوجوب ، إذ الندب لا مشقة فيه لأنه جائز الترک ، وقال الشافعي : فيه دليل على أن السواک ليس بواجب ،لأنه لو كان واجباً لأمرهم به شق عليهم أو لم يشق ، وإلى القول بعدم وجوبه صار أكثر أهل العلم ، بل ادعى بعضهم فيه الإجماع .** (عون المعبود:ص۳۴، کتاب الطهارة ، باب السواک، رقم :۴۷)

**قاعدہ(۳۰۳):﴿مَا ثَبَتَ بِزَمَانٍ يُحُكَمُ بِبَقَائِهِ مَا لَمْ يُوُجَدْ دَلِيُلٌ بِخِلافِهِ﴾**

**ترجمہ:** جو چیز ایک زمانے سے ثابت ہو، اس کی بقا کا حکم لگایا جائے گا، جب تک کہ خلافِ بقا کوئی دلیل موجود نہ ہو۔ (درر الحکام ، قواعد الفقه:ص۱۱۴ ، القاعدة:۲۸۶)

**مثال:** 1997ء میں زید ایک مکان کا مالک بنا، 2010ء میں بھی زید کے اس مکان کے مالک ہونے کا حکم لگایا جائے گا، جب تک کہ یہ معلوم نہ ہو کہ زید نے وہ مکان عمرو کو بیچ دیا یا ہبہ کر دیا۔

(رحمانی)

## قاعدہ(۳۰۴): ﴿اَلْيَقِيْنُ لا يَزُوْلُ إلا بِيَقِيْنٍ﴾

**ترجمہ:** یقین، یقین ہی سے زائل ہوگا۔ (شرح السير الكبير: ۱۴۱/۴، باب من يكره قتله من أهل الحرب ومن لا يكره، الأشباه والنظائر، قواعد الفقه: ص۱۱۴، القاعدة:۲۸۷)

**نوٹ:** یہاں یقین سے مراد ظن غالب ہے۔

**مثال:** کسی شخص کا غالب ظن یہ ہو کہ اس نے بلا وضو ہی نماز پڑھی، یا یہ غالب گمان ہو کہ اس نے نماز کی شرطوں میں سے کسی شرط کو چھوڑ دیا تو وہ اس نماز کا اعادہ کرلے۔ (غمز عيون البصائر: ۳۳۷/۱)

## قاعدہ(۳۰۵): ﴿مَا ثَبَتَ عَلٰى خِلافِ الْقِيَاسِ فَغَيْرُهٗ لا يُقَاسُ عَلَيهِ﴾

**ترجمہ:** جو حکم خلاف قیاس ثابت ہو تو اس پر دوسرے کو قیاس نہیں کیا جائے گا۔

(درر الحكام: ۳۳/۱، المادة :۱۵، قواعد الفقه: ص۱۱۴، القاعدة:۲۸۸، ترتيب اللآلي: ص۱۰۳۰، شرح القواعد: ص۱۵۱)

**مثال:** امام ابوداؤد واحمد رحمہما اللہ نے عمارہ ابن خزیمہؓ سے یہ روایت نقل کی ہے کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے ایک دیہاتی سے ایک گھوڑا خریدا، اور اداء ثمن کے لئے اس اعرابی کو لے کر گھر کی طرف چل دیئے، وہ اعرابی چوں کہ پیچھے تھا اور آپ صلی اللہ علیہ وسلم آگے آگے، آپ صلی اللہ علیہ وسلم کی رفتار تیز تھی اور وہ دیہاتی سست رفتاری سے چل رہا تھا، جس کی وجہ سے آپ صلی اللہ علیہ وسلم اور اس اعرابی کے درمیان کچھ فاصلہ ہوا، تو لوگوں نے اس اعرابی کو روک کر اس سے اس گھوڑے کا سودا کرنا شروع کیا اور انہیں یہ معلوم نہیں تھا کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے اُس گھوڑے کو خرید لیا ہے، تو اس اعرابی نے آپ کو آواز دے کر یہ کہا کہ اگر آپ کو لینا ہو تو لو! ورنہ میں اس کو بیچ دوں گا، آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ کیا میں نے یہ گھوڑا تم سے خریدا نہیں؟ تو وہ اعرابی یہ کہنے لگا کہ اگر خریدا ہے تو گواہ لے آؤ! تو حضرت خزیمہؓ نے کہا: اے اللہ کے رسول صلی اللہ علیہ وسلم! میں گواہی دیتا ہوں کہ آپ نے اس کو خریدا ہے، آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے خزیمہ سے مخاطب ہو کر فرمایا: تم کس طرح گواہی دے رہے ہو؟ جب کہ تم سودے کے وقت موجود نہیں

تھے؟ تو خزیمہؓ نے عرض کیا: اے اللہ کے رسول صلی اللہ علیہ وسلم! میں آپ کی تصدیق کر چکا ہوں، اس لئے یہ گواہی دے رہا ہوں، آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے ان کی شہادت قبول فرمائی اور یہ ارشاد فرمایا: ''**مَنْ شَهِدَ لَهُ خُزَيْمَةُ فَهُوَ حَسْبُهُ**'' ''خزیمہ جس کے حق میں شہادت دے تو وہ اس کے لئے کافی ہے''۔

مذکورہ روایت میں آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے تنِ تنہا خزیمہؓ کی شہادت کو دو مردوں کی شہادت کے درجہ میں قرار دیا جو خلافِ قیاس ہے، لہٰذا یہ حکم صرف خزیمہؓ کے ساتھ ہی مخصوص ہوگا، دوسروں کو اس پر قیاس نہیں کیا جائے گا، یہاں تک کہ خلفاء اربعہ میں سے بھی کسی ایک کی گواہی، دو گواہوں کی گواہی کے درجہ میں نہیں ہوگی۔ (حاشیہ حسامی: ص ۹۷)

اسی طرح نماز میں قہقہہ کا ناقض وضو ہونا خلافِ قیاس ہے، لہٰذا خارجِ صلوۃ قہقہہ کو، داخلِ صلوۃ قہقہہ پر قیاس کر کے اسے ناقضِ وضو نہیں قرار دیا جائے گا۔

## قاعدہ(۳۰۶): ﴿مَا ثَبَتَ يَكُوْنُ بَاقِيًا مَا لَمْ يُوْجَدِ الدَّلِيْلُ الْمُزِيْلُ﴾

**ترجمہ:** جو چیز ثابت ہو، وہ باقی رہے گی جب تک دلیلِ مزیل نہ پائی جائے۔

(شرح السير الكبير: ۵/۵۰، باب بيان الوقت الذي يتمكن المستأمن فيه من الرجوع إلى أهله والوقت الذي لا يتمكن فيه من الرجوع، قواعد الفقه: ص ۱۱۴، القاعدة: ۲۸۹، ترتيب اللآلي: ص ۱۰۲۱)

**مثال:** کسی شخص کا کپڑا ناپاک ہوا تھا، اس نے اس کو دھو کر پاک کر دیا، اب جب اس کی طہارت ثابت ہوگئی تو وہ ناپاک نہیں ہوگا، تا آں کہ کسی دلیل سے اس کی طہارت کا زائل ہونا ثابت ہو جائے، کیوں کہ کسی شیٔ کی بقا، دلیلِ مبقی کا مطالبہ نہیں کرتی ہے، ہاں ابتداءً اثباتِ شیٔ، دلیلِ مثبِت کا مطالبہ کرتا ہے۔ (رحمانی)

## قاعدہ(۳۰۷): ﴿مَا جَازَ بِعُذْرٍ بَطَلَ بِزَوَالِهِ﴾

**ترجمہ:** جو چیز کسی عذر کے سبب ثابت ہو، وہ زوالِ عذر سے باطل ہوگی۔

(درر الحكام: ۱/۳۹، المادة: ۲۳، القواعد الكلية: ص ۲۲۲، قواعد الفقه: ص ۱۱۵، القاعدة: ۲۹۰، شرح القواعد: ص ۱۸۹، موسوعة القواعد الفقهية: ۹/۳۴)

**مثال۱:** پانی نہ ہونے کی وجہ سے تیمّم جائز ہے،لیکن جب پانی مل جائے اوراس کے استعمال پر قدرت بھی ہوتو تیمّم باطل ہوگا۔

**مثال۲:** کوئی شخص دردِسر،چکّر یاضعف وکمزوری کے سبب قیام پرقادرنہ ہو،تواس کے لئے ترکِ قیام کرکے بیٹھ کرنماز پڑھنا جائز ہے،لیکن جب وہ قیام پرقادرہوجائے،تو یہ جواز ختم ہوگااوراس پر قیام لازم ہوگا۔

**قاعدہ(۳۰۸):** ﴿مَا حَرُمَ أَخْذُهُ حَرُمَ إِعْطَاءُهُ﴾

**ترجمہ:** جس چیز کالینا حرام ہے،اس کا دینا بھی حرام ہے۔

(الأشباه والنظائر لإبن نجيم :ص ۴۸۶، الأشباه والنظائر للسيوطي: ۱/ ۳۲۲، جمهرة القواعد الفقهية : رقم القاعدة :۲۰۵۴، درر الحكام : ۱/ ۴۳، المادة : ۳۴، ترتيب اللآلي:ص ۱۰۲۳، قواعد الفقه:ص ۱۱۵، القاعدة: ۲۹۱، شرح القواعد:ص ۲۱۵)

**مثال۱:** سوداوررشوت لینااور دینا دونوں حرام ہیں،لیکن اگراپنی جان و مال کااندیشہ ہو،حاکم وقت یاکسی اورآفیسر کے نزدیک اپنا جائزحق وصول کرنا ہو،اوروہ بلا رشوت دیئے صاحبِ حق کواس کاحق نہ دے،توایسی صورت میں رشوت دیکراپنے حق کووصول کرنے کی گنجائش ہے،اسی طرح جس شخص سے کسی شرکااندیشہ ہو،یابرائی واقع ہونے کاڈر ہوتواس کوکچھ دیدینا جائز ہے۔

چنانچہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم کاارشاد ہے:"مَنْ أَرَادَ أَنْ يُبِرَّ أَبَوَيْهِ فَلْيُكْرِمِ الشُّعَرَاءَ". جوشخص یہ چاہے کہ وہ اپنے والدین کوبَری کریں،اسے چاہئے کہ وہ شعراء کااکرام کرے۔

(غمز عيون البصائر: ۱/ ۴۴۹)

**وضاحت:** فقہاءکرام نے اس بات کی صراحت فرمائی ہے کہ اگراپنا جائزحق بلا رشوت دیئے حاصل نہ ہوسکتا ہو،اوراسی طرح کسی انسان کی بنیادی ضرورتیں بلاسودی قرض لیے پوری نہ ہوسکتی ہوں،تو ایسے مواقع پر بقدرضرورت رشوت دینے اورسودی قرض لینے کی گنجائش ہے،جیسا کہ فقہ کے دیگرقواعد "الضرورات تبیح المحظورات"۔اور"الضرورۃ تتقدر بقدرہا" سے مفہوم ہوتا ہے۔لیکن رشوت وسود لیناکسی بھی صورت میں جائزنہیں ہے،لہذا لینے والے خوب غورکرلیں۔ (رحمانی)

**مثال۲:** نوحہ کرنے والی اورگانے اور باجہ بجانے والی کو اجرت دینا جائز نہیں، کیوں کہ ان چیزوں پر اجرت لینا حرام ہے، اور جس پر اجرت لینا حرام ہے، اس پر اجرت دینا بھی حرام ہے، جیسا کہ سود اور خرچی (زانیہ کی اجرت) اور کاہن کی اجرت اور رشوت وغیرہ کا لینا دینا دونوں حرام ہیں، جیسا کہ الأشباہ والنظائر میں ہے:" **لا یجوز إعطاء أجرة النائحة والمغنیة والزامر، فإن ما حرم أخذه حرم إعطائه کالربوا ومهر البغي وحلوان الکاهن والرشوة وأجرة النائحة وغیره، کذا في الأشباه والنظائر** . (مجموعة الفتاوی للکنویؒ: ص ۴۲۱)

## قاعده(۳۰۹): ﴿مَا حَرُمَ اِسۡتِعۡمَالُهٗ حَرُمَ اِتِّخَاذُهٗ﴾

**ترجمہ:** جس چیز کا استعمال حرام ہے اس کا بنانا بھی حرام ہے۔

(الأشباه والنظائر للسیوطي: ۱/۳۲۱)

**مثال:** آلاتِ لہو ولعب کا استعمال کرنا حرام ہے، لہٰذا اس کا بنانا بھی حرام ہے۔

اسی طرح خنزیر، شراب اور مردوں کے لیے زیورات کا استعمال حرام ہے، لہٰذا ان چیزوں کا جمع کرنا وحاصل کرنا بھی حرام ہوگا۔ (الأشباه والنظائر للسیوطي: ۱/۳۲۱)

**لأن الاتخاذ والاقتناء قد یکون وسیلة للاستعمال فیما بعد فهذا من باب سد الذرائع** . (موسوعة القواعد الفقهیة: ۹/۱۱۹)

**وقوله علیه السلام : ﴿إن الله إذا حرم شیئاً حرم ثمنه﴾** .

(موسوعة القواعد الفقهیة: ۹/۱۲۰)

## قاعده(۳۱۰): ﴿مَا حَرُمَ فَعۡلُهٗ حَرُمَ طَلَبُهٗ﴾

**ترجمہ:** جس چیز کا کرنا حرام ہے، اس کا طلب کرنا بھی حرام ہے۔

(الأشباه والنظائر لإبن نجیم: ۱/۴۸۸، جمهرة القواعد الفقهیة: ۲/۷۰۹، رقم القاعدة: ۲۰۵۸، قواعد الفقه: ص۱۱۵، القاعدة: ۲۹۲، شرح القواعد: ص۲۱۷، درر الحکام: ۱/۴۴، المادة: ۳۵، موسوعة القواعد الفقهیة: ۹/۱۲۲)

**مثال:** اداروں، تحریکوں، مسجدوں اور مدرسوں، الغرض دین کا ہر شعبہ، جہاں خدمتِ اسلام اور اشاعتِ دین کا کام ہو رہا ہو، ان میں فتنہ انگیزی کرنا اور دوسروں کے ذریعہ کروانا دونوں حرام ہیں، بعض لوگ دوسروں سے فتنہ انگیزی کروا کر بزعمِ خود یہ سمجھتے ہیں کہ ہم بری ہیں، جب کہ وہ بری نہیں ہیں، بلکہ علت العلۃ کے معنی میں ہیں، لہٰذا اس کا حکم ان ہی کی طرف منسوب ہوگا۔ (رحمانی)

**قاعدہ (۳۱۱):** ﴿مَا حَصَلَ بِسَبَبٍ خَبِيْثٍ فَالسَّبِيْلُ رَدُّهُ﴾

**ترجمہ:** جو چیز حرام طریق سے حاصل ہو تو اس سے سبک دوشی کا راستہ اس کا اس کے اصل مالک کو لوٹانا ہے۔

(شرح السير الكبير : ۱/۴، باب المسلم يخرج من دار الحرب ومعه مال فيما يصدق فيه وما لا يصدق ، قواعد الفقه : ص ۱۱۵ ، القاعدة : ۲۹۳)

**مثال:** اگر کسی شخص نے بصورت مجبوری بضرورتِ حفاظت اپنا روپیہ، پیسہ بینک میں جمع کیا، اور بینک کی طرف سے اس کے اکاؤنٹ میں کچھ سودی رقم چڑھ گئی، تو وہ اسے لے لے اور فقراء ومساکین پر بلانیتِ ثواب صدقہ کر دے۔

لے لینے کا حکم اس لئے ہے کہ اگر وہ اس رقم کو بینک میں چھوڑ دیتا ہے، تو وہ اسلام اور مسلمانوں کے خلاف استعمال ہوگی۔ اور تصدُّق بلانیت کا حکم اس لئے ہے کہ اس سودی رقم کا اصل حکم تو یہ تھا کہ جس شخص کو اس کی یہ رقم سود پر دی گئی تھی، جس پر یہ سود وصول ہوا، اسی کو یہ رقم واپس کی جاتی، لیکن چونکہ بینک کا نظام اتنا پیچیدہ ہے کہ اصل مالک کا علم نہیں ہوسکتا، اس لئے فقہاءِ کرام نے بلانیتِ ثواب صدقہ کر دینے کا حکم فرمایا۔ (رحمانی)

امام محمدؒ فرماتے ہیں کہ جو مال حرام طریقہ سے حاصل ہو تو اس سے خلاصی کا راستہ اس کو لوٹا دینا ہے۔ (السير الكبير: ۳/۳)

''ردالمحتار'' میں ہے کہ جو حکم امام محمدؒ نے ذکر فرمایا، یہ اس صورت میں ہے جب کہ اصل مالک معلوم ہو، ورنہ اس کو صدقہ کر دیں، کیوں کہ خبیث طریقہ سے کمائے ہوئے مال کا اصل مالک معلوم نہ ہونے کی صورت میں اس کا لوٹانا متعذر رہے۔ (ردالمحتار: ۵/۳۵۵)

والحاصل أنه إن علم أرباب الأموال وجب رده عليهم، وإلا فإن علم عين الحرام لا يحل له ، ويتصدق به بنية صاحبه ...الخ

(۷/ ۳۰۱،کتاب البیوع، باب البیع الفاسد، مطلب فیمن ورث مالا حراما)

متاخرین فقہاء مثلاً حضرت مولانا مفتی کفایت اللہ صاحبؒ ،حضرت مولانا مفتی عبد الرحیم صاحب لاجپوریؒ وغیرہ ،سودی رقم کوتمام رفاہی کاموں میں خرچ کرنے کی اجازت دیتے ہیں، جیسے عام لوگوں کے لئے بیت الخلاء،طہارت خانے بنوانا،اورسڑک، گٹر وغیرہ کےکام کرنا۔

**قاعدہ(۳۱۲):** ﴿مَا رَآهُ الْمُسْلِمُوْنَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللّٰهِ حَسَنٌ﴾

**ترجمہ:** جس چیزکومسلمان اچھاخیال کریں،وہ اللہ تعالیٰ کےنزدیک اچھی ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۴/ ۱۴۹، باب ما یکره في دار الحرب وما لا یکره ، قواعد الفقه: ص ۱۱۵، القاعدة: ۲۹۴، جمهرة القواعد ، المادة: ۱۷۱۱)

**مثال۱:** متاخرین علماء نے ہرنماز میں اذان واقامت کے مابین ہرایسےکلمہ سے جولوگوں کے درمیان متعارف ہوتثویب کودرست قراردیاہے، کیوں کہ آج کل امور دینیہ میں لوگوں میں غفلت وسستی عام ہوچکی ہے۔

ويثوّب بين الأذان والإقامة في الكل للكل بما تعارفوه . در مختار. قال الشامي: قوله: (في الكل) أي كل الصلوات لظهور التواني في الأمور الدينية . قال في العناية : أحدث المتأخرون التثويب بين الأذان والإقامة على حسب ما تعارفوه في جميع الصلوات سوى المغرب مع إبقاء الأول : يعني الأصل وهو تثويب الفجر . وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن . اهـ.

(رد المحتار: ۲/ ۵۶، کتاب الصلاة، باب الأذان، مطلب : في أول من بنى المنائر للأذان ، بيروت)

**مثال۲:** بوقت جنگ یااس کےعلاوہ دیگراوقات میں گھوڑے کے گلے میں مالا ڈالنے میں کوئی حرج نہیں ہے، کیوں کہ یہ مجاہدین وغیرہ کےعمل میں سے ہےاوروہ اس کواچھا گمان کیا کرتے تھےاور یہ قاعدہ ہے کہ جس عمل کومسلمان اچھا گمان کریں،وہ اللہ تعالیٰ کےنزدیک اچھا ہے۔(شرح السیر: ۲/ ۲۰۹)

**قاعدہ(۳۱۳):** ﴿مَا قَارَبَ الشَّيْءَ أُعْطِيَ حُكْمَهُ﴾

**ترجمہ:** قربِ شئ کوشئ کا حکم دیا جاتا ہے۔ (موسوعة القواعد الفقهية: ۹/۱٦۹)

**مثال:** اگر کوئی شخص کسی کا مالِ متقوم ضائع کردے، اوراس جگہ کوئی نقد متعارف ومروج نہ ہو، تو اقربِ بلاد کے نقد سے اس مال کی قیمت لگا کر ضمان واجب ہوگا۔

لو لم يكن لهم نقد فأتلف شخص على آخر مالاً فيقوم بنقد أقرب البلاد إليهم.

(موسوعة القواعد الفقهية: ۹/۱۷۰)

**قاعدہ(۳۱۴):** ﴿مَا كَانَ ثَابِتًا فَإِنَّهُ يَبْقٰى بِبَقَاءِ بَعْضِ آثَارِهٖ وَلَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِإِعْتِرَاضِ مَعْنًى هُوَ مِثْلُهٗ﴾

**ترجمہ:** جو چیز ثابت تھی، اس کے بعض آثار کے باقی رہنے سے وہ باقی ہی رہے گی، اور اس وقت تک ختم نہیں ہوگی جب تک کہ کوئی ایسا معنی پیش نہ آئے جو اسی کے مثل ہو۔

(شرح السير الكبير : ۴/۵۷ ، باب ما يقطع من الخشب وما يصاب من الملح وغيره ، قواعد الفقه : ص ۱۱٦ ، القاعدة : ۲۹٦)

**مثال:** زمین کا جو حصہ حربیوں اور کافروں کے قبضہ میں ہے، وہ اس وقت تک دار الاسلام نہیں ہوگا جب تک کہ اس پر سے ان کا قبضہ پوری طرح ختم نہ ہو جائے۔

**قاعدہ(۳۱۵):** ﴿مَا كَانَ عَلٰى وَجْهِ الإِبَاحَةِ يَسْتَوِيْ فِيْهِ الْغَنِيُّ وَالْفَقِيْرُ﴾

**ترجمہ:** جو چیز بطور اباحت ہو، اس میں مال دار وفقیر دونوں برابر ہوتے ہیں۔

(شرح السير الكبير: ۵/۱۲۳ ، باب الحبيس في سبيل الله ، قواعد الفقه: ص ۱۱٦ ، القاعدة: ۲۹۷)

**مثال:** عموماً موسمِ گرما میں چوراہوں اور نکڑوں پر بعض تنظیموں اور اداروں کی طرف سے ٹھنڈے پانی کی سبیلیں لگائی جاتی ہیں، جو بطور اباحت ہوا کرتی ہیں، اس پانی کو امیر وغریب سب پی سکتے ہیں۔ (شرح السير: ۴/۲۵۸)

**قاعدہ(۳۱۶):** ﴿مَا كَانَ وَسِيْلَةً إِلَى الْوَاجِبِ فَهُوَ وَاجِبٌ﴾

**ترجمہ:** جو چیز واجب کا ذریعہ ہو وہ بھی واجب ہوتی ہے۔ (موسوعة قواعد الفقهية: ۹/۲۰۵)

**مثال:** اذانِ جمعہ کے بعد جامع مسجد کی طرف سعی کرنا واجب ہے، کیوں کہ یہ واجب جمعہ کی ادائیگی کا ذریعہ ہے، اور ذریعۂ واجب بھی واجب ہوتا ہے۔اس لیے سعی واجب ہے۔

**قوله تعالى : ﴿يآيها الذين آمنوا إذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع﴾.** (سورة الجمعة: ۹) **فالسعي إلى الجمعة واجبة لوجوبها .**

**قاعدہ(۳۱۷):** ﴿مَا لا يُتِمُّ الْوَاجِبُ إلا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ﴾

**ترجمہ:** جس چیز کے بغیر واجب تام نہ ہو وہ بھی واجب ہوتی ہے۔

(جمهرة القواعد الفقهية: ۲/۹۱۸، رقم: ۲۱۴۰، العناية شرح الهداية: ۲/۲۱۲، بدائع: ۳/۳۱۳)

**مثال۱:** دین کی حفاظت واجب ہے، اگر کوئی شخص ایسے علاقہ میں ہو جہاں دین کی حفاظت نہ ہوسکتی ہو، تو ہاں سے ہجرت کرنا بھی واجب ہے۔

**مثال۲:** انسان کے لیے اپنے آپ کو گناہوں سے بچانا واجب ہے، اس لیے اگر نکاح نہ کرنے کی صورت میں وقوع فی الزنا کا اندیشہ ہے، تو نکاح کرنا واجب ہوگا، بشرطیکہ وہ مہر، نفقہ اور سکنی پر قادر بھی ہو۔ (شامي : ۴/۶۳، كتاب النكاح ، العناية شرح الهداية)

**قاعدہ(۳۱۸):** ﴿مَا لا يَصْلُحُ لِلصَّلٰوةِ فَمُبَاشَرَتُهٗ مُفْسِدَةٌ لِلصَّلٰوةِ﴾

**ترجمہ:** جو چیز نماز کے لیے صالح نہ ہو وہ مفسدِ صلوۃ ہوگی۔

(موسوعة القواعد الفقهية: ۹/۳۳۸)

**مثال:** نماز کی حالت میں کھانا پینا، بات کرنا، زبان سے سلام کا جواب دینا وغیرہ، یہ سب اعمال نماز کے لیے صالح نہیں ہیں، لہٰذا ان سے نماز فاسد ہوگی۔

(شامی: ۲/۳۱۸، با ب ما يفسد الصلاة ، دار الكتاب ديوبند)

**قاعدہ(۳۱۹):** ﴿مَالُ الْمُسْلِمِ لا يَصِيرُ غَنِيمَةً لِلْمُسْلِمِينَ بِحَالٍ﴾

**ترجمہ:** مسلمانوں کا مال مسلمانوں کے لئے کسی بھی حال میں مال غنیمت نہیں ہوگا۔

(شرح السیر الکبیر : ۱۰۴/۳، باب ما یستعمل في دار الحرب ویؤکل ویشرب ، قواعد الفقه:ص۱۱۷، القاعدة:۳۰۰)

**مثال:** اگر مسلمانوں کے دو فرقوں میں جنگ و جدال ہو، یا دو مسلم ممالک ایک دوسرے سے برسرِ پیکار ہوں، اور اس لڑائی میں ایک فریق کا مال دوسرے فریق کے ہاتھ لگ جائے، تو وہ کسی بھی صورت میں مالِ غنیمت نہیں ہوگا۔

**قاعدہ(۳۲۰):** ﴿مَا يَبْتَنِيْ عَلَى السِّمَاعِ لا يَثْبُتُ حُكْمُهُ فِيْ حَقِّ الْمُخَاطَبِ مَا لَمْ يَسْمَعْ بِه أَصْلَهُ﴾

**ترجمہ:** جو چیز سماع پر مبنی ہو، اس کا حکم مخاطب کے حق میں اس وقت تک ثابت نہیں ہوگا جب تک کہ وہ خود اسے نہ سن لے۔

(شرح السیر الکبیر: ۱۶۹/۱، باب صلاة القوم الذین یخرجون إلی العسکر ، ۱۰۲/۱، باب الشهید وما یصنع به ، قواعد الفقه :ص۱۱۷، القاعدة:۲۹۸)

**مثال:** دارالاسلام میں کسی مقام پر اسلامی لشکر نے پڑاؤ کیا، امیر المسلمین نے وہاں پندرہ دن اقامت کی نیت کر لی اور کسی کے ذریعہ اعلان بھی کرا دیا کہ یہاں ہمارا قیام پندرہ دن ہوگا، لہٰذا پوری نماز پڑھو، اب بعض لوگوں نے اس اعلان کو سنا اور بعض نہیں سن سکے، تو جن لوگوں نے سنا، ان پر پوری نماز پڑھنا لازم ہوگا، اور جو نہیں سن سکے، ان پر پوری پڑھنا لازم نہیں۔ (رحمانی)

**قاعدہ(۳۲۱):** ﴿مَا يَمْتَدُّ فَلِدَوَامِهِ حُكْمُ الإِبْتِدَاءِ وَإِلَّا فَلا﴾

**ترجمہ:** جو شئ ممتد ہوتی ہے، اس کے دوام کو حکمِ ابتدا حاصل ہوتا ہے ورنہ نہیں۔

(الأشباه والنظائر، قواعد الفقه :ص۱۱۷، القاعدة: ۲۹۹)

**فائدہ:** ''شئ ممتد'' اسے کہتے ہیں، جو درازی کو قبول کرتی ہے، جیسے صحت و تندرستی۔ اور ''غیر ممتد'' اس شئ کو کہا جاتا ہے، جو درازی کو قبول نہیں کرتی ہے، جیسے حیض۔

**مثال:** کسی نے اپنی بیوی کی طلاق کو صحت پر معلق کیا، درانحالانکہ وہ بحالتِ صحت ہی ہے، تو فوراً طلاق واقع ہوگی۔ اور اگر حیض پر معلق کیا، جب کہ وہ بحالتِ حیض ہی ہے، تو طلاق اس حیض میں نہیں، بلکہ دوسرے حیض میں واقع ہوگی۔

## قاعدہ(۳۲۲): ﴿اَلْمُبَاشِرُ ضَامِنٌ وَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ﴾

**ترجمہ:** کسی کام کا براہِ راست کرنے والا ضامن ہوتا ہے، اگرچہ اس نے اس کام کو عمداً نہ کیا ہو۔

(درر الحكام: ۱/۹۳، المادة: ۹۲، قواعد الفقه: ص۱۱۷، القاعدة: ۳۰۱، ترتيب اللآلي: ص۱۰۴۵، شرح القواعد: ص۴۳۵)

**مثال:** کسی شخص نے دوسرے کے مال کو بلا وجہ شرعی ضائع کیا، تو وہ اس مال کا ضامن ہوگا، خواہ قصداً ضائع کیا ہو یا بلا قصد۔

## قاعدہ(۳۲۳): ﴿اَلْمَبْنِيُّ عَلَى الْفَاسِدِ فَاسِدٌ﴾

**ترجمہ:** مبنی بر فاسد، فاسد ہوتا ہے۔

(الأشباه والنظائر لإبن نجيم: ص۲۳۹، موسوعة القواعد الفقهية: ۹/۴۳۹، قواعد الفقه: ص۱۱۷، القاعدة: ۳۰۲، جمهرة القواعد الفقهية: ۲/۶۷۳)

**فائدہ:** فسادِ اصل کی صورت میں فرع بھی فاسد ہوتی ہے۔

**مثال:** نکاح فاسد میں شوہر اپنی بیوی کو طلاق دے تو یہ طلاق واقع نہیں ہوگی، بلکہ یہ طلاق دینا ''متارکہ'' (ایک دوسرے کو چھوڑنا) ہوگا۔ كذا في رد المحتار.

## قاعدہ(۳۲۴): ﴿مَتٰى أَمْكَنَ الْعَمَلُ بِالْحَقِيْقَةِ سَقَطَ الْمَجَازُ﴾

**ترجمہ:** جب حقیقت پر عمل ممکن ہو تو مجاز ساقط الاعتبار ہوگا۔

(منار لحافظ الدين النسفي، قواعد الفقه: ص۱۱۸، القاعدة: ۳۰۴)

**مثال:** ﴿ولا تنكحوا ما نكح آبائكم﴾ تم نہ وطی کرو ان عورتوں سے، جن سے تمہارے باپ دادا نے وطی کی۔ (سورۂ نساء:۲۲)

آیت میں لفظ نکاح کو وطی پر محمول کرنا ممکن ہے، لہٰذا عقد نکاح مراد نہیں لیا جائے گا، اور باپ کی موطوءہ سے ہر طرح کی وطی حرام ہوگی، خواہ حلال ہو یا حرام، کیوں کہ نکاح کے معنی اصلاً ضم اور ملانے کے ہیں، اور وہ وطی ہی سے حاصل ہوتے ہیں۔

**قاعدہ(٣٢٥): ﴿اَلْمُتَسَبِّبُ لا يَضْمَنُ إلَّا بِالتَّعَمُّدِ﴾**

**ترجمہ:** متسبِب (سبب بننے والا شخص) قصداً سبب بننے سے ہی ضامن ہوتا ہے۔

(درر الحكام شرح مجلة الأحكام: ١/٩٤، المادة :٩٣، قواعد الفقه :ص ١١٩، القاعدة:٣٠٧، ترتيب اللآلي:ص ١٠٤٥، شرح القواعد:ص ٤٥٥)

**مثال:** زید نے بکر کو اس کے دشمن کا پتہ بتلایا، اور بکر نے جا کر اس کو قتل کر دیا، یا زید نے بکر کو کسی کے مال کا پتہ بتلایا اور بکر نے اس مال کو چُرا لیا، تو ان دونوں صورتوں میں ضمان بکر (جو فاعل مباشر ہے) ہی پر واجب ہوگا، زید پر نہیں، کیوں کہ زید متسبِب ہے۔ ہاں اگر زید کے پاس کسی کی امانت رکھی ہو اور وہ خود قصداً چور کو امانت کا پتہ بتلائے اور چور اس کو چرالے تو زید پر ضمان واجب ہوگا۔

**قاعدہ(٣٢٦) ﴿اَلْمَجَازُ يَعُمُّ كَمَا تَعُمُّ الْحَقِيْقَةُ﴾**

**ترجمہ:** جیسے حقیقت عام ہوتی ہے، ویسے مجاز بھی عام ہوتا ہے۔

(مسلم الثبوت :ص ٥٤، قواعد الفقه :ص ١١٩، القاعدة: ٣٠٩)

**مثال:** آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشاد: ”لا تَبِيعُوا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين“ کہ ایک درہم کو دو درہم اور ایک صاع کو دو صاع کے عوض نہ بیچو۔ یہاں صاع سے مجازاً داخل صاع کو مراد لیا گیا ہے، لہٰذا یہ عام ہوگا اور تمام مکیلات (جو چیزیں پیمانے سے ناپی جاتی ہیں) میں ربوا جاری ہوگا۔ (مسلم الثبوت :ص ٥٤)

**قاعدہ(٣٢٧): ﴿اَلْمُحْتَمَلُ لا يُعَارِضُ الْمَنْصُوْصَ﴾**

**ترجمہ:** محتمل، منصوص کا معارض نہیں ہوگا۔

(شرح السير الكبير: ٢/٧٥، باب أهل الحصن يؤمنه الرجل من المسلمين على جعل أو غير جعل ، قواعد الفقه: ص ١١٩، القاعدة: ٣١١)

**مثال:** مجاہدین نے کسی کافر سے کہا: ہم نے تم کو امان دے دی اس شرط پر کہ تم ہماری رہنمائی کروگے، اب یہ کلام اس بات پر دلیل نہیں کہ اگر رہنمائی نہیں کروگے تو تمہیں امان نہیں ہے، کیوں کہ یہ محتمل ہے اور محتمل منصوص کا معارض نہیں ہوتا۔

**وضاحت:** مثال ہذا میں" آمَنَّاکَ علیٰ أن تدلنا" منصوص، اور" إن لم تدلنا فلا أمان لک"، محتمل ہیں۔

## قاعدہ(۳۲۸): ﴿اَلْمَرْأَةُ تَابِعَةٌ لِلزَّوْجِ فِي الْمَقَامِ ، وَالزَّوْجُ لا يَكُوْنُ تَابِعًا لِإِمْرَأَتِهِ﴾

**ترجمہ:** اقامت میں عورت، شوہر کے تابع ہوگی؛ شوہر، عورت کے تابع نہیں ہوگا۔

(شرح السير الكبير: ۵/ ۵۰، باب بيان الوقت الذي يتمكن المستأمن منه من الرجوع إلى أهله والوقت الذي لا يتمكن فيه من الرجوع ، قواعد الفقه :ص ۱۲۰، القاعدة:۳۱۳ ، شرح السير الكبير: ۱/۲۳۷)

**مثال:** مستأمِنہ (جس عورت نے دارالاسلام میں پناہ لے رکھی ہے) نے دارالاسلام میں کسی مسلمان یا ذمی سے نکاح کرلیا تو وہ ذمیہ ہوگی اب وہ دارالحرب نہیں لوٹ سکتی، برخلاف مستامن (وہ شخص جس نے دارالاسلام میں پناہ لے رکھی ہے) کے، کہ اگر وہ دارالاسلام میں کسی ذمیہ سے شادی کرلے تو وہ دارالحرب لوٹ سکتا ہے، کیوں کہ اقامت میں عورت شوہر کے تابع ہوتی ہے، نہ کہ شوہر عورت کا۔

**فائدہ:** قاعدۂ مذکورہ سے معلوم ہوا کہ اگر اٹالی نژاد لڑکی انڈیا نژاد لڑکے سے شادی کرلے، تو وہ اقامت میں اپنے شوہر کے تابع ہوکر انڈین ہی کہلائے گی، یعنی جو نیشنلیٹی لڑکے کی ہے وہی لڑکی کی ہوگی، اسے غیر ملکی نہیں کہا جائے گا۔

## قاعدہ(۳۲۹): ﴿اَلْمَرْأُ مُوَاخَذٌ بِإِقْرَارِهِ﴾

**ترجمہ:** آدمی کا اپنے اقرار کے سبب مواخذہ ہوتا ہے۔ (درر الحكام: ۱/ ۷۹، المادة: ۷۹، قواعد الفقه :ص ۱۲۰، القاعدة: ۳۱۴، جمهرة القواعد: القاعدة: ۲۳۱۸، القواعد الكلية: ص ۳۲۶)

**مثال:** جب آزاد بالغ انسان کسی معلوم یا مجہول شئ کا اقرار کرلے تو اس کے اس اقرار کے سبب اس کی گرفت وپکڑ ہوگی، جیسا کہ صحابیِ رسولؐ: حضرت ماعز اسلمیؓ نے چار مرتبہ اپنے حق میں زنا کا اقرار کیا تو آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے سنگسار کرنے کا حکم صادر فرمایا۔

## قاعدہ(۳۳۰): ﴿اَلْمُشْتَرَکُ لا عُمُوْمَ لَهُ﴾

**ترجمہ:** مشترک کے لئے عموم نہیں ہوتا ہے۔

(شرح السير الكبير: ۱۳/۲، باب الخيار في الأمان، قواعد الفقه: ص ۱۲۲، القاعدة: ۳۲۰،الأشباه والنظائر)

**مثال:** جس لفظ کو دو یا اس سے زیادہ ایسے معنی کے لئے وضع کیا گیا ہو، جن کی حقیقتیں مختلف اور الگ الگ ہوں، اس کو''مشترک'' کہا جاتا ہے۔ مثلاً لفظ جاریہ کشتی اور باندی دو معنی کے لئے موضوع ہے اور دونوں معنی کی حقیقت الگ الگ ہے۔

مشترک کے لئے عموم نہیں ہوتا ہے، یعنی اس کے دونوں معنی مراد لینا جائز نہیں، بلکہ کسی ایک معنی کو ترجیح دینا ضروری ہے۔ فرمانِ باری تعالیٰ: ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلثة قروء﴾ میں لفظ '' قــروء'' مشترک بین الحیض والطہر ہونے کی وجہ سے احناف نے معنی حیض اور شوافع نے معنی طہر کو ترجیح دے کر، اپنے اپنے مذہب کے مطابق حیض اور طہر کو عدت قرار دیا ہے۔

## قاعدہ(۳۳۱): ﴿اَلْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيْرَ﴾

**ترجمہ:** مشقت آسانی لے آتی ہے۔

(الأشباه والنظائر لإبن نجيم: ص۳۷۶، قواعد الفقه: ص ۱۲۲، القاعدة: ۳۲۱، درر الحكام: ۳۵/۱، المادة: ۱۷، القواعد الكلية: ص۲۱۳، شرح القواعد: ص۱۵۷، القواعد الفقهية: ص ۱۱، ۲۵)

**نوٹ:** اس قاعدہ کی مثال میں بہت سے احکام فقہیہ پیش کئے جا سکتے ہیں، مثلاً قرض، حوالہ، تیمّم، مسح علی الجبیرہ وغیرہ۔

**مثال:** جو آدمی اپنے وطن سے کسی ایسے مقام کے سفر کا ارادہ کرے کہ وطن اور اس مقام کے درمیان ساڑھے ستہتر کلومیٹر کا فاصلہ ہو، تو علّتِ مشقت ہی کی وجہ سے اسے نماز میں قصر کی رخصت حاصل ہو جاتی ہے، اسی طرح جماعت کی حاضری اور قربانی کا وجوب بھی ساقط ہو جاتا ہے۔

**قاعدہ (۳۳۲):** ﴿اَلْمَشَقَّةُ وَالْحَرَجُ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي مَوْضَعٍ لاَ نَصَّ فِيْهِ﴾

**ترجمہ:** مشقت اور حرج کا اعتبار غیر منصوص مقام میں ہی ہوتا ہے، منصوص میں نہیں۔

(الأشباه والنظائر لإبن نجيم: ص ۳۰۲، قواعد الفقه: ص ۱۲۲، القاعدة: ۳۲۲)

**فائدہ:** جس شئ کے بارے میں قرآن کریم یا حدیث نبویؐ میں کوئی حکم شرعی بصراحت موجود ہو، اس کو ''منصوص''، اور جس کے متعلق کوئی حکم صریح موجود نہ ہو، اس کو ''غیر منصوص'' کہا جاتا ہے۔

**مثال:** آج ہمارے اس دور میں بعض لوگوں کا یہ کہنا ہے کہ سودی لین دین کی حرمت کی وجہ سے مسلمانوں کو کافی حرج ومشقت کا سامنا کرنا پڑ رہا ہے، کہ وہ اپنے کاروبار کو ترقی دینے کے لئے سودی رقم نہیں لے سکتے، تو کیا سود کی حرمت ختم ہوگی؟ اور اس حرج ومشقت کو رفعِ حرمت کے ذریعے ختم کیا جائے گا؟ تو جواب یہ ہوگا کہ اس حرج اور مشقت کی وجہ سے سود کی حرمت ہرگز قیامت تک ختم نہیں ہوگی، کیوں کہ سود کی حرمت منصوص ہے اور منصوص میں حرج ومشقت کا اعتبار نہیں ہوتا ہے۔

نص قرآنی: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربوا﴾. ''اے ایمان والو! تم سود نہ کھاؤ''۔

اور حضرت جابر بن عبداللہؓ کی روایت: ''لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربوٰ ومُوْكِلَهُ وكاتبه وشاهديه، وقال: هم سواء''. ''اللہ کے رسول صلی اللہ علیہ وسلم نے لعنت فرمائی سود کھانے والے، کھلانے والے، اس کے لکھنے والے، اور اس کے گواہوں پر، اور فرمایا: یہ سب گناہ میں برابر کے شریک ہیں''۔ (صحيح مسلم: ۲/۲۷، كتاب البيوع، باب الربوا)

**قاعدہ (۳۳۳):** ﴿اَلْمَصِيْرُ إِلَى الْبَدَلِ عِنْدَ فَوَاتِ الْأَصْلِ لا مَعَ قِيَامِهِ﴾

**ترجمہ:** اصل کے فوت ہونے کی صورت ہی میں بدل کو اختیار کیا جاتا ہے، نہ کہ اس کی موجودگی میں۔ (قواعد الفقه: ص ۱۲۳، القاعدة: ۳۲۴، شرح السير الكبير)

**مثال:** مہینوں کی ابتدا وآغاز میں چاند ہی کا اعتبار ہے، اور وہی اصل بھی ہے، لیکن چاند نہ دکھائی دینے کی صورت میں تیس دن پورے کئے جائیں گے، جو بدل ہے۔

**قاعدہ(۳۳٤):** ﴿اَلْمُطْلَقُ لا يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي حُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ﴾

**ترجمہ:** دومختلف حکموں میں مطلق کومقید پرمحمول نہیں کیا جائے گا۔

(شرح السیر الکبیر: ۱۴۸/۲، باب النفل في دار الحرب، قواعد الفقه: ص ۱۲۴، القاعدة: ۳۲۹)

**مثال:** کفارۂ قتلِ خطا میں آزاد کئے جانے والے غلام سے متعلق فرمانِ باری تعالیٰ ہے: ﴿فتحرير رقبة مؤمنة﴾ (سورۂ نساء:۹۲) کفارۂ قسم میں آزاد کئے جانے والے غلام سے متعلق ارشاد ہے: ﴿أو تحرير رقبة﴾ (سورۂ مائدہ:۸۹) اور کفارۂ ظہار میں آزاد کئے جانے والے غلام کے بارے میں فرمان ہے: ﴿فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا﴾. (سورۂ مجادلہ:۳)

اب آپ غور فرمائیں کہ تینوں حکم الگ الگ واقعات سے متعلق ہیں، پہلے حکم کفارہ میں رقبہ (غلام) مقید بوصفِ ایمان ہے، جبکہ دوسرے دوحکمِ کفارہ میں رقبہ مطلق ہے، لہٰذا اس مطلق کومقید پر محمول نہیں کیا جائے گا، یعنی کفارۂ یمین اور کفارۂ ظہار میں غلام کا مومن ہونا شرط نہیں ہوگا، بلکہ مومن وکافر ہر دو میں سے کسی کو بھی آزاد کرنے سے کفارۂ قسم وظہار ادا ہوجائے گا، البتہ کفارۂ قتلِ خطا میں آزاد کئے جانے والے غلام کا مومن ہونا صحتِ اداءِ کفارہ کے لئے شرط ہوگا، کیوں کہ وہ وصفِ ایمان کے ساتھ مقید ہے۔

**قاعدہ(۳۳۵):** ﴿اَلْـمُطْلَقُ يَجْرِيْ عَلٰى إِطْلاقِهِ إِذَا لَمْ يَقُمْ دَلِيْلُ التَّقْيِيْدِ نَصًّا أَوْ دَلالَةً﴾

**ترجمہ:** مطلق اپنے اطلاق پر جاری ہوگا، بشرطیکہ نصاً یا دلالۃً، دلیلِ تقیید موجود نہ ہو۔

(القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۲۹۰، شرح القواعد الفقهية: ص ۳۲۳، درر الحكام: ۶۲/۱، رقم المادة: ۶۴)

**فائدہ:** ایسا امر جو تخصیص، تعمیم اور تکرار وغیرہ پر دلالت کرنے والے قرائن سے مجرد ہو، اسے مطلق کہا جاتا ہے۔ اور جس امر کے ساتھ ان قرائن میں سے کوئی قرینہ موجود ہو وہ مقید کہلاتا ہے۔

(درر الحكام: ۶۳/۱)

**مثال۱:** کسی شخص نے کسی درزی کے ساتھ اپنے جبہ کے سلوانے کا معاملہ کیا، اور یہ شرط نہیں لگائی کہ وہ خود اسے سی دے گا، تو اس صورت میں درزی کو یہ اختیار ہوگا کہ وہ یہ جبہ خود سی دے، یا اپنے کسی

کاریگر سے سلوائے۔اور اگر اس کا کاریگر بدونِ تعدی وتقصیر اس جبہ کو تلف کردے،تو درزی ضامن بھی نہیں ہوگا،کیوں کہ یہ معاملہ مطلق تھا مقید نہیں،اور مطلق اپنے اطلاق پر جاری ہوتا ہے۔

(درر الحکام: ۱/ ۶۳)

**مثال۲:** کسی شخص نے کسی شخص کو اپنے کسی سامان کے بیچنے کا وکیل بنایا،اور بیچنے کی قیمت کی متعین نہیں کی بلکہ مطلق بیچنے کو کہا،تو وکیل کے لیے جائز ہے کہ مناسب قیمت میں اس سامان کو فروخت کرے،خواہ وہ کم ہو یا زیادہ،خیارشرط کے ساتھ بیچے یا بغیر خیارشرط کے۔

(درر الحکام: ۳/ ۲۰۷، رقم المادۃ: ۱۴۹۴)

**قاعدہ(۳۳۶):** ﴿اَلْمَعْرُوْفُ عُرْفاً كَالْمَشْرُوْطِ شَرْطاً﴾

**ترجمہ:** معروف بالعرف،ایسا ہی ہے جیسے مشروط بالشرط۔

(درر الحکام : ۱/ ۵۱، المادۃ :۴۳ ، قواعد الفقه :ص ۱۲۵ ، القاعدۃ: ۳۳۴ ، شرح القواعد: ص۲۳۷، جمهرة القواعد: ۲/ ۹۳۵، القاعدۃ: ۲۲۶۳ ، القواعد الکلیة: ص ۲۵۰ ، البحر الرائق: ۸/ ۳۷۱ ، شرح السیر : ۵/ ۲۴)

**مثال:** زید نے بکر کے باغ میں لگے انگور کو کچے ہونے کی حالت میں خریدا،اور وہاں لوگوں کے درمیان یہی دستور ہے کہ انگور کے پکنے تک خریدار ان کو درخت پر ہی رکھ چھوڑتا ہے،تو زید پر ان انگوروں کو پکنے سے پہلے کاٹنا لازم نہیں ہوگا۔

**قاعدہ(۳۳۷):** ﴿اَلْمُعَلَّقُ بِالشَّرْطِ يَكُوْنُ مَعْدُوْماً قَبْلَ وُجُوْدِ الشَّرْطِ﴾

**ترجمہ:** معلق بالشرط وجود شرط سے پہلے معدوم ہوتا ہے۔

(شرح السیر الکبیر، باب العین یصیبه المسلمون ، شرح السیر الکبیر، باب ما یوقف من أمر المرتدین وما لا یوقف من ذلک ، درر الحکام: ۱/ ۸۱، المادۃ: ۸۲، قواعد الفقه :ص ۱۲۶ ، القاعدۃ: ۳۳۶)

**مثال:** زید نے اپنی بیوی سے کہا: اگر تو گھر میں داخل ہوئی تو تجھ کو طلاق،تو فی الحال طلاق واقع نہیں ہوگی، بلکہ جس وقت بھی وہ گھر میں داخل ہوگی،طلاق واقع ہوگی۔

**قاعدہ(۳۳۸):** ﴿اَلْمَغْرُوْرُ يَرْجِعُ مِنَ الْغَارِّ بِمَا غَرَّهُ﴾

**ترجمہ:** دھوکہ زدہ، دھوکہ دہندہ سے اس چیز کو واپس لے سکتا ہے، جس میں اس نے اس کو دھوکہ دیا۔ (قواعد الفقه :ص ۱۲۶ ، القاعدة: ۳۳۹،شرح السیر الکبیر)

**مثال:** زید نے بکر کو پانچ سو کی نوٹ دی کہ آپ مجھ کو اس کا چینج دے دو، بکر نے پانچ سو کا چینج دے دیا، بعدۂ معلوم ہوا کہ زید نے جو نوٹ بکر کو دی تھی وہ نقلی اور جعلی تھی ،تو بکر کو یہ اختیار حاصل ہے کہ وہ زید سے پانچ سو روپے وصول کرے۔

**قاعدہ(۳۳۹):** ﴿اَلْمُفْرَدُ الْمُضَافُ إلٰی مَعْرِفَةٍ لِلْعُمُوْمِ﴾

**ترجمہ:** جس مفرد کی اضافت معرفہ کی طرف ہو، وہ عموم کے لئے ہوتا ہے۔

(قواعد الفقه :ص ۱۲۶ ، القاعدة: ۳۴۰،الأشباه والنظائر)

**مثال:** کسی نے زید کے وَلَدْ کے لئے کسی چیز کی وصیت کی دراں حالے کہ زید کے لڑکے اور لڑکیاں ہیں تو وصیت سب کے لئے ہوگی (یعنی تمام اس وصیت میں شریک ہوں گے )۔

**قاعدہ(۳۴۰):** ﴿مَفْهُوْمُ الشَّرْطِ كَمَفْهُوْمِ الصِّفَةِ وَذٰلِكَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ﴾

**ترجمہ:** مفہومِ شرط، مفہوم صفت ہی کی مانند ہے اور وہ دلیل نہیں ہے۔

(شرح السير الكبير: ۲/۷۴، باب أهل الحصن يؤمنه الرجل من المسلمين على جعل أو غير جعل ، ۱/۱۲۵ ، قواعد الفقه :ص ۱۲۷ ، القاعدة: ۳۴۱ ، شرح السير الكبير: ۱/۷۴، باب ما يجب من طاعة الوالي وما لا يجب)

**مثال:** فرمانِ باری تعالیٰ: ﴿وبنات خالك وبنات خالاتك التي هاجرن معك﴾. ”اور تمہارے لئے حلال ہیں تمہارے ماموں کی بیٹیاں اور تمہاری خالاؤں کی بیٹیاں، جنہوں نے آپ کے ساتھ وطن کو چھوڑا“۔ (سورۂ احزاب:۵۰)

یہ آیت اس بات پر دال نہیں ہے کہ مذکورہ عورتوں میں سے جنہوں نے ہجرت نہیں کی، وہ آپ کے لیے حلال نہیں۔

اسی طرح فرمانِ باری تعالیٰ: ﴿فلا تظلموا فیهن أنفسکم﴾. ''سوان (اشہرحرم: ذو القعدہ، ذوالحجہ، محرم، اور رجب) میں اپنے اوپر ظلم مت کرو''۔ (سورۂ توبہ: ۳۶)

یہ اس پر دال نہیں ہے کہ غیر اشہر حرم میں اپنے اوپر ظلم کرنا مباح ہے۔

**فائدہ:** جو چیز لفظ سے مفہوم ہوتی ہے، اس کی دو قسمیں ہیں: یا تو وہ چیز صریح لفظ سے مفہوم ہوگی، یعنی محلِ نطق میں لفظ اس پر دال ہوگا یا وہ چیز صریح لفظ سے مفہوم نہ ہوگی، بلکہ لفظ بلا محلِ نطق میں اس پر دال ہوگا؛ پہلی کو منطوق اور دوسری کو مفہوم کہا جاتا ہے۔

**پھر منطوق کی دو قسمیں ہیں:** (۱) صریح (۲) غیر صریح۔

مدلول مطابقی اور مدلول تضمنی کو صریح اور مدلول التزامی کو غیر صریح کہتے ہیں۔

**مفہوم کی بھی دو قسمیں ہیں:** (۱) مفہوم موافق (۲) مفہوم مخالف۔

**مفہوم موافق:** لفظ سے اثبات اور نفی میں منطوق کے موافق، مسکوت عنہ کا حال مفہوم ہو، یعنی منطوق اگر مثبت ہے تو مسکوت عنہ بھی مثبت ہو، اور منطوق اگر منفی ہے تو مسکوت عنہ بھی منفی ہو۔

**مفہوم مخالف:** لفظ سے منطوق کے مفہوم کے خلاف، مسکوت عنہ کا حال مفہوم ہو، یعنی منطوق اگر مثبت ہو تو مسکوت عنہ منفی ہو، اور منطوق اگر منفی ہو تو مسکوت عنہ مثبت، پھر یہ مفہوم اگر اسم علم سے مفہوم ہو تو اس کو مفہوم لقب، اسم شرط سے مفہوم ہو تو مفہوم شرط اور وصف سے مفہوم ہو تو مفہوم وصف کہلاتا ہے۔ فتأمل! (رحمانی)

**قاعدہ (۳٤۱):** ﴿اَلْمُقِرُّ مَتی صَارَ مُکَذَّباً فِيْ إِقْرَارِہ یَبْطُلُ حُکْمُ إِقْرَارِہٖ﴾

**ترجمہ:** جب مقِر اپنے اقرار میں جھٹلایا جائے تو اس کے اقرار کا حکم باطل ہوگا۔

(شرح السیر الکبیر: ۱۱۲/۴، باب فداء العبد الغصب والعاریة وغیر ذلک، قبیل باب ما لا یکون فیئاً، الأشباہ والنظائر، قواعد الفقه: ص۱۲۷، القاعدة: ۳۴۳)

**مثال:** زید نے اقرار کیا کہ بکر کے میرے ذمہ دس ہزار روپئے قرض ہیں، اور بکر اسے جھٹلاتے ہوئے یوں کہے کہ میرا تیرے اوپر کوئی قرض نہیں ہے، تو جھوٹا ہے، تو زید پر بکر کے دس ہزار روپئے لازم نہیں ہوں گے۔

**قاعدہ(۳۴۲)**:﴿اَلْمِلْکُ الثَّابِتُ لِلْوَارِثِ هُوَ الْمِلْکُ الَّذِيْ کَانَ لِلْمُوْرِثِ﴾

**ترجمہ**: وارث کے لئے ثابت ہونے والی ملک، بعینہٖ وہی ملک ہے، جو مورث کے لئے ثابت تھی۔

(شرح السیر الکبیر:۵/۷۸، باب أسر العبد وغیرہ ثم یرجع إلی مولاہ أو لا یرجع، قواعد الفقہ: ص۱۲۸، القاعدۃ:۳۴۶)

**مثال**: زید نے اپنی حیات میں کوئی چیز خریدی، جس کے سبب وہ اس کا مالک بنا، بعدۂ اس کا انتقال ہوا اور بکر زید کا وارث ہوا، تو جوشئ اس کے حصۂ میراث میں آئی، اگر اس میں کوئی ایسا عیب نکل آیا جو بائع کے پاس سے تھا، تو بکر کو اس بات کا حق حاصل ہوگا کہ مبیع بائع کو واپس کردے، کیوں کہ بکر (وارث) کے لئے ثابت ہونے والی ملک، بعینہٖ وہی ملک ہے جو زید (مورِث) کے لئے ثابت تھی، اور زید بسببِ عیب مبیع واپس کرنے کا حق دار تھا تو بکر بھی اس کا حق دار ہوگا۔

**قاعدہ(۳۴۳)**: ﴿اَلْمُمْتَنِعُ عَادَةً کَالْمُمْتَنِعِ حَقِيْقَةً﴾

**ترجمہ**: جو چیز عادتاً ناممکن ہو، وہ حقیقتاً ناممکن کی طرح ہے۔

(درر الحکام: ۱/۴۷، المادۃ: ۳۸، قواعد الفقہ: ص۱۲۹، القاعدۃ: ۳۴۹، شرح القواعد: ص۲۲۵، القواعد الکلیۃ: ص۲۵۷)

**مثال**: اپنے سے بڑی عمر والے کے متعلق یہ دعوی کرنا کہ یہ میرا بیٹا ہے، عادتاً ناممکن ہے، اس لئے یہ حقیقتاً بھی ناممکن ہوگا۔

**قاعدہ(۳۴۴)**: ﴿مَن ابْتُلِيَ بِبَلِيَّتَيْنِ فَعَلَيْهِ أنْ يَّخْتَارَ أهْوَنَهُمَا﴾

**ترجمہ**: مبتلی ببلیتین پر لازم ہے کہ وہ ان دونوں میں سے اہون کو اختیار کرے۔

(جمهرۃ القواعد: ۲/۹۵۹، رقم: ۲۴۱۳، القواعد الفقهیۃ: ص۱۸)

**مثال**: اگر کسی شخص کو قیام کی حالت میں پیشاب کے قطرے آتے ہیں، یا زخم سے خون رستا ہے، اور بیٹھ کر نماز پڑھنے کی صورت میں یہ دونوں عوارض پیش نہیں آتے، تو اس پر لازم ہے کہ وہ بیٹھ کر نماز ادا کرے۔ (حاشیۃ القواعد الفقهیۃ لعلی أحمد الندوي: ص۱۱۱)

**قاعدہ(۳٤٥)**: ﴿مَنِ اسْتَعْجَلَ شَيْئًا قَبْلَ أوَانِهِ عُوْقِبَ بِحِرْمَانِهِ﴾

**ترجمہ**: جوشخص قبل از وقت کسی چیز کا طالب ہو،اسے اس شئ سے محرومی کی سزادی جائے گی۔

(الأشباه والنظائر لإبن نجيم:ص ۴۸۹، الأشباه للسيوطي: ۱/۳۲۷، قواعد الفقه :ص ۱۲۹، القاعدة: ۳۵۰، شرح القواعد:ص ۴۷۱، القواعد الفقهية:ص ۱۷۱، ۲۱۱، جمهرة القواعد: القاعدة:۲۴۳۳، القواعد الكلية: ص ۳۵۹، درر الحكام شرح مجلة الأحكام : ۱/۹۹، المادة : ۹۹)

**مثال**: کوئی وارث یہ سوچے کہ پتہ نہیں مورث کب مرے گا اور مجھ کو حصۂ میراث کب ملے گا؟ اس لئے کیوں نہ میں اس کو اسی وقت موت کے گھاٹ اتاردوں، تاکہ میں اس کا وارث بن کر حصۂ میراث وصول کروں، اور عیش وعشرت کی زندگی گزاروں، اور وہ اسی جذبہ سے اپنے مورث کو قتل کردے، تو سزاءً اسے حصۂ میراث سے محروم کردیا جائے گا۔

**قاعدہ(۳٤٦)**: ﴿مَنْ زَادَ عَلَى الْوَاجِبِ بِمِثْلِهِ يَقَعُ الْكُلُّ وَاجِبًا﴾

**ترجمہ**: کسی شخص نے واجب پر اس کے مثل سے زیادتی کی، تو سب کا سب واجب ہی واقع ہوگا۔ (الأشباه والنظائر:ص ۵۶۰)

**مثال**: اگر کوئی شخص نماز میں پورا قرآن کریم قرأت کرے، تو سب کا سب فرض واقع ہوگا۔

(الأشباه والنظائر:ص ۵۶۰)

**قاعدہ(۳٤٧)**: ﴿مَنْ سَعٰى فِي نَقْضِ مَا تَمَّ مِنْ جِهَةٍ فَسَعْيُهُ مَرْدُوْدٌ عَلَيْهِ﴾

**ترجمہ**: جوشخص کسی ایسی چیز کے توڑنے کی کوشش کرے، جو کسی اعتبار سے تام ہوچکی ہو، تو اس کی یہ کوشش اس پر مردود ہوگی۔

(درر الحكام شرح مجلة الأحكام: ۱/۹۹، المادة : ۱۰۰، الأشباه والنظائر، قواعد الفقه :ص ۱۲۹، القاعدة: ۳۵۳، ترتيب اللآلي :ص ۱۰۷۷، شرح القواعد:ص ۴۷۵)

**مثال**: کسی شخص نے یہ دعوی کیا کہ میری یہ زمین وقف ہے اور قاضیٔ وقت نے اس کے وقف ہونے کا فیصلہ بھی کردیا، پھر وہی شخص اس موقوفہ زمین پر اپنی ملکیت کا دعوی کرے اور اس کو ثابت کرنے کے لئے گواہ بھی پیش کردے، تب بھی اس کا یہ دعوی قابل قبول نہیں ہوگا، کیوں کہ اس صورت میں وقف تام ہو چکا۔

**قاعدہ(۳۴۸)**: ﴿مَنْ شَکَّ هَلْ فَعَلَ شَيْئاً أَمْ لا فالأَصْلُ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ﴾

**ترجمہ**: جس شخص کو کسی چیز کے متعلق یہ شک ہو کہ اس نے اس کو کیا یا نہیں؟ تو اصل یہی ہے کہ اس نے اسے نہیں کیا۔

(ترتيب اللآلي في سلک الأمالي: ص ۱۱۰۴، قواعد الفقه: ص ۱۲۹، القاعدة: ۳۵۴،الأشباه)

**مثال**: کسی شخص کو نماز کے وقت میں یہ شک ہو رہا ہو کہ اس نے نماز پڑھی یا نہیں؟ تو وہ نماز کو لوٹا لے، اسی طرح نماز کی حالت میں یہ شک ہو رہا ہو کہ اس نے رکوع اور سجدہ کیا یا نہیں؟ تو رکوع وسجود کو لوٹا لے، ہاں! اگر نماز کے بعد یہ شک واقع ہو تو اعادہ نہ کرے۔

اور اگر اس بات میں شک ہو رہا ہے کہ کتنی رکعتیں پڑھی؟ اگر یہ شک اول بار پیش آیا ہو تو نماز کو از سرِنو پڑھ لے، اور اگر بار بار اس طرح شک ہوتا رہتا ہو، تو کم مقدار کو اختیار کرے، اور ہر اس رکعت پر قعدہ کرے جسے آخری رکعت خیال کرے۔

**قاعدہ(۳۴۹)**: ﴿مَنْ مَلَکَ التَّنْجِيْزَ مَلَکَ التَّعْلِيْقَ﴾

**ترجمہ**: جو شخص تنجیز کا مالک ہو، وہ تعلیق کا بھی مالک ہوگا۔

(قواعد الفقه: ص ۱۳۰، القاعدة: ۳۵۸، ترتيب اللآلي: ص ۱۰۹۵، الأشباه)

**فائدہ**: بلا شرط طلاق دینے کو تنجیز اور شرط کے ساتھ طلاق دینے کو تعلیق کہتے ہیں۔

**مثال**: شوہر تنجیزاً طلاق دینے کا مالک ہے، اس لئے وہ تعلیقاً طلاق دینے کا بھی مالک ہوگا۔ مثلاً ”أنت طالق ثلاثاً“ تنجیزاً، اور ”أنت طالق ثلاثاً إن دخلت الدار“ تعلیقاً طلاق دینا ہے۔

**قاعدہ(۳۵۰)**: ﴿مَنْ مَلَکَ شَيْئًا مَلَکَ مَا هُوَ مِنْ ضَرُوْرِيَّاتِهِ﴾

**ترجمہ**: جو شخص کسی چیز کا مالک ہو، وہ اس کی ضروریات کا بھی مالک ہوگا۔

(درر الحكام: ۱/۵۳، المادة: ۴۹، ترتيب اللآلي: ص ۱۰۹۹، ۱۱۰۱، قواعد الفقه: ص ۱۳۰، القاعدة: ۳۵۹، شرح القواعد: ص ۲۶۱، جمهرة القواعد: القاعدة: ۲۵۱۹، القواعد الكلية: ص ۳۰۶)

**مثال:** کسی شخص نے کوئی مکان خریدا تو وہ اس راستے کا بھی مالک ہوگا، جس سے مکان تک رسائی ممکن ہے۔

**قاعدہ(۳۵۱):** ﴿مَوَاضِعُ الضَّرُوْرَةِ مُسْتَثْنَاةٌ أَبَدًا﴾

**ترجمہ:** مواقعِ ضرورت ہمیشہ مستثنیٰ ہوا کرتے ہیں۔

(جمهرة القواعد الفقهية: ۲/۹۸۷، رقم: ۲۵۴۶)

**مثال۱:** اگر کوئی عورت طلاق یا وفات کی عدت گذار رہی تھی، اور دورانِ عدت وہ بیمار ہوگئی، تو دوا وعلاج کے لیے ڈاکٹر کو گھر ہی پر بلا لیا جائے، البتہ اگر طبیعت زیادہ خراب ہو اور کوئی مسلمان دیندار، تجربہ کار ڈاکٹر یا حکیم ہسپتال میں داخل کر کے دوا وعلاج کا مشورہ دے، اور اس کی شدید ضرورت بھی ہو، تو بقدرِ ضرورت گھر سے باہر نکلنے اور ہسپتال میں داخل ہوکر دوا وعلاج کرانے کی گنجائش ہے، کیوں کہ دورانِ عدت اگر چہ عورت کے لیے شرعاً شوہر کے گھر سے نکلنا جائز نہیں ہے، مگر فقہاء نے مواضعِ ضرورت کو اس سے مستثنیٰ فرمایا ہے۔ (شامي: ۵/۱۸۰، كتاب الطلاق، فصل في الإحداد، البحر الرائق: ۴/۲۵۶/۲۵۸، كتاب الطلاق، فصل في الاحداد، فتاوى رحيميه: ۸/۴۲۳)

**مثال۲:** امیرِ لشکر نے مجاہدین کو فوجی چھاؤنی سے نکلنا منع کر دیا ہو، اور جانوروں کے لیے چارہ کی ضرورت پڑ جائے، تو اس صورت میں مجاہدین کا فوجی چھاؤنی سے نکلنا جائز ہوگا، کیوں کہ مواقعِ ضرورت اس ممانعت سے مستثنیٰ ہیں۔ (شرح كتاب السير الكبير: ۱/۱۲۴)

**مثال۳:** غلام کے لیے آقا کی اجازت کے بغیر جہاد میں نکلنا جائز نہیں، لیکن جب امیر المؤمنین کی طرف سے نفیرِ عام کا اعلان ہو، اور مسلمانوں کے لیے مشرکین کے شر کو دفع کرنا ضروری ہو، تو غلام اس صورت میں نکل سکتا ہے، کیوں کہ یہ موقعِ ضرورت ہے۔ (سير كبير: ۱/۱۳۸)

**مثال٤:** ختنہ کرنے والے شخص کا ستر کو دیکھنا جائز ہے، کیوں کہ یہ موقعِ ضرورت ہے۔

(الأشباه للسيوطي: ۱/۲۱۶)

اسی طرح دایہ (انا) اور ڈاکٹر کا عورت یا مریض کے ستر کو بقدرِ ضرورت دیکھنا جائز ہے، کیوں کہ یہ مواقعِ ضرورت ہیں، جو مستثنیٰ ہیں۔

اسی طرح بوقتِ ضرورت اجنبی مرد اجنبیہ عورت کا، اور اجنبیہ عورت اجنبی مرد کا علاج کر سکتی ہے، بشرطیکہ ستر کا اہتمام ہو، اور اس صورت میں صرف بقدرِ ضرورت موضعِ مرض ہی کو دیکھنے کی اجازت ہوگی، جیسا کہ علامہ قاضی زادہ حنفیؒ فرماتے ہیں: طبیب وڈاکٹر یا نرس کے لیے ضرورتاً مریض (عورت یا مرد) کے مرض کی جگہ کو دیکھنا جائز اور درست ہے، اور مناسب یہ ہے کہ اجنبی مرد کسی عورت کو اس مرض کا علاج سکھلا دے، کیوں کہ نظرِ جنس الی الجنس (عورت کا عورت کے ستر کو دیکھنا) اسہل واخف ہے، بہ نسبت اجنبی مرد کا عورت کے ستر کو دیکھنے کے، اور ڈاکٹر ونرس حتی الامکان اپنی نگاہیں ستر سے نیچی رکھیں، اور موضعِ علاج کے سوا دوسری جگہوں پر بلا ضرورت نظریں نہ ڈالیں، اور جب علاج مکمل ہو جائے تو مواضعِ ستر کو ڈھانپ دیں۔ اور مریض کو بھی چاہیے کہ مواضعِ ستر کو زائد از ضرورت نہ کھولے، کیوں فقہ کا قاعدہ ہے: ﴿ما أبیح للضرورة یقدر بقدرها﴾. (أحکام الجراحة الطبیة: ص۵۷۴- ۵۷۸)

## قاعدہ (۳۵۲): ﴿اَلْمَوَاعِیْدُ بِصُوَرِ التَّعَالِیْقِ تَکُوْنُ لازِمَةً﴾

**ترجمہ:** بصورت تعالیق وعدے بھی لازم ہوتے ہیں۔

(درر الحکام: ۱/۸۷، المادة: ۸۴، شرح القواعد: ص۴۲۵، قواعد الفقه: ص۱۳۱، القاعدة: ۳۶۱)

**مثال:** زید نے بکر سے کہا کہ تم اپنی یہ دکان عمرو کو بیچ دو، اگر عمرو قیمت ادا نہ کرے، تو وہ قیمت میں ادا کر دوں گا، بکر نے عمرو کو اپنی دکان فروخت کر دی اور عمرو نے قیمت ادا نہیں کی، تو زید پر اس قیمت کا ادا کرنا لازم ہوگا۔

## قاعدہ (۳۵۳): ﴿اَلْمَوَاعِیْدُ تَجُوْزُ قِیَاسًا وَاِسْتِحْسَاناً﴾

**ترجمہ:** مواعید (عقدِ استصناع) قیاساً واستحساناً جائز ہے۔ (المبسوط: ۱۲/ ۱۶۷)

**مثال:** آج کل بلڈنگ کے تعمیر ہونے سے پہلے ہی اس کے فلیٹس (Flats) کی خرید وفروخت شروع ہو جاتی ہے، اور ضروری پیمنٹ کی ادائیگی کی وجہ سے وہ فلیٹ بکنگ کرنے والوں کی ملک سمجھے جاتے ہیں، جب کہ بلڈر کی طرف سے فلیٹس کا قبضہ کام مکمل ہونے کے بعد ہی دیا جاتا ہے، اس لئے

بیع استصناع کی یہ صورت جائز ودرست ہے، واضح ہو کہ ایسی صورت حال میں کسی بلڈنگ کی مکمل تعمیر سے پہلے اس میں تعمیر کئے جانے والے دفاتر یا مکانات وغیرہ کا خریدنا اور بک کروانا اگر محض پہلی مرتبہ ہی ہو، تو بیع استصناع کے طور پر یہ جائز ودرست ہے، پھر بیع استصناع میں جب تک شئ تیار کر کے مشتری کے سپرد اورحوالہ نہ کی جائے، اس وقت تک مشتری کی ملک نہ ہونے اور شئ کے معدوم ہونے کی بناء پر اس کا آگے کسی دوسرے کے نام فروخت کرنا شرعاً جائز نہیں، لہذا محض قانونی اجازت اور کاغذات کو بنیاد بنا کر اسے آگے بیچنا اور اس پر بروکری (دلالی) کرنا اور کمیشن لینا ہر دو امور شرعاً ناجائز اور ممنوع ہیں، جن سے اجتناب واحتراز لازم ہے۔

(المبسوط للسرخي: ۱۶۵/۱۲، كتاب البيوع، الكافي في فقه الحنفي: ۱۱۴۴/۳، كتاب البيوع، الاستصناع، الهداية: ۸۴/۳، كتاب البيوع، باب السلم، الموسوعة الفقهية: ۱۴/۹، البيع، درر الحكام شرح مجلة الأحكام: ۱۷۷/۱، المادة: ۱۹۷)

## قاعدہ (۳۵٤): ﴿اَلْمَوْجُوْدُ فِيْ حَالَةِ التَّوَقُّفِ كَالْمَوْجُوْدِ فِي أَصْلِهٖ﴾

**ترجمہ:** جوشئ حالت توقف میں پائی جائے، وہ اصل عقد کے وقت موجود کی طرح ہے۔

(قواعد الفقه: ص ۱۳۱، القاعدة: ۳۶۲، اصول كرخي)

**مثال:** زید نے بکر کا کارخانہ اس کی اجازت کے بغیر عمرو سے بیچ دیا، تو یہ بیع بیعِ موقوف ہے، یعنی اس کی صحت بکر کی اجازت پر موقوف ہے، اب بیع کے بعد بکر کی اجازت سے پہلے اس کارخانہ سے کوئی منفعت حاصل ہو، پھر بکر بیع کی اجازت دیدے تو بیع صحیح ہوگی، اور عمرو اتنی ہی قیمت میں، جس پر عاقدین راضی ہوئے تھے، اس منفعت کا بھی مالک ہوگا، یعنی زمانۂ توقف میں کارخانہ کے تمام منافع کا مالک عمرو کو قرار دیا جائے گا، اور یہ اسی کی ملک ہوں گے، کیوں کہ بیع موقوف میں بعد از اذن مالک مشتری کی ملک وقتِ عقد سے تسلیم کی جاتی ہے۔

بیعِ موقوف، ملک کی علت ہے اسماً ومعنیً لا حکماً۔ (اصول کے طلبہ غور کریں)

**قاعدہ (۳۵۵)**: ﴿اَلْمُوَكِّلُ إذَا قَيَّدَ عَلٰى وَكِيْلِهٖ فَإنْ كَانَ مُفِيْدًا أُعْتُبِرَ مُطْلَقًا وَإلَّا فَلا﴾

**ترجمہ**: جب موکل اپنے وکیل پر کسی قسم کی قید لگائے، اگر وہ قید مفید ہو تو مطلقاً اس کا اعتبار ہوگا، ورنہ نہیں۔ (قواعد الفقه: ص ۱۳۱، القاعدة: ۳۶۴،الاشباه والنظائر)

**مثال**: مؤکل اپنے وکیل سے یوں کہے: تم میری اس چیز کو خیارِ شرط کے ساتھ بیچ دو، اس نے اس کو بلا خیارِ شرط کے بیچ دیا، تو وکیل کی بیع نافذ نہیں ہوگی، کیوں کہ مؤکل کی قید، قیدِ مفید تھی، جس کا اعتبار ضروری تھا، ہاں! اگر یوں کہے: تم میری اس چیز کو ادھار بیچ دو، اور وکیل نے اس کو نقد بیچ دیا، تو وکیل کی بیع نافذ ہوگی، کیوں کہ مؤکل کی یہ قید، قیدِ مفید نہیں تھی، لہٰذا اس کا اعتبار بھی ضروری نہیں ہے۔ (الاشباہ:ص/۳۶۲)

**قاعدہ (۳۵۶)**: ﴿اَلْمَيِّتُ لا يَمْلِكُ بَعْدَ الْمَوْتِ﴾

**ترجمہ**: مردہ شخص موت کے بعد مالک نہیں ہوتا ہے۔

(قواعد الفقه: ص ۱۳۲، القاعدة: ۳۶۵،الاشباه والنظائر)

**مثال**: زید اپنی زندگی میں جن چیزوں کا مالک تھا، موت کے بعد ان چیزوں کا مالک باقی نہیں رہے گا، بلکہ اس کے ورثاء اپنے حصصِ شرعیہ کے مطابق ان کے مالک ہوں گے۔

**قاعدہ (۳۵۷)**: ﴿اَلْمَيْسُوْرُ لا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُوْرِ﴾

**ترجمہ**: میسور معسور سے ساقط نہیں ہوتا۔

(الأشباه للسيوطي: ۱/۳۴۳، القواعد الفقهية: ص ۱۱۳، القواعد الكلية: ص ۲۲۴)

**فائدہ**: جس کام کو انسان بآسانی کر سکے اسے ''میسور''۔ اور جس کا کرنا متعذر رو دشوار ہو اسے ''معسور'' سے تعبیر کیا جاتا ہے۔

**مثال ۱**: اگر کوئی شخص قیام پر قادر نہیں لیکن رکوع وسجود پر قادر ہے، تو اس صورت میں اس سے نماز ساقط نہیں ہوگی، بلکہ اس پر بیٹھ کر رکوع وسجود کے ساتھ نماز پڑھنا واجب ہے۔

(القوعد الفقهية لعلى أحمد الندوي: ص ۲۸۵)

**مثال۲**: اگر کسی شخص کا کوئی عضو کٹا ہوا ہو، تو اس سے غسلِ واجب ساقط نہ ہوگا، بلکہ اس پر بقیہ اعضاء کا غسل لازم ہوگا۔ (القواعد الفقهية لعلي احمد الندوي: ص ۳۹۹)

**مثال۳**: اگر کوئی شخص بے وضو ہو اور اس کے جسم پر نجاست بھی لگی ہو، اور پانی اس قدر ہو کہ محض ایک کے لیے ہی کافی ہو سکتا ہے، تو اس پر لازم ہے کہ نجاست کو دھو لے، اور دونوں پر قادر نہ ہونے کی وجہ سے دونوں اس سے ساقط نہ ہوں گے، بلکہ جتنے پر قادر ہے اس کا کرنا ضروری ہے، لہذا نجاست کو دور کرنا مقدم ہونے کی وجہ سے اسے دور کر لے اور حدث (وضو) کے لیے تیمّم کر لے۔ (الأشباه والنظائر: ۱/۳۴۴)

## قاعدہ (۳۵۸): ﴿اَلنِّدَاءُ لِلإِعْلَامِ﴾

**ترجمہ**: آواز دینا آگاہ کرنے کے لئے ہوتا ہے۔

(قواعد الفقه: ص ۱۳۲، القاعدة: ۳۶۸، الاشباه والنظائر)

**فائدہ**: کسی شخص کو محض پکارنا، اس کو آگاہ کرنے کے لئے ہوتا ہے، اس لیے اس پر کوئی حکم شرعی مرتب نہیں ہوگا۔

**مثال**: شوہر نے اپنی بیوی کو "یا کافرة" کہہ کر آواز دی، تو اس سے دونوں کے درمیان فرقت واقع نہیں ہوگی۔

## قاعدہ (۳۵۹): ﴿اَلنَّصَّانِ إِذَا تَعَارَضَا وَلَمْ يَتَرَجَّحْ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ تَسَاقَطَا، فَالرُّجُوعُ إِلٰى دَلِيْلٍ آخَرَ﴾

**ترجمہ**: جب دو نص باہم متعارض ہوں اور ایک دوسری پر راجح نہ ہو، تو دونوں ساقط الاعتبار ہوتی ہیں، اس لئے (اثباتِ حکم کے لیے) دلیل ثانی کی طرف رجوع لازم ہے۔ (شرح الوقاية: ص ۱۳۲)

**مثال**: نعمان ابن بشیرؓ فرماتے ہیں کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے سورج گرہن کی نماز پڑھائی، جس طرح تم نماز پڑھتے ہو، ایک رکوع اور دو سجدوں کے ساتھ یعنی آپ نے ایک رکعت میں ایک ہی رکوع فرمایا، جبکہ حضرت عائشہ رضی اللہ عنہا فرماتی ہیں کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے سورج گرہن کی

دو رکعتیں پڑھائیں، چار رکوع اور چار سجدوں کے ساتھ، یعنی ایک رکعت میں دو رکوع فرمائے، اب جب ان دونوں روایتوں میں تعارض ہوا تو ہم نے دلیل آخر یعنی قیاس کی طرف رجوع کیا اور وہ صلوۃِ کسوف (سورج گرہن کی نماز) کو دیگر نمازوں پر قیاس کرنا ہے، کہ جس طرح دیگر نمازوں میں ہر رکعت میں ایک ہی رکوع ہوتا ہے، اسی طرح صلوۃِ کسوف میں بھی ایک ہی رکوع ہوگا۔ (حاشیۃ اصول الشاشی: ص ۸۲)

**قاعدہ (۳۶۰):** ﴿اَلنَّكِرَةُ إِذَا أُعِيْدَتْ مَعْرِفَةً كَانَتِ الثَّانِيَةُ عَيْنَ الْأُوْلىٰ وإِذَا أُعِيْدَتْ نَكِرَةً كَانَتِ الثَّانِيَةُ غَيْرَ الْأُوْلىٰ ، وَالْمَعْرِفَةُ إِذَا أُعِيْدَتْ مَعْرِفَةً كَانَتِ الثَّانِيَةُ عَيْنَ الْأُوْلىٰ ، وَإِذَا أُعِيْدَتْ نَكِرَةً كَانَتِ الثَّانِيَةُ غَيْرَ الْأُوْلىٰ﴾

**ترجمہ:** (۱) جب نکرہ کا اعادہ بطور معرفہ کیا جائے تو دوسرا عین اولیٰ ہوگا، یعنی دونوں کا مدلول ایک ہوگا، اور جب بطور نکرہ کیا جائے تو دوسرا غیر اولیٰ ہوگا، یعنی دونوں کا مدلول الگ الگ ہوگا۔ اور جب معرفہ کا اعادہ بطور معرفہ کیا جائے تو دوسرا عین اولیٰ ہوگا، اور جب بطور نکرہ کیا جائے تو دوسرا غیر اولیٰ ہوگا۔

(رد المحتار ، نور الأنوار : ص ۸۵، ۸۶ ، قواعد الفقه: ص ۱۳۴ ، القاعدة: ۳۷۷)

**مثال جزء اول:** فرمانِ باری تعالیٰ: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُوْلاً شَاهِداً عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلٰى فِرْعَوْنَ رَسُوْلاً ، فَعَصٰى فِرْعَوْنُ الرَّسُوْلَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذاً وَبِيْلاً﴾ آیت میں مذکور "رسولا" نکرہ اور "الرسول" معرفہ، دونوں کا مدلول ذاتِ واحد یعنی حضرت موسیٰ علیہ السلام ہیں۔

**مثال جزء ثانی وثالث:** فرمانِ باری تعالیٰ: ﴿فإنَّ مع العسر يسراً إنَّ مع العسر يسرا﴾ آیت میں "العسر" معرفہ ہے اور اس کا اعادہ بھی بطور معرفہ ہوا، لہٰذا دونوں کا مدلول ایک ہی ہوگا۔ اور "یسراً" نکرہ ہے اور اس کا اعادہ بھی بطور نکرہ کیا گیا ہے، لہٰذا دونوں کا مدلول الگ الگ ہوگا، جس سے یہ ثابت ہوتا ہے کہ ایک تنگی کے ساتھ دو آسانیاں آتی ہیں، اور ایک مصیبت کے ساتھ دو راحتیں میسر ہوتی ہیں، اس لیے آدمی کو سختی و تنگی سے دل برداشتہ نہیں ہونا چاہئے، صاحب نور الانوار نے اس پر کیا خوب شعر ذکر فرمایا ہے ؎

إِذَا اشْتَدَّتْ بِكَ الْبَلْوىٰ فَفَكِّرْ فِي اَلَمْ نَشْرَحْ
فَعُسْرٌ بَيْنَ يُسْرَيْنِ إِذَا فَكَّرْتَهُ فَافْرَحْ

شاعر کہہ رہا ہے کہ جب تم سخت آزمائش کے شکار ہوں، تو سورۂ الم نشرح میں غور وفکر کرو کہ اس میں دو آسانیوں کے بیچ ایک آزمائش ہے، جب تم غور وفکر کروگے تو خوش ہو جاؤ گے، یعنی ایک آزمائش اپنے ساتھ دو آسانیاں لے آتی ہیں، اس لیے آدمی کو چاہئے کہ بوقتِ آزمائش اپنے پایۂ ثبات میں جنبش نہ آنے دے۔

**مثال جزء رابع:** کسی شخص نے دو گواہوں کے سامنے کسی مجلس میں ایک ہزار روپئے کا اقرار کیا، جو چیک کے ساتھ مقید ہے، پھر یہی شخص دوسرے دو گواہوں کی موجودگی میں، دوسری مجلس میں، ایسے ایک ہزار روپئے کا اقرار کرے جو چیک کے ساتھ مقید نہیں ہے، تو اس پر دو ہزار روپئے لازم ہوں گے۔

**قاعدہ(۳۶۱):** ﴿نِيَّةُ الإقَامَةِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا هَدْرٌ﴾

**ترجمہ:** غیر محلِ اقامت میں، اقامت کی نیت کرنا باطل ہے۔

(شرح السير الكبير: ۱/۱۰۲، باب الشهيد وما يصنع به، قواعد الفقه: ص۱۳۵، القاعدة: ۳۸۱)

**مثال:** کوئی کشتی نہر کے کنارہ پر کھڑی ہو، بندھی ہوئی نہ ہو اور کوئی شخص اسی کشتی میں پندرہ روز اقامت کی نیت کرلے تو وہ مقیم نہیں ہوگا۔

**قاعدہ(۳۶۲):** ﴿نِيَّةُ تَخْصِيصِ الْعَامِّ يَصِحُّ دِيَانَةً لا قَضَاءً﴾

**ترجمہ:** تخصیصِ عام کی نیت دیانتاً صحیح ہے، نہ کہ قضاءً۔

(قواعد الفقه: ص۱۳۵، القاعدة: ۳۸۲، شرح السير)

**مثال:** کسی شخص نے قسم کھائی کہ وہ کھانا نہیں کھائے گا، یا کپڑا نہیں پہنے گا، یا شربت نہیں پیئے گا، اور وہ اپنی اس قسم سے کسی خاص قسم کے کھانے، یا کسی خاص قسم کے کپڑے، یا کسی خاص قسم کے مشروب کی نیت کرے، تو دیانتاً اس کی تصدیق ہوگی، قضاءً نہیں، کیونکہ یہ نیت خلافِ ظاہر ہے، اور قضاءً خلافِ ظاہر کی تصدیق نہیں ہوتی، لہٰذا وہ کسی بھی قسم کے کھانا کھانے، کپڑا پہننے اور مشروب کے پینے سے حانث ہوگا۔

**قاعدہ(۳۶۳):** ﴿اَلْوَاجِبُ لا يُتْرَكُ إلا بِالْوَاجِبِ﴾

**ترجمہ:** واجب، واجب ہی کے ذریعہ ترک کیا جائے گا۔

(الأشباه والنظائر لإبن الملقن: ۱/۳۲۰، الأشباه والنظائر للسيوطي: ۱/۳۱۶، موسوعة القواعد الفقهية: ۱۲/۱۳۸)

**مثال۱:** تناولِ میتہ سے بچنا واجب ہے اور جان کی حفاظت بھی واجب ہے، جب شخصِ مضطر جان کے بچائے سوائے میتہ کے کوئی حلال اور مباح چیز نہ پائے، تو اس کے لیے بقدرِ ضرورت تناولِ میتہ کی رخصت ہوگی۔ (ایک واجب کی خاطر دوسرے واجب کو ترک کیا گیا)۔ (الأشباه لإبن الملقن: ۱/۳۲۰)

**مثال۲:** اموالِ ناس کی حفاظت واجب ہے، اور اعضاء انسانی کی حفاظت بھی واجب ہے، مگر چور کا ہاتھ نہ کاٹا جائے تو اموالِ ناس کی حفاظت نہیں ہوگی، اس لیے ایک واجب کی خاطر دوسرا واجب متروک ہوا۔ (مستفاد من الاشباه للسیوطی: ۱/۳۱۶)

## قاعدہ(۳٦٤): ﴿وُجُوبُ الشَّيْءِ يَتَضَمَّنُ حُرْمَةَ ضِدِّهِ﴾

**ترجمہ:** وجوبِ شئ، اس کی ضد کی حرمت کو متضمن ہوتا ہے۔

(قواعد الفقه: ص ١٣٦، القاعدة: ٣٨٦، مسلم الثبوت)

**مثال:** نکاح کے بعد بیوی کے حقوق یعنی نان، نفقہ اور کسوہ کا ادا کرنا واجب ہے، تو اپنی بیوی کو ان چیزوں سے محروم کرنا حرام ہوگا۔

## قاعدہ(۳٦٥): ﴿وَسَائِلُ الْحَرَامِ حَرَامٌ﴾

**ترجمہ:** حرام کے وسائل بھی حرام ہوتے ہیں۔ (جمهرة القواعد الفقهية: ۱/۴۸۰)

**مثال۱:** باغیوں یا حربیوں کے ہاتھوں اسلحہ کی بیع حرام ہے، کیوں کہ وہ یہ اسلحہ مسلمانوں ہی کے خلاف استعمال کریں گے، جب کہ مسلمانوں کے خلاف ہتھیار اٹھانا حرام ہے، اس لیے ان کے ہاتھوں اسلحہ کی بیع بھی حرام ہوگی۔ (جمهرة: ۱/۴۸۱)

**مثال۲:** بیع عینہ بھی حرام ہے، کیوں کہ اس میں سود کی شکل پائی جاتی ہے، بیع عینہ کی صورت یہ ہوتی ہے کہ دائن مدیون کو کوئی سامان بطور ادھار زیادہ قیمت میں فروخت کرتا ہے، پھر وہی سامان مدیون سے کم قیمت میں نقد خرید تا ہے۔ (الموسوعة الفقهية: ۹/۱٦۸، جمهرة القواعد الفقهية: ۱/۴۸۳)

**مثال۲:** مختلف ملکوں کی کرنسی کا کمی بیشی کے ساتھ تبادلہ جائز ہے، بشرطیکہ کم از کم ایک فریق اپنے روپۓ پرمجلسِ بیع میں ہی قبضہ کرلے، لیکن اس صورت میں اتنی بات یاد رہے کہ یہ معاملہ ادھار کا ہوتو مبادلہ کے لیے ثمنِ مثل کوضروری قرار دیا جائے، یعنی معاملہ کے دن کرنسی کا جو نرخ مارکیٹ میں ہے اسی کو معیار بنا کر معاملہ کیا جائے، تاکہ ربا کا دروازہ بند ہوجائے۔ (فتاوی عثماني:۳/۱۴۴)

**ما في المستدرک : عن ابن عمر رضي الله عنهما : أن النبي صلی الله علیه وسلم نهی عن بیع الکالي بالکالي ، وهو النسیئة بالنسیئة .**

(المستدرک للحاکم: ۲/۶۵،۶۶، رقم الحدیث:۲۳۴۳)

**قال الشیخ نور الدین الخادمي : إن الوسیلة أو الذریعة تکون محرمة إذا کان المقصد محرماً، وتکون واجبة إذا کان المقصد واجباً .** (المقاصد الشرعیة للخادمی:ص ۴۶)

**قال الشامي : " ما کان سبباً لمحظور فهو محظور".**

(شامي:۵/۲۲۳، مکتبه نعمانیه ، بدائع : ۱/۶۶۸،۶/۴۸۸، هدایه: ۴/۴۶۶)

**وهکذا قال الدکتور علی أحمد الندوی:"ما کان سبباً لحرام حرام" .**

(جمهرة:۲/۹۱۴، رقم :۲۱۰۶)

**وکذا قال العلامة ابن القیم الجوزیة:" وسیلة المقصود تابعة للمقصود وکلاهما مقصود " .** (اعلام الموقعین :۳/۱۷۵)

## قاعدہ(۳٦٦): ﴿وَصْفُ الشَّرْطِ کَالشَّرْطِ﴾

**ترجمہ:** وصفِ شرط،شرط کی مانند ہے۔(قواعد الفقه: ص۱۳۷ ، القاعدة:۳۸۸،الأشباه والنظائر)

**وضاحت:** جس طرح انعدامِ شرط،انعدامِ حکم کومستلزم ہے، اسی طرح انعدامِ وصفِ شرط،انعدامِ حکم کو مستلزم ہے۔

**مثال:** شوہر اپنی بیوی سے کہے: اگر تو سوار ہوکر گھر میں داخل ہوگی، تجھے طلاق ہے، اس کے بعد عورت بغیر سوار ہوئے گھر میں داخل ہوئی تو اس پر طلاق واقع نہیں ہوگی۔

**فائدہ:** مذکورہ مثال میں ''دخول'' شرط ہے، اور ''رکوب'' وصفِ شرط ہے۔

**قاعدہ(۳۶۷):** ﴿اَلْوَصْفُ فِيْ الْحَاضِرِ لَغْوٌ وَفِيْ الْغَائِبِ مُعْتَبَرٌ﴾

**ترجمہ:** شیٔ موجود میں وصف کا بیان کرنا لغو، اور غیر موجود میں معتبر ہوتا ہے۔

(القواعد الكلية والضوابط الفقهية:ص۲۹۶، درر الحكام: ۱/۶۴، المادة:۶۵، قواعد الفقه:ص۱۳۷، جمهرة القواعد: ۱/۵۸۷، شرح المجلة لسليم رستم باز:ص۴۵)

**مثال:** گاڑیوں کا ڈیلر(Dealer) اپنے کسٹمر(Customer) سے (درآنحالانکہ بلیک کلر کی کار سامنے موجود ہو) یوں کہے: میں نے یہ وہائٹ کار آپ کے ہاتھ دو لاکھ پچپن ہزار پانچ سو پچپن روپئے میں فروخت کردی، اور کسٹمر نے اسے قبول کیا تو یہ بیع درست ہوگی، اور مشتری کو فسخِ عقد کا حق نہیں ہوگا، کیوں کہ شیٔ موجود میں بیانِ وصف لغو ہے، ہاں! اگر کار موجود نہ ہوتی اور بلیک کار کا سودا وہائٹ کہہ کر کیا جاتا، تو اسے فسخِ بیع کا حق حاصل ہوتا، کیوں کہ غیر موجود میں بیانِ وصف کا اعتبار رہتا ہے۔

(القواعد الكلية والضوابط الفقهية:ص۲۹۶)

**قاعدہ(۳۶۸):** ﴿اَلْوَكَالَةُ لا تَقْتَصِرُ عَلَى الْمَجْلِسِ بِخِلافِ التَّمْلِيْكِ﴾

**ترجمہ:** وکالت، مجلس پر منحصر نہیں ہوتی ہے، برخلاف تملیک کے۔

(قواعد الفقه:ص۱۳۸، القاعدة:۳۹۳،الأشباه والنظائر)

**مثال:** اگر شوہر کسی شخص کو اپنی بیوی کو طلاق دینے کا وکیل بنائے اور یوں کہے: تم میری بیوی کو طلاق دیدو، تو وکیل کو اختیار ہوگا کہ طلاق اسی مجلس میں یا اس مجلس کے بعد دے۔ (یہ مثالِ وکالت ہے)

اور اگر شوہر اپنی بیوی کو اپنی ذات پر ایقاعِ طلاق کا مالک بنائے، اور یوں کہے: تم اپنے آپ کو طلاق دیدو، تو عورت کو صرف اسی مجلس میں ایقاعِ طلاق کا اختیار رہوگا۔ (یہ مثالِ تملیک ہے)

**فائدہ:** وکالت میں مؤکل کو رجوع کا اختیار ہوتا ہے، جب کہ تملیک میں مملِّک یعنی مالک بنانے والے کو رجوع کا اختیار نہیں ہوتا۔ فافہم (رحمانی)

**قاعدہ(۳٦۹):** ﴿اَلْوَلايَةُ الْخَاصَّةُ أَقْوٰی مِنَ الْوَلايَةِ الْعَامَّةِ﴾

**ترجمہ:** ولایتِ خاصہ ولایتِ عامہ سے قوی تر ہوتی ہے۔

(القواعد الكلية : ص ۳۵۱، قواعد الفقه : ص۱۳۸، رقم : ۳۹۵، شرح القواعد الفقهية : ۳۱۱، القواعد الفقهية : ص۳۸۴)

**مثال:** اگر صغیر یا صغیرہ کا ولی موجود ہوتو قاضی کو ان دونوں کی ولایتِ تزویج حاصل نہ ہوگی، اسی طرح اگر ان دونوں کا کوئی وصی موجود ہو، تو قاضی کو ان کے مال میں تصرف کی اجازت نہ ہوگی، کیوں کہ ولی اور وصی کی ولایت، ولایتِ خاصہ ہے، جب کہ قاضی کی ولایت، ولایتِ عامہ ہے۔اور ولایتِ خاصہ ولایتِ عامہ سے قوی تر ہے، لہٰذا اس کی موجودگی میں ولایتِ عامہ مفید نہ ہوگی۔

(القواعد الكلية والضوابط الفقهية:ص۳۵۸، القواعد الفقهية:ص۳۸۴)

**قاعدہ(۳۷۰):** ﴿اَلْوَلَدُ يَتْبَعُ خَيْرَ الأبَوَيْنِ دِيْنًا وَيَتْبَعُ الأُمَّ فِي الرِّقِّ وَالْحُرِيَّةِ﴾

**ترجمہ:** باعتبارِ دین بچہ والدین میں سے اس کے تابع ہوگا جس کا دین بہتر ہو، اور رقیت و حریت میں ماں کے تابع ہوگا۔

(شرح السير الكبير:۵/۹۰، باب من المرتدين وغيرهم من مشركي العرب في دار الحرب ، قواعد الفقه: ص۱۳۸، القاعدة: ۳۹٦، شرح السير الكبير: ۱/۱۸۰، باب الأمان، دار الكتب العلمية بيروت، ۱/۱۰۸، باب الشهيد وما يصنع به)

**مثال:** اگر کوئی مسلمان کسی کتابیہ سے شادی کرے، اور اس سے اولاد ہوں تو وہ اولاد، مسلمان کے تابع ہوکر مسلمان ہوں گی، کیوں کہ مسلم دیناً خیر الابوین ہے۔اور اگر کسی غلام نے کسی آزاد عورت سے شادی کی اور اس سے اولاد ہوئیں، تو وہ اولاد ماں کے تابع ہوکر آزاد شمار ہوں گی۔اور اگر کوئی آزاد شخص کسی باندی سے نکاح کرے اور اس سے اولاد ہوں، تو وہ ماں کے تابع ہوکر غلام ہوں گی۔

**قاعدہ(۳۷۱)**: ﴿یُتَحَمَّلُ الضَّرَرُ الْخَاصُّ لِدَفْعِ الضَّرَرِ الْعَامِّ﴾

**ترجمہ**: ضررِعام کودور کرنے کی خاطر،ضررِخاص کو برداشت کیا جائے گا۔

(الأشباه والنظائر لإبن نجيم:ص۳۱۲، قواعد الفقه:ص۱۳۹، القاعدة:۳۹۸، ترتيب اللآلي:ص۱۱۶۷، شرح القواعد:ص۱۹۷، درر الحكام: ۱/۴۰، المادة: ۲۶)

**مثال**: ایک شخص پیشۂ طبابت سے منسلک ہے، مگر اس فن سے بالکل ناواقف ہے، اگر ہم حکومت وقت کواس کی اطلاع کرتے ہیں،تو حکومت اس شخص کے پیشۂ طبابت پر پابندی عائد کردے گی، جس سے اس کا ذریعۂ آمدنی بند ہوجائیگا،اورخود وہ اوراس کا پورا خاندان اس سے متأثر ہوگا (یہ ضرر خاص ہے )،اوراگرہم حکومت وقت کومطلع نہیں کرتے ہیں،تواس کےاس پیشۂ طبابت سےعوام الناس کی جان کوخطرہ لاحق ہوگا (یہ ضرر عام ہے )،لہٰذا ضرر عام کو دور کرنے کے لئے ضرر خاص کو برداشت کرتے ہوئےحکومت کومطلع کیا جائے گا۔

**قاعدہ(۳۷۲)**: ﴿یَتَکَرَّرُ الْجَزَاءُ بِتَکَرُّرِ الشَّرْطِ﴾

**ترجمہ**: تکرارِشرط کےسبب جزابھی متکرر رہوتی ہے۔

(قواعد الفقه: ص۱۳۹، القاعدة: ۳۹۹،الأشباه والنظائر)

**مثال**: کسی آدمی نے اپنی بیوی سے کہا: جب جب تو گھر میں داخل ہوگی تو تجھے طلاق ہے، شوہر کےاس کلام کے بعدعورت گھر میں داخل ہوئی تو ایک طلاق واقع ہوگی، پھر داخل ہوئی تو دوسری طلاق واقع ہوگی، پھر داخل ہوئی تو تیسری طلاق واقع ہوگی، کیوں کہ تکرارِ شرط (دخولِ دار) تکرار جزا(وقوعِ طلاق) کو مستلزم ہے،اب تین طلاق واقع ہونے کے بعد بیوی شوہر کے لیےحرام ہوگئی،البتہ جب یہ عورت زوجِ ثانی سے نکاح کر کے دوبارہ زوجِ اول کے نکاح میں آئے،اوردخولِ دار پایا جائےتو کوئی طلاق واقع نہیں ہوگی، کیوں کہ شرط کاتعلق نکاحِ اول سے تھا، نہ کہ اس نکاحِ ثانی سے۔

**الفاظِ شرط یہ ہیں**:

(۱)إن (۲) إذا (۳) إذا ما (۴) كلٌّ (۵) كلّما (۶) متٰى (۷)متٰى ما۔ (قدوري:ص۱۷۴)

اگر کوئی شخص ان الفاظ کے ذریعہ قسم کھائے اور شرط ایک بار پائی جائے، تو قسم ختم ہو جاتی ہے، یعنی دوبارہ شرط کے پائے جانے سے جزا مرتب نہیں ہوتی ہے، مگر لفظ ''کلّما'' سے قسم کھانے کی صورت میں جب جب شرط کا تحقق ہوگا، تب تب جزا ثابت ہوگی، جیسا کہ مثال مذکور سے واضح ہو چکا ہے۔

**قاعدہ (۳۷۳):** ﴿يَسْقُطُ الدَّيْنُ بِأدَاءِ الْمُتبَرِّعِ﴾

**ترجمہ:** قرض ساقط ہو جاتا ہے متبرع کے ادا کر دینے سے۔

(قواعد الفقه: ص ۱۴۱، القاعدة: ۴۱۰، مسلم الثبوت)

**مثال:** زید پر بکر کے پچیس ہزار (۲۵۰۰۰) روپئے قرض ہیں، زید نے ابھی اس قرض کو ادا نہیں کیا، اسی اثناء میں اس کے کسی دوست، یا کسی قریبی رشتہ دار کو یہ بات معلوم ہوئی کہ زید مقروض ہے، اور ادائیگیٔ قرض کے لیے پریشان ہے، تو اس نے اپنی طرف سے تبرعاً یہ پوری رقم بکر کو ادا کر دی، تو زید کے ذمہ سے دَین ساقط ہو جائے گا۔

**قاعدہ (۳۷٤):** ﴿يُضَافُ الْفِعْلُ إلَى الْفَاعِلِ لا إلَى الْآمِرِ مَا لَمْ يَكُنْ مُجْبَراً﴾

**ترجمہ:** فعل، فاعل ہی کی طرف منسوب ہوگا، نہ کہ آمر کی طرف، جب تک کہ اسے مجبور نہ کیا جائے۔

(درر الحكام شرح مجلة الأحكام: ۱/ ۹۰، المادة: ۸۹، قواعد الفقه: ص ۱۴۱، القاعدة: ۴۱۱، جمهرة القواعد: القاعدة: ۲۶۳۷، شرح القواعد: ص ۴۴۳)

**مثال:** زید نے بکر کو حکم دیا کہ عمرو کی دکان کو نذرِ آتش کر دو! بکر نے زید کے حکم کی تعمیل کرتے ہوئے عمرو کی دکان جلا دی، تو ضمان بکر پر ہی واجب ہوگا، کیوں کہ وہ فاعل ہے، نہ کہ زید پر جو آمر ہے، ہاں! اگر بکر کو اس حکم کی تعمیل پر مجبور کیا جائے اور نہ کرنے پر تلفِ نفس یا تلفِ عضو کی دھمکی دی جائے، تو وہ شرعاً مُکْرَہ یعنی مجبور ہوگا، اور ضمان زید پر واجب ہوگا جو مکرِہ یعنی مجبور کرنے والا ہے۔

**قاعدہ(۳۷۵):** ﴿يُقْبَلُ قَوْلُ الْمُتَرْجِمِ مُطْلَقًا﴾

**ترجمہ:** مترجم کا قول بلا کسی قید کے قبول کیا جائے گا۔

(قواعد الفقه: ص۱۴۳، القاعدة: ۴۲۰، شرح القواعد: ص۳۵۳، درر الحكام: ۱/۶۷، المادة: ۷۱، الأشباه)

**مثال:** اگر کوئی شخص اپنے حق میں کسی جرم کا اقرار کرے، مثلاً یوں کہے کہ میں نے فلاں کے ساتھ زنا کیا، اوراس کی زبان قاضی کی زبان سے مختلف ہونے کی وجہ سے کسی مترجم کو مقرر کیا گیا ہو تو مترجم کا قول معتبر ہوگا۔

**تنبیہ:** یہاں یہ اشکال ہوسکتا ہے کہ ترجمہ اصل عبارت کا بدل ہے، اور بدل سے سزائیں ثابت نہیں ہوتیں، پھر یہاں مترجم کا قول مطلقاً کیوں معتبر ہے؟ تو اس کا جواب یہ دیا جائے گا کہ ترجمہ بدل نہیں، بلکہ اصل عبارت ہی ہے، اور حدود یعنی سزاؤں کا ثابت ہونا ترجمہ کے بدل ہونے کے طریق سے نہیں، بلکہ بطریق اصالت ہے۔ (غمز عيون البصائر: ۱/۳۸۴)

# طبی اخلاقیات سے متعلق جدید مسائل

مصنف محترم اسلامک فقہ اکیڈمی انڈیا کے مندوب ہیں، آپ نے یہ مقالہ فقہ اکیڈمی کے سمینار منعقدہ مورخہ ۲۲/۲۳/۲۴ اکتوبر ۱۹۹۵ء بمقام مسلم یونیورسٹی علی گڑھ میں پیش کیا تھا، جو اصول وقواعد کی روشنی ہی میں تیار کیا گیا تھا۔ طلبہ عزیز کے افادہ کے خاطر ہم اسے جزء کتاب بنا رہے ہیں۔

ابوحمزہ وستانوی
جامعہ اسلامیہ اشاعت العلوم اکل کوا

## محور اول:

(۱) امام غزالیؒ فرماتے ہیں:

خلق کے بارے میں، شریعت کے مقاصد پانچ ہیں، اور وہ یہ ہیں، کہ اس کے دین، اس کی جان، اس کی عقل، اس کی نسل اور اس کے مال کی حفاظت کی جائے، بس ہر وہ بات، جو ان اصولِ خمسہ کی ضامن ہو، وہ مصلحت قرار پائے گی اور ہر وہ چیز جو ان پانچوں امور کی حفاظت میں مخل ہو، وہ مفسدہ قرار پائے گی، اور اس کا ازالہ مصلحت ہوگا۔

حضرت علامہ، کی اس عبارت سے یہ بات عیاں ہوجاتی ہے کہ ایسے آدمی کو علاج کی اجازت دینا، جو محض ذاتی مطالعہ وتجربہ کی بناء پر دوا اور امراض کی بارے میں واقفیت رکھتا ہے، جائز نہیں، ورنہ انسانی نفوس کی سالمیت وحفاظت کو ایک زبردست خطرہ کا سامنا ہوگا، جو شریعت کے مقاصد میں سے اہم ترین مقصد ہے۔

نیز ہر کس وناکس کو اپنے ذاتی مطالعہ وتجربہ کی بناء پر علاج کی اجازت سے مصلحت عامہ یا نظام عام کو ضرر پہنچنے کا قومی اندیشہ ہے جس کا دفع کرنا مصلحت ہے، فقہاء کرام نے بھی سدِ ذرائع کی بحث میں اس کی صراحت کی ہے کہ جو اسباب وطریقے عمومی حالت میں فساد وضرر کا ذریعہ بنتے ہیں ان پر بندش لگانا،

اور پوری قوت کے ساتھ ان سے دور رہنا، اسلامی تعلیمات کا، اہم ترین جز ہے، جو آیت قرآنی ''**لاتسبوا الذین یدعون من دون الله فیسبوا الله عدوا بغیر علم**'' سے مفہوم ہوتا ہے۔

لہٰذا کسی شخص کو محض اپنے ذاتی مطالعہ وتجربہ کی بناء پر علاج کرنے کی اجازت نہ ہوگی، اور اگر اس نے عدم جواز کے بعد بھی علاج کیا اور اس کے علاج سے مریض کو غیر معمولی ضرر پہنچا، یا ہلاک ہوا، تو اس پر تاوان لازم ہوگا۔

''**کماقال رسول الله صلی الله علیه وسلم من تطبب ولم یعلم منه طب فهو ضامن**'' (ابوداؤد شریف۔ص/۱۰۸) ایسا شخص قابل تعزیر بھی ہوگا کیوں کہ ہر ایسے فعل کا ارتکاب جس سے مصلحت عامہ، یا نظام عام کو، ضرر لاحق ہو، باعث تعزیر ہے۔ (اسلامی قوانین ص/۳۹۸)

(۲) جس ڈاکٹر کو قانوناً علاج ومعالجہ کی اجازت ہے، اس نے اگر کسی مریض کا علاج کیا، لیکن اس نے طبی احتیاطیں ملحوظ نہ رکھیں، مثلاً بعض ضروری جانچیں نہیں کروائیں، یا مریض کی پوری دیکھ ریکھ نہیں کی، اور اس علاج کے باوجود مریض فوت ہوگیا یا اس کا کوئی عضو ضائع ہوگیا، تو ڈاکٹر مریض کو پہنچنے والے نقصان، یا اس کی جان کے تاوان کا ضامن ہوگا، اس لئے اگر ہم ڈاکٹروں کی بداحتیاطی، غفلت وکوتاہی پر تاوان واجب نہیں کریں گے، تو ضرر خاص کی خاطر ضرر عام کو نظر انداز کرنا لازم آئے گا، جب کہ قاعدہ فقہیہ یہ ہے کہ ضرر عام کو دفع کرنے کے لئے ضرر خاص کو برداشت کیا جائے گا۔

''**یُتَحَمَّلُ الضرر الخاص لدفع ضرر عام**''. (الأشباه والنظائر: ص ۱۴۱)

(۳) اگر ڈاکٹر کی رائے میں زیر علاج مریض کا، آپریشن ضروری ہے، اور ڈاکٹر نے مریض یا اس کے قریبی اعزہ سے اجازت لئے بغیر آپریشن کر ڈالا، اور آپریشن کامیاب ہونے کے بجائے مہلک ثابت ہوا، اور مریض فوت ہوگیا، یا اس کا آپریشن شدہ عضو بیکار ہوگیا، تو ایسی صورت میں ڈاکٹر مریض کو پہنچے والے نقصان کا ضامن ہوگا، گرچہ وہ اس آپریشن کا مجاز ہو، اور تجربہ رکھتا ہو، اس لئے کہ مریض کے مرض کے علاج ومعالجہ کا اختیار خود اسے یا اس کے اعزہ کو حاصل ہے۔ جب ڈاکٹر نے خود مریض یا اس کے اولیاء کی

اجازت کے بغیر آپریشن کیا تو وہ ضامن ہوگا، اس کی نظیر فتاوی ہندیہ کی یہ عبارت ہوسکتی ہے۔ ”رجل او امرأة قطع الأصبع الزائدة من ولده قال بعضهم لایضمن ولهما ولایة المعالجة وهو المختار ولو فعل ذالک غیر الاب والام فهلک کان ضامنا“. (الفتاوی الهندیة: ۵/ ۳۶۰)

(۴) بعض اوقات مریض پر بے ہوشی طاری ہوتی ہے وہ اجازت دینے کے لائق نہیں ہوتا ہے، اور اس کے اعزہ زیر علاج مقام سے بہت دور ہوتے ہیں، ان سے فی الفور رابطہ قائم نہیں کیا جاسکتا ہے، ایسی صورت میں اگر ڈاکٹر کی رائے میں آپریشن ضروری ہے، اور تاخیر ہونے میں اس کے نزدیک مریض کی جان یا عضو کو خطرہ لاحق ہوسکتا ہے، نیز غالب گمان یہ ہے کہ اگر آپریشن کردیا جائے تو جان بچ سکتی ہے، یا ضائع ہونے والے عضو کی حفاظت ہوسکتی ہے تو ڈاکٹر کو مریض یا اس کے اعزہ کی اجازت کے بغیر آپریشن کی اجازت دی جاسکتی ہے۔ آپریشن ناکام ہونے کی صورت میں، ڈاکٹر پر کسی قسم کا تاوان لازم نہیں ہوگا، اس لئے کہ ڈاکٹر کا یہ عمل انسان کی جان یا اس کے عضو کے تحفظ کی خاطر وجود میں آیا، جو مصلحت شرعیہ ہے اس پر ضمان کا واجب کرنا اصول شرع کے خلاف ہے۔

## محور دوم

(۱) ایڈز ایک مہلک بیماری ہے، جس سے جسم انسانی کا دفاعی نظام تباہ ہوکر رہ جاتا ہے اور اس کے بعد انسان بہت جلد مختلف موذی وخطرناک بیماریوں کا شکار ہوکر دم توڑ دیتا ہے، یہ مرض متعدی بھی ہے، اگر ضروری احتیاطیں ملحوظ نہ رکھی گئیں اور گھر والوں یا متعلقین سے اس مرض کو پوشیدہ رکھا گیا تو پورے خاندان کے اس قاتل مرض سے متاثر ہونے کا امکان ہے جو ضرر عام ہے اور افشاء کی صورت میں مریض کے اچھوت بن کر رہ جانے کا ضرر، ضرر خاص ہے۔ جب کہ قاعدہ فقہیہ یہ ہے کہ ضرر عام کو رفع کرنے کے لئے ضرر خاص کو برداشت کیا جائے گا۔ (الأشباه والنظائر: ص ۱۴۱) اس لئے ایڈز کے مریض پر لازم ہے کہ اپنے گھر والوں یا متعلقین کو اس مرض سے مطلع کرے۔

(۲) اگر ایڈز کا مریض اپنے اہل خانہ یا متعلقین سے اپنے اس مرض کو چھپا رہا ہے اور ڈاکٹر سے بھی اصرار کر رہا ہے کہ اس مرض کو کسی پر ظاہر نہ کرے، تو ایسی صورت میں بھی شرعاً ڈاکٹر کی ذمہ داری یہی ہے کہ وہ اس مرض کا افشاء کرے، تا کہ دوسرے لوگ اس متعدی مرض سے بچنے کی احتیاطیں اور تدبیریں ملحوظ رکھیں۔ "**يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام**".

(۳) ایڈز اور دوسرے خطرناک متعدی امراض مثلاً طاعون وغیرہ کے مریض کے بارے میں اس کے اہل خانہ متعلقین اور سماج پر شرعاً وہ تمام ذمہ داریاں عائد ہوتی ہیں جن سے دوسروں کو اس کے ضرر سے محفوظ رکھا جاسکتا ہے۔ "**الضرر يزال**". (الأشباه والنظائر: ص/ ۱۳۹)

(۴) (الف) نکاح کے نتیجے میں شوہر کو ملک بضع حاصل ہوتی ہے، اور وہ اپنے اس ملک میں تصرف کا مجاز ہے، لیکن اگر وہ ایڈز کا مریض ہے، اور اس بات کا قوی امکان ہے کہ مجامعت کی صورت میں ایڈز کے وائرس بیوی کی جسم میں منتقل ہوکر اس کو اس مہلک وقاتل مرض میں مبتلا کردیں کے تو ایسی صورت میں اسے جماع کی اجازت نہیں ہوگی۔ (الأشباه والنظائر) کے حاشیہ میں لکھا ہے کہ اگر اپنی ملک میں تصرف کرنے سے دوسرے کو ضرر پہنچنے کا اندیشہ ہے تو ایسی صورت میں صاحب تصرف کو تصرف کی اجازت نہیں ہوگی۔

(ب) اگر شوہر محض اپنے اس خطرناک مرض کو منتقل کرنے کی غرض سے مجامعت کرتا ہے، تو وہ شرعاً مجرم و گناہ گار ہوگا نیز اسے سزاء بھی جی جاسکتی ہے اس لئے کہ شریعت اسلامیہ کا عام اصول ہے کہ ہر وہ کام باعث تعزیر ہے جو شریعت کی نظر میں معصیت ہے اور شوہر کا محض اسی ارادے سے مجامعت کرنا کہ ایڈز کے وائرس بیوی کے جسم میں منتقل ہوکر اسے مہلک بیماری میں مبتلا کریں، عمل معصیت ہے۔

(ج) ایڈز کا مریض جو اس کی نوعیت سے بخوبی واقف۔ اگر وہ کسی دوسرے تک اپنے مرض کو منتقل کرنے کی غرض سے خون کے ضرورت مند مریض کو اپنا خون پیش کرتا ہے تو اس کی چند صورتیں ہوں گی۔

(۱) مریض ایڈز نے اپنا مہلک خون از خود بلا طلب پیش کیا، یہ صورت قابل سزاء ہے۔

(۲) مریض ایڈز نے اپنا مہلک خون طلب پر یہ بتلائے بغیر کہ مجھے ایڈز کی بیماری ہے پیش کیا یہ صورت بھی قابل سزاء ہے۔

(۴) مریض ایڈز نے اپنا مہلک خون طلب پر اپنی بیماری بتلا کر دیا لیکن اس کو اس کے لئے اس قدر مجبور نہیں کیا گیا کہ اس پر مکرہ شرعی کا اطلاق ہو بظاہر یہ صورت بھی قابل سزاء ہے۔ البتہ اگر اسے اس قدر مجبور کیا گیا کہ وہ مکرہ شرعی کی فہرست میں شمار ہو یہ صورت قابل سزاء نہیں ہوگی۔

(۵) اگر کسی مسلمان خاتون کا شوہر ایڈز کے مرض میں گرفتار ہو گیا اور دونوں عمر میں کے اس مرحلے میں ہوں جس میں جنسی عمل کا وقوع ہوسکتا ہے تو بیوی کو فسخ نکاح کے مطالبہ کی اجازت ہوگی۔ علامہ طحاوی نقل فرماتے ہیں "**الحق بها القهستالي كل عيب لا يكن المقام معه إلا بضرر**". (طحاوی ا/۱۱۳)

شوہر میں ہر ایسے عیب کا پایا جانا جس کی وجہ سے بیوی بغیر ضرر مرد کے ساتھ نہیں رہ سکتی ہے باعث فسخ نکاح ہے اور اگر میاں بیوی اپنی عمر کے اس منزل پر پہنچ چکے ہیں، جس میں جنسی عمل کا وقوع نہیں ہوتا ہے تو ایسی صورت میں بیوی کو فسخ نکاح کے مطالبہ کی اجازت نہیں ہوگی، علت انتقال مرض، معدوم ہونے کی بناء پر اگر ایڈز کے مریض نے اپنا مرض چھپا کر کسی خاتون سے نکاح کیا اور وہ دونوں عمر کے اس مرحلے میں ہیں جس میں جنس عمل کا وقوع ہوسکتا ہے تو بیوی کو فسخ نکاح کے مطالبہ کی اجازت ہوگی، علت انتقال مرض پائی جانے کی وجہ سے۔

(۶) جو خاتون ایڈز کے مرض میں گرفتار ہو، اگر وا سے حمل قرار پا گیا اور طبی لحاظ سے ظن غالب کے درجہ میں یہ بات معلوم ہو جائے کہ اس کا مرض دوران حمل، یا دوران ولادت، یا دوران رضاعت اس بچے کی طرف منتقل ہوگا تو ایسی صورت میں اس خاتون کو نفخ روح یعنی استقرار حمل کے ایک سو بیس (۱۲۰) دن اندر اسقاط حمل کی اجازت دی جاسکتی ہے۔ البتہ اگر عورت اس کے لئے تیار نہ ہو تو شوہر یا حکومت کا محکمہ صحت اسے اسقاط حمل پر مجبور نہیں کرسکتا۔ "**العلاج لإسقاط الولد اذا ستبان خلقه كشعر و ظفر و نحو هما لايجوز و ان كان غير مستبين الخلق يجوز لما في زماننا يجوز على كل حال و عليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطي**". (الفتاوی الهندیة:۵/۳۵۶)

(۷) جو بچے یا بچیاں ایڈز کے مرض میں مبتلا ہیں، انہیں مدارس اور اسکولوں میں داخلہ نہ دینا ہی بہتر ہے گرچہ یہ مرض مریض کو چھونے یا اس کے ساتھ اٹھنے بیٹھنے سے منتقل نہیں ہوتا، لیکن جنسی بے راہ روی وغیرہ کی جولہر پوری دنیا میں چل رہی ہے، اس سے اسکول اور کالج بھی محفوظ نہیں ہیں گویا انتقال مرض کی علت موجود ہے اس لئے اس مرض کے شکار بچے اور بچیوں کے لئے الگ سے تعلیم وتربیت کا نظم کیا جائے۔

(۸) اگر کوئی بچہ یا بچی ایڈز کے مرض میں مبتلا ہو تو اس کے بارے میں اس کے والدین، اہل خانہ اور سماج پر وہ تمام ذمہ داریاں عائد ہوتی ہیں جن سے ان کے حقوق کا بطلان لازم نہ آئے اور اہل خانہ اور سماج کے دوسرے لوگ اس کے ضرر سے محفوظ رہ سکیں۔

(۹) اگر ایڈز، طاعون وکینسر وغیرہ کا مرض اس حد تک پہنچ گیا کہ مریض اپنی ضروریات زندگی کی تکمیل پر قادر نہیں رہا اور اس کے اس مرض کی کیفیت مرض الموت کی بن گئی، تو اس پر مرض الموت کے احکام جاری کرنے کے سلسلے میں حسب ذیل تفصیل ہے۔

(الف) اگر اس مرض میں برابر اضافہ ہی ہوتا رہا ہے تو اول روز سے ہی یہ مرض، مرض الموت تصور کیا جائے گا۔

(ب) اگر اس میں افاقہ واضافہ کی دونوں صورتیں پیدا ہوئیں تو آخری اضافہ کی ابتداء سے مرض الموت کیا ابتداء ہوگی۔

(ج) اگر یہ مرض دائمی رہا مگر اس میں اضافہ کی کیفیت پیدا نہیں ہوئی تو یہ مرض، مرض الموت نہیں ہے خواہ کتنا ہی طویل ہو جائے۔ (الفتاوی الهندية: ۱/۴۶۳)

”و هكذا على هامش الهداية، باب طلاق المريض“۔(ص۳۹۲)

(۱۰) طاعون یا اس جیسے مہلک بیماری کے پھیلنے کی صورت میں، کسی علاقہ کے اندر حکومت کی طرف سے آمد ورفت پر پابندی لگانا، شرعاً جائز ودرست ہے۔ اس لے کہ ہمارے آقا سرکار دوعالم صلی اللہ علیہ وسلم نے بھی طاعون میں زدہ علاقہ میں جانے سے منع فرمایا ہے، جیسا کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم کی حدیث:

"إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تدخلوها وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا عنها". (بخاری) سے معلوم ہورہا ہے۔

(۱۱) (الف) اگر کچھ لوگ اپنی ضروریات سے باہر گئے ہوئے ہیں اور پھر طاعون کی صورت حال پیدا ہوگئی ہے اور اب کے قیام کی نہ ضرروت ہے نہ ممکن ہے، پھر ان کے گھر اہل وعیال، سب اس طاعون زدہ علاقہ میں ہیں، اہل وعیال کو ان کی ضرورت ہے، نیز گھر، کاروبار کو بھی ان کی نگہداشت کی ضرورت ہے تو ایسے لوگ طاعون زدہ علاقہ میں داخل ہوسکتے ہیں، نیز یقینی کے رفع کے واسطے ضرر مشکوک پر نظر نہیں کی جائے گی۔ (امداد الفتاوی: ۲۸۴/۴)

(ب) باہر سے کسی ضرورت سے آئے ہوئے لوگ جن کا کام ختم ہو چکا ہے، یا اب ختم ہورہا ہے اگر ان لوگوں نے اس طاعون زدہ مقام کو اپنا وطن اقامت نہیں بنایا تھا تو انہیں خروج کی اجازت ہوگی۔ اس لئے کہ "نهی عن الخروج" کا تعلق مقیمین سے ہے نہ کہ مسافروں سے۔ (امدادالفتاوی:۲۸۲/۴)

(ج) اسی طرح وہ شخص جس کی نگہداشت یا تیمارداری کا انتظام نہیں ہورہا ہے کسی وجہ سے دوسری جگہ اس کی ضرورت ہے تو چوں کہ اس صورت میں، علت ذباب طاعون نہیں ہے اس لئے خروج جائز ہوگا۔

## محور سوم

(۱) (الف) اگر نوجوان اپنا یہ عیب چھپا کر اس خاتون سے نکاح کر رہا ہے، اور ڈاکٹر کو یقین ہے کہ اگر اس خاتون کو نوجوان کے اس عیب کا علم ہوجائے تو ہرگز یہ رشتہ کرنے کو راضی نہیں ہوگی تو ایسی صورت میں داکٹر کے لئے واجب نہیں مگر بہتر ضرور ہے کہ وہ اس خاتون یا اس کے گھر والوں کو نوجوان کے اس عیب کی اطلاع کردے۔

(ب) لڑکی یا اس کے گھر والوں کو کسی بھی طرح یہ پتہ چلا کہ نوجوان فلاں ڈاکٹر سے اپنی آنکھ کا علاج کروارہا ہے اور لڑکی یا اس کے گھر والے ڈاکٹر سے معلومات کرنے کے لئے ڈاکٹر کے پاس آئیں تو ڈاکٹر کی یہ ذمہ داری ہے وہ انہیں اس عیب سے باخبر کرے۔" فقال : أما أبو الجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه ، وأما معاوية فصعلوک لا مال له ، انكحي أسامة ". (بخاری)

حضرت مولانا اشرف علی تھانوی رحمۃ اللہ علیہ نے بھی تحریر فامایا کہ اگر نکاح کے بارے میں کوئی تم سے مشورہ لے تو خیر خواہی کی بات یہ ہے کہ اگر اس موقع کی کوئی خراب تم کو معلوم ہو تو ظاہر کردو یہ غیبت حرام نہیں ہے۔ (تعلیم الدین:ص/۶۷)

(۲) سوال سے یہ مفہوم ہوتا ہے کہ ان دونوں کا طبی جانچ کے لئے ڈاکٹر کے پاس آنا، رشتہ کے متعلق مشورہ طلب کرنے کی غرض سے ہے تو ایسی صورت میں ڈاکٹر کی ذمہ داری ہے کہ وہ فریقین میں سے ہر ایک پر ایک دوسرے کی حقیقت واضح کردے۔

**"وکذالک الممتشار فی التزویج وایداع الامانة له ان یذکرها یعرفه علی قصد النصح للمستشیر لا علی قصد الواقیعة".** (احیاء العلوم الدین:۳/۱۵۲)

(۳) (الف) ایک شخص کسی ڈاکٹر کے زیر علاج ہے، ڈاکٹر کو طبی جانچ کے نتیجہ میں یہ بات معلوم ہے کہ یہ شخص نامرد ہے یا اس میں کوئی ایسا عیب پایا جاتا ہے جس کی وجہ سے اس کا نکاح یارآور نہیں ہوسکتا ہے اور ڈاکٹر کو یہ معلوم ہے کہ یہ شخص کسی عورت سے نکاح کی بات چیت کررہا ہے اور اپنے اس عیب کو چھپا کر اس عورت سے نکاح کرلینا چاہتا ہے اس صورت میں ڈاکٹر کے لئے بہتر یہی ہے کہ وہ دوسرے فریق کو اپنے مریض کے اس مرض یا عیب سے مطلع کردے۔ **"فإن المصالح الشرعية بالنكاح لا تتاتی إلا بذالک".**

(ب) کوئی خاتون ڈاکٹر کے زیر علاج ہے وہ کسی اندرونی مرض یا عیب کو چھپا کر کسی مرد سے نکاح کی بات چیت کررہی ہے، رشتہ نکاح کی بات چیت ڈاکٹر کے علم میں آچکی ہے، تو اس صورت میں بھی ڈاکٹر کے لئے یہی اولی ہے کہ وہ اپنے مریض کے مرض یا عیب سے دوسرے فریق کو باخبر کردے کیوں کہ عدم اطلاح کی صورت میں مصالح نکاح حاصل نہیں ہوسکتے۔

(۴) ایک شخص کے پاس ڈرائیورنگ لائسنس ہے اس کی بینائی بری طرح متاثر ہوچکی ہے اور ڈاکٹر کی رائے میں اس کا گاڑی چلانا اس کے اور دوسروں کے لئے مہلک ہوسکتا ہے ایسا شخص اگر ڈاکٹر کے منع

کرنے کے باوجود گاڑی چلاتا ہے تو ڈاکٹر کی ذمہ داری ہوگی کہ وہ متعلقہ محکمہ کو اس کی بینائی کے بارے میں اطلاع کرے اور ڈرائیونگ لائسنس منسوخ کرنے کی سفارش کرے، اس لئے کہ اطلاع کی صورت میں ضررخاص کو خطرہ ہے اور عدم اطلاع کی صورت میں ضرر عام کا۔ اور فقہ کا یہ قاعدہ ہے کہ ''**يتحمل الضرر الخاص لرفع ضرر عام**'' نیز ''**تحذير المسلم من الشر**'' ایسا عذر ہے جس سے غیبت کی رخصت ہے۔ (احیاءعلوم الدین:۱۵۲/۳)

(۵) اگر کوئی شخص ایسی ملازمت پر ہے جس سے بہت سے لوگوں کی زندگیوں کا تحفظ وابستہ ہے مثلاً ہوائی جہاز کا پائیلٹ، یا ٹرین یا بس کا ڈرئیور وغیرہ اور یہ شخص شراب یا دوسری نشہ اور چیزوں کا بری طرح عادی ہے اور کسی ڈاکٹر کے زیر علاج ہے، نشہ ترک نہیں کرتا اور اسی حال میں ملازمت کے فرائض انجام دیتا ہے تو ایسی صورت میں ڈاکٹر کی ذمہ داری ہے کہ وہ متعلقہ محکمہ کو اس مریض کے بارے میں خبر کردے، کیوں کہ عدم اطلاع کی صورت میں ضرر عام کا اندیشہ ہے۔ ''**يتحمل الضرر الخاص لرفع ضرر عام**''.

(۶) اگر کسی عورت کو ناجائز حمل تھا، اس عورت سے بچہ پیدا ہوا اور وہ اس نومولود کو کسی شاہراہ، پارک یا کسی اور مقام پر زندہ حالت میں چھوڑ کر چلی آئی تاکہ سماج میں بدنامی سے بچ جائے، اس نے ڈاکٹر سے رابطہ قائم کیا اور ڈاکٹر کو اس صورت حال سے باخبر کیا تو ایسی صورت میں ڈاکٹر کی ذمہ داری ہے کہ معصوم بچے کی حفاظت کے پیش نظر حکومت کے متعلقہ محکمہ کو یا کسی بھی حفاظتی تنظیم کو خبر کردے اس میں مقصود عورت کی پردہ داری ہے اور اس کے جرم کا افشاء نہیں ہونا چاہئے۔

(۷) اس صورت کا تعلق اصلاح سے ہے اور کوئی بھی آدمی کسی کی اصلاح کا اس قدر مکلّف نہیں ہے کہ اس حرام چیز کے استعمال کا مشورہ دے۔ ''**درء المفاسد أولى من جلب المصالح**''.

(الأشباه والنظائر)

(۸) اس صورت میں ڈاکٹر کی ذمہ داری ہے کہ اس کے بارے میں لوگوں کو اور حکومت کے متعلقہ محکمے کو خبر کردے تاکہ متعلقہ افراد اور حکومت اس کے شر سے محفوظ رہے۔ (هنديه: ۳۶۳/۵)

(۹) کسی مریض (مثلاً نفسیاتی مریض) نے کسی جرم کا ارتکاب کیا مثلاً کسی قتل کا کیا یا اس طرح کی اور کوئی سنگین واردات کی ہے اور ڈاکٹر کے پاس اپنے جرم کا اقرار کیا ہے اسی جرم کی شبہ کی بناء پر دوسرا شخص ماخوذ ہوگیا ہے، اس کے خلاف مقدمہ چل رہا ہے اس بات کا پورا اندیشہ ہے کہ وہ دوسرا شخص جو دراصل مجرم نہیں ہے عدالت میں مجرم قرار دے دیا جائے اور سزاء یاب ہوجائے، ایسی صورت میں ڈاکٹر پر واجب ہے کہ عدالت میں جاکر مقدمہ میں گرفتار شخص کو برأت اور اپنے زیر علاج ہے اور مریض کے ملوث ہونے کی شہادت دے۔

(۱۰) اگر کوئی شخص کسی متعدی مرض میں مبتلا ہے اور کسی ڈاکٹر کے زیر علاج ہے اور مریض کا اصرار ہے کہ ڈاکٹر اس کے اس مرض کی اطلاع کسی کو نہ دے حتی کہ اس کے گھر والوں کو بھی نہ کرے ورنہ وہ اچھوت بن کر رہ جائے گا اور ڈاکٹر کو ظن غالب ہے کہ عدم اطلاع کی صورت میں دیگر افراد کو ضرر پہنچے گا تو ڈاکٹر اس کے گھر والوں اور دوسرے لوگوں کو اس کے اس مرض سے خبر کردے۔

Settings\Admin\Desktop\C_112.TIF not found.

**تمت بالخیر**

# ﴿المصادر والمراجع﴾



| رقم | أسماء الكتب | أسماء المصنفين | المكتبة | الفن |
|---|---|---|---|---|
| ١ | التفسير القرطبی | أبوعبد الله أحمد الأنصاري القرطبيؒ | الغزالي دمشق/ مؤسسة مناهل العرفان | التفسير |
| ٢ | أحكام القرآن لإبن العربی | أبوبكر المعروف بإبن العربی | الرياض الحديثية | // // |
| ٣ | فتح القدير فی علم التفسير | محمد بن علي بن محمد الشوكانيؒ | دارالكتب العلمية بيروت | // // |
| ٤ | أحكام القرآن | أبوبكر بن علي الرازي الجصاصؒ | مكتبة شيخ الهند ديوبند | // // |
| ٥ | معارف القرآن | مفتی اعظم پاکستان | فريد بکڈپو | // // |
| ٦ | صحيح البخاری | أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاريؒ | بلال ديوبند | الحديث |
| ٧ | الصحيح لمسلم | أبوالحسن مسلم بن الحجاج القشيريؒ | بلال ديوبند | // // |
| ٨ | السنن لأبی داود | أبو داود السجستانيؒ | بلال ديوبند | // // |
| ٩ | عون المعبود بشرح السنن لأبی داود | ابی عبد الرحمن شرف الحق عظيم آبادی | دار احياء التراث العربی | // // |
| ١٠ | السنن لإبن ماجة | ابن ماجه القزوينيؒ | مكتبه بلال ديوبند | // // |
| ١١ | السنن للترمذی | أبوعيسی محمد بن عيسی | مكتبه بلال ديوبند | // // |
| ١٢ | السنن للنسائی | الإمام أبوعبد الرحمن بن شعيب بن علي النسائيؒ | یاسرندیم اینڈ کمپنی | |
| ١٣ | السنن الكبری للبيهقي | الإمام أبو بكر البيهقيؒ | دارالكتب العلمية | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ١٤ | الجامع الصغير | جلال الدين السيوطيؒ | دار الكتب العلمية | // // |
| ١٥ | جمع الجوامع | الإمام جلال الدين السيوطيؒ | دارالكتب العلمية بيروت | |
| ١٦ | موسوعة تكملة فتح الملهم مع التكملة كاملة | شبير أحمد العثمانيؒ، محمد تقي العثماني | داراحياء التراث العربي/ اشرفيه ديوبند | // // |
| ١٧ | المستدرك للحاكم | ابوعبد الله الحاكم النيسابورى | دارالكتاب العربى | // // |
| ١٨ | فيض القدير | عبد الرؤف المناوى | دارالمعرفة بيروت | // // |
| ١٩ | السنن للدار قطني | الإمام علي ابن عمر الدار قطني | دار الإيمان سهارنفور | // // |
| ٢٠ | الأشباه والنظائر | ابن نجيم المصري الحنفيؒ | فقيه الأمت ديوبند | الأصول |
| ٢١ | أصول الشاسي | | مكتبه بلال ديوبند | // // |
| ٢٢ | حاشية اصول الشاسي | مولانا محمد فيض حسن | مكتبه بلال ديوبند | // // |
| ٢٣ | الأشباه والنظائر للسيوطى | الإمام جلال الدين السيوطى | دا الكتب العلمية | // // |
| ٢٤ | الأشباه لإبن الملقن | سراج الدين عمر بن على | ادارة القرآن كراتشى | // // |
| ٢٥ | اعلام الموقعين | الإمام ابن قيم الجوزيةؒ | داراحياء التراث العربي | // // |
| ٢٦ | المقاصد الشرعية للخادمي | الشيخ نورالدين الخادمي | دار اشبيليا للنشر والتوزيع | // // |
| ٢٧ | دررالحكام شرح مجلة الأحكام | علي حيدر استنبول تركي | دارالجيل بيروت | // // |
| ٢٨ | كشف الأسرار شرح المصنف على المنار | الإمام أبى البركات المعروف بحافظ الدين النسفى | دارالكتب العلمية | // // |
| ٢٩ | شرح غمز عيون البصائر | مولانا سيد احمد الحموى الحنفى | دارالكتب العلمية | // // |
| ٣٠ | منتخب الحسامي | الشيخ حسام الدين الاخسيكثى | ياسر نديم ديوبند | // // |
| ٣١ | الحاشية على الحسامي | الشيخ نظام الدين الكيرانوى | // // // // // // | // // |
| ٣٢ | الموافقات للشاطبى فى أصول الشريعة | أبو اسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبى | دار احياء التراث العربى | // // |
| ٣٣ | القواعد الكلية والضوابط الفقهية | محمد عثمان شبير | دارالنفائس الأردن | القواعد |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٣٤ | جمهرة القواعد الفقهية | الدكتور علي أحمد الندوي | مطبوعه بيروت | // // |
| ٣٥ | موسوعة القواعد الفقهية | الشيخ أبو الحارث الغزي | وزارة الأوقافوالشؤون الإسلامية (كويت) | // // |
| ٣٦ | مسلم الثبوت | العلامة الشيخ محب اللهؒ | أشرفي بكڈپو ديوبند | // // |
| ٣٧ | القواعد والضوابط الفقهية لأحكام البيع | عبد المجيد عبد الله دية | دا رالنفائس اردن | // // |
| ٣٨ | القواعد الفقهية | لعلى احمد الندوى | دار القلم دمشق | // // |
| ٣٩ | حاشية القواعد الفقهية | لعلى احمد الندوى | دار القلم دمشق | // // |
| ٤٠ | ترتيب اللآلى فى سلك الأمالى | محمد بن سليمان بناظر زاده | مكتبة الرشد ناشرون | // // |
| ٤١ | شرح المجلة | لسليم رستم باز اللبنانى | دار احياء التراث العربى | // // |
| ٤٢ | شرح القواعد الفقهية | الشيخ احمد بن محمد الزرقاء | دارالقلم دمشق | // // |
| ٤٣ | قواعد الفقه | عميم الاحسان المجددي البركتيؒ | أشرفي بكڈپو ديوبند | // // |
| ٤٤ | فتاوى محموديه | محمود حسن الكنكوهيؒ | جامعه فاروقيه كرا تشى | الفقه و الفتاوى |
| ٤٥ | حاشيه فتاوى محموديه | مولانا سليم الله خان صاحب | // // // // // // | // // |
| ٤٦ | فتاوى عثمانى | الشيخ مفتى محمد تقى العثمانى | مكتبه معارف القرآن | // // |
| ٤٧ | فتاوى قاضى | فقيه زمن قاضى القضاة قاضى مجاهد الإسلام القاسميؒ | ايفا پبليكيشنز | // // |
| ٤٨ | مباحث فقهيه | // // // // // | اسلامك فقه اكيڈمى انڈيا | // // |
| ٤٩ | اسلامى عدالت | // // // // // | قاضى پبلشرز دهلى | // // |
| ٥٠ | احسن الفتاوى | رشيد أحمدؒ باكستان | دار الإشاعت ديوبند | // // |
| ٥١ | فتاوى حقانيه | عبد الحقؒ باكستان | دارالعلوم حقانيه اكوڑه | // // |
| ٥٢ | منتخبات نظام الفتاوى | نظام الدين الأعظميؒ | اسلامك فقه اكيڈ مي انڈيا | // // |
| ٥٣ | جامع الفتاوى | مهربان على بڑوتوى | اداره تاليفات اشرفيه | // // |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٥٤ | جديد فقهى مسائل | محمد خالد سيف الله رحمانى | مكتبه نعيميه ديوبند | // // |
| ٥٥ | فقهى مقالات | مفتى محمد تقى عثمانى | زمزم بكڈپو ديوبند | // // |
| ٥٦ | غاية الأوطار | مولانا خرم على و مولانا محمد احسن صديقى نانوتوى | ايم ـ ايچ سعيد باكستان | // // |
| ٥٧ | حلال وحرام | خالد سيف الله رحمانى | نعيميه ديوبند | // // |
| ٥٨ | جديد فقهى مباحث | فقيه زمن قاضى القضاة قاضى مجاهد الإسلام القاسميؒ | ادارة القرآن والعلوم الإسلامية كراتشى | // // |
| ٥٩ | نئے مسائل اور فقہ اکیڈمی کے فیصلے | اسلامك فقه اكيڈمى انڈيا | ايفا پبليكيشنز | // // |
| ٦٠ | ايضاح النوادر | مفتى شبير احمد قاسمى | فريد بكڈپو | // // |
| ٦١ | رد المحتار (المعروف بالشامى) | محمد أمين الشهير بابن عابدين الشاميؒ | دار الكتب العلمية/ دارالكتاب ديوبند | // // |
| ٦٢ | شرح عقود رسم المفتى | // // // // // // | مكتبه زكريا ديوبند | // // |
| ٦٣ | الدر المختار مع رد المحتار | علاء الدين الحصكفيؒ | دار الكتب العلمية | // // |
| ٦٤ | تنوير الأبصار مع الدر والرد | محمد بن عبدالله التمرتاشيؒ | دا رالكتاب ديوبند | // // |
| ٦٥ | البحر الرائق | زين الدين المعروف بابن نجيم المصري الحنفيؒ | دار الكتاب ديوبند | // // |
| ٦٦ | بدائع الصنائع | ملك العلماء الشيخ علاء الدين الكاساني | دار الكتاب ديوبند | // // |
| ٦٧ | الفتاوى الهندية | نظام وجماعة من علماء الهند الأعلام | مكتبه زكريا ديوبند | // // |
| ٦٨ | الموسوعة الفقهية | وزارة الأوقاف والشؤن الإسلامية | وزارة الأوقاف والشؤن الإسلامية كويت | // // |
| ٦٩ | أحكام الجراحة الطبية | الدكتور محمد بن محمد المختار الشنقيطى | مكتبة الصحابة جدة | // // |
| ٧٠ | مجموعة الفتاوى للكنوى | عبد الحى اللكنوى | مكتبه رشيديه باكستان | // // |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ۷۱ | فتاوی قاضیخان علی هامش الفتاوی الهندية | الشيخ الحسن بن منصور بن محمود الأوزجندی | مكتبة زكريا ديوبند | // // |
| ۷۲ | الفتاوی البزازية علی هامش الفتاوی الهندية | محمد بن محمد ابن شهاب المعروف بابن البزاز الكردری | زكريا بكڈپو ديوبند | // // |
| ۷۳ | فتح القدير | كمال الدين المعروف بابن الهمام | دارالكتب العلمية | // // |
| ۷٤ | هدايه | الإمام برهان الدين المرغينانی | ياسر نديم ديوبند | // // |
| ۷٥ | اشرف الهداية | الشيخ محمد يوسف التاؤلی | مكتبه رحمانيه لاهور | // // |
| ۷٦ | الكافي في فقه الحنفي | وهبي سليمان غاوجی | مؤسسة الرسالة | // // |
| ۷۷ | العناية شرح الهداية | الإمام أكمل الدين البابرتی | دار الكتب العلمية | // // |
| ۷۸ | نور الإيضاح | الشرنبلالی | ياسرنديم اينڈ كمپنی | // // |
| ۷۹ | المختصر القدوری | احمد بن محمد البغدادی القدوریؒ | مكتبه بلال ديوبند | // // |
| ۸۰ | حاشية القدوری | الشيخ محمد نظام الدين الكيرانوی | مكتبه بلال دهلی | // // |
| ۸۱ | الاختيار لتعليل المختار | ابن المودود الحنفیؒ | دار ارقم بيروت/ قديمی كتب خانه كراچی | // // |
| ۸۲ | شرح السير الكبير | الإمام محمد بن الحسن الشيبانی | دا رالكتب العلمية | // // |
| ۸۳ | شرح الوقاية | عبدالله بن مسعود تاج الشريعه | ياسر نديم ديوبند | // // |
| ۸٤ | كتاب المبسوط | شمس الدين السرخسی | دار الكتب العلمية | // // |
| ۸٥ | الجوهرة النيرة | ابوبكر بن علی الحداد | المكتبة التهانوی ديوبند | // // |
| ۸٦ | ملتقی الأبحر | الإمام محمد بن إبراهيم الحلبی | دار الكتب العلمية | // // |
| ۸۷ | مجمع البحرين وملتقی النيرين فی فقه الحنفی | مظفر الدين المعروف بابن الساعاتي الحنفیؒ | دار الكتب العلمية بيروت | // // |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٨٨ | مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر | عبد الرحمن بن محمد المدعو بشيخي زادهؒ | دار الكتب العلمية | // // |
| ٨٩ | الفتاوى الولوالجية | أبو الفتح ظهيرالدين عبد الرشيد الولوالجيؒ | دارالإيمان سهارنفور | // // |
| ٩٠ | نصب الرأية | جمال الدين الزيلعى | دا الايمان سهارنفور | // // |
| ٩١ | النتف فى الفتاوى | أبو الحسن علي بن الحسين السغديؒ | دار الكتب العلمية | // // |
| ٩٢ | حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نورالإيضاح | أحمد بن محمد بن اسماعيل الطحطاوي الحنفيؒ | مكتبه شيخ الهند ديوبند | // // |
| ٩٣ | تبيين الحقائق | الإمام فخرالدين عثمان بن علي الزيلعيؒ | دار الكتب العلمية بيروت | // // |
| ٩٤ | الكلام الجليل فيما يتعلق بالمنديل مجموعة رسائل اللكنوى | العلامة عبد الحى اللكنوى | إدارة القرآن والعلوم الإسلامية كراتشى | // // |
| ٩٥ | الشك ، أحكامه وتطبيقاته في الفقه الإسلامي | الدكتور إبراهيم الجوارنة | دارالنفائس أردن | // // |
| ٩٦ | فتاوى معاصرة للقرضاوي | للدكتور يوسف القرضاوى | دار القلم دمشق | // // |
| ٩٧ | مجمع الضمانات | غياث الدين أبو محمد البغدادى | | // // |
| ٩٨ | الفقه الحنفي في ثوبه الجديد | عبد الحميد محمود طهماز | دار القلم دمشق | // // |
| ٩٩ | بحوث في قضايا فقهية معاصرة | للشيخ المفتي تقي العثماني | مكتبه دارالعلوم كراتشى | // // |
| ١٠٠ | الفقه الإسلامي وأدلته | الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلى | مكتبه رشيديه كوئٹه | // // |
| ١٠١ | المحيط البرهاني في الفقه النعماني | العلامة الشيخ الإمام محمود بن أحمد بن عبد العزيز البخارى | دار احياء التراث العربى بيروت | // // |